أقوم ما قيل

في القضاء والقدر والحكمة

والتعليل



لشيخ الإسلام ابن تيمية الحراني

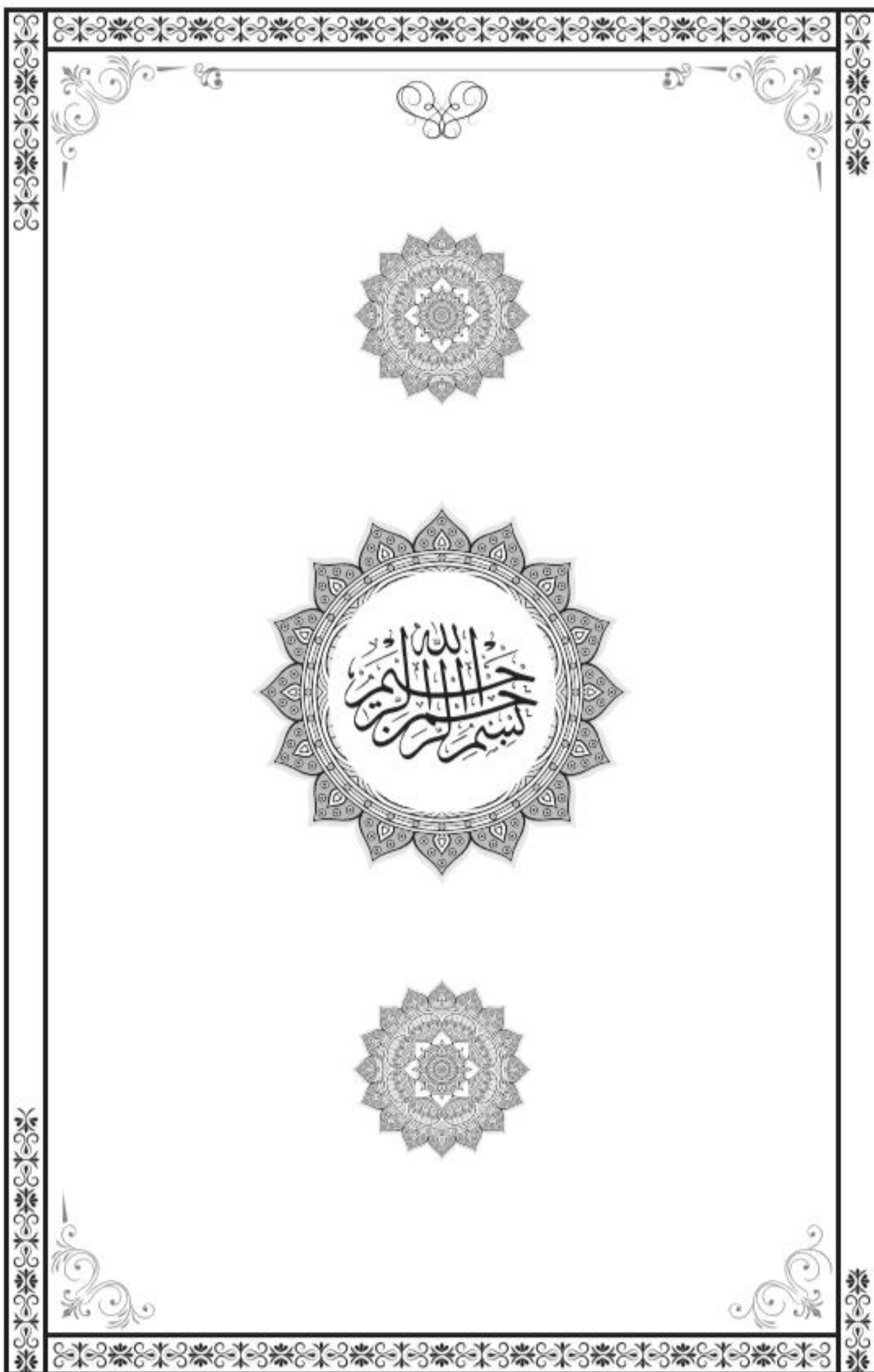
(٦٦١هـ _ ٧٢٨هـ)

إفراد وتعليق:

أبي محمد عبد الله بن عبد الباري اليماني التعزي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين




بسم الله الرحمن الرحيم

حاشية أبي محمد الماوي على رسالة

" أقومُ ما قيل

في القضاء والقدر والحكمة والتعليل "

لشيخ الإسلام

النسخة الأولى: سنة ١٤٤٧ هـ

[المقدمة]

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون}[آل عمران: ١٠٢]

{يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالًا كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا} [النساء: ١] ،

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولًا سديداً يُصلح لكم أعمالكم ويَغفر لكم ذنوبكم ومن يُطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما}[الأحزاب: ٧٠_٧١] .

أما بعد ، فإنّ أصدق الحديث كتاب الله جل وعلا، وخير الهدى هدى نبينا محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار .

أما بعد فإن من أعظم المباحث العقدية مبحث التعليل في فعل الرب سبحانه وأمره؛ ولهذا قال شيخ الإسلام: وهذ المسألة، مسألة غايات أفعال الله، ونهاية حكمته مسألة عظيمة، لعلها أجل المسائل الإلهيّة. " منهاج السنة " (٣/٣٩)

وذلك لما لها من التعلقات بمسائل أصول الدين كما قال المصنف في أول هذه الرسالة: [هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَبِيرَةٌ، مِنْ أَجَلِّ الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ الَّتِي تَكَلَّمَ فِيهَا النَّاسُ، وَأَعْظَمِهَا شُعُوبًا وَفُرُوعًا، وَأَكْثَرِهَا شُبَهًا وَمَحَارَاتٍ؛ فَإِنَّ لَهَا تَعَلُّقًا بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِأَسْمَائِهِ، وَأَفْعَالِهِ، وَأَحْكَامِهِ مِنْ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، فَكُلُّ مَا فِي الْوُجُودِ مُتَعَلِّقٌ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّ الْمَخْلُوقَاتِ جَمِيعَهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْخَالِقِ سُبْحَانَهُ، وَكَذَلِكَ الشَّرَائِعُ كُلُّهَا، الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَسَائِلِ الْقَدَرِ وَالْأَمْرِ وَبِمَسَائِلِ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَهَذِهِ جَوَامِعُ عُلُومِ النَّاسِ، فَعِلْمُ الْفِقْهِ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مُتَعَلِّقٌ بِهَا].

ولهذا كان كثير من أغلاط المخالفين لأهل السنة في الاعتقاد في مسائل عديدة ناتجة من الغلط في هذا الباب، حتى قال شيخ الإسلام: الخوض في ذلك بغير علم تام أوجب ضلال عامة الأمم، ولهذا نهى النبي – صلى الله عليه وسلم – أصحابه عن التنازع فيه. " مجموع الفتاوى " (١٣٧/١٨) ، " الفتاوى الكبرى " (٧٦/١).

وقال: الخوض في القدر أصل كل شبهة في العالم. " جامع المسائل " (٨٠/٦).

وأصل ضلال الخلق من كل فرقةٍ ... هو الخوض في فعل الإله بعلةِ. " التائية "

وهذا يدل على أهميته، وأهمية ضبطه، والعناية به؛ لئلا يسري الغلط فيه إلى الغلط في غيره، وإن كان الغلط فيه بحد ذاته خطير، فكيف إذا كان الغلط فيه سبباً للغلط في غيره؟!

ومن أجل هذا اعتنى العلماء بتقرير مسائل هذا الباب، وصنفوا فيه، وردوا على المخالفين فيه بياناً للحق، ونصحاً للخلق، وتبرئةً للذمة، وتبليغاً للدين إلى الأمة.

ومن جُملة ما صُنف في هذا الباب رسالة مختصرة للإمام تقي الدين، أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الدمشقي، الذي ذاع صيته في أرجاء المعمورة، وشهد بسعة علمه المخالف والموافق، العدو والصاحب.

ورسالته في " مجموع الفتاوى " لابن قاسم (٨/٨١ـ ١٥٨) ، وفي الطبعة الجديدة (٤/ ٥١ ـ ٩٧)، و" جامع الرسائل والمسائل " (٤/٢٨٣ه) بعنوان: أقوم ما قيل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل وبطلان الجبر والتعطيل.

وهذه الرسالة المختصرة، وإن كانت لم تستوعب الكلام على مسألة الحكمة، وإنما تطرقت لمجمل ذلك، مع ذكر كلام كثير في مسائل القدر إلا أنها مفيدة للغاية؛ لما هو معلوم عن المصنف رحمه الله تعالى من الدقة والتحرير والمتانة والرسوخ.

وفي الحقيقة لم يكن القصد هو إفراد هذه الرسالة، والتعليق عليها؛ لأني كنتُ ظننتُ أنها قد أفردت، وعُلق عليها، وإنما كان القصد الاستفادة من الرسالة فقط، لكن لما لم أجد أحداً أفردها وعلق عليها، مع أني سعيت جاهداً وبحثتُ حتى ظننتُ أنها لم تُفرد، فعزمت على نقل النص من " مجموع الفتاوى " وإفراده، والتعليق عليه بحسب الإمكان عند الحاجة لذلك، وسأورد بين يدي الكتاب مقدمات مهمة في هذا الباب ذكرها أهل العلم؛ ليسهل فهمه، وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل إنه كريم، وهو على كل شيء قدير .

(نقاط مهمة تعين على فهم هذا الباب)

الإيمان بالقدر أحد أركان الإيمان الستة؛ لقوله ﷺ:«وتؤمن بالقدر خيره وشره» كما في مسلم برقم (٥) عن عمر رضي الله عنه.

وقال تعالى:{إنا كل شيء خلقناه بقدر}[القمر: ٤٩]

وروى مسلم عن ابن عمر أنه قال: والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبا، فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر.

وروى مسلم أيضاً عن طاؤوس ، أنه قال : أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون : كل شيء بقدر. قال : وسمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل شيء بقدر، حتى العجز والكيس ". والأدلة معلومة ([1]).

القدر هو: علم الله الأزلي وكتابه وما طابق ذلك من مشيئته وخلقه.

" جامع الرسائل " (٢/٣٥٥)، وهذا التعريف ونحوه أحسن ما يُعرف به القدر؛ لأنه يشتمل على ذكر مراتب القدر الأربع، وهي: العلم ثم الكتابة ثم المشيئة ثم الخلق، فما من مخلوق في الوجود إلا وقد مر على هذه المراتب الأربع، عَلِمَهُ اللهُ تعالى أزلاً ثم كتبه في اللوح المحفوظ ثم شاء وجوده ثم خلقه.

وانظر " شفاء العليل " (١/٢٦٨)، " موقف ابن تيمية من الأشاعرة " (٢/١١٨٠).

[1] انظر " إيثار الحق على الخلق " صـ٩٦ للعلامة ابن الوزير اليماني، وكتاب " الجامع الصحيح في القدر " للإمام مقبل بن هادي الوادعي رحمة الله عليهما.

اختلف العلماء في التفريق بين القضاء والقدر، فقيل: هما مترادفان؛ لأنهما لم يردا مجتمعان في الكتاب والسنة، وهذا ترجيح شيخنا أبي مشكور الإسرافيلي، وقيل: القدر هو تقدير الشيء قبل قضائه، والقضاء هو الفراغ من الشيء. وقيل: القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل، والقدر هو تفاصيل وجزئيات القضاء. وبعض من يفرق بينهما يقول: هذا التفريق في المدلولين إنما يكون حال اجتماعهما، وأما إذا افترقا فكل واحدة تتضمن الأخرى، فهما من الكلمات التي إذا اجتمعت افترقت، وإذا افترقت اجتمعت كالإسلام والإيمان، والله تعالى أعلم.

علم الله تعالى ينقسم إلى قسمين:

١ـ علم أزلي، وهو العلم السابق بكل ما سيكون، فلا يكون شيء إلا وقد سبق في علم الله تعالى،{وما تسقط من ورقة إلا يعلمها}إلى{في كتاب مبين}[الأنعام:٥٩]

٢ـ علم ظُهوري، وهو العلم بالشيء بعد وجوده، فكل شيء في الوجود قد علمه الله تعالى قبل وجوده بالعلم الأزلي، فإذا أوجده علمه بالعلم الظهوري، فلا يقال إن الله تعالى قبل وجود الشيء وبعد وجوده سواء، لم يتجدد له وصف ثبوتي! خلافاً للمعطلة الذين ينفون الصفات الاختيارية التجددية؛ ولهذا كان التحقيق في هذه المسألة أن العلم الأزلي صفة ذاتية، والعلم الظهوري صفة فعلية، ولا إشكال في ذلك؛ لأن الصواب في ضابط الصفات الفعلية أنها ما اتصفت بتجدد وحدوث، والذاتية ما لا تتصف بتجدد، وعليه فيكون الأمر واضحاً، ومن اعتبرها ذاتية سيستطيل عليه النفاة؛ لأن المعروف أن الذاتية لا تجدد فيها!

التوفيق بين العلم الإلهي الأزلي والعمل البشري الاختياري

هذه من أهم النقاط، ومن أعظم الشبه التي طرأت على الصحابة فضلاً عمن سواهم، وهي أنه إذا كان الله تعالى قد علم كل ما سيحصل من العباد، وقد كتب أهل الجنة وأهل النار، فما فائدة سعي العبد في العمل؟!

وهذه الشبهة جعلت أمة من الناس من الجهمية وغيرهم يقولون بأن هذا يدل على أن العبد مجبور على عمله، فليس له اختيار! وكابروا الحس والمشاهدة، وتلطف الأشاعرة فقالوا: هو مجبور، لكنه في صورة مختار! كما صرح به الدسوقي فيما نقل عنه البيجوري في " تحفة المريد " (١٠٥) ، والسنوسي في " أم البراهين " (٢١٩)

وهذا عين قول الجهمية، ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله، وقالوا حسبنا الله لَسَلِموا مما وقعوا فيه، فقد سأل الصحابةُ رسولَ ﷺ عن هذه المسألة فأجابهم فأذعنوا، وسلموا.

روى البخاري عن علي رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم في جنازة، فأخذ شيئا، فجعل ينكت به الأرض، فقال : « ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار، ومقعده من الجنة ». قالوا : يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا، وندع العمل ؟ قال : « اعملوا فكل ميسر لما خلق له ؛ أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاوة ». ثم قرأ : { فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى }. الآية.

وروى مسلم عن جابر ، قال : جاء سراقة بن مالك بن جعشم قال : يا رسول الله، بين لنا ديننا كأنا خلقنا الآن، فيما العمل اليوم، أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير ؟ أم فيما نستقبل ؟ قال : « لا، بل فيما جفت به الأقلام، وجرت به المقادير ». قال : ففيم العمل ؟ قال : « اعملوا فكل ميسر ».

وفي رواية : « كل عامل ميسر لعمله ».

هل العبد مُسير أو مخير ؟

الأمور بالنسبة العبد على قسمين:

١ــ أمور تقع منه، كالذهاب والرجوع، والصلاة أو الكفر، فهذه هو مخير فيها.

٢ــ أمور تقع عليه، كالفقر، والغنى والمرض،..، فهذه هو مُسير فيها.

وكونه مخير في الأولى لا يعني أنه سيفعل ما لا يشاء الله وجوده في كونه، بل كل ما يفعله باختياره فلا يخرج عما سبق في علم الله تعالى الأزلي، وإرادته الكونية، وليس بمجبور فيه البتة، وهو يشعر بذلك.

ولو نظرنا للواقع فإن الإنسان لو تعرض للضرب أو للظلم عموماً وهو يجد أنه يقدر على الأخذ بحقه لما توقف قائلاً: هذا مقدور لي، وأنا مجبور على تقبله! بينما يتركون الأعمال الصالحة مع قدرتهم عليها ثم يدعون أنهم مجبور! {مالكم كيف تحكمون}؟! واعلم أنك ما كُلفت بعمل صالح إلا وأنت تقدر عليه.

ويمكن القول بأن الأقدار على قسمين:

١ ــ متعلقة بالدين، وهي نوعان: طاعات كالصلاة، ومعاصي كالظلم.

٢ ــ غير متعلقة بالدين، وهي نوعان: ملائمة كالرزق، ومنافرة كالمرض ([2]).

فأما النوع الأول من القسم الأول والقسم الثاني كالصلاة والرزق فيجب على العبد المحافظة عليها بشكر الله تعالى ، وأما النوع الثاني من القسمين كالزنا والمرض فيجب على العبد السعي في الخلاص منها.

كثير من المرجئة والجهمية يتفقون معنا في الأمور الكونية، فلا يرضى أحدهم بذهاب ما يُلائمه، وحلول ما يُنافره، بل يسعى في ثبوت ما يُلائمه، وإذهاب ما يُنافِره، لكنهم يُخالفون في القسم الأول، فيرى الجهمي بأنه مجبور على فعله، فلا يسعى في تغييره، بينما يرى المرجئ أنَّ إيمانَه في قلبِه أو قوله فلا يضره فِعلُ معصية، ولا ترك طاعة.

روى ابن بطة في " الإبانة الكبرى " (٤/١٩٨) عن مُطَرِّف بن الشخير، أنه قال: ليس لأحد أن يَصعدَ فيُلقي نفسه من فوق بيت، فيقول: قدَّر لي، ولكن يَحذر ويَجتهد ويَتقي، فإن أصابه شيءٌ، عَلِمَ أنه لم يُصبه إلا ما كَتَبَ اللهُ له.

[2] قد يُنتقد التعبير بـ التعلق بالدين، ولكن هذا ما ظهر لي حالياً، ولو رأيت فيما بعد أقوم منه لصرت إليه، وعلى كل فيُمكنك أن تصطلح على لفظ تعرف به الفرق بين هذه الأمور، فالمطلوب التفريق.

الأفعال في الوجود قسمان:

أفعال مخلوقة، وأفعال غير مخلوقة

فالأفعال المخلوقة هي أفعال العباد، والأفعال غير المخلوقة هي أفعال الخالق.

فكل أفعال العباد مخلوقة خلقها الله تعالى، سواء الاختيارية أو الاضطرارية ([3])؛ لقوله تعالى :{والله خلقكم وما تعملون}[الصفات: ٩٦] ([4])، ولقوله ﷺ:«إن الله يصنع كل صانع وصنعته» كما في البخاري عن حذيفة رضي الله عنه.

الخلاف حصل بين المنتسبين إلى القبلة في أفعال العبد الاختيارية، فقالت المعتزلة إنها غير مخلوقة لله سبحانه، بل هي من خلق العبد نفسه!

وهذا من الغرائب، حيث إن المعتزلة يعتقدون أن كلام الله تعالى الذي هو وصفه مخلوق، بينما فعل العبد الذي هو وصفه ليس بمخلوق!

وقالت الجهمية: فعل العبد مخلوق، وهو مجبور عليه، ليس مختاراً فيما يفعل!

وقالت الأشاعرة: فعل العبد مخلوق لله، وكسب للعبد، لكن ليس لإرادة العبد تأثير في حصول المراد، بل بينهما مجرد اقتران عادي!

وقال أهل السنة: فعل العبد مخلوق لله سبحانه، وفعل وكسب للعبد، يفعله باختياره وقدرته.

---

[3] الاختيارية كالأكل والصلاة والزنا، والاضطرارية كحركة المرتعش والنائم.

[4] أي: والله خلقكم، وخلق عملكم، أو يقال: والله خلقكم، وخلق الذي تعملونه، وكلاهما صحيح.

أنواع التقديرات

١ـ التقدير العام، وهو المذكور في حديث ابن عمرو أن النبي ﷺ قال: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يَخلُق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وعرشه على الماء» رواه مسلم برقم (٢٦٥٣).

٢ــ التقدير الخاص، وهو ثلاثة أنواع:

١ــ التقدير العُمْري، وهو المذكور في حديث ابن مسعود في الصحيحين أن النبي ﷺ قال:« إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك، ثم يُرسل الملك فيَنفُخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات، بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد، فوالذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب ؛ فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب ؛ فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها ».

والشيخ حافظ حكمي جعل هذا النوع قسمين: أحدهما عند أخذ الميثاق ([5])، وسُمِّيَ بالتقدير البشري، والآخر عند تخليق النطفة، وهو هذا المذكور آنفاً، ورجح الإمام ابن باز أن التقدير البشري داخل في التقدير العام.

---

[5] لقوله تعالى:{وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين}[الأعراف:١٧٢] .

٢ــ التقدير السنوي، الحولي، وهو الذي يكون في ليلة القدر، كما في قوله تعالى:{فيها يُفرَق كل أمر حكيم}[الدخان: ٤]، وقيل: إنما سميت ليلة القدر بهذا الاسم؛ لأنه يُقدر فيها ما يجري على العباد في سائر السنة .

٣ــ التقدير اليومي، وهو المشار إليه بقوله سبحانه:{يسأله من في السموات والأرض كل يوم هو في شأن}[الرحمن: ٢٩]

قد يقال: لماذا كل هذه التقديرات ففي الواقع سيحصل شيء معين، فهل كثرة التقديرات دليل على عدم الإحكام، وكثرة التغييرات؟

الجواب: هذه التقديرات ليس بينها تعارض، فليس في التقدير الأزلي شيء يخالف ما في التقدير العمري والسنوي واليومي، وإنما هي تفصيلات لما قَدَّره الله تعالى في الأزل، فالتقدير اليومي تفصيل من التقدير السنوي، والسنوي تفصيل من العمري، والعمري تفصيل من العام الأزلي.

وينقسم القدر إلى قسمين: ١ــ مطلق ٢ــ مقيَّد

فأما المطلق فهو المثبت المبرم، الذي لا يتغير ولا يتبدل، ويقال إنه قسمان: ما كان في علم الله تعالى الأزلي، وما كان في اللوح المحفوظ.

وأما المقيد فهو ما يُقيد بشرط أو سبب، وهذا يكون في صحف الملائكة .

قال الله تعالى:{يمحوا الله ما يشاء ويُثبِتُ وعنده أم الكتاب}[الرعد: ٣٩]، فما يُمحى هو مما بأيدي الملائكة، وما لا يُمحى منه شيء، وهو أم الكتاب هو اللوح المحفوظ.

وروى مسلم عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أحب أن يُبْسط له في رزقه، ويُنسأ له في أثره فليصل رحمه».

وهذا يدل على القدر المعلق، وهو علم محدود في صحف الملائكة، وأما العلم المطلق بمقادير الخلق فهو في اللوح المحفوظ، وهو غير مقيد بشرط أو سبب، بل هو علم بعين ما سيقع، والله تعالى أعلم.

ما فائدة الدعاء إذا كان كل شيء قد كُتِب في القدر السابق، وهل لذلك حجة في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي رواه أحمد وغيره، قال : قالت أم حبيبة : اللهم أمتعني بزوجي رسول الله ﷺ، وبأخي معاوية، وبأبي أبي سفيان. قال : فقال لها رسول الله ﷺ : « دعوتِ الله عز وجل لآجالٍ مَضروبة، وآثارٍ مَبلوغة، وأرزاقٍ مقسومة، لا يَتقدمُ منها شيءٌ قبل حِلّه، ولا يَتأخر منها، لو سألتِ الله عز وجل أن يُنجيكِ من عذاب القبر، وعذاب النار ». ؟

الجواب:

كل شيء قد كُتِبَ في القدر السابق في علم الله تعالى، ولكن نحن لا نعلم ذلك؛ فلهذا أمرنا سبحانه بالدعاء، وجعله ضمن المكتوب في القدر، فالداعي حين يدعو لا يُعارض القدر؛ لأنه أصلاً لا يعلم ما في القدر، ومهما دعا فإنه لا يُغير من القدر، ولن يُغير مما قد كُتِبَ في اللوح المحفوظ، لكنه قد يُغَيّر مما في صحف الملائكة، وهذا معنى حديث سلمان عند الترمذي: (لا يرد القضاء إلا الدعاء).

ومن هذا المعنى حديث أبي أمامة وأَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْعُو بِدَعْوَةٍ، لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ، وَلَا قَطِيعَةُ رَحِمٍ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثٍ : إِمَّا أَنْ تُعَجَّلَ لَهُ دَعْوَتُهُ، وَإِمَّا أَنْ يَدَّخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَإِمَّا أَنْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ مِثْلَهَا ". قَالُوا : إِذَنْ نُكْثِرَ. قَالَ : " اللَّهُ أَكْثَرُ ".

فقد يكون قُدر له مصيبة كُتبت في صحف الملائكة بسبب ذنب فعله، فيستغفر ويدعو الله تعالى بما يماثل تلك السيئة أو أعظم، فيصرف الله تعالى عنه هذا المقدور المكتوب في صحف الملائكة، لكن المكتوب في اللوح المحفوظ هو أنه سيدعو ويصرف عنه ما عُلِّقَ من القضاء، الذي كُتِبَ في صحف الملائكة.

وأما بالنسبة للحديث فليس فيه حجة على ترك الدعاء اتكالاً على القضاء، بل فيه النصيحة بالدعاء بالأفضل، فهو لم ينهها عن الدعاء مطلقاً، وإنما نصحها بأن تدعو بما هو أنفع لها من الدعاء بطول البقاء؛ لأن أحبابها لن يُخلدوا مهما بقوا، وإذا كانوا سيموتون يوماً ما فالأفضل ألا تتشاغل بالدعاء لهم بالبقاء، وكل الناس سيرحلون من هذه الدنيا، فالأفضل هو الدعاء بالسلامة في دار القرار .

وكان الإمام أحمد رحمه الله يكره أن يُدعى له بطول العمر، ويقول: هذا أمر قد فُرغ منه. " شرح الطحاوية " (١/١٠١)

والدعاء بطول العمر جائز، لكن إن كان ولابد فينبغي تقييده بحسن العمل لحديث عبد الله بن بُسر رضي الله عنه عند الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال:« خير الناس من طال عمره وحَسُنَ عمله ».

أقوال الناس في القدر :-

١ــ الإيمان بالقدر بمراتبه الأربعة، وعدم معارضة ذلك بالشرع، فيجتهدون في العمل الصالح مع الإيمان بأن كل شيء يجري بتقدير الله تعالى، ويثبتون إرادة العبد المؤثرة في الفعل بجعل الله عزوجل إياها مؤثرة فيه، وهو خاضعة لمشيئة الله تعالى، وهذا قول أهل السنة والجماعة

٢ــ التكذيب بالقدر، وهؤلاء قسمان: الأول: الذين أنكروا المراتب الأربع، أنكروا العلم وما بعده من باب أولى، فقالوا: إن الأمر أنف، أي: أن الله تعالى لا يعلم الشيء إلا بعد وقوعه، وهذا قول سوسن ومعبد الجهني وغيلان ونحوهم.

الثاني: الذين أنكروا عموم المشيئة والخلق، فقالوا: إن الله تعالى لم يشأ أفعال العباد، ولم يخلقها، وإن كان هو الذي شاء خلق ذواتهم، وبقية صفاتهم سوى أفعالهم!

فجعلوا العباد هم الخالقين لأفعالهم؛ فراراً من القول بالجبر، فهم يظنون أن الإيمان بالقدر (أي: مشيئة الله تعالى لأفعال العباد، وخلقه لها) يلزم منه الجبر؛ إذ كيف يعاقبهم على أفعال قد شاء وقوعها منهم؟! وهذا باطل، وهو ناتج من عدم تقسيم الإرادة، وعدم معرفة الفرق بين المشيئة والمحبة، وسيأتي إن شاء الله تعالى توضيح ذلك، وهؤلاء هم المعتزلة، ويُسَمَّون القدرية المجوسية تشبيهاً بالمجوس؛ لأن المجوس أثبتوا خالقاً غير الله تعالى، فقالوا: النور إله الخير، والظلمة إله الشر، والمعتزلة قالوا: العباد يخلقون أفعالهم، فشابهوهم من هذه الناحية؛ ولهذا روى الإمام أبو داود عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال:« القدرية مجوس هذه الأمة ».

٣ــ القول بالجبر، وهو أن الله تعالى قدر كل شيء، فلم يُبق للعبد إرادة، فكل ما يفعله العبد قد قدره الله تعالى في الأزل، فليس للعبد إرادة ولا اختيار فيما يفعل من خير أو شر، وهذا قول الجهمية، ويُسَمَّون الجبرية المشركية تشبيهاً بالمشركين، الذين قال الله تعالى عنهم:{سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا} [الأعراف: ١٤٨]، فهؤلاء احتجوا بالقدر، وكذبوا بالشرع.

٤ــ القول بالكسب الأشعري، والميل إلى الجبر، وهؤلاء هم الأشاعرة، يثبتون القدر، ويقولون بأن العبد له إرادة، لكنها غير مؤثرة فالفعل، فالله تعالى يخلق الشيء عندها، لا بها، فالأسباب غير مؤثرة في مسبباتها، إنما يخلق الله التأثير عند السبب، لا به.

٥ــ القدرية الإبليسية، وهؤلاء زعموا أن القدر يُعارض الشرع، فالقدر عندهم لو ثبت لكان دالاً على ظلم الرب سبحانه وتعالى؛ إذ كيف يُقدر للعبد فعل الشر ثم يُعاقبه عليه؟! وهؤلاء ملاحدة كأبي العلاء المعري، وابن الراوندي، وغيرهما.

قال أبو العلاء المعري:

أنهيتَ عن قتل النفوس تعمداً　　　وبعثتَ أنت لقبضها ملكانِ

وزعمتَ أن لها معاداً ثانياً　　　ما كان أغناها عن الحالين!

كيف يُقال عن طوائف ضالة في باب القدر إنها قدرية ؟ الجواب: نسبتهم للقدر إنما هي نسبة نفي له، وغلط فيه، لا نسبة إثبات له، وإيمان به.

كيف يتم الجمع بين الشرع والقدر؟ قد سبق بيان ذلك في ذكر المنهج الحق في القدر، ويزاد هنا أن يقال: عندنا في الشرع أصلان، وفي القدر أصلان

فأصلا الشرع: ١ـ الاجتهاد في العمل الصالح، ٢ـ والاستغفار من العمل السيء

وأصلا القدر: ٢ـالاستعانة على فعل الخير والمباح، ٢ـ والصبر على البلاء.

ذكرهما شيخ الإسلام في الجزء الثاني من " العقيدة التدمرية "

ليس في القدر حجة على الشرع حتى يُعارض به، فقد أقام الله تعالى الحجة على العباد بعدة أمور:

١ـ جعل لهم القدرة على فعل المأمور، وترك المنهي، وهم يشعرون بذلك، فلو لم يكن للعبد قدرة على فعل بعض المأمورات لسقطت عنه، وهذا يدل على كمال عدله سبحانه، وعظيم رحمته جل وعلا.

٢ـ جعل لهم الاختيار في فعل المأمور أو عدم فعله، ولو لم يجعل لهم اختياراً لكان قد جبرهم، وهو قد رفع الحرج عن المجبور المكره.

٣ـ جعل التشريع عليهم مناطاً بتكليفهم، فلم يُكلف مجنوناً، ولا صبياً، ولا نائماً..

٤ـ أرسل إليهم الرسل صلوات الله تعالى عليهم، وأنزل إليهم الكتب، فأبان لهم الطريق، وأوضح لهم السبيل ، فأي حجة بعد ذلك للقدري في تكذيب الشرع ؟!

بماذا يحتج القدرية المشركية الجبرية الجهمية ؟

يقولون: لو كان الله تعالى قد قَدَّرَ ما سيفعله العباد فهو قد جبرهم على ما سبق في علمه، فلا فائدة من عمله بالشرع؛ لأنه لن يخرج عما كُتِب له في القدر.

يقال: قد جعل الله تعالى للعبد إرادة يميز بها بين ما يفعله، وما يتركه، والعبد أصلاً لا يدري ما الذي كُتِبَ له في القدر، فالواجب عليه أن يعمل بالشرع، ويُحسن الظن بربه جل وعلا، والله تعالى عند حسن ظن عبده به، ولن يخذل عبداً صدق معه في العمل بشرعه، وأما الذي يدع العمل اتكالاً على القدر فهو قد ترك ما يقدر على فعله محتجاً بالقدر، أفلا يعمل بالشرع ثم يحتج بالقدر؟! فبدلاً من تركه للشرع احتجاجاً بالقدر لِمَ لا يعمل بالشرع ويُحسن الظن بأن هذا هو المقدر، ففي الأخير هو لا يدري ما كتب الله تعالى له في القدر، ويجب أن يعلم المسلم أن الله تعالى لم يكتب للعبد في القدر إلا ما اقتضته حكمته، ورحمته، وعدله.

ويجب أن تعلم أن هناك ثلاثة أمور: ١ــ الإيجاد ٢ــ الإعداد ٣ــ الإمداد.

فأما الإيجاد فهو أن الله تعالى أوجد الخلق كلهم، فله المنة عليهم بذلك، وأما الإعداد فهو أن الله تعالى هيأهم وأقدرهم على فعل ما أمرهم به، وترك ما نهاهم عنه، وأما الإمداد فهو توفيق الله تعالى وتيسيره للعبد بالقيام بالعمل الصالح، والثبات عليه.

فأما الإعداد فهو من عدل الله تعالى، وأما الإمداد فهو محض فضل، يختص به من يشاء من خلقه، والعاقل يُدرك أن حجة الله على خلقه قد قامت بالإعداد.

ويُناسب بعد هذا أن يُذكر الكلام على الاستطاعة.

الاستطاعة هي: صفة يتمكن الفاعل معها من الفعل، وقد جعل الله تعالى تكليف العبد مناطاً بها.

متى تكون الاستطاعة؟

أما الجهمية فقد قالوا بأن العبد مجبور، وبالتالي فلا يملك أدنى استطاعة! .

وأما المعتزلة فقد أثبتوا للعبد حرية الإرادة ، واستقلاليتها عن إرادة الله تعالى، فهو عندهم مستطيع قبل الفعل، وقالت الأشاعرة: استطاعة العبد على الفعل صفة تقترن بحصول الفعل، وهذا الذي سموه كسباً، وهو جبر مُبَطَّن.

وأما أهل السنة والجماعة فإنهم يُقسمون الاستطاعة إلى قسمين:

١ــ استطاعة شرعية ٢ــ استطاعة قدرية

فأما الشرعية فهي: الصحة والتمكن من الفعل، وتوفر الآلات، وهي القدرة المُصححة للفعل، وهي صالحة للضدين، فهذا تكون قبل الفعل، وهي مناط التكليف، ومن أدلتها قوله تعالى:{ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا}[آل عمران: ٩٧].

واما الاستطاعة القدرية فهي التي بمعنى التوفيق والإمداد والإعانة، وهي قدر زائد على الأولى، وهي موجبة للفعل، أي: إذا توفرت وُجد الفعل، فهذه مقارنة للفعل، وهي مناط القدر، ومن أدلتها قوله تعالى:{ما كانوا يستطيعون السمع}[هود: ٢٠]

والفرق بين الاستطاعتين من وجوه :

فأما الاستطاعة الشرعية فإنها:

١ـ خاصة بالمؤمنين؛ لأنها محض تفضل منه سبحانه؛ لما علم من صدق نياتهم.

٢ـ توفيق من الله سبحانه

٣ـ ضدها الخذلان، وتخلية العبد بينه وبين نفسه.

٤ـ لا يتخلف عنها الفعل.

وأما الاستطاعة القدرية فهي:

١ـ عامة للمؤمنين والكفار.

٢ـ صفة للمخلوق.

٣ـ ضدها العجز والمشقة.

٤ـ قد يتخلف عنها الفعل.

هل يَقْدِرُ الإنسان على ما لم يُقَدّره الله تعالى له ؟

هذا الكلام مجمل، فإن أُرِيدَ بذلك الاستطاعة الشرعية قبل وقوع الفعل فإنه يقدر على فعل ما يمكنه فعله؛ لأنه ليس بمجبور وهو يشعر بذلك، وإن أُرِيدَ بذلك الاستطاعة القدرية، وهي وجوب وقوع الفِعل فلا؛ لأن هذه الاستطاعة لا ندركها إلا بعد وقوعها، فإذا لم تقع علمنا انتفاءها عنه، وقد يكون المرء قادراً الفعل؛ لأن الفعل ممكن له بذاته، لكنه لم يقدر عليه؛ لامتناعه لغيره، كأن يَصرفه صارِفٌ عنه.

فالاستطاعة على قسمين: ١_ سلامة الآلات. ٢_ وجوب وقوع الفِعل.

فالشرعية هي الأولى؛ ولهذا فالمرء يؤاخذ بترك العبادة معها، بخلاف الثانية الكونية.

يرتبط بما سبق مسألة التكليف بما لا يُطاق.

فالجهمية والأشاعرة يجيزون وقوع ذلك، بينما المعتزلة يمنعونه مطلقاً، وأهل السنة يستفصلون، فإن كان ما لا يُطاق فعله عجزاً عنه فإنه يمتنع أن يُكلف الله تعالى العبد بفعله كالمشي على الوجه، وقد نص – سبحانه – على ذلك حيث قال: {لا يُكلف الله نفساً إلا وسعها}[البقرة:٢٨٦]، {لا نكلف نفساً إلا وسعها}[الأنعام:١٥٢].

وإن كان المراد بما لا يُطاق للاشتغال بغيره فهذا لا مانع من تكليف العبد به، كتكليف الكافر بالإيمان، وهذا جائز خلافاً للمعتزلة، وتسميته بهذا الاسم أعني تكليف ما لا يُطاق بدعة وضلالة، ولأجل هذا صارت الجملة من الألفاظ المجملة.

تنبيه: كان مما تقدم احتجاج القدرية الجبرية بالعقل، ولكن اعلم أنهم قد يحتجون ببعض النصوص الشرعية كقول الله تعالى:{وما رميتَ إذ رميتَ ولكن الله رمى} [الأنفال: ١٧] ، وقول النبي ﷺ : « لن يُدخِلَ أحداً منكم عَمَلُهُ الجنة ». قالوا : ولا أنتَ يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله منه بفضل ورحمة ». كما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فأما الجواب عن استدلالهم بالآية أن يقال: لو كان الكلام كما زعمتم لكان في الآية كذب (تعالى الله عن ذلك، ومن أصدق من الله حديثاً) فإنكم تجعلون الرمي المنفي عن النبي ﷺ هو عين الرمي المثبت لله تعالى، وكأن المعنى: وما رميت حينما رميت، إنما رمى الله تعالى حين توهمت أنك رميت!

ولا يخفى ما في هذا الكلام من المناقضة للعقل الصريح، وإنما المراد بالرمي المنفي عن النبي ﷺ هو إيصال التراب إلى وجوه جميع المشركين، بينما الرمي المثبت له هو قذف الحصى نحوهم؛ لأن الرمي يُطلق على مجرد الحذف، ويُطلق على إيصال الشيء المحذوف إلى موضع الإصابة، فقد يحصل الأول ولا يحصل الثاني.

وأما الاستدلال بالحديث على ترك العمل بالشرع اتكالاً على القدر فينقضه واقع النبي ﷺ وأصحابه، فإنهم لم يتكلوا على القدر ويتركوا العمل بالشرع قط، ولما سألوا النبي ﷺ: ألا نتكل على كتابنا؟ قال:« لا، اعملوا ». وإنما معنى الحديث أن الإنسان لا يقدم بعمله ثمن الجن حتى يكون له المنة على الله تعالى، فهو لن يزال في فقر إلى الله تعالى مهما عمل، فعمل العبد الصالح سبب للرحمة، وبالرحمة ينال

الإنسان الجنة، فالعمل مجرد سبب لا ثمن؛ ولهذا قال الله تعالى:{ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون} أي: بسبب أعمالكم الصالحة.

وللأعمال الصالحة أيضاً فضائل عظمى، وهي أنَّه بحسبها يعلو المرء درجات في الجنة، ويكون له فيها من الأشجار والثمار والدور، وقبل ذلك لها فضائل في أرض المحشر وعرصات القيامة، بل قبل ذلك في الدنيا، كما دلت على ذلك الأدلة

قال الله تعالى:{من عمل صالحاً من ذكر أو أُنثى وهو مؤمن فلنُحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون}[النحل: ٩٧]

وفي الصحيحين عن عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رضي الله عنه قال: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ تَعَالَى، يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ". وَفِي رِوَايَةٍ : " مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ ".

وروى مسلم عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّي لِلَّهِ كُلَّ يَوْمٍ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً ؛ تَطَوُّعًا غَيْرَ فَرِيضَةٍ إِلَّا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ. أَوْ إِلَّا بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ ".

وروى الترمذي وغيره عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَنْ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ؛ غُرِسَتْ لَهُ نَخْلَةٌ فِي الْجَنَّةِ ".

وروى أبو داود وغيره عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ : اقْرَأْ وَارْتَقِ، وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا ؛ فَإِنَّ مَنْزِلَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَؤُهَا ".

وفي البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعَدَّهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، كُلُّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَسَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ ؛ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ " ونحوه في مسلم عن أبي سعيد.

وفي الصحيحين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ : الْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ ؛ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ : إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ ".

وفي الصحيحين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أيضاً ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُسْلِمَةً، أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهُ عُضْوًا مِنَ النَّارِ، حَتَّى فَرْجَهُ بِفَرْجِهِ ".

واستقصاء ذلك يطول جداً، والله تعالى أعلم.

الأسباب تنقسم إلى قسمين:

١ـ أسباب شرعية، وهي الأسباب التي نص الشرع على كونها أسباب

٢ـ أسباب كونية، وهي التي تُعرَف بالتجربة، والخبرة بالسنن الجارية في الكون ككون الشجرة الفلانية علاج لمرض كذا، ونحو ذلك.

والعمل بالأسباب مطلوب؛ لأن الله تعالى رَبَطَ الأسبابَ بمسبباتها، فمن الكذب على الله تعالى مع الحماقة أن يقال: إن العمل بالأسباب قدح في التوكل!

كما يقول ذلك بعض غلاة الصوفية.

والاعتماد على الأسباب بالكلية بحيث يُعتقد أنها مؤثرة في مسبباتها استقلالاً عن مشيئة الله تعالى يعتبر شركاً بالله سبحانه في الربوبية؛ فإنَّ كل ما في الكون لا يخرج عن مشيئة الله تعالى، فمن اعتقد أن شيئاً يُشارك الله تعالى في التأثير بالكون بما هو من خصائص الله تعالى يكون مشركاً.

هل في الوجود شر؟ وإذا كان كذلك فهل يُنسَب إلى الله تعالى؟

اتفق المنتسبون إلى القبلة على أن الشر لا تجوز إضافته إلى الرب سبحانه، لكنهم اختلفوا في تفسير الشر كما اختلفوا في تفسير الظلم، فذهبت المعتزلة إلى أن ضابط الشر هو ما كان لقبيحا، وزعمت الأشاعرة إلى أن كل ما وُجد فهو خير.

فالشر لا يكون في ذات الله تعالى، ولا في أسمائه أو صفاته مُطلقاً من غير استثناء، لكن قد يكون الشر في مفعولاته ومخلوقاته بحسب حكمته، وقد يكون الشيء بالنسبة للعبد شراً وفي حقيقة الأمر ليس هو بشر؛ ولهذا لما تنجلي كثير من الخطوب يُدرك كثير من العقلاء عناية الله تعالى ولطفه بعباده.

هل يجب علينا الرضا بقضاء الله تعالى؟

الجواب: يجب التفريق بين القضاء والمقضي، وقد يُطلَق القضاء على المقضي،

فالقضاء هو فِعل الله تعالى، بينما المقضي هو المفعول الذي قضاه الله تعالى، فأما القضاء فهو خير محض؛ ولهذا يجب الرضا به، بينما المقضي قد يكون خيراً، وقد يكون ضد ذلك، فنرضى بالخير، ونسعى ونستعين بالله تعالى في دفع ما ليس بخير.

وليس واجباً على العبد الرضا   بكل مقدورٍ ولكن بالقضا. (السفارينية)

فنرضى من الوجه الذي هو خَلْقُهُ   ونَسْخَطُ مِن وجهِ اكتسابِ الخطيئةِ. [التائية]

ففعل الله تعالى كله خير، فيجب الرضا به، وأما مفعولاته ففيها الخير والشر.

ضلال أهل الكلام في هذه الأبواب العظيمة أغلبه كان بسبب عدم تقسيم الإرادة الإلهية، والخلط بينها وبين المحبة والرضا، فمنهم من ظن أن ما أراده الله تعالى فقد أحبه، ولا يقع في مُلكه إلا ما يريد، كالجهمية وغلاة المتصوفة، حتى وصل الحال ببعضهم إلى التعبد بالكفر الصريح! كما في كلام ابن عربي وغيره من غلاة المتصوفة، ومنهم من ظنَّ أنه تعالى لا يَخلق إلا ما يُحِبُّ، فنفوا خلقه لأفعال العباد كالمعتزلة، ومنهم من ظنَّ أن كل حكمة وقعت فهي مرادة له، وما لم يقع لم يكن مراداً؛ إذ لو كان مراداً له لوقع، فمن كفر بالله لم يكن مخلوقاً لحكمة العبادة كالكراميّة، ومنهم من ظنَّ أنَّ جبر العباد على فعل المعاصي كما جبرهم على فعل الطاعات؛ إذ هو مريد لكل ما يَحدث في الكون كالجهمية الجبرية..

والخَلاص من هذه وأمثالها لا يتم إلا بتقسيم الإرادة، وتقسيمها مبني على استقراء الأدلة، وبدون تقسيمها سيتم ضرب الأدلة بعضها ببعض؛ فالله تعالى يقول:{إنا كل شيء خلقناه بقدر}، ويقول:{ولا يرضى لعباده الكفر}، فمن لم يُقَسِّم الإرادة الإلهية، بل ظنها واحدة مقتضيةً للرضا والمحبة ليس له إلا التكذيب بالقدر، والقول بأن الكفر ليس من خلق الله تعالى؛ لأنه لا يرضاه كالمعتزلة، أو يُكذب بالشرع، فيقول: العبد مجبور على فعله؛ فالله تعالى يرضى كل ما يصدر منه، أو هو مجبور والله سبحانه لا يرضى كفره مع أنه جبره عليه، وهذا ظلم للعبد!، ويكون للملاحدة والزنادقة الذين يُعارضون الشرع بالقدر حجة على أهل الإيمان!

الفرق بين الإرادة الكونية والشرعية

الإرادة الكونية (الوجودية، القدرية)

[مرادفة للمشيئة ([6]) _ متعلقة بالربوبية _ متعلقة بفعل الرب سبحانه _ يلزم وقوعها _ لا يلزم منها المحبة ولا الرضا _ إذا انفردت عن الشرعية فتكون مقصودة لغيرها _ دليلها قد يكون النص، وقد يكون مجرد وقوعها في الكون]

الإرادة الشرعية

[أخص من الإرادة الكونية والمشيئة _ متعلقة بالألوهيَّة _ متعلقة بفعل العبد _ لا يلزم وقوعها _ يلزم منها المحبة والرضا _ تكون مقصودة لذاتها _ دليلها النص الشرعي السمعي]

وأقصد بقولي في الكونية: دليلها قد يكون النص، وقد يكون مجرد وقوعها في الكون. أنه إذا قيل: كيف نعرف أن الله تعالى أراد هذا الشيء كوناً؟ فالجواب أن يقال: قد يرد في النص كقوله تعالى:{ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم}[هود:١١٨]، فهو أراد منهم شرعاً الائتلاف، ونبذ الخلاف، وهذا هو المحمود الذي يحبه منهم، لكن هذا النص يدل على أنه أراد كوناً حصول الاختلاف.

[6] المشيئة صفة واحدة غير منقسمة، وغلط ابن كثير رحمه الله تعالى حين قسمها إلى قسمين، كونية وشرعية؛ لأنها لم ترد في الأدلة إلا في معنى الإرادة الكونية، انظر " تفسير ابن كثير " (٤/٥٧٠)

وقد ندرك أن الله تعالى أراد الشيء الفلاني كوناً بمجرد أن نرى وقوعه في الكون، ولو لم يرد فيه نص شرعي، ككونه جل وعلا أراد تسلط الكفار على أهل غزة، ونحو ذلك مما يجري في الكون، ولا يريده الله تعالى شرعاً؛ لأنه ظلم وبغيٌّ ظاهر، وهو سبحانه قد نهى عن البغي والظلم، وكوننا عرفنا أنه أراده كوناً؛ لأنه وقع في كونه سبحانه؛ إذ لا يقع في كونه إلا ما أراده وقضاه كوناً وإن كان لا يحبه.

وأما الإرادة الشرعية فلا تُعلم إلا بالنصوص الشرعية إما العامة أو التفصيلية؛ لأن الحُكم على الشيء بأن الله تعالى يريده شرعاً يُعتبر تشريعاً؛ لأن معنى ذلك أنه يُحب وقوعه ويرضاه من العباد، والتشريع لا يَثبتُ إلا بالنصوص الشرعية، قال الله تعالى: {أم لهم شُركاء شَرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله}[الشورى: ٢١].

كيف يريد الله تعالى شيئاً وهو لا يُحِبُّه؟ أولاً: يجب أن نعلم أن الله تعالى أراد وقوع أشياء لا يُحبها، فقد كره وقوع الكفر، وأراد وقوعه، فدليل كراهته شرعاً قوله: {ولا يرضى لعباده الكفر}[الزُّمَر: ٧]، ودليل كراهته للكفر عقلاً ظاهر لكل عاقل؛ فالخالق الكامل يكره أن يُنكر مخلوقه الناقص فضله وما يستحقه، ودليل كونه أراد وقوعه أنه وقع كما هو مشاهد في العالم، ولا يكون في مُلكه إلا ما يريد.

ثانياً: ما يُريده الله تعالى ينقسم إلى قسمين:

١ــ ما يُريده لذاته، وهو ما كان محبوباً ومرضياً له، كالثناء والعبادة.

٢ــ ما يُريده لغيره، وهو ما كان وسيلة إلى مقصود محبوبٍ ومرضي له، كالكفر والشرور..

فهي من حيث ذاتها مبغوضة، لكن لما تقتضيه من الأمور المحبوبة كإقامة شريعة الجهاد في سبيل الله تعالى، وظهور العبادات الكثيرة التي لا تظهر إلا بوجود تلك المبغوضات صارت مرادة لله تعالى، وهذا لا نكارة فيه؛ إذ له نماذج في واقعنا الذي نعيشه، فلو رأيت من يُطعم ولدك شيئاً يكرهه، أو يأخذ شوكة فيغرزها في جسده أو سكيناً فيقطع بها بعض جسده لكرهت ذلك في أقل الأحوال، ولكن إذا كان هذا الشخص هو الطبيب، الذي يُعالِج ولدَك مما يُعاني منه ستجد أنك تشكره، بل وتعينه إن احتاج إلى مساعدتك؛ لأن هذا يُفضي إلى محبوب لك، وإن كان هذا بحد ذاته مبغوض لك، لكن لما كان وسيلة إلى ما تحبه صار مُراداً لك، فهو مراد لك أنت تريده مع أنك تكرهه، فكيف تستغرب من كره الله تعالى للمعاصي مع إرادته لها؟!

بالله عليك كيف ستظهر عبودية الصبر لولا المشقة والمتاعب؟ وكيف ستظهر عبودية التوبة والإنابة لولا المعاصي؟ وكيف سيظهر الجهاد في سبيل الله لولا وجود الكفار؟ وكم تعدد من الأمور المحبوبة التي لن تظهر إلا بوجود أمور مكروهة، فتصبح تلك الأمور المكروهة مرادة لغيرها.

كيف يرضى الله تعالى من عبده شيئاً ولا يُعينه عليه؟ لأن إعانته قد تستلزم فوات محبوب لله أعظم من حصول تلك الطاعة من العبد؛ لأن حصول تلك الطاعة من ذلك المعين قد تتضمن مفسدة، كقوله تعالى:{ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عُدة ولكن كره الله انبعاثهم فثبطهم وقيل اقعدوا مع القاعدين}[التوبة: ٤٦].

قال العلامة صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى: والخلاف في القدر قديم عريض، وأكثره مبني على الخلاف في المسائل التالية:

١ _تعليل أفعال الله عزوجل

٢ _التحسين والتقبيح

٣ _مفهوم الاستطاعة

٤ _مفهوم الظلم

٥ _الإرادة وعلاقتها بالمحبة والرضا.

كما في تقديمه لتحقيق أحمد الصمعاني وعلي العجلان لكتاب " شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل " صـ٩

وهذه المسائل كلها قد أشار إليها شيخ الإسلام في هذه الرسالة، وسأذكر ها هنا نبذة مختصرة عنها إن شاء الله تعالى. أما بالنسبة لمفهوم الاستطاعة، والإرادة فقد تقدم الكلام عليهما، وبالنسبة لمسألة التعليل فإنَّ الناس فيها على مذهبين إجمالاً: الإثبات ، والنفي. ولاشك أن الكتاب والسنة والعقل الصحيح يدل على إثبات الحكمة الإلهية للخالق العظيم سبحانه جل وعلا، ولكن الله تعالى ابتلى الأمة بأناس مُسِخت فِطَرُهم، أدخلوا عقولهم في الغيبيات، وخاضوا في أعظم الأبواب خطراً، وهو الباب المتعلق بالكلام على الرب جل وعلا وصفاته وأفعاله، وخلصوا بمجهولاتٍ شبهوها بالمعقولات إلى نفي ما يُثبته الله تعالى، وإثبات ما ينفيه الله تعالى، ويحسبون أنهم مهتدون!

أقوال الناس في الحكمة الإلهية

١ _ أهل السنة والجماعة، يُثبتون لله تعالى صفة الحكمة في أفعاله وفي أمره ونهيه، ويقولون بأنها متضمنة لأمرين: حكمة تعود إلى الله تعالى يحبها ويرضاها، وحكمة تعود إلى العباد ينتفعون بها.

٢ _ الماتريدية، نقل الشيخ ماهر في " الانتصار للتدمرية " نصوصاً كثيرة عنهم في موافقتهم لمذهب أهل السنة في هذه المسألة

٣ _ الكرامية، يُثبتون حكمة تعود إلى الرب سبحانه، لكن يقولون: إنها بحسب علمه، أي: متقدمة في العلم والإرادة، خَلَقَ مَن عَبَدَهُ للعبادة، لا أنه خلق الخلقَ كلهم للعبادة؛ إذ لو كان خلقهم كلهم للعبادة لعبدوه، فمن سبق في علمه وإرادته أنه سيعبده هو الذي خُلِقَ لهذه الغاية، أما غيره فلا!

٤ _ المعتزلة، يُثبتون حكمة منفصلة عن الله تعالى، تعود إلى مصلحة العباد ونفعهم، ولا يُثبتون حكمة تعود إلى الرب سبحانه، يحبها، ويرضاها.

٥ _ الفلاسفة، يُثبتون علة قديمة، كما ذكر المصنف، ومع ذلك يتناقضون، فيقولون بأن الله تعالى علةٌ تامة صدرت عنها الحوادث، وأنه تعالى موجب بالذات لوجود الموجودات، أيْ: أن الموجودات وُجِدَت بوجوده دون إرادته، ومن لا إرادة له لا حكمة له؛ إذ الحكمة صفةٌ للفاعل بالاختيار.

١ _ الجهمية، يقولون بأن كل ما يفعله الرب سبحانه فهو بمحض مشيئته، وصِرف إرادته، فلا حكمة له، ولا رحمة في فعله، ولا في أمره؛ ولهذا كان الجهم يمر على الجُذامى، ثم يقول ساخراً: أرحم الراحمين يفعل هذا؟!

٢ _ الأشاعرة، مذهبهم في الحقيقة هو مذهب الجهمية، ولكنهم كعادتهم يتحذلقون، فيقولون: نثبت الحكمة بمعنى العلامة، لا بمعنى الباعث المقتضي للفعل، الذي يُفعل الفعل لأجله.

قال شيخ الإسلام: ولأهل الكلام هنا " ثلاثة أقوال " لثلاث طوائف مشهورة، وقد وافق كل طائفة ناس من أصحاب الأئمة الأربعة، أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد.

القول الأول: " قول من نفى الحكمة "، وقالوا: هذا يفضي إلى الحاجة. فقالوا: يفعل ما يشاء لا لحكمة، فأثبتوا له القدرة والمشيئة، وأنه يفعل ما يشاء - وهذا تعظيم - ونفوا الحكمة؛ لظنهم أنها تستلزم الحاجة، وهذا قول الأشعري وأصحابه ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلى، وابن الزاغوني، والجويني، والباجي، ونحوهم، وهذا القول في الأصل قول جهم بن صفوان ومن اتبعه من المجبرة.

والفلاسفة لهم قول أبعد من هذا، وهو أن ما يقع من عذاب النفوس، وغير ذلك من الضرر لا يُمكن دفعه، فإنهم يقولون: إنه موجب بذاته، وكل ما يقع هو من لوازم ذاته.

ولو قالوا: إنه موجب بمشيئته وقدرته لما يفعله. لكانوا قد أصابوا، وقد قالوا: أيضا الشر يقع في العالم مغلوباً مع الخير في الوجود ([7]).

وهذا صحيح، لكن هذا يستلزم أن يكون الخالق قد خلق؛ لحكمة معلومة تسلم ولا تعد، وإلا فمع انتفاء هذين يبقى الكلام ضائعاً ([8])، ففي قول كل طائفة نوع من الحق، ونوع من الباطل،

[7] يعني أن المشاهد في الوجود أن الخير غالب على الشر.

[8] لعله يقصد بالأمرين: التسليم بوجود الحِكمة في كل ما خلق ، وعدم حصرها؛ لأنه بدون هذين الأمرين يكون قولهم: الشر يقع في العالم مغلوباً مع الخير في الوجود. لا معنى له، والله أعلم.

فهذه " أربعة أقوال " ([9])، والقول الخامس: قول الأئمة، وهو أن له حكمة في كل ما خلق؛ بل له في ذلك حكمة ورحمة.

والقول الثاني: أي: من " الثلاثة " التي لأهل الكلام: إنه يخلق ويأمر لحكمة تعود إلى العباد، وهو نفعهم، والإحسان إليهم، فلم يخلق ولم يأمر إلا لذلك، وهذا قول المعتزلة وغيرهم، ثم مِن هؤلاء مَن تكلم في تفصيل الحكمة، فأنكر القدر، ووضع لربه شرعاً بالتعديل والتجويز، وهذا قول القدرية ([10])، ومنهم من أقر بالقدر، وقال: لله حكمة خفيت علينا، وهذا قول ابن عقيل وغيره من المثبتين للقدر، فهم يوافقون المعتزلة على إثبات حكمة ترجع إلى المخلوق، لكن يقرون مع ذلك بالقدر.

والقول الثالث: قول من أثبت حكمة تعود إلى الرب، لكن بحسب علمه، فقالوا: خلقهم ليعبدوه، ويحمدوه، ويثنوا عليه، ويمجدوه، وهم مَنْ خَلَقَهُ لذلك ([11])، وهم من وجد منه ذلك فهو مخلوق لذلك ([12])، وهم المؤمنون، ومن لم يوجد منه ذلك فليس مخلوقاً له، قالوا: وهذه حكمة مقصودة، وهي واقعة، بخلاف الحكمة التي أثبتتها المعتزلة، فإنهم أثبتوا حكمة هي نفع العباد ثم قالوا: خلق مَن عَلِمَ أنه لا يَنتفع بالخلق بل يتضرر به، فتناقضوا،

[9] لعله يقصد **قول الأشاعرة، وقول الجهمية، وقولي الفلاسفة**؛ لأنه ذكر أولاً قول الأشاعرة، ثم ذكر أن أصله هو قول جهم، فيكون عندنا قولان، ثم ذكر أن الفلاسفة يقولون:

١_ ما يقع من عذاب النفوس وغير ذلك من الضرر لا يمكن دفعه؛ لأنه موجبٌ بذاته للموجودات، فكل ما يقع هو من لوازم ذاته.

٢_الشر يقع في العالم مغلوباً مع الخير في الوجود. والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرد والمآب.

[10] المعتزلة، نفاة خلق الله تعالى لأفعال العباد، ومشيئته لها، والخلق والمشيئة من مراتب القدر، فإنكارهما إنكار لعموم القدر.

[11] وقد يكون مقصوده: وهم مِن خَلْقِهِ لذلك. أي: وهم من خلقه الذين خلقهم لذلك المقصود.

[12] هذه الجملة مشكلة، فلعل فيها سقط أو زيادة ؛ إذ أن قوله: من وُجِدَ منه ذلك فهو مخلوق لذلك. بدون (وهم)، كلام تام موافق للجملة السابقة، أو وهم من وُجِدَ منه ذلك. كلام تام، وما بعده زيادة

ونحن ([13]) أثبتنا حكمة عَلِمَ أنها تقع فوقعت، وهي معرفة عباده المؤمنين به، وحمدهم له، وثناؤهم عليه، وتمجيدهم له، وهذا واقع من المؤمنين.

قالوا: وقد يخلق مَن يتضرر بالخلق؛ لنفع الآخرين، وفِعلُ الشر القليل لأجل الخير الكثير حكمة، كإنزال المطر لنفع العباد، وإن تضمن ضرراً لبعض الناس.

قالوا: وفي خلق الكفار وتعذيبهم اعتبار للمؤمنين، وجهاد ومصالح.

وهذا القول اختيار القاضي أبي خازم بن القاضي أبي يعلى ذكره في كتابه " أصول الدين " ([14])، الذي صنفه على كتاب محمد بن الهيثم الكرامي .

قالوا: وقوله تعالى: {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون}[الذاريات:٥٦] ، هو مخصوص بمن وقعت منه العبادة، وهذا قول طائفة من السلف، والخلف.

قالوا: والمرادُ بذلكَ: مَنْ وُجِدَت مِنْهُ العبادة فهو مَخْلُوقٌ لها، ومَنْ لَمْ تُوْجَدْ مِنْهُ فليس مخلوقاً لها، وعن سعيد بن المسيب [رحمه الله تعالى] قال: ما خَلَقْتُ مَن يَعبُدُني إلا ليَعبُدني ([15]).

---

[13] الضمير يعود على الكرامية؛ فالكلام لا زال في سياق مقول قول الكرامية، والله أعلم، وأهل السنة يثبتون ما يثبته الكرامية من كون المؤمنين خُلِقوا للعبادة مثلاً، لكنهم يزيدون إثبات الحكمة التي علم أنها لن تقع، فالحكمة مقصودة في نفس الفعل بقطع النظر عن صدورها من هذا دون ذاك، فهو خلق العباد كلهم لغاية العبادة، مع علمه بأنها لن تقع من الجميع، ولا إشكال في ذلك.

[14] لعل هذا الكتاب مفقود؛ فقد تَعِبتُ في البحث عنه ولم أجده، وقد قيل بأنه مفقود.

[15] **قال الإمام ابن جرير الطبري**: وأولى القولين في ذلك بالصواب القول الذي ذكرنا عن ابن عباس، وهو: ما خلقت الجن والإنس إلا لعبادتنا، والتذلل لأمرنا. فإن قال قائل: فكيف كفروا وقد خلقهم للتذلل لأمره؟ قيل: إنهم قد تذللوا لقضائه الذي قضاه عليهم؛ لأن قضاءه جار عليهم، لا يقدرون من الامتناع منه إذا نزل بهم، وإنما خالفه من كفر به في العمل بما أمره به، فأما التذلل لقضائه فإنه غير ممتنع منه. " تفسير ابن جرير " عند الآية.

تنبيه: رأيتُ في تفسير الماتريديّ (٩٥/٥) ما يوافق قول الكرامية.

وكذلك قال الضحاك والفراء وابن قتيبة - وهذا قول خاص بأهل طاعته - قال الضحاك: هي للمؤمنين. وهذا قول الكرامية. كما ذكره محمد بن الهيثم. قال: ويدل عليه قوله قبل ذلك: {فتول عنهم}[الذاريات: ٥٤]، ثم قال: {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون}[الذاريات: ٥٦]، أي: هؤلاء المؤمنين الذين تنفعهم الذكرى.

قالوا: وهي غاية مقصودة واقعة؛ فإن العبادة وَقعت من المؤمنين.

وهذا القول اختيار أبي بكر بن الطيب؛ والقاضي أبي يعلى وغيرهما ممن يقول: إنه لا يفعل لعلة. قالوا: - واللفظ للقاضي أبي يعلى - هذا بمعنى الخصوص، لا العموم؛ لأن البُّله والأطفال والمجانين لا يدخلون تحت الخِطَاب، وإن كانوا من الإنس، وكذلك الكفار يَخْرُجُوْنَ من هذا بدليل قوله: {ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس}[الأعراف:١٧٩] الآية، فمن خُلِقَ للشقاء ولجهنم لم يُخلق للعبادة ([16]).

قلتُ: **قول** هؤلاء الكرامية ومن وافقهم - وإن كان أرجح من قول الجهمية والمعتزلة فيما أثبتوه من حكمة الله، وقولهم في تفسير الآية، وإن وافقوا فيه بعض السلف - **فهو** قولٌ ضعيف، مخالف لقول الجمهور، ولما تدل عليه الآية؛ فإن قصد العموم ظاهرٌ في الآية، وبَيِّنٌ بياناً لا يَحتَمِلُ النقيضَ؛ إذ لو كان المراد المؤمنين فقط لم يكن فَرقٌ بينهم وبين الملائكة؛ فإن الجميع قد فعلوا ما خُلِقوا له، ولم يذكر الإنس والجن عموماً، ولم تُذكر الملائكة مع أن الطاعة والعبادة وقعت من الملائكة دون كثير من الإنس والجن.

وأيضاً: فإن سياق الآية يقتضي أن هذا ذمٌ وتوبيخ لمن لم يعبد الله منهم؛ لأن الله خلقه لشيءٍ فلم يفعل ما خُلِقَ له؛ ولهذا عقبها بقوله: {ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون}[الذاريات:٥٧]، فإثبات العبادة ونفي هذا يُبَيِّنُ أنه

[16] مقصود الكرامية أنَّ من ذرأهم الله تعالى لجهنم لم يَخْلُقهم للعبادة، فلم يُرد ذلك منهم، ولو فرقوا بين الإرادتين لم يُشكل عليهم كونه خلقهم للعبادة، وأرادها منهم شرعاً مع أنه لم يُرد منهم ذلك كوناً.

خَلَقهم للعبادة، ولم يُرِد منهم ما يُريده السادة من عبيدهم من الإعانة لهم بالرزق والإطعام؛ ولهذا قال بعد ذلك: {فإن للذين ظلموا ذنوبا} أي: نصيبا {مثل ذنوب أصحابهم}[الذاريات: ٥٩] أي: المتقدمين من الكفار. أي: نصيباً من العذاب، وهذا وعيدٌ لمن لم يَعبده من الإنس والجن، فَذِكْرُ هذا الوعيد عَقِيبَ هذه الآية من أولها إلى آخرها يَتضمنُ وعيدَ مَن لم يَعبده.

وذَكَرَ عقابه لهم في الدنيا والآخرة فقال تعالى في أولها: {والذاريات ذروا} إلى قوله - {إنما توعدون لصادق وإن الدين لواقع}[الذاريات:١_٦]، ثم ذكر قوله: {إنكم لفي قول مختلف يؤفك عنه من أفك}[الذاريات:٨_٩]، ثم ذكر وعيد الآخرة بقوله: { قُتِل الخراصون الذين هم في غمرة ساهون يَسألون أيان يوم الدين يوم هم على النار يفتنون}[الذاريات:١٠_١٥]، ثم ذكر وعده للمؤمنين فقال: {إن المتقين في جنات وعيون} إلى قوله - {وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم أفلا تبصرون وفي السماء رزقكم وما توعدون فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون} [الذاريات:٢٠_٢٣] ، ثم ذكر قصص مَن آمن فنفعه إيمانُه، ومن كفر فعذبَّه بكفره، فذكر قصة إبراهيم، ولوط وقومه، وعذابهم، ثم قال: {وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم وفي موسى إذ أرسلناه إلى فرعون بسلطان مبين} [الذاريات:٣٧_٣٨] أي: في قصة موسى آية أيضاً.

هذا قول الأكثرين، ومنهم مَن لم يَذكر غيرَه كأبي الفرج ([17]).

وقيل: هو عَطفٌ على قوله: {وفي الأرض آيات للموقنين} {وفي موسى}، وهو ضعيف؛ لأن قصة فرعون وعاد هي من جِنس قوم لوط، فيها ذكر الأنبياء، ومن اتبعهم، ومن خالفهم يدل بها على إثبات النبوة، وعاقبة المطيعين والعصاة.

[17] جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (م٥٩٧هـ).

وأما قوله: {وفي الأرض وفي أنفسكم}[الذاريات:٢٠]، فتلك آيات على الصانع جل جلاله وقد تقدمت؛ ولأنه لا يُفْصَلُ به بين المعطوف والمعطوف عليه بمثل هذا الكلام الكثير مع أن قبله لا يَصلُح العطف عليه، وهو قوله: {وتركنا فيها آية للذين يخافون العذاب الأليم}[الذاريات: ٣٧]

ثم قال: {وفي عاد}[الذاريات:٤١]،{وفي ثمود}[الذاريات:٤٣]، ثم ذكر أنه بَنى السماء بأيدٍ [18]، وفَرَشَ الأرض، وخَلَق من كل شيء زوجين لعلكم تذكرون، فلما بَيَّنَ الآيات الدالة على ما يجب من الإيمان وعبادته أمر بذلك فقال: {ففروا إلى الله إني لكم منه نذير مبين ولا تجعلوا مع الله إلها آخر} [الذاريات٥٠_٥١] الآية، ثم بَيَّنَ أن هؤلاء المكذبين من جِنس مَن قبلهم؛ ليتأسى الرسول والمؤمنون، ويصبروا على ما ينالهم من أذى الكفار فقال: {كذلك ما أتى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحر أو مجنون أتواصوا به بل هم قوم طاغون}[الذاريات:٢٥_٥٣] ، **فهذا كله يتضمن أمْرَ الإنسِ والجن بعبادته وطاعته، وطاعة رُسله، واستحقاق مَن [لم] يَفْعَلْ العقوبةَ في الدنيا والآخرة، فإذا قال بعد ذلك: {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون}. كان هذا مناسباً لِمَا تقدم، مؤتلفاً معه، أي: هؤلاء الذين أمرتهم إنما خلقتهم لعبادتي، ما أُرِيْدُ منهم غيرَ ذلك، لا رزقاً، ولا طعاماً**، فإذا قيل: لم يُرِدْ بذلك إلا المؤمنين كان هذا مناقِضًا لِما تَقَدَّمَ يعني في السورة، وصار هذا كالعُذْر لِمَنْ لا يَعبده ممن ذَمَّهُ اللهُ، وَوَبَّخَه،

---

18 الأيد مصدر آد يَئِيدُ أيْداً، ومعناه القوة، ومنه قوله تعالى:{وأيديناه} أي: قوَّيناه، وقوله تعالى:{واذكر عبدنا داود ذا الأيدي} أي: صاحب القوة، وقوله سبحانه:{أولي الأيدي} أي: أصحاب القوة، وليس هو جمع يَد، فداوود لم يكن له إلا يدان، فتنبه.

قال المصنف: وقد اعتل مُعتَلٌ بقول الله عز وجل: {والسماء بنيناها بأيد}[الذاريات: 47] قال: الأيدي القوة، فوجب أن يكون معنى قوله:{بيدي} أي: بقدرتي قيل لهم هذا التأويل فاسد من وجوه أحدها أن الأيد ليس بجمع اليد لأن جمع يد أيدي وجمع اليد التي هي نعمة أيادي، والله عز وجل لم يقل: بأيدي ولا قال: بأيادي، وإنما قال:{لما خلقت بيدي} [ص: 75]، فبطل أن يكون معنى قوله:{بيدي} معنى قوله: {بنيناها بأيد}... " بيان تلبيس الجهمية " (٣٤٢/٣).

وغايته يقول: أنتَ لم تَخلُقنِي لعبادتك وطاعتك، ولو خَلَقتني لها لَكُنتُ عَابِداً، وإنما خَلَقتُ هؤلاء فقط لعبادتك، وأنا خلقتني لَأكْفُرَ بِكَ، وأُشْرِكَ بك، وأُكَذِّبَ رُسُلَكَ، وأَعْبُدَ الشيطان، وأُطِيعَهُ، وقد فَعَلتُ ما خَلَقتني له كما فعل أولئك المؤمنون ما خلَقتهم له، فلا ذنب لي، ولا أستحق العقوبة!

فهذا وأمثاله مما يلزم أصحاب هذا القول، وكلام الله منزه عن هذا، وهم إنما قالوا هذا؛ لأن الله تعالى {فعال لما يريد}، قالوا: فلو كان أراد منهم أن يُطيعوه لَجعلهم مطيعين كما جعل المؤمنين ([19]).

والقدرية يقولون: لم يُرِد من هؤلاء ولا هؤلاء إلا الطاعة، لكن هو لم يجعل لا هؤلاء ولا هؤلاء مطيعين، بل الإرادة بمعنى الأمر يأمر بها الطائفتين، فهؤلاء عبدوه بأن أحدثوا إرادتهم وطاعتهم، وهؤلاء عصوه بأن أحدثوا إرادتهم ومعصيتهم.

وأولئك ([20]) علموا فسادَ قولِ القدرية من جهة أن الله خالق كل شيء، وربه ومليكه، وما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه إلا ما شاءه، ولا يكون في ملكه شيء إلا بقدرته وخلقه ومشيئته، كما دل على ذلك السمع والعقل، وهذا مذهب الصحابة قاطبة، وأئمة المسلمين، وجمهورهم، وهو مذهب أهل السنة؛ فلأجل هذا عدل أولئك في تفسير الآية إلى الخصوص؛ فإنهم لم يُمكِنهُم الجمع بين الإيمان بالقدر وبين أن يكون خَلَقَهم لعبادته، فلم تقع منهم العبادة له، وقالوا: من ذرأه لجهنم لم يَخْلُقْهُ لعبادته، فمن قال: خلق الخلق ليعبده المؤمنون منهم. سلك هذا المسلك.

" مجموع الفتاوى " (٣٧/٨)

[19] وهذا لأنهم لم يُفَرِقوا بين الإرادتين، الكونية والشرعية.

[20] الكرامية

وأما مسألة التحسين والتقبيح

فأولاً: ما المقصود بـ حُسن الأشياء وقبحها ؟

ج: إن كان المقصود أنَّ ما لائم الطبعَ فهو حَسَنٌ، وما خالفه فهو قَبِيحٌ فهذا يعرفه كل عاقل بعقله وفطرته بلا خلاف.

ويقال: ما فيه مصلحة فهو حَسَنٌ، وما فيه مفسدة فهو قَبِيحٌ، وهذا نسبي اعتباري، ليس بذاتي أي: أنه حَسَنٌ باعتبار مصلحة الفاعل، لا أنه حسن بذاته، ولا يُثابُ فاعِلُه ولا يُعاقَب إلا بنص الشرع.

وإن كان المقصود أنَّ ما دل على الكمال فهو حسن كالعلم، وما دل على النقص فهو قبيح كالجهل، فهذا أيضاً يُدركه العاقل بعقله وفطرته بلا خلاف.

وإن كان المقصود أن الحسن ما يُمدح فاعله، ويستحق الثواب عليه، والقبيح ما يُذم فاعله، ويستحق العقاب عليه فهذا موطن نزاع:

القول الأول: أنهما عقليان. أي: أنَّ حُسنَ الشيءِ وقبحَه وصفٌ ذاتي للشيء، يُدرك بالعقل، وهذا قول المعتزلة والكرامية ومن وافقهم.

القول الثاني: أنهما شرعيان. أي: أنَّ حُسنَ الشيء وقبحه وصفٌ اعتباري، يُدرَكُ بالشرع، فلو عكس الشرع فأمر بما نهى، ونهى بما أمر لكان ذلك حَسناً، وهذا قول الأشاعرة، ومن وافقهم.

القول الثالث: أنهما شرعيان عقليان، فمن الأشياء ما تُدرَك بالعقل مع السمع ، كـ حُسن العدل، وقُبح الظلم ، ومن الأشياء ما يَنفرد السمع بإثبات حُسنها وقبحها كـ حُسن صيام رمضان، وقبح الجمع بين الأختين في الزواج، وهذا ما قرره شيخ الإسلام، وعليه أئمة السنة.

قال الرازي: مسألة الحسن والقبح قد يُراد بهما ملاءمة الطبع ومنافرته، وكون الشيء صفة كمال وصفة نقصان، وهما بهذين المعنيين عقليان، وقد يُراد به كون الفعل واجباً للثواب والعِقاب والمدح والذم، وهذا المعنى شرعي عندنا، خلافاً للمعتزلة...

" محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحُكماء والمتكلمين " (٢٠٢).

قال الشيخ عبد الرحمن المحمود: أول من اشتهر عنه بحث هذا الموضوع الجهم بن صفوان الذي وَضَعَ قاعدته المشهورة:(إيجاب المعارف قبل ورود الشرع)، وبنى على ذلك أن العقل يُوجب ما في الأشياء من صلاح وفساد، وحُسن وقُبح، وهو يفعل هذا قبل نزول الوحي، وبعد ذلك يأتي الوحي مصدقاً لما قال به العقل من حسن بعض الأشياء وقبح بعضها (يعني أن الشرع مجرد كاشف لما حَسَّنَهُ العقلُ وقَبَّحَه)، وقد أخذ المعتزلة بهذا القول، ووافقهم عليه الكرامية، ومن ثم وقع الخلاف حوله على ثلاثة أقوال.. " موقف ابن تيمية من الأشاعرة " (١١٨٨/٢) بتصرف يسير .[21]

[21] **انظر في نسبة قول المعتزلة** " المغني " (٦/١/٢٦-٣٤، ٥٩ - ٦٠) لـ عبد الجبار ، " المعتمد في أصول الفقه " (٣٦٣/١) لأبي الحسين البصري، " العقل عند المعتزلة " (٩٨_١٠٠) ، " المعتزلة وحرية الإنسانية " (١٣٧) ، **وقول الكرامية** في " الملل والنحل " للشهرستاني (١١٣)، **وانظر في نسبة قول الأشاعرة** " الإرشاد " (٢٥٨) للجويني ، " محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين " (٢٠٢) ، " شرح المواقف " (١٨١/٨).

لتوضيح القضية يقال: الفعل قد تظهر للعاقل مصلحته فيُحَسنه، ويُقبحه نقيضه، وقد تظهر مفسدته فيُقبحه العقل ويُحسن نقيضه.

وقد لا يظهر للعاقل حسن هذا الفعل ولا قبحه، فإن جاء الشرع بالأمر به عُلِمَ حُسنه، وإن ورد النهي عنه عُلِمَ قبحه.

وقد يظهر قبح الشيء للعاقل، ولكن إذا أدرك الحكمة منه عَلِمَ حسنه، فالأصل استقباح القتل بغير ذنب مثلاً، ولكن إذا جاء الشرع بالأمر به علمنا أنّ له فيه حكمة كامتحان ونحوه، فيكون حَسناً، كما حصل في أمر الله تعالى لخليله إبراهيم عليه السلام بذبح ولده.

أما الأشاعرة فجعلوا جميع التشريعات من قبيل الامتحان.

ويتفرع عن هذه المسألة مسألة وجوب فِعل الأصلح؟ فقالت به المعتزلة، وأنكرته الأشعرية، وقال أهل السنة: الأصلح واجب بإيجابه هو، لا بإيجاب غيره عليه.

ومما تفرع عنها مسألة شُكر المنعم؟ فقالت المعتزلة: ذلك واجب عقلي. وقالت الأشعرية: بل هو واجب شرعي. وقال أئمة السنة: هو واجب فطري عقلي شرعي.

ومما تفرع عنها مسألة حكم الأعيان قبل ورود الشرع ؟ فقيل: مباحة. وهذا قول الحنفية، وكثير من الشافعية والحنبلية كابن سُريج وأبي إسحاق المروزي وأبي الحسين التميمي وأبي الخطاب.

المعتزلة تقول: يحكم العقل فيما يُدرك، واختلفوا فيما لم يُدرك.

وقيل: محضورة. وهذا قول أبي علي ابن أبي هريرة وأبي حامد والقاضي أبي يعلى وعبد الرحمن الحلواني. وقيل بالتوقف وهذا قول من ينفي الحسن والقبح العقليين.

قالت الأشعرية: الحاكم هو الشرع وحده.

والحقيقة أن هذه من فضول المسائل المفترضة التي لا حاجة لنا بالخوض فيها؛ فقد أضرب عنها الشارع مع أن ذلك العهد قريب من زمن الفترة، فربما كان تساؤل الناس حينها أحوج منا ، والله أعلم.

قال شيخ الإسلام: القول بالتحسين والتقبيح يقول به طوائف كثيرون من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، كما يقول به هؤلاء الحنفية، وتنازع هولاء الطوائف في مسألة الحظر والإباحة، وأن الأعيان قبل ورود الشرع، هل هي على الحظر أو الإباحة؟ لا يصح إلا على قول من يقول: إنه بالعقل يعلم الحظر إو الإباحة.

وأما من قال: إن العقل لا يَعلمُ به ذلك، ثم قال بأن هذه الأعيان قبل ورود الشرع حظراً أو إباحة، فقد تناقض في ذلك، وقد رام منهم من تفطن لتناقضه أن يجمع بي قوليه فلم يتأت، كقول طائفة: إنه بعد الشرع علمنا به أن الأعيان كانت محظورة أو مباحة، ونحو ذلك من الأقوال الضعيفة. " درء التعارض " (٩/٦٢).

وقال رحمه الله تعالى: ومسألة التحسين والتقبيح العقليين هي كما تنازع فيها عامة الطوائف، فقال بكل من القولين طوائف من المالكية والشافعية والحنبلية، ومن قال بالإثبات من الحنبلية أبو الحسن التميمي وأبو الخطاب، ومن قال بالنفي أبو عبد الله بن حامد وصاحبه القاضي أبو يعلى وأكثر أصحابه.

ومسألة حكم الأعيان قبل ورود الشرع هي في الحقيقة من فروعها، وقد قال فيها بالحظر أو الإباحة أعيانٌ من هذه الطوائف، وأما الحنفية فالغالب عليهم القول بالتحسين والتقبيح العقليين، وذكروا ذلك نصاً عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وأهل الحديث فيها أيضاً على قولين، ومن قال بالإثبات أبو النصر السجزي، وصاحبه الشيخ أبو القاسم سعيد بن علي الزنجاني،

فأما ما اختصت به القدرية فهذا لا يوافقهم عليه أحد من هؤلاء، ولكن هؤلاء هم وجمهور الفقهاء بل وجمهور الأمة يرون أن للأفعال صفاتٌ يتعلق الأمر والنهي بها لأجلها، وملخص ذلك أن الله تعالى إذا أمر بأمر فإنه حَسَنٌ بالاتفاق، وإذا نهى عن شيءٍ فإنه قبيحٌ بالاتفاق، لكنَّ حُسنَ الفعل وقُبحَه إما أن ينشأ من نفس الفعل والأمر والنهي كاشفان، أو ينشأ من نفس تعلق الأمر والنهي به أو من المجموع.

فالأول: هو قول المعتزلة؛ ولهذا لا يُجَوِّزُونَ نَسْخَ العبادة قبل دخول وقتها؛ لأنه يستلزم أن يكون الفعل الواحد حسناً قبيحاً، وهذا قول أبي الحسن التميمي من أصحاب أحمد وغيره من الفقهاء.

والثاني: قول الأشعرية ومن وافقهم من الظاهرية وفقهاء الطوائف، وهؤلاء يجعلون عِلَلَ الشرع مجرد أمارات، ولا يُثبتون بين العلل والأفعال مناسبة ([22])، لكن هؤلاء الفقهاء متناقضون في هذا الباب فتارة يقولون بذلك موافقةً للأشعرية المتكلمين، وهم في أكثر تصرفاتهم يقولون بخلاف ذلك! كما يوجد مثل هذا في كلام فقهاء المالكية والشافعية والحنبلية.

وإما أن يكون ذلك ناشئاً من الأمرين ([23])، وهذا مذهب الأئمة، وعليه تجري تصرفات الفقهاء في الشريعة، فتارة يؤمر بالفعل لحكمة تنشأ من نفس الأمر دون المأمور به، وهذا هو الذي يجوز نَسخُه قبل التمكين كما نُسِخَت الصلاة ليلة المعراج من خمسين إلى خمس، وكما نُسِخَ أَمْرُ إبراهيمَ بذبح ابنه عليهما السلام.

وبالجملة فجمهور الأئمة على أن الله تعالى منزه عن أشياء هو قادر عليها، ولا يوافقون هؤلاء على أنه لا يُنَزَّهُ عن مَقدورِ الظلم الذي نزه الله سبحانه عنه نفسَه في القرآن، وحَرَّمَهُ على نَفْسِهِ، وهو قادرٌ عليه، وهو هضم الإنسان من حسناته أو حمل سيئاتِ غَيْرِهِ عليه. " شرح العقيدة الأصفهانية " (٢١٧/١).

[22] سمعتُ بعض الأشعرية المعاصرين يتكلم عن أهل السنة في قولهم بأن الأشعرية ينفون الحكمة، ويقول بأن هذا من افتراءات الوهابية عليهم!، فيقول: نحن نثبت الحكمة، لكن الحكمة المثبتة هي التي بمعنى الأمارة والعلامة، لا بمعنى الباعث المقتضي للفعل. فتأمل كيف يرمي أهل السنة بالافتراء، ثم يقرر عين ما يقوله أهل السنة فيهم، فنفي الحكمة التي بهذا المعنى هو نفي لما تدل عليه النصوص الصريحة الصحيحة من أن الله تعالى يفعل كذا لأجل كذا، فكون نصوص إثبات الحكمة بهذا المعنى أو ذاك على الأقل هذا موضع نزاع بيننا وبينكم، فنحن نرى أن نفيكم لما تنفونه هو نفي للحكمة التي أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا مفر لكم من هذا، والله المستعان.

[23] أي: أن الحُسن أو القُبح ينشأ من نفس الفعل ومن نفس تعلق الأمر والنهي به معاً.

مفهوم الظُلم

اتفق المنتسبون إلى القبلة على تنزيه الحق تعالى عن الظُّلْم، لكنهم اختلفوا في تفسير الظلم، ما هو مفهومه؟

١ـ الجهمية والأشاعرة قالوا: هو التصرف في ملك الغير، أو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته.

وبالتالي فالظلم عندهم ممتنع على الله سبحانه، غير ممكن ولا مُتَصَوَّر أصلاً!

وهذا يلزم منه أن تَمَدُّحَ الله تعالى لنفسه بنفي الظلم لا معنى له، أي: لا يعني الكمال، فالذي ينفي عن نفسه الظلم لعدم قدرته على الظلم ليس كاملاً، إنما الكمال فيمن يقدر على الظلم لكنه يتنزه عنه لكماله، والله تعالى أعلم.

٢ـ المعتزلة قالوا: هو إضرار غير مستحق، لا نفع فيه، ولا دفع ضرر. أو عقوبة العبد على ما ليس منه.

وما كان ظلماً من العبد فهو ظلم من الرب سبحانه؛ ولهذا سماهم السلف: مُشبِّهَةُ الأفعال.

٣ـ أهل السنة والجماعة قالوا: هو وضع الشيء في غير موضعه اللائق به، فهو ممكن من الله سبحانه، لكنه تنزه عنه لكمال عداه، لا لعجزه عنه.

(تنبيه): كثير من هذه المقدمات استفدتها من مقدمة حاشية شيخي أبي مشكور عبد الشكور الإسرافيلي على " شرح العلامة السعدي على التائية في القدر "

العلة تنقسم إلى قسمين:

١ _ علة فاعلة، وهي التي يحصل بها الفعل، وهي القدرة والمشيئة.

٢ _ علة غائية: وهي التي يحصل لأجلها الفعل، وهي الحكمة.

" التوضيحات الأثرية على الرسالة التدمرية " صـ ١١٤، " درء التعارض " (١/٣٣٠).

قال شيخ الإسلام: العلة الفاعلة هي الأسباب، والغائية هي الحِكَم والمقاصد.

" جامع المسائل " (٦/١٨٢).

ويقال: العلة أربعة أقسام: علة فاعلة ، وعلة مادية ، وعلة صورية ، وعلة غائية.

مثال ذلك: النجارُ علةٌ فاعلة، والخَشَبُ علةٌ مادية، والكرسي علةٌ صورية، والجلوس علةٌ غائية. " مجموع الفتاوى " (٦/٣٣٣) ، " شرح النورستاني للرسالة التدمرية " صـ٧١

قال أبو حامد محمد الغزالي الطوسي (م ٥٠٥ هـ): فصل في أقسام العلة، العلة تطلق على أربعة معاني: الأول: ما منه بذاته الحركة وهو السبب في وجود الشيء كالنجار للكرسي والأب للصبي. الثاني: المادة وما لا بد من وجوده لوجود الشيء مثل الخشب للكرسي، ودم الطمث، والنطفة للصبي. والثالث: الصورة وهي تمام كل شيء وقد تسمى علة صورية كصورة السرير من السرير وصورة البيت للبيت. الرابع: الغاية الباعثة أولا المطلوب وجودها آخرا كالكن للبيت والصلوح للجلوس من السرير." معيار العلم في فن المنطق " صـ ٢٥٨، ٣٣١، " التعريفات " صـ ١٥٤، وانظر " الرد على المَنطقيين " (١/٢٢٦). تنبيه: المادية كالهيولى عند الفلاسفة.

وقال أبو الحسن علي بن أبي علي الآمدي [٦٣١هـ]: وأما العِلَّة فقد تُطلَق ويُراد بها العلة الفاعلية أو العلة المادية أو العلة الصورية أو العلة الغائية.

فأما العلة الفاعلية: فعبارة عما وجود غيره مستفاد من وجوده، ووجوده غير مستفاد من ذلك الغير، كالنجار بالنسبة إلى السرير .

وأما العلة المادية فقد عَرَّفْنَاها من قبل، وهي كالخشب بالنسبة للسرير، فإن كانت لم تقترن بها الصورة المقترنة لها سُمِّيَت إذ ذاك موضوعا...

وأما الصورة فقد بَيَّناها من قبل، وهي بمنزلة شكل السرير بالنسبة إلى السرير .

" المُبِيْن في شرح معاني ألفاظ الحُكَماء والمتكلمين " صـ ١١٧– ١١٨

قال ابن سينا: ومن البَيّن أن الشيئية غير الوجود في الأعيان، فإن المعنى له وجودٌ في الأعيان في النفس، وأمر مشترك، فذلك المشترك هو الشيئية، والغاية بما هي شيء فإنها تتقدم سائر العِلَل، وهي علة العِلَل في أنها عِلَلٌ، وبما هي موجود في الأعيان قد تتأخر. " النجاة في الحِكمَة الطبيعية والإلهية " صـ ٢٤٨.

لا شك أنه يطلق ما يتصوره الذهن الشيء، وإن لم يكن موجوداً في الخارج، وسيأتي إن شاء الله تعالى أن المصنف يُقرر أن العلة الغائية متقدمة في التصور، متأخرة في التحقق والوجود في الخارج، وهذا أيضاً ظاهر لا إشكال فيه.

تنبيه: هذه النقولات عن بعض المنحرفين نتفق معهم فيها، وسيأتي نقل موضع الاختلاف والرد على هؤلاء المتكلمين والفلاسفة، وبالله التوفيق.

مناظرة مصطنعة بين إبليس والملائكة

هذه المناظرة المزعومة هي شبهات افتراها بعض الملاحدة والمكذبين بالقدر على لسان إبليس لعنه الله تعالى، يعترض فيها على حكمة الله تعالى من وجود إبليس رأس الخطيئة، وهذه المناظرة سيُشير إليها المصنف في هذه الرسالة؛ فلهذا أحببت إيرادها هنا بنصها، والتعليق عليها؛ لبيان ما فيها من المغالطات، ونقض ما فيها من الشبهات، مُستعيناً بالله تعالى.

قال أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في المقدمة الثالثة من كتابه " الملل والنحل " : اعلم أن أول شبهة وقعت في الخليقة شبهة إبليس لعنه الله، ومصدرها استبداده بالرأي في مقابلة النص، واختياره الهوى في معارضة الأمر، واستكباره بالمادة التي خُلِق منها، وهي النار على مادة آدم عليه السلام، وهي الطين، وانشعبت (أي: افترقت) من هذه الشبهة سبع شُبهات، وسارت في الخليقة، وسَرَت في أذهان الناس حتى صارت مذاهب بدعة وضلالة، وتلك الشبهات مسطورة في " شرح الأناجيل الأربعة " : إنجيل لوقا، ومارقوس، ويوحنا، ومَتَّى، ومذكورة في التوراة متفرقة على شكل مناظرات بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود، والامتناع منه، قال كما نُقِلَ عنه: إني سَلَّمتُ أن الباري تعالى إلهي، وإله الخلق، عالم، قادر، ولا يُسأل عن قُدرته ومشيئته، وأنه مهما أراد شيئاً قال له: كن. فيكون، وهو حكيم، إلا أنه يتوجه على مساق حِكمته أسئلة. قالت الملائكة: وما هي؟ وكم هي؟ قال – لعنه الله – : سبع

الأول منها: أنه قد عَلِمَ قبل خَلْقي أيّ شيء يَصدُر عني، ويَحصُل مني، فَلِمَ خلقني أولاً ؟ وما الحِكمة من خلقه إيّاي ؟ [24]

والثاني: إذ خلقني على مقتضى إرادته ومشيئته فَلِمَ كلَّفني بمعرفته وطاعته ؟ وما الحِكمة في هذا التكليف بعد ألا ينتفعَ بطاعتة، ولا يتضرر بمعصيته ؟ [25]

24 خلق الله تعالى إبليس وغيره من المكلفين لعبادته سبحانه وطاعته مع أنه سبق في علمه من سيمتثل أمره، ومن سيُعرض عنه، وعلمه السابق دال على عظيم كماله، لا على جبره للخلق؛ لأنه قد جعل لكل عَبدٍ مشيئةً خاصةً، يفعل بها أو يترك، وكل أحد يَشْعُر بها في نفسه ، ولا يُنكرها بلسانه إلا مكابر، فإذا ترك العبد ما أُمِرَ به، وفعل ما نُهِي عنه لم يكن له أن يحتج بعلم الله تعالى الأزلي وقَدَرِه؛ لأنه فَعَلَ المعصية وتَرَكَ الطاعة بإرادته، ولم يَجبره أحد على ذلك، ولم تكن الطاعةُ عَسِرَةً عليه ، بل هي شيءٌ يُمْكِنُهُ فِعلُه، والاعتياد عليه، فأيُّ حُجة له بعد ذلك؟! وأما سؤال الملحد على لسان إبليس عن الحكمة من خلق إبليس فقد أجاب عنه العلامة شمس الدين ابن القيم في كلام طويل في " شفاء العليل " (١٨٤/١)، ويكفيك أن تعلم أنه لولا وجود إبليس لما عُرِفَ المجاهد لنفسه، المعرض عن وساوس إبليس ممن سيتبعه ويعصي ربه وخالقه سبحانه. قد يقال: هذه حكمة لغير إبليس فما شأن إبليس نفسه، أوليس هو يحتاج إلى النعيم، ويؤذيه العذاب، فلماذا جُعِلَ هو الطُّعم ليُبتلى به غيره ؟! والجواب أنه لو أطاع ربه وخالقه فيما أمره به، وتواضع لكان قد ناله النعيم، ونجى من العذاب الأليم، ولكنه بإرادته التي يشعر بها قد امتنع من طاعة خالقه، واستكبر عن إجابته، فاستحق اللعنة والعذاب، والعدل في هذه القضية ظاهر، ومن يعدل إذا لم يعدل الله تعالى؟! ثم إن العذاب لن يناله وحده، بل سينال غيره أيضاً ممن يحب النعيم، ويؤذيه العذاب، ممن استكبروا عن طاعة الله تعالى بعد أن بَيَّنَ لهم أنه سيُعذبهم إن عصوه، فأبوا إلا أن يعصوه، وإذا أردتَ استيقان ذلك فانظر في الناس تلحظ هذا من أكثرهم، {ربنا ما خلقتَ هذا باطلًا سبحانك فقِنا عذاب النار}[آل عمران:١٩١].

25 كَلَّفَ إبليسَ وغيره من الكفار بالعبادة مع علمه السابق بأنهم سيُعرضون عن طاعته؛ ليُقيم عليهم الحُجَّة، وهم عباده، فهو أعلم بهم من غيره، وقد أراد منهم شرعاً طاعته فأعرضوا، فاستحقوا العذاب، وهم يعلمون في قرارة أنفسهم أنهم مستحقون للعذاب، لكنها مكابرات فاسدة، يتوصلون من خلالها إلى الطعن في حكمة الله تعالى وشرعه.

وقوله: وما الحِكمة في هذا التكليف..؟ فالحكمة فيه ظاهرة، وهو أنهم لو حصلت منهم الطاعة لأكرمهم بفضله، ولكنهم كذبوه فاستحقوا العقاب، ثم كيف لا فائدة في التكليف والتكليف هو الابتلاء الذي به يُعرف الصادق من الكاذب في عبوديته لربه جل وعلا.

والثالث: إذ خلقني وكلّفني، فالتزمتُ تكليفه بالمعرفة والطاعة، فعرفتُ وأطعتُ، فَلِمَ كلَّفني بطاعة آدم، والسجود له؟ وما الحِكمة في هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك في معرفتي وطاعتي إياه ؟ ([26])

والرابع: إذ خلقني وكلَّفني على الإطلاق، وكلَّفني بهذا التكليف على الخصوص، فإذا لم أسجد لآدم فلمَ لعنني، وأخرجني من الجنة ؟ وما الحِكمة في ذلك بعد أن لم أرتكب قبيحاً إلا قولي: لا أسجد إلا لك ؟! ([27])

---

26 بل كلفك يا إبليس، وكلفك أيها المتكلم بلسان إبليس فبم تلتزم تكليفه، ولو التزمت تكليفه لما عارضتَ قدره وشرعه بعقلك، ولو أطعت والتزمت لأطعت أمره، ولم تستكبر، والسجود لآدم إنما هو طاعة لله سبحانه، وليس عبادة لآدم.

وأما قوله: وما الحِكمة في هذا التكليف على الخصوص؟ فالله تعالى يختبر عبده بما يريد وليس لعبده أن يختار نوع البلاء الذي سيُنزِه الله تعالى عليه، وعلى العبد أن يلزم حده، فهو عبد، ليس له من الأمر شيء، فإذا ابتلاه الله تعالى بشيء وجب عليه طاعة الله تعالى، فإن أعرض استحق العذاب، ولم يكن له أن يقول: لماذا ابتليتني بهذا الاختبار؟ هلا ابتليتني بغيره؟! فالعاقل يُدرك أن خالق الكون هو الرب، وأن الاعتراض عليه قلة أدب، فلو عذب على مجرد اعتراضه لم يكن ظلما.

وقوله: بعد ألا يزيد ذلك في معرفتي وطاعتي إياه. كلام باطل، بل معرفة الله تعالى، والعلم به، وطاعته سبحانه تزيد في إيمان العبد، وتكون سبباً للرحمة، ودخول الجنة، والنجاة من النار، ولكن من لم يُطع، وأصر على الكفران فليس له أن يُطالب بفضائل المعرفة والطاعات.

27 خلق الله تعالى إبليس وغيره وكلفهم بالطاعة مطلقاً، وبالنسبة للخصوص فقد خص كل قوم بما يناسبهم، فتعددت التشريعات، لكن تجمعها طاعة الله تعالى وتوحيده، والتوحيد له ضدان: الشرك، والاستكبار. " بيان التلبيس " (٢٢٣/٤)، " مجموع الفتاوى " (٦٢٣/٧)، " جامع المسائل " (٢٢٣/٦) ، فإبليس استكبر فلم يوحد! فكيف يقال: لم لعنه؟! أولم يكن مستحقاً للعنة باستكباره، وعنصريته ووقاحته في كلامه مع الخالق سبحانه؟! فعدم سجوده لآدم دليل على عدم قيامه بما كُلِّف به، فكيف يقال بأنه قام بالطاعة وترك السجود لآدم مع أن الطاعة حينها أصلاً هي السجود لآدم؟! وكيف يقال: لم يرتكب قبيحاً. وقد وقع في أعظم القبح، وهو منافاة التوحيد، والاستكبار عن أمر الخالق جل وعلا، والوقاحة في الكلام معه، وقول الزنديق على لسان إبليس: لا أسجد إلا لك. هو تمرد على الطاعة، وتحسين اللفظ لا يخرج العبد من المعصية، فهو كقول الولد إذا قيل له: أطع والديك.: لا أطيع إلا الله! فكل مسلم يدرك أن هذا تملص للخروج عن الطاعة، وأن هذا لا يُغنيه ولا ينفعه شيئاً.

والخامس: إذ خلقني وكلَّفني مطلقاً وخصوصاً فَلِمَ أطع فلعنني، وطردني، فَلِمَ طَرَّقني (أي: جعل لي طريقاً) إلى آدم حتى دخلتُ الجنة ثانياً، وغررته بوسوستي، فأكل من الشجرة المنهي عنها، وأخرجه من الجنة معي؟ وما الحِكمة في ذلك بعد أن لو منعني من دخول الجنة لاستراح مني آدم، وبقي خالداً فيها ؟ (28)

28 أولاً وسوسة إبليس لآدم وحوى عليهما السلام بالأكل من الشجرة لا يلزم منه دخول الجنة، فقد يوسوس لهما وهو خارج عنها ، والعقل لا يمنع ذلك، فالقول بدخوله للجنة أو عدم دخوله لا دليل عليه، ولكن العقل لا ينفي وسوسته من خارج الجنة، فالله عزوجل قد يُقدره على ذلك، وقد يقال: مكثه في الجنة قبل لعنه كان تكريماً، وبعد ذلك صار ابتلاء، فهو أُخرِجَ من النعيم الذي كان فيه، ولم يُخرَج من الجنة بالكلية، وقد قيل بأنه لا دليل على أن إبليس أصلاً كان في الجنة ثم أُخرِجَ منها، وأما قوله تعالى:{فاخرج منها فإنك رجيم} فالضمير في قوله:{منها} المراد به الرحمة، وقيل: السماء، وقيل: الجنة. فهو أحد أقوال ثلاثة، وأما ما يُذكر في الإسرائيليّات بأنه دخل في خياشيم الأفعى، وكان للأفعى حينئذ قوائم، فعوقِبَت بحرمانها حتى صارت تزحف على بطنها. فهو قول غريب مع ما فيه من سوء الأدب؛ إذ أن التحايل لا يخفى على الله سبحانه، فلو أراد منعه من الدخول لم تنفعه حية ولا عقرب، فما الداعي للاختباء في خياشيم الأفعى؟!

وعلى كل فالسؤال لا زال مطروحاً، وهو: لماذا مَكَّن الله تعالى إبليسَ من الوسوسة لآدم وحوى وذريتهما؟ والجواب: أنَّ فيه ابتلاء من جانبين: الأول: ابتلاء لإبليس نفسه، فهذا من جُملة معاصيه التي يُعاقَب عليها يوم القيامة، والجانب الآخر: ابتلاء العباد هل سيُقدمون طاعة الله تعالى على شهواتهم أو سيسيرون خلف وساوس إبليس، الذي يزين لهم المعاصي؟!

وقوله: لو منعني من دخول الجنة لاستراح مني آدم، وبقي خالداً فيها. يقال: ومن الذي طلب رأيك في خلق الله تعالى؟! أليس هو الذي خلق عقلك القاصر أفلا يكون أعلم منك بالأفضل؟ ثم من قال لك: بأنه تعالى خلق آدم ليُريحه ؟! ألم تُدرك أنه إنما خلقه ليبتليه، لا ليُريحه، فإن نجح في البلاء - وقد فعل - أراحه، أما إنعامه بدون بلاء فليس مقصوداً، بل قد أخبر تعالى الملائكة قبل ابتلائه لآدم أنه سيجعله في الأرض {إني جاعلٌ في الأرض خليفة}[البقرة:٣٠] ، فهو قد قدر ذلك سبحانه.

والسادس: إذ خلقني وكلَّفني عموماً وخصوصاً، ولعنني، ثم طَرَّقني إلى الجنة، وكانت الخصومة بيني وبين آدم، فَلِمَ سَلَّطني على أولاده حتى أراهم من حيث لا يرونني، وتؤثر فيهم وسوستي، ولا يؤثر فيَّ حولُهم، وقوتهم، وقدرتهم، واستطاعتهم ؟ ، وما الحِكمة في ذلك بعد أن لو خلقهم على الفطرة دون من يحتالهم عنها، فيعيشوا طاهرين، سامعين، مطيعين، كان أحرى بهم، وأليق بحكمته؟! ([29])

[29] خلق الله تعالى العباد جميعاً من الجن والإنس لطاعته وتوحيده، وهو سبحانه يبتلي كل عبد بما يريد، وليس لعبد أن يُحدد لنفسه نوع الابتلاء الذي سيُبتلى به؛ فإن اختيار الابتلاء خاص بالرب المالك المهيمن العظيم سبحانه، فيبتلي كل عبد بما يريد جل وعلا، فابتلى إبليس بالسجود لآدم، وابتلى آدم وذريته بإبليس، ويبتلي من شاء بما شاء سبحانه، ولم تكن الخصومة بين إبليس وآدم فقط كما زعم الزنديق، بل هي خصومة بينه وبين عباد الله تعالى أجمعين؛ لأنه لما رأى نفسه هالكاً لا محالة أراد هلاك غيره كما هلك، فيسعى في إيقاع العباد في المعاصي؛ لينالهم ما سيناله، وقد قال تعالى:{إن هذا عدو لك ولزوجك} كما قال سبحانه:{إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدواً إنما يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير}، فعداوة إبليس لم تكن خاصة بآدم عليه السلام، بل شاملة حتى لهذا الزنديق الذي اصطنع هذا الكلام على لسان إبليس، وقوله بأن وسوسته تؤثر فيهم، وهم لا يؤثرون فيه كلام باطل؛ فإن كل طاعة يقوم بها العبد تؤثر في إبليس؛ لأنه لا يفعلها إلا وقد خالف إبليس، وأعرض عن وسوسته، وكلما سجد العبد طاعة لله يصيب إبليس الحزن؛ إذ كيف أمر العبد بالسجود فسجد فله الجنة، وأمر هو بالسجود فلم يسجد فله النار، وكلما أذن المؤذن أدبر الشيطان وله ضراط، وكلما تاب كافر أو مجرم أو فاسق تضجر إبليس؛ لأنه قد سعى في إيقاعه في المعاصي بكل وسيلة، فتاب ففشلت أعمال إبليس التي تعب فيها وانهارت...

وقوله: وما الحِكمة في ذلك..؟ فقد تبين مما سبق، وأيضاً فإن الله تعالى لم يخلقهم للعبادة الخالصة من البلاء، فقد خلق صنفاً من الخلق لهذا وهم الملائكة، ولكنه اختار هذا النوع من الخلق للابتلاء والتكليف، وهو سبحانه الخالق لجميع الخلق، العالم بأحوال خلقه، وهو الحكيم يختار من شاء لما يشاء، فهو خلقهم على الفطرة، وابتلاهم بالشياطين؛ لأنه بوسوستهم يحصل حقيقة البلاء للعبد؛ إذ أنه يجتمع عليه داعيان، داعي الله تعالى، وداعي الشيطان والهوى، وهنا يتحقق البلاء، فمن قدَّم طاعة الرحمن ناله أجره، ومن قَدّم طاعة الشيطان استحق العذاب، وهذا بعد العلم وقيام الحجة، فلا يُظلم شيئاً، وهذا الذي اقتضته حكمته تعالى هو الأليق، ولن يكون المخلوق القاصر أدرى بما هو الأليق من خالقه الكامل.

والسابع: سَلَّمْتُ هذا كله، خلقني وكلَّفني مطلقاً ومقيداً، وإذ لم أطع لعنني وطردني، وإذا أردتُ دخول الجنة مَكَّنني، وطرقني، وإذا عملتُ عملي أخرجني ثم سَلّطني على بني آدم فَلِمَ إذا استمهلته أمهلني، فقلتُ: {أنظرني إلى يوم يُبعثون قال فإنك من المُنظرين إلى يوم الوقت المعلوم}[الحجر: ٣٧_٣٨] ([30])؟، وما الحِكمة في ذلك بعد أن لو أهلكني في الحال استراح آدم والخلق مني، وما بقي شرٌّ في العالم ؟ أليس بقاء العالم على نظام الخير خيراً من امتزاجه بالشر؟! ([31])

[30] أمهل الله تعالى إبليس لابتلاء الخلق بوسوسته وشره، فبه يُظهِر الله تعالى المخلص من عباده من غيره ممن يطيعون إبليس في معصية خالقهم جل وعلا، وهذه الحكمة ظاهرة.

[31] ومن قال لك أصلاً أن الله تعالى خلق عباده للراحة؟! أين قال الله تعالى ذلك؟! أين قالت رسله ذلك؟! إننا قال سبحانه:{وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون}[الذاريات:&]، ومعلوم أن العبد يجب عليه أن يكون ذليلاً لمعبوده، ومُحباً له؛ إذ هذه حقيقة العبودية، وهذا لما لخالقه عليه من الفضل، فلولاه لم يكن شيئاً مذكوراً.

وبالنسبة لوجود الشر في العالم، فيقال أيضاً: من الذي قال لك: الله تعالى يريد كوناً زوال الشر من العالم؟! بل هو سبحانه قَدَّرَ وجود الشر؛ لتظهر قيمة الخير، ويلجأ العباد لربهم في إزالة الشرور، وغير ذلك، فلولا الظلم لما عُرف حُسن العدل، ولولا الفقر لما عُرف حُسن الغنى، ولولا المرض لما عُرفت قيمة الصحة، و.. وكما قيل: والضد يعرف حسنه الضد، مع ما في تلك الشرور من الأجور لمن صبر عليها، وأيضاً فالمبتلى بالشر يعرف أنه ضعيف، وأنه مفتقر ومحتاج إلى خالقه جل وعلا، وهنا يبتلى الناس فمنهم من يتضرع، ومنهم من يستكبر ويعرض، وكل يجزى بجنس عمله، فهذه الشبهة التي يسميها الملاحدة بـ صخرة الإلحاد، وهي وجود الشر، وأنه لو كان ثمة إله لما وُجد الشر في العالم شبهة فاسدة، يتبناها من ينكر وجود الله تعالى أو من ينكر وجود حكمة في فعله تعالى، وكلاهما لم يوفق لإدراك حكمته تعالى من وجود الشر، وفيما تقدم توضيح جلي، وأيضاً من يُدرك أن هذا العالم وُضع للاختبار والامتحان والبلاء لم يعترض على وجود حواجز عن اللذات، لكن لو كان العالم خُلِقَ للتمتع والراحة ثم وجدنا فيه ما يُنافي ذلك قلنا تنزلاً: إما ألا يكون ثمة إله أو أنه ليس له حكمة؛ إذ أن المقصود لم يتحقق، فتأمله فإنه كافٍ في كسر صخرة الكفر.

وللفائدة: ثمة كتاب جيد بعنوان " مشكلة الشر ووجود الله " لـ د سامي عامري، ولا يُنسى " شفاء العليل " لابن القيم؛ فهو الأصل في الباب، وقد تناوله بعناية وخبرة ودراية.

قال: فهذه حُجتي على ما ادعيته في كل مسألة (32).

قال شارح الإنجيل: فأوحى الله تعالى إلى الملائكة عليهم السلام: قولوا له: إنك في تسليمك الأول أني إلهك، وإله الخلق غير صادق، ولا مخلص؛ إذ لو صَدَّقَت أني إله العالمين ما احتكمت عليَّ بـ لِمَ، فأنا الله الذي لا إله إلا أنا، لا أُسْأَلُ عما أَفْعَلُ، والخلق مسؤولون (33).

وهذا الذي ذكرته مذكور في التوراة، ومسطور في الإنجيل على الوجه الذي ذكرته.

" المِلَلُ والنِّحَل " صـ٢٣. ط دار المعرفة – دار المعرفة، بيروت – لبنان، تحقيق أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، وانظر " منهاج السنة " (٦/٣٠٧).

32 هذه كذبة زنديق، يتكلم بلسان إبليس، ويغلب على الظن أنها من وضع من لا يؤمن بقصة إبليس مع آدم أصلاً، فإن كان مصدقاً بها فهو ممن أعمى الله بصيرته، فحار في الجمع بين شرع الله تعالى وقَدَرِهِ، وقد أُجيب بحمد الله تعالى عن كل شبهة أوردها فيما ادعاه بإجابات تفصيلية، وما يذكره شارح الإنجيل عن الملائكة هو الجواب المجمل ، أن الله تعالى لا يُسأل عما يَفعل، وخلقه يُسألون.

33 كونه سبحانه لا يُسأل عما يَفعل لا يعني أنه يفعل بلا حكمة، بل هو الحكيم العليم، وإنما لكماله وجبروته وعظمته فلا أحد فوقه حتى يسأله عما يفعل لم يفعله على الوجه الفلاني، فهو يفعل لحكمة كاملة، لكن هو يعلمها، وقد يخفيها عن عباده أو بعضهم، ولو كان العبد يدرك جميع حِكَم الله تعالى لصار مشاركاً لله تعالى في هذا الباب!

فيجب على العبد الإيمان بحكمة خالقه، والاطمئنان بذلك، وعدم القدح في حكمة الخالق العظيم سبحانه؛ فإن ذلك سبب للضلال، وبوابة للكفر والزندقة، نسأل الله تعالى العافية.

وأما كون الخلق يُسألون عن فعلهم؛ فذاك لأن لهم خالقاً أمرهم بفعل الخير، وبين لهم ما هو الخير، ونهاهم عن فعل الشر، وبيّن لهم ما هو الشر، فمن الطبيعي جداً أن يسألهم!

ولو طالب مطالب مساواة الخالق بالخلق بحاله أو مقاله لكان مُشركاً، نسأل الله تعالى العافية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وأيضاً فهذه الشبهة التي حكاها الشهرستاني في أول كتاب " الملل والنحل " عن إبليس في مناظرته للملائكة لا تعلم إلا بالنقل، وهو لم يذكر لها إسناداً، بل لا إسناد لها أصلًا؛ فإن هذه لم تنقل عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ولا عن أحد من الصحابة، ولا عن أئمة المسلمين المشهورين ، ولا هي أيضاً مما هو معلوم عند أهل الكتاب، وهذه لا تعلم إلا بالنقل عن الأنبياء، وإنما توجد في شيء من كتب المقالات، وبعض كتب النصارى.

والشهرستاني أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعتزلة، وهم يكذبون بالقدر! فَيُشْبِهُ – والله أعلم – أن يكون بعض المكذبين بالقدر وَضَعَ هذه الحكاية ليجعلها حُجَّةً على المثبتين للقدر، كما يضعون شِعراً على لسان يهودي ([34])، وغير ذلك، فإنا رأينا كثيراً من القدرية يَضعون على لسان الكفار ما فيه حُجَّة على الله ([35])، ومقصودهم بذلك التكذيب بالقدر، وأنَّ من صَدَّقَ به فقد جعل للخلق حجة على الخالق، كما وجدنا كثيراً من الشيعة يضع حُجَجاً لهم على لسان بعض اليهود، ليقال لأهل السنة: أجيبوا هذا اليهودي، ويُخاطب بذلك مَن لا يُحسنُ أن يُبين فساد تلك الحجة من جُهَّال العامة. " منهاج السنة " (٦/٣٠٧).

[34] لعله يُشير إلى الأبيات التي رَدَّ عليها بقصيدته المشهورة بـ " التائية في القدر "؛ فإنه قال في مطلعها: أيا علماء الدين ذميّ دينكم تَحَيَّرَ دُلُّوه بأوضح حُجةِ.

فهو من القدرية، ومع ذلك زعم أنه من أهل الذمة!

[35] أي: ما فيه احتجاج على الله تعالى، ولا يقصد المصنف أنه ثمة حُجَّة على الله تعالى في نفس الأمر؛ فإن الله تعالى قد أقام حُجّته على خلقه بما لا يدع للمبطل حجة يحتج بها على خالقه العظيم سبحانه.

أقومُ ما قِيل
في القضاءِ والقدرِ والحكمةِ والتعليلِ
وبُطلان الجبرِ والتعطِيل

للإمام تقي الدين شيخ الإسلام أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

الحرَّاني الدمشقي

م ٦٦١ هـ – ت ٧٢٨ هـ

إفرادُ وتعليقُ أبي محمد

عبد الله بن عبد الباري بن محمد

اليماني التعزي

غفر الله تعالى له، ولوالديه، وللمسلمين

سُئِلَ شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية - رحمهم الله تعالى - عن : حُسنِ إرادة الله تعالى لخلق الخلق، وإنشاءِ الأنامِ، وهل يَخْلُقُ لعلةٍ أو لغير عِلَّةٍ ؟ فإن قيل: لا لعلة فهو عَبَثٌ - تعالى الله عنه - ، وإن قيل لعلةٍ، فإن قُلْتُمْ إنها لم تَزَلْ لَزِمَ أن يَكونَ المعلولُ لم يَزَلْ، وإن قُلْتُمْ إنها مُحدَثَةٌ لَزِمَ أن يَكونَ لها عِلَّةٌ والتسلسلُ مُحَالٌ ؟ [36].

فَأَجَابَ رحمه الله تعالى:-

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَبِيرَةٌ، مِنْ أَجَلِّ الْمَسَائِلِ الْكِبَارِ الَّتِي تَكَلَّمَ فِيهَا النَّاسُ، وَأَعْظَمِهَا شُعُوبًا وَفُرُوعًا، وَأَكْثَرِهَا شُبَهًا وَمَحَارَاتٍ؛ فَإِنَّ لَهَا تَعَلُّقًا بِصِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَبِأَسْمَائِهِ، وَأَفْعَالِهِ [37]، وَأَحْكَامِهِ مِنْ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ [38]،

---

36 **توضيح** :- طرح السائل سؤالاً عن حُسن خلق الله تعالى للمخلوقات، وإبداعه إنشاء الأنام، هل أراد ذلك لعلةٍ، وغاية، أو أنه يخلق لمجرد مشيئته ، وكل ما يخلقه يكون حسناً ؟ فإن كان يفعل لغير علة إنما لمجرد مشيئته سيكون فِعلُه عبثاً، وإن كان يفعل لعلة فهذه العلة إما أن تكون قديمة أزلية أو حادثة، فإن كانت أزلية يلزم أن يكون معلولها أزلياً مثلها، وإن كانت حادثة فيلزم أن يكون لِحُدوثها علة أخرى، ويقال في هذه العلة الأخرى ما قيل فيها (أي: إما أن تكون أزلية أو حادثة...)، فيلزم التسلسل، وتسلسل العِلل محال؟

37 وهذا التعلق ظاهر، كما في الكلام على نحو معنى اسم الخالق والعليم والحكيم.. وكما في الكلام على صفة العلم والمشيئة والإرادة والخلق والقدرة والحكمة.. وكما في الكلام على فعله سبحانه ككونه يخلق ويرحم ويُثيب ويعذب و.. وكلما قرأ المرء في الباب فهم المقصود من هذه الإشارة.

38 وهذا التعلق ظاهر، بل هو أعظم ما أشكل على الناس في هذا الباب، كيف يكون الشيء مقدراً ومع ذلك يأتي الأمر الشرعي بخلافه؟! وكيف يُقدر على العبد المعصية، ثم ينزل الوعيد عليه؟!

فَكُلُّ مَا فِي الْوُجُودِ مُتَعَلِّقٌ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّ الْمَخْلُوقَاتِ جَمِيعَهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْخَالِقِ سُبْحَانَهُ ([39])، وَكَذَلِكَ الشَّرَائِعُ كُلُّهَا، الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَا، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَسَائِلِ الْقَدَرِ وَالْأَمْرِ، وَبِمَسَائِلِ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ ([40])، وَهَذِهِ جَوَامِعُ عُلُومِ النَّاسِ، فَعِلْمُ الْفِقْهِ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مُتَعَلِّقٌ بِهَا .

وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي " تَعْلِيلِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ " كَالْأَمْرِ بِالتَّوْحِيدِ وَالصِّدْقِ وَالْعَدْلِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ، وَالنَّهْيِ عَنْ الشِّرْكِ وَالْكَذِبِ وَالظُّلْمِ وَالْفَوَاحِشِ، هَلْ أَمَرَ بِذَلِكَ لِحِكْمَةٍ وَمَصْلَحَةٍ وَعِلَّةٍ اقْتَضَتْ ذَلِكَ، أَمْ ذَلِكَ لِمَحْضِ الْمَشِيئَةِ وَصِرْفِ الْإِرَادَةِ ؟ ([41])

وَهَلْ عِلَلُ الشَّرْعِ بِمَعْنَى الدَّاعِي وَالْبَاعِثِ أَوْ بِمَعْنَى الْأَمَارَةِ وَالْعَلَامَةِ ؟ ([42])

وَهَلْ يَسُوغُ فِي الْحِكْمَةِ أَنْ يَنْهَى اللَّهُ عَنْ التَّوْحِيدِ وَالصِّدْقِ وَالْعَدْلِ، وَيَأْمُرُ بِالشِّرْكِ وَالْكَذِبِ وَالظُّلْمِ أَمْ لَا ؟ ([43])

---

39 فكل ما يوجد لا بد أن يمر على مراتب القدر الأربعة، العلم ثم الكتابة ثم المشيئة ثم الخلق.

40 هذا فيه تكرار لما سبق؛ لعل ذلك لتأكيد أهمية الباب، وعلى كل فكل عاقل لا بد أن يخطر له في هذا الباب أمور، فإما أن يُهدى بالحق أو يضل السبيل فيها، والله المستعان.

41 مذهب أهل السنة والجماعة أنه سبحانه أمر بذلك لحكمة بالغة سواء علناها أم جهلناها، خلافاً للجهمية والأشاعرة، ومن وافقهم من نفاة التعليل الذين قالوا: إنما أمر لمحض المشيئة.

42 مذهب أهل السنة والجماعة أن العلل الشرعية هي المقاصد التي لأجلها أمر ونهى. خلافاً لنفاة الحكمة، فإنهم قالوا: إن هذه المقاصد، التي تبدو وكأنها تعليلات للأحكام إنما هي أمارات وعلامات للأحكام فحسب.

43 هذا عند أهل السنة يُنافي الحكمة الإلهية، خلافاً لنفاة الحكمة، ولاسيما من قال بالتحسين والتقبيح الشرعيين كالأشاعرة، فإنه ليس الفارق عندهم بين كونه سبحانه يأمر بالشيء أو بضده سوى محض المشيئة! فيجوز عندهم أن يأمر بما نهى عنه، وينهى عما أمر به، ويكون الشرع مع ذلك حسناً!

وَتَكَلَّمَ النَّاسُ فِي تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ الظُّلْمِ، هَلْ هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْهُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ أَمْ الظُّلْمُ مُمْتَنِعٌ لِنَفْسِهِ، لَا يُمْكِنُ وُقُوعُهُ (44)؟، وَتَكَلَّمُوا فِي مَحَبَّةِ اللَّهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ وَسَخَطِهِ، هَلْ هِيَ بِمَعْنَى إرَادَتِهِ أَوْ هِيَ الثَّوَابُ وَالْعِقَابُ الْمَخْلُوقُ أَمْ هَذِهِ صِفَاتٌ أَخَصُّ مِنْ الْإِرَادَةِ (45)؟

وَتَنَازَعُوا فِيمَا وَقَعَ فِي الْأَرْضِ مِنْ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ ، هَلْ يُرِيدُهُ وَيُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ كَمَا يُرِيدُ وَيُحِبُّ سَائِرَ مَا يَحْدُثُ أَمْ هُوَ وَاقِعٌ بِدُونِ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَهُوَ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَهْدِيَ ضَالًّا وَلَا يُضِلَّ مُهْتَدِيًا، أَمْ هُوَ وَاقِعٌ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَلَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، وَلَهُ فِي جَمِيعِ خَلْقِهِ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ، وَهُوَ يُبْغِضُهُ، وَيَكْرَهُهُ، وَيَمْقُتُ فَاعِلَهُ ، وَلَا يُحِبُّ الْفَسَادَ، وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، وَلَا يُرِيدُهُ الْإِرَادَةَ الدِّينِيَّةَ الْمُتَضَمِّنَةَ لِمَحَبَّتِهِ وَرِضَاهُ، وَإِنْ أَرَادَهُ الْإِرَادَةَ الْكَوْنِيَّةَ الَّتِي تَتَنَاوَلُ مَا قَدَّرَهُ وَقَضَاهُ (46) ؟

---

44 مذهب أهل السنة أنه تعالى مُنَزَّهٌ عن الظلم؛ لكمال عدله مع قدرته عليه؛ لأن الظلم هو: وضع الشيء في غير موضعه اللائق به. وهذا هو الكمال، خلافاً **للجهمية والأشاعرة**، فإنهم جعلوا الظلم: التصرف في مُلك الغير أو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته. وعليه فكل ممكن يُتصور أن يفعله الله تعالى فهو عدل، وهذا غير منطقي، بل هو منافٍ للكمال؛ لأن الله تعالى مدح نفسه بنفي الظلم في أكثر من آية [البقرة:٨١]،[النساء:٤٠]،[يونس:٤٤]،[الكهف:٤٩]،... فلو كان الظلم في حقه تعالى غير ممكنٍ أصلاً لم يكن تَمَدُّحُهُ بنفيه عن نفسه كمالاً، وأما **المعتزلة** فإنهم ظنوا أن كُل ما كان ظلماً من العبد فهو ظلمٌ من الرب تعالى؛ ولهذا سُمُّوا بـ مُشبهة الأفعال .

45 أهل السنة يقولون: هذه صفات أخص من الإرادة، وكل صفة تحمل معنى ليس في الأخرى، خلافاً للمبتدعة، فإنهم يُفسرون هذه الصفات إما بالإرادة أو الثواب أو التفويض مع إجماعهم على أنه لا بُدَّ من صرفها عن المعاني الحقيقية، المعروفة في لغة العرب، فراراً من النقص زعموا!

46 الثاني هو الصواب، فكل ما يقع في الكون واقعٌ بإرادة الله تعالى ومشيئته، لكن لا يعني ذلك أنْ يُحبه ويَرضاه، وهذه النقطة هي التي لم يستطع المخالفون فهمها، فالإرادة قسمان: كونية وشرعية. فكل ما في الكون واقع بإرادة الله تعالى الكونية، وإن كان قد نص في شرعه على أنه لا يُحبها ، ولا يَرضاها؛ لأنه قد يخلق ما لا يحب لحكمة، وأما الإرادة الشرعية فهي التي عُلِمَ من شرعه أن يُريدها من عباده، ويُحبها ويَرضاها، وهو على كل شيء قدير، يُضل من يشاء، ويَهدي من يشاء.

وَفُرُوعُ هَذَا الْأَصْلِ كَثِيرَةٌ، لَا يَحْتَمِلُ هَذَا الْمَوْضِعُ اسْتِقْصَاءَهَا .

وَلِأَجْلِ تَجَاذُبِ هَذَا الْأَصْلِ، وَوُقُوعِ الِاشْتِبَاهِ فِيهِ صَارَ النَّاسُ فِيهِ إلَى التَّقْدِيرَاتِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي سُؤَالِ السَّائِلِ، وَكُلِّ تَقْدِيرٍ قَالَ بِهِ طَوَائِفُ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ [47].

[قول أهل الكلام ومَنْ وافقهم في الحِكْمَة الإلهية][48]

فَالتَّقْدِيرُ الْأَوَّلُ: هُوَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ خَلَقَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَأَمَرَ بِالْمَأْمُورَاتِ لَا لِعِلَّةٍ، وَلَا لِدَاعٍ، وَلَا بَاعِثٍ ، بَلْ فَعَلَ ذَلِكَ لِمَحْضِ الْمَشِيئَةِ، وَصِرْفِ الْإِرَادَةِ، وَهَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ مِمَّنْ يُثْبِتُ الْقَدَرَ، وَيَنْتَسِبُ إلَى السُّنَّةِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْفِقْهِ وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ قَالَ بِهَذَا طَوَائِفُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ [49]، وَالشَّافِعِيِّ [50]، وَأَحْمَدَ [51]، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ، وَأَصْحَابِهِ، وَقَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ نفاة الْقِيَاسِ فِي الْفِقْهِ الظَّاهِرِيَّةِ كَابْنِ حَزْمٍ وَأَمْثَالِهِ [52].

---

47 **التقدير الأول**: أنه سبحانه لم يخلق، ولم يأمر لعلة وغاية، بل لمحض مشيئته، **والثاني**: أنه فعل ما فعل لحكمة قديمة، **الثالث**: أنه يفعل لحكمة متجددة الآحاد.

48 هذا التبويب مني، وليس موجوداً في الأصل.

49 من المتأخرين، وأما ابن عبد البر وابن أبي يزيد القيرواني وابن رشد الجد فهم على السنة .

50 من المتأخرين أيضاً، ولا يُعرف القول به عن المتقدمين .

51 كالتميميين فهم موافقون للأشاعرة، وهُدي الحنفية في هذه المسألة.

52 عَقَدَ ابنُ حزم بابَين في آخر كتابه " الإحكام في أصول الأحكام " (٥٣/٧) ، (٧٦/٨) شاملة؛ لتقرير نفي القياس والتعليل، وبالغ في التشنيع على القائلين بذلك، والله المستعان.

وَمِنْ حُجَّةِ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ لَوْ خَلَقَ الْخَلْقَ لِعِلَّةٍ لَكَانَ نَاقِصًا بِدُونِهَا، مُسْتَكْمِلًا بِهَا؛ فَإِنَّهُ إمَّا أَنْ يَكُونَ وُجُودُ تِلْكَ الْعِلَّةِ وَعَدَمُهَا بِالنِّسْبَةِ إلَيْهِ سَوَاءً أَوْ يَكُونُ وُجُودُهَا أَوْلَى بِهِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ امْتَنَعَ أَنْ يَفْعَلَ لِأَجْلِهَا، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي ثَبَتَ أَنَّ وُجُودَهَا أَوْلَى بِهِ فَيَكُونُ مُسْتَكْمِلًا بِهَا، فَيَكُونُ قَبْلَهَا نَاقِصًا [53].

[53] توضيح الشبهة: يقول نفاة الحكمة (كالأشاعرة) لمثبتي الحكمة (أهل السنة): أنتم تقولون بأنه يفعل لحكمة، فهل وجود هذه الحكمة وعدمها بالنسبة إلى الله تعالى سواء، أو أن وجودها أكمل من عدمها؟ إن كان وجودها وعدمها سواء، فيمتنع أن يكون فعل لأجلها؛ لأنها لم تعد غاية، وإن كان وجودها أولى فهذا يعني أنه يستفيد كمالاً من وجودها، وأنه كان ناقصاً قبل وجودها!، فلم يَبق إلا أن عدمها ليس أكمل من وجودها، وهو المطلوب. هذا مذهب نفاة الحِكمَة، وهذه الشبهة مغالطة عقلية، **وجوابها باختصار أن يقال**: الحكمة صفة قائمة بذاته تعالى، وبالتالي فكماله بها ليس استكمالاً بغيره، فهو كامل سبحانه بصفاته، وأما سَلْبُ صفة من صفاته ثم القول بأنه ناقص بدونها، مستكمل بها فهو جَدَلٌ عقيم، وأما قولهم بأن وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء فباطل، بل غير مُتصور أصلاً، فوجودها أحب إليه من عدمها، وكون وجودها أكمل لا يعني أنَّ انتفاءَها قبل ذلك نقصٌ؛ لأن كمالها إنما هو وقت وجودها، وعدمها وقت عدمها، فوجودها قبل وقت وجودها نقص، وعدمها وقت وجودها نقص، **فتأمل**.

ثم هؤلاء النفاة يقولون بأنه سبحانه يفعل ما يشاء من غير اعتبار حكمة، فيُجَوِّزُوْنَ عليه كُلَّ مُمْكِنٍ، حتى الأمر بالشرك، والكذب، والظلم، والفواحش، والنهي عن التوحيد، والصدق، والعدل، والعقاب! وحينئذ فيُقال: إذا جازت عليه هذه المرادات وليس في إرادتها نقص وهذا مراد فلا نقص فيه فقولهم من فعل شيئاً لشيءٍ كان ناقصاً بدونه قضية كلية ممنوعة العموم؛ لأن فعله سبحانه الشيء لأجل الشيء سيكون من ضمن المرادات الممكنة أصلا.

ذكر هذه الشبهة الشهرستاني في " نهاية الإقدام " صـ 397، والرازي في " الأربعين " صـ 249، والإيجي في " المواقف في علم الكلام " صـ 331، وقد رد على هذه الشبهة شيخ الإسلام بعشرة أوجه في " شرح الأصفهانية " (٤٥٣/٢_٥٠٠) تحقيق عبد الله آل غيهب، وابن القيم بستة عشر وجهاً في كتابه " شفاء العليل " (١٦٣/٢) ط. دار ابن حزم تحقيق زهير بلفقيه، وانظر " الانتصار للتدمرية " صـ٥٦٦ وقد عَقَدَ الشيخ ماهر في " الانتصار للتدمرية " صـ٥٧٩ مناظرةً افتراضية بين مُثبت للتعليل ونافٍ له ، أنصحك أيها القارئ بقراءة ذلك بعناية وتَمَعُّن.

وَمِنْ حُجَّتِهِمْ مَا ذَكَرَهُ السَّائِلُ مِنْ أَنَّ الْعِلَّةَ إنْ كَانَتْ قَدِيمَةً وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمَعْلُولِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الغائية وَإِنْ كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً عَلَى الْمَعْلُولِ فِي الْعِلْمِ وَالْقَصْدِ - كَمَا يُقَالُ: أَوَّلُ الْفِكْرَةِ آخِرُ الْعَمَلِ، وَأَوَّلُ الْبُغْيَةِ آخِرُ الدَّرْكِ [54].

وَيُقَالُ: إنَّ الْعِلَّةَ الغائية بِهَا [55] صَارَ الْفَاعِلُ فَاعِلًا - **فَلَا** رَيْبَ أَنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ فِي الْوُجُودِ عَنْهُ، فَمَنْ فَعَلَ فِعْلًا لِمَطْلُوبِ يَطْلُبُهُ بِذَلِكَ الْفِعْلِ كَانَ حُصُولُ الْمَطْلُوبِ بَعْدَ الْفِعْلِ، فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ ذَلِكَ الْمَطْلُوبَ الَّذِي هُوَ الْعِلَّةُ قَدِيمًا كَانَ الْفِعْلُ قَدِيمًا بِطَرِيقِ الْأَوْلَى [56]، فَلَوْ قِيلَ: إنَّهُ يَفْعَلُ لِعِلَّةٍ قَدِيمَةٍ. لَزِمَ أَنْ لَا يَحْدُثُ شَيْءٌ مِنْ الْحَوَادِثِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمُشَاهَدَةِ [57]،

---

54 قال المصنف: أي: أولُ ما تَبْغِيه فَتُريده وتَطْلُبه، هو آخرُ ما تُدْرِكُهُ وتَنَالُه. " درء التعارض " (١٠/٥١).

55 لعل الصواب (لها صار الفاعل فاعلاً)؛ لأن التي يصير الفاعل بها فاعلاً هي العلة الفاعلة ، لا الغائية، وأيضاً فإن الغائية متأخرة عن الفعل بلا ريب، بينما الفاعلة مقارنة له، والله أعلم، لكني رأيت بعدُ أن العلامة ابن القيم قد أبان وجه ذلك **فقال**: والعلة الغائية هي التي تجعل المُريدَ مريداً؛ فإنه إذا عَلِمَ بمصلحة الفعل ونفعه وغايته انبعثت إرادته إليه، فإذا لم يعلم في الفعل مصلحة ولا كان له فيه غَرَضٌ صحيح ولا دَاعٍ يدعوه إليه فلا يقع منه إلا على سبيل العبث، هذا الذي لا يَعقِل العُقلاءُ سواه، وحينئذٍ فنفي الحكمة والعلة والغاية عن فِعل أحكم الحاكمين نفيٌ لفعله الاختياري في الحقيقة، وذلك أنْقَصُ النَّقْص. " شفاء العليل " (١/٢٠٩) ط، الشاملة، وذكر المصنف في " الزهد والورع والعبادة " صـ٢٧ أن العلة الغائية بهذا الاعتبار تكون علة فاعلية للعلة الفاعلية. وانظر " مجموع الفتاوى "، (٢/٣٠) ، (١٠/٥٨٧) ، (١٨/٣٠٩) ، " النبوات " (١/٣٧١) ، " بيان تلبيس الجهمية " (٤/٥٣٣).

56 **توضيح**: الذي يفعل الفعل إما أنه يُدْرِك عاقبته أو لا، والأول أكمل بلا خلاف، وكونه يُدْرِك عاقبته يعني أنه قَصَدَ فِعلَه لغاية مقصودة على الصحيح، فهو يُدرك الغاية قبل الفعل، فالعلة الغائية متقدمة في القصد على الفعل، لكنها متأخرة عنه في الوجود، فلا توجد الغاية من الفعل إلا بعد وقوع الفعل، وعليه فلو كانت هذه العلة قديمة كان تَقَدُّمُ الفعل من باب أولى وأحرى، ثم يلزم من قِدَمِ الفِعْل قِدَمُ المفعول، وهذا خلاف ما نراه من حُدوث الحوادث والمفعولات في الوجود، **والجواب**: أنه لا يلزم من قِدَم الحكمة قِدَم الفِعل؛ لأنَّ للحكمة تحققاً علمياً وآخر وجودياً، فالمتقدم على الفعل الذي يتوقف الفعل عليه هو الوجود العلمي، ولا يلزم من قِدَمه قِدَم الفعل، والمتأخر عن الفعل الذي يتوقف هو على الفعل هو التحقق الوجودي في الخارج، ونقول: الحِكمة قديمة النوع متجددة الآحاد كالفعل.

تنبيه: أورد العلامة ابن القيم هذه الشبهة بعد أن أجاب عن التي قبلها فقال بلسانهم: لو كان فعله تعالى مُعَلَّلًا بعلةٍ فتلك العلة إن كانت قديمة لَزِمَ مِن قِدَمِها قِدَمُ الفعل، وهو مُحَالٌ، وإن كانت مُحدَثة افتقر كونُهُ [أي: الفِعل] موجوداً لتلك العلة إلى عِلَّةٍ أُخرى وهو مُحَالٌ، وهذا معنى قول القائل: عِلَّةُ كُلِّ شيءٍ صُنْعُه، ولا عِلَّةَ لِصُنْعِه. " شفاء العليل " (١/ ٢٠٩) ط، الشاملة، وأعاد تقريرها بصيغة أطول ثم أجاب عنها بعشرة أجوبة. " شفاء العليل " (٢/١٧٣) ط، محققة، إصدار دار ابن حزم، **وانظر** " الانتصار للتدمرية " صـ ٥٨٣ - ٥٨٤.

57 فنحن نَرى ونُشاهد حُدوث حَوادث ونشأة مخلوقات كثيرة، فليست قديمة، **وكُلُّ ما وُجِدَ بعد عَدَمٍ فهو حَادِثٌ**؛ لأنَّ **القديم** هو: الذي لم يُسبَق بعدم.

... ...

س: هل يفعل الله تعالى لعلة قديمة أو حادثة ؟

ج: حِكْمَة الله تعالى قديمة النوع، حادِثة الآحاد، وحكمة الله تعالى في الفعل المعين لها تحققان، تحقق علمي، وتحقق وجودي في الخارج، وكلاهما حادث، فأما التحقق العلمي فإنه متقدم على الفِعل، بل الفِعل متوقف عليه، فلا يوجد الفعل إلا بعد وجود هذا التحقق العلمي، وأما التحقق الوجودي الخارجي فإنه يقع بعد الفعل، وهو أصلاً نتيجة الفِعل، فهو متوقفٌ على وجود الفِعل، فلا يتحقق هذا الوجودي إلا بعد وقوع الفعل.

وقلنا بأن كليهما حادث؛ لأن كليهما آحاد في الفِعل المعين، والقديم إنما هو نوع الحكمة، لا أفرادها، فإذن في حصول الفِعل المعين تَحدُث أولاً علة غائية معينة (وهذا هو التحقق العلمي) فتُرَجح حُدوث الإرادة المعينة، التي تُرَجِّحُ الفِعل المعين، فتنتج من هذا الفعل المعين غاية معينة (وهذا هو التحقق الوجودي الخارجي).

فائدة: ولو قيل بأن التحقق العلمي قديم، والوجودي حادث لما أمكن المتكلمون من الرد على هذا بما يوافق أصولهم؛ لأنهم أصلاً يُثبتون قِدَم الإرادة، وقدم تعلقاتها التنجيزية مع تراخي المراد، وكما تثبت الماتريدية قدم التكوين مع تراخي المكوَّن.

نعم هذا التراخي محال، لكن ليس على أصولهم!

وانظر " الانتصار للتدمرية " صـ ٥٨٤-٥٨٥. ط. دار العصرية، الطبعة الأولى عام ١٤٣٩هـ ، إصدار مركز تفكر للبحوث والدراسات.

وَإِنْ قِيلَ إِنَّهُ فَعَلَ لِعِلَّةٍ حَادِثَةٍ لَزِمَ مَحْذُورَانِ : **أَحَدُهُمَا**: أَنْ يَكُونَ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ؛ فَإِنَّ الْعِلَّةَ إِذَا كَانَتْ مُنْفَصِلَةً عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ إِلَيْهِ مِنْهَا حُكْمٌ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ وُجُودُهَا أَوْلَى بِهِ مِنْ عَدَمِهَا، وَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ عَادَ إِلَيْهِ مِنْهَا حُكْمٌ كَانَ ذَلِكَ حَادِثًا فَتَقُومُ بِهِ الْحَوَادِثُ ([58]).

الْمَحْذُورُ الثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّسَلْسُلَ مِنْ وَجْهَيْنِ:-

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ الْحَادِثَةَ الْمَطْلُوبَةَ بِالْفِعْلِ هِيَ أَيْضًا مِمَّا يُحْدِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، فَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ عِلَّةٍ لَزِمَ الْعَبَثُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ كَانَتْ لِعِلَّةٍ عَادَ التَّقْسِيمُ فِيهَا، فَإِذَا كَانَ كُلُّ مَا أَحْدَثَهُ أَحْدَثَهُ لِعِلَّةٍ، وَالْعِلَّةُ مِمَّا أَحْدَثَهُ لَزِمَ تَسَلْسُلُ الْحَوَادِثِ ([59]).

---

[58] **معنى هذا اللازم**: أنه إما أن تكون العلة الحادثة قائمة به أو منفصلة عنه، فإن كانت قائمة بذاته لَزِمَ حُلُولُ الحوادثِ، وإن كانت مُنفصلة عنه فإما أن يعود إليه منها حُكم أو لا، فإن عاد إليه منها حُكْمٌ لَزِمَ حُلُولُ الحوادثِ أيضاً، وإن لم يَعُد إليه منها شيء لم يكن وجودها أولى من عدمها، بل سيكون معنى ذلك أن وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء.

ومعنى قولهم: يعود إليه منها حكم. أنه يتجدد له وصف، فمثلاً أَرْسَلَ الرُّسُلَ لقيام الحجة، فحينما قامت الحجة تجدد له حُكْم من حصول هذه الغاية، وهذا الحُكم هو رضاه سبحانه بذلك ومحبته له، وبالنسبة لحلول الحوادث فقد فند المصنف هذه الشبهة في كثير من المواضع من كتبه، وغاية ذلك أن هذا اللفظ مجمل، فإن قُصِدَ بالحوادث المخلوقات فحلولها بذات الله تعالى ممتنع، وإن قُصِد تجدد صفاته فأيُّ مانعٍ من قيامها به؟! حتى الرازي ذكر في " نهاية العقول " وهو أعظم كتبه أنه لا يوجد دليل عقلي يمنع منه، وأنه يلزم القول به كل الطوائف. " بيان التلبيس " (٢٢٣/٥)، " الأكملية " صـ٣٦، أما الفلاسفة فقد يجيزون قيام الحوادث به. " بيان التلبيس " (٢٢٩/٥)،(٢٦١/٥) ، " الدرء " (٣٥٣/١)، (٤٥/٤).

[59] **توضيح هذا الوجه بالمثال أن يُقال**:- العبادة هي الغاية من خلق العباد، وهي أيضاً من خلق الله تعالى، فإن كانت العبادة حادثة لغير علة لزم العبث كما لو قيل خلق العباد لغير علة؛ لأن العبادة مخلوقة كما أن العباد مخلوقون، وإن كانت خُلِقَت لعلة عاد التقسيم فيها، فيُقال في تلك العلة ما قيل في العبادة، فإن كانت لغير علة لزم العبث، وإن كانت لعلة لزم التسلسل!

والجواب أن تسلسل هذه الآثار تسلسلٌ ممكن، وغايته أنه تسلسلُ كمالات محبوبة للخالق سبحانه، ولازمه أن تبقى الحكمة الكاملة حاصلة دائماً، **ويقال**: الحِكمة كالفعل يُحتذى فيها حذوه، فهي قديمة النوع، متجددة الآحاد، ولا يلزم من قِدَمِها قِدَمُ المعلول، كما لم يَلزم من قِدَمِ الإرادة قِدَمُ المُراد، **وقد يقال**: المُرَادات لغيرها تَنْتَهِي إلى مُرادٍ لنفسه، مَحبُوب لله سبحانه ، فثبتت الحكمة دون تسلسل.

الثَّانِي: أَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُرَادَةً لِنَفْسِهَا أَوْ لِعِلَّةٍ أُخْرَى، فَإِنْ كَانَتْ مُرَادَةً لِنَفْسِهَا امْتَنَعَ حُدُوثُهَا؛ لِأَنَّ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِذَاتِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ لَا يُؤَخِّرُ إِحْدَاثَهُ، وَإِنْ كَانَتْ مُرَادَةً لِغَيْرِهَا فَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ الْغَيْرِ كَالْقَوْلِ فِيهَا ، وَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ ([60]).

فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ حُجَجِ مَنْ يَنْفِي تَعْلِيلَ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَحْكَامِهِ ([61]).

---

[60] هذا الوجه الثاني من المحذور الثاني الذي هو لزوم التسلسل من القول بأن الله سبحانه يفعل فِعلَه لعلة حادثة، **وتوضيح هذا الوجه**: أنهم قالوا: تلك العلة الحادثة التي فَعَلَ الرب تعالى فِعلَهُ لأجلها إما أن تكون مقصودة بذاتها، أو أنها مقصودة لعلة أخرى، فإن كانت مقصودة لذاتها فهذا يعني أنها ليست حادثة؛ لأن ما أراده الله تعالى لذاته لا يؤخر إيجاده، فإذن ينتقض قولكم بأنه فَعَلَ لعلة حادثة، وإن كانت تلك العلة مقصودة لعلة أخرى قيل في تلك العلة ما قيل فيها أي: هل هي مقصودة لذاتها أو هي أيضاً مقصودة لعلة أخرى، ولزم التسلسل. **والجواب**: سبق أن هذا التسلسل ممكن، لا ممتنع، وهو كمال فلا يجوز نفي الحكمة بحجة أنها تستلزم مثل هذا النوع من التسلسل، وقد يقال: المراد لغيره ينتهي إلى مراد لنفسه، فثبتت الحكمة وانقطع التسلسل، **وقولهم**: إن كانت العلة مرادة لنفسها امتنع حدوثها. باطل؛ لأنها مرادة لنفسها في وقت معين، لا مطلقاً، وبالتالي فلا يمتنع تأخِيرُها.

تنبيه: قولهم: مَا أَرَادَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِذَاتِهِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ لَا يُؤَخِّرُ إِحْدَاثَهُ . كلام ركيك غريب؛ فإن فيه تناقض، فهم يريدون به أن ينفوا كون هذه العلة حادثة، فيثبتون حدوثها، فقولهم: لا يؤخر إحداثه. يدل على إثباتهم لحدوثها، فكيف إذن يقولون: إن قُصِدت لذاتها امتنع حُدوثها ؟! فهل معنى هذا أنه قدم إحداثها فجعلها قديمة مع أنه مُحدثها؟! وهذا جمع بين نقيضين، القِدَم والحدوث! إلا على القول بأنه موجب بالذات بحيث وُجِدَت بمجرد وجوده دون إرادته ، فصارت قديمةً بِقِدَمِهِ، ولكن حتى مع هذا لا يصح كلامهم؛ لأنه لو كان واجباً بالذات لكان ما حَدَثَ بمجرد وجوده خارج عن إرادته، فلا يكون لقولهم: لا يؤخر إحداثه. معنى؛ إذ أن كونه واجباً بالذات يقتضي أنه إذا جعل هذا قديماً ليس باختياره أصلاً، أي: لم يكن أصلاً بقدرته ومشيئته جعله مؤخراً، هذا الذي فَهِمْتُه، والله تعالى أعلم.
تنبيه: ذكر العلامة ابن القيم هذه الشبهة أيضاً في " شفاء العليل " (١٧١/٢)، ثم أجاب عنها بـ عشرة أوجه، وذكر أيضاً شُبهات أخرى للقوم وأجاب عنها.

[61] وأنتَ خبير بأنَّ هذه مُجرد عقليات محضة، خالية عن النصوص الشرعية، فتأمل بماذا ينفون ما دلت عليه عشرات بل مئات النصوص الصحيحة الصريحة في إثبات الحكمة لله عزوجل؟! ثم يزعمون أنهم لا يُقَدِّمون العقل على النقل!، بالله عليك هل علمتَ أنَّ أحداً من الصحابة عارض الوحي بمثل هذا ؟! لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

تنبيه: أخَّرَ المصنفُ الجوابَ عن شُبَهِ المتكلمين هذه إلى آخر الرسالة، انظر صـ١٧١، وقد أجاب عنها أيضاً في " شرح العقيدة الأصفهانية " (٤٩٢/٢) تحقيق عبد الله السلمان آل غيهب.

تنبيه: الجواب عن الشبهة السابقة يكون بمقامين: مقام المنع، ومقام التسليم، **فعلى المنع من دعوى النافي للزوم التسلسل نقول**: يفعل سبحانه مراداً لمراد آخر، ولكن لا يستمر التسلسل، بل ينقطع المراد لغيره إلى مراد لنفسه، فليس كل مراد هو مراد لغيره.

قال المُصَنِّفُ: فمعنى كونه يفعل لحكمة أنه يفعل مراداً لمُرَادٍ آخر يُحِبُّه، فإذا كان الثاني محبوباً لنفسه لم يَجِب أن يكون الأول كذلك، ولا يَجِبُ في هذا تسلسلٌ، ولا يلزم إذا كان المُراد الأول مُراداً لغيره أن يكون الثاني مُراداً لغيره. **" شرح العقيدة الأصفهانية " (٥٠٢/٢)** ت آل غيهب

وقال أيضاً: وهؤلاء يقولون:[كل مخلوق فهو مراد لنفسه، لا لغيره]. وحينئذٍ فلأن يجوز في بعض المخلوقات أن يكون مُراداً لغيره أولى وأحرى، ولا يمتنع حينئذٍ أن يكون عند ذلك الأمر مراداً له.
وقال ابن القيم: النفاة يقولون:[كل مخلوق فهو مراد لنفسه، لا لغيره]. وحينئذٍ فلا يمتنع أن يكون بعض المخلوقات مُراداً لغيره وينتهي الأمر إلى مرادٍ لنفسه، بل هذا أولى بالجواز مِن جَعْلِ كل مَخلوقٍ مُراداً لنفسه، وكذلك في الأمر يكون مُراداً لغيره حتى ينتهي إلى أمْرٍ مرادٍ لنفسه.
" شرح العقيدة الأصفهانية " (٥٠٣/٢) ت آل غيهب، " شفاء العليل " (٢١٠/١) من الشاملة.
لعل خلاصته: أنتم معشر النفاة تُلْزِمُون مُثبتي الحكمة بتسلسل العِلل مع أنكم تجعلون الجميع خُلق لنفسه، لا لغيره، فلماذا لا تجعلون المُراد لغيره ينتهي عند مرادٍ لنفسه، فتُثْبِتون الحكمة مع قطع التسلسل؟!.

وعلى فرض التسليم بالتسلسل نقول: كونه سبحانه يخلق الشيء لأجل شيء آخر، وتتسلسل هذه المخلوقات أمر ممكن، لا يُحيله العقل، فليس عندكم مَعشَرَ النُّفَاة دليلٌ عقلي يَمْنَعُ من ذلك، وأما السمع فقد دل على أنه سبحانه حكيم في سائر أفعاله. وليس هذا التسلسل من النقص في شيء، بل هو دال على تسلسل الكمالات المحبوبة للحق تعالى. فإن قيل: يلزم ألا تحصل الغاية المطلوبة أبداً. قلنا: بل يلزم استمرار حصول الغاية المطلوبة دائماً، وعَدَمُ عِلْمِنَا بما لَهُ سبحانه من الحِكَم في فعله لا يَستلزمُ انتفاءَها؛ لأنَّ عَدَمَ العِلْمِ لَيْسَ عِلْماً بالعَدَم.

قال المُصَنِّفُ: هب أن هذا يستلزم التسلسل، لكنه يستلزم التسلسل في الحوادث المُستَقبلة، فإن الحكمة التي لأجلها يفعل الفعل تكون حاصلة بعده، فإذا كان بعدها حِكمة أُخْرَى لَزِمَ حوادث لا آخِرَ لها في المُستَقْبَل، وهذا جائزٌ باتفاقِ سلفِ الأُمَّة وأئمتِها وجَمَاهِيْرِها، ولم يُخـــــــالِف في ذلك إلا الجَهْمُ وأبو الهُذَيْل. **" شرح العقيدة الأصفهانية " (٥٠٣/٢) بتحقيق عبد الله بن علي السليمان آل غيهب.**

وقال ابن القيم: غاية ما ذكرتم أنه يستلزمُ التسلسل، ولكن أيّ نوعي التسلسل هو اللازم، التسلسل الممتنع أو الجائز؟ فإنْ عَنَيتُم الأول مُنِعَ اللزوم وإن عَنَيتُم الثاني مُنِعَ انتفاء اللازم؛ فإن التسلسل في الآثار المستقبلة ممكن، بل واجب، وفي الآثار الماضية فيه قولان للناس، والتسلسل في العِلل والفاعلين مُحَالٌ باتفاق العقلاء، بأن يكون لهذا الفاعل فاعلٌ قَبْلَه، وكذلك ما قَبْلَهُ إلى غير نهاية، وأما أن يكون الفاعل الواحد القديم الأبدي لم يَزَل يفعل ولا يزال فهذا غير ممتنع." شفاء العليل " (٢١١/١).

تنبيه: ذَكَرَ المُصَنِّفُ في هذه الرسالة حُجَّتَانِ (شُبْهَتَانِ) فقط لِنُفاة الحِكْمة من المتكلمين، ولهم شُبَهٌ أُخْرَى، أوردها في " شرح العقيدة الأصفهانية " ، وكذا ابن القيم في " شفاء العليل ".

= الظاهر أن تسلسل الغايات فيه نظر؛ لأنه يلزم منه أن يجتمع في العِلْم مقصود لا يَتناهى في آن واحد، وقد عُلِمَ أنَّ الغايةَ مُتَقَدِّمَةٌ في القصد والإرادة على الفعل. انظر " جامع المسائل " (٦/١٦٩). فإذن الجواب السديد أن يقال: المُرادات لغيرها تنتهي لِمُرادات لنفسها، والله أعلم.

فائدة: المتكلمون ينفون الحِكمة ويثبتون الإرادة والفلاسفة على العكس منهم، وكلاهما متناقض.
قال شيخ الإسلام: المتفلسفة متناقضون؛ فإنهم يثبتون غاية وحكمة غائية، ولا يثبتون إرادة، والجهمية تثبت أنه سبحانه مريد، ولا تثبت له حكمة فعل لأجلها، وكل من القولين متناقض

" شرح الأصفهانية " (٢/٥١٧) ت آل غيهب، وانظر " بيان التلبيس " (٢/٦٢) ، (٥/٢٧٣).

وجه التناقض: أنه لا يُتَصَوَّر مريد عالم يخلو فِعلُه مِنْ حِكْمَة، وبالتالي فإثبات الإرادة والعلم مع نفي الحكمة تناقض، كما أنه لا يُتَصَوَّر حكيم مُتقِن مُبدِع بلا إرادة، وبالتالي فإثبات الحكمة مع نفي الإرادة تناقض.

وجه في الرد على مثبتي الإرادة دون الحكمة من الجهمية والأشاعرة

قال شيخ الإسلام: فَيُقَالُ لِمَنْ أَثْبَتَها [يعني الإرادة] ، ونَفَى الحِكمة من المنتسبين إلى إثبات القدر، والمنتسبين إلى أهل السنة والجماعة [لعله يقصد الأشاعرة ومَنْ تأثر بهم من أهل الحديث والفقه]: لِمَ نَفَيتُم الحِكْمَة ؟ فإذا قالوا: لأنا لا نَعرِفُ مَن يَفعَلُ لحِكمة إلا مَن يَفعَلُ لِغَرَضٍ يَعودُ إليه، وهذا لا يكون إلا فِيمَن يَجوزُ عليه اللذةُ، والألمُ، والانتفاعُ، والضررُ، والله مُنَزَّهٌ عن ذلك.

فَيُقَالُ لهم ما قالَه نفاةُ الإرادة: وأنتم لا تعقلون إرادة إلا فِيمَن يَجوزُ عليه اللذة والألم والانتفاع والضرر، وقد قُلتُم أن الله تعالى مريد، فإما أن تطردوا أصلكم النافي، فتنفوا الإرادة؛ أو المُثبت، فتُثبِتوا اللذة، وإلا فما المفرق؟! (١).

فإذا قال نفاة الإرادة: فلهذا نفينا الإرادة، كما رَجَّحَهُ الرازيُّ في " المطالب العالية " ، واحتج به الفلاسفة. قيل لهم: فانفوا أن يكون فاعلًا؛ فإنكم لا تعلمون فاعلًا غير مقهور إلا بإرادة، ولا يعقلون ما يفعل ابتداء إلا بإرادة، أو فاعلًا حياً إلا بإرادة، أو فاعلًا مطلقا إلا بإرادة. " النبوات " (١/٤٣١) الشاملة.

" التمهيد " للباقلاني صـ 50 ، و " الأربعين " للرازي صـ 250، و" المواقف في علم الكلام " للإيجي صـ 331-332، وقد رد شيخ الإسلام رحمه الله تعالى على هذه الشبهة من خمسة أوجه كما في " شرح العقيدة الأصفهانية " (٢/٥٠٧_٥١٠) تحقيق عبد الله السليمان آل غيهب.

(١). يقال: إذا أردتم به أن حكمة الله هي ما ذكرتم، فهي دعوى بلا برهان؛ لأن حكمة الرب تعالى فوق تحصيل اللذة ودفع الألم، بل هو يتعالى عن ذلك؛ لأن ما ذكر غرض المخلوق، أما الخالق سبحانه فهو غني بذاته عن كل ما سواه، حِكمته سبحانه لا تُشَابِه حِكْمَةَ المخلوقين، كما أنَّ إرادته وسائر صفاته لا تُشَابِه صفات المخلوقين، فحكمته سبحانه أجل وأعلى من أن يُقَال: إنها تحصيل لذة، أو دفع ألم وحزن. " الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى " صـ 72.

[قول الفلاسفة في الحِكمة الإلهية]

وَالتَّقْدِيرُ الثَّانِي: قَوْلُ مَنْ يَجْعَلُ الْعِلَّةَ الغائية قَدِيمَةً كَمَا يَجْعَلُ الْعِلَّةَ الْفَاعِلِيَّةَ قَدِيمَةً (62) كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ طَوَائِفُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ، وَكَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ الْمُتَفَلْسِفَةِ الْقَائِلِينَ بِقِدَمِ الْعَالَمِ.

وَهَؤُلَاءِ (63) أَصْلُ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْمُبْدِعَ لِلْعَالَمِ عِلَّةٌ تَامَّةٌ، تَسْتَلْزِمُ مَعْلُولَهَا، لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهَا مَعْلُولُهَا (64).

---

62 الغائية هي الحكمة؛ فلأجلها يُفعَلُ الفعل، والفاعلية هي القدرة والإرادة؛ فبهما يُوجَد الفعل.
قال المصنف: ثم المُتَفَلْسِفَة - نُفَاة الصِّفات - يجعلون غايَتَه هي إرادَتَه، وإرادَتَه هي عِلْمَه، ثم يقولون: [العِلْمُ هو العالِمُ أو المَعلُوم]. فهم متناقضون في إثبات الصفات.

" شرح العقيدة الأصفهانية " (٥١٧/٢) بتحقيق عبد الله السليمان آل غيهب.

وهذا على مذهبهم الفاسد أنَّ الصفة هي عين الصفة الأُخرى، وأن الصفة هي عين الموصوف!
قال المصنف: هذا في غاية الفساد والتناقض؛ فإنا نعلم بالضرورة أنَّ الإرادة ليست مُجَرَّدَ العلم، وأنَّ العلم ليس هو مجرد العالم، لكن هذا مِن تناقض هؤلاء الفلاسفة في هذا الباب، فإنهم يجعلون المعاني المُتَعَددة معنىً واحداً، فيجعلون العلم هو القدرة، وهو الإرادة، ويجعلون الصفة هي نفس الموصوف كما يجعلون العِلْمَ هو نفس العالِم، والقادر هو القدرة، والإرادة هي المريد، والعشق هو العاشق، وهذا قد صرح به فضلاؤهم وحتى المنتصرون لهم مثل ابن رشد الحفيد، الذي رد على أبي حامد الغزالي في " تهافت التهافت " وأمثاله. **" منهاج السنة " (٣٩٩/١) ، " النجاة في الحِكمَة " صـ٢٨١.**

63 القائلون بقدم العالم، وهم طوائفُ من الفلاسفة، والفلاسفة هم أكثر الناس اضطرباً في الإلهيات.

64 **قال المصنف**: إذا قيل لهم في مسألة حدوث العالم: كيف يكون العالَم مفعولًا مصنوعاً للرب وهو مُساوقٌ له أزلًا وأبداً مقارن له في الزمان، هذا مما يُعلم فسادُه بضرورة العقل؛ فإن المفعول لا يكون مقارناً للفاعل في الزمان؟ قالوا: بل هذا ممكن، وهو أن تَقَدُّمَ العلة على المعلول تَقَدُّماً عقلياً لازماً كَتَقَدُّمِ حركة اليد على حركة الخاتم الذي فيها، وتَقَدُّمِ الشمس على الشعاع، وتَقَدُّمِ الحركة على الصوت الناشئ عنها. **" الرد على المَنطقيين " (٣٧٧/١)**، وذا هو معنى قولهم: إنه تعالى موجب بالذات لحدوث العالم، أي: أن العالم صَدَرَ عن وجوده، لا عن إرادته، كما يتحرك الخاتم الذي في الإصبع إذا تحركت اليد، فحركة الخاتم تبعاً لحركة اليد، لا أنَّ اليد هي تقصَّدَت تَحَرُّكَه.

قال المصنف: فإنهم يقولون: إنه موجب بذاته، وكل ما يقع هو من لوازم ذاته. ولو قالوا: إنه موجب بمشيئته وقدرته لِمَا يفعله لكانوا قد أصابوا. **" مجموع الفتاوى " (٣٨/٨).** =

= **قال المصنف**: فهو موجب بمشيئته وقدرته، لا بذاتٍ خاليةٍ عن الصفات، وهو موجب له إذا شاءه، لا موجب له في الأزل، كما قال {إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون}[يس 82]، وهذا الإيجاب مستلزم لمشيئته وقدرته، لا مناف لذلك، بل هو سبحانه يخلق ما يشاء ويختار، فهو فاعل لما يشاؤه إذا شاء، وهو موجب له بمشيئته وقدرته. **" درء تعارض العقل والنقل " (١٩٥/٤).**

منشأ مقالة الفلاسفة: المُبْدِعُ للعالَم إما أن يكون **علة تامة** أو **لا يكون**، والعلة التامة هي المؤثر التام الذي توفر فيه جميع الأمور المعتبرة في الفعل بحيث يلزم من وجودها وجود الفعل، الموجب للمفعول، فلو تأخر المفعول لم تكن العلة تامة، فإن لم يكن المبدع للعالم علة تامة بحيث لم يكن مؤثراً في الأزل سيكون تأثيره بعد ذلك إما أن يكون **لتوقفه على غيره** أو **لا**، فإن كان **متوقِّفاً على غيره** لَزِمَ أن يكون مُبدع العالم مُفتقِراً في الإبداع إلى غيره، ثم هذا الغير إما أن يكون **واجباً** أو **مُمْكِناً**، فإن كان واجباً لزم إثبات واجبَين فاعِلَين، وهذا - مع أنه لا يستلزم قِدَمَ العالَم - ممتنع بالاتفاق، وعلى تقدير صحته إما أن يكون كل منهما مستقلاً بالفعل، وهذا يلزم منه أن كلاً منهما مبدعاً لكل العالم، وهذا جمع بين النقيضين، وإن لم يكن أحدهما مستقلاً بالفعل لزم احتياجه للآخر، فيكون كونه قادراً فاعلاً موقوفاً على الآخر، فلا يكون هذا قادراً فاعلاً إلا بهذا، ولا هذا قادراً فاعلاً إلا بهذا، فيلزم الدور المعي القبلي، فلا يكون واحدٌ منهما قادراً فاعلاً، وإن كان ممكنا كان مفعولاً مَصنوعاً، فتوقفُ فِعل المُبدع عليه يكون توقفاً على ما هو من مفعولاته، والقول في فعله لذلك الممكن كالقول في فعله لغيره، فلا بد أن يكون فعله غير متوقف على غيره، وهذا كله مما يسلمه جميع الناس، **وإن لم يكن متوقِّفاً على غيره** لَزِمَ إما الترجيح بلا مرجح والحدوث بلا سبب أو التسلسل، وبتقدير صحة القول بالترجيح بلا مُرَجِّحٍ أو التسلسل يبطل القول بقدم العالم؛ لأن العالم إما أن يكون قديماً أو حادثاً، فإن كان قديماً - وهو قول الفلاسفة - صح أن يكون مُبدِعُه عِلةً تامة، وإن كان حادثاً فما سبب حدوثه؟ فإما أن يقال: حدث بلا سبب، وهذا قول المتكلمين، وبه يجيبون الفلاسفة، أو يقال: بأن المبدع للعالم لم يزل يخلق، فلا زال نوع الخلق مستمراً من الأزل إلى الأبد، وبالتالي فليس العالم قديماً ولا حدث من غير سبب، بل لم يزل الرب تعالى يخلق ما يشاء، وكل فرد من الخلق فهو مسبوق بعدم، وهذا التسلسل لنوع الخلق ليس عندهم ما يُحيله عقلاً، وهو الحق إن شاء الله تعالى؛ فإن القول بأن العالم حدث بلا سبب يقدح في دليل السببية العامة، الذي هو أحد أعظم الأدلة الفطرية العقلية في إثبات وجود الخالق سبحانه، وهو أن كل حادث فلا بد له من سبب، ولا يحدث شيء من غير سبب، فلو صححنا حدوث العالم بدون سبب نكون قد فتحنا كوة للملاحدة في إنكار وجود الخالق، وخالفنا الحِس والفِطرة والعقل والشرع. وانظر " الصفدية " (٤٩/١_٥١).

قد تختلط هذه الجُمَل على القارئ فلا يتضح المقصود، فمن واجه ذلك فليأخذ قلماً وليُشجّر هذا الكلام وسيتضح له إن شاء الله تعالى، وقد شجرته في وريقات نُشِرَت في قناة " مكنز ابن تيمية " ، لكن يمكنك فعل ذلك بنفسك، تكتب: إما أن يكون كذا أو كذا. وتفصل بين الجملتين، ثم تفرّع عن ذلك: فإن كان كذا فكذا، و..

وللفائدة: التشجير يُقَرب المسائل، لا سيما الغوامض، ومن زعم أنه يُبَلد الذهن فقد أخطأ، بل البلادة أن يظن المرء أنه لا يتقوى إلا إذا تحصل على المسائل بصعوبة، فربما عجز وحُرِمَ التعلم.

وَأَعْظَمُ حُجَجِهِمْ قَوْلُهُمْ : إنَّ جَمِيعَ الْأُمُورِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي كَوْنِهِ فَاعِلًا إنْ كَانَتْ مَوْجُودَةً فِي الْأَزَلِ لَزِمَ وُجُودُ الْمَفْعُولِ فِي الْأَزَلِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ التَّامَّةَ لَا يَتَأَخَّرُ عَنْهَا مَعْلُولُهَا؛ فَإِنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ لَمْ تَكُنْ جَمِيعُ شُرُوطِ الْفِعْلِ وُجِدَتْ فِي الْأَزَلِ، فَإِنَّا لَا نَعْنِي **بِالْعِلَّةِ التَّامَّةِ إلَّا مَا يَسْتَلْزِمُ الْمَعْلُولَ،** فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّهُ تَخَلَّفَ عَنْهَا الْمَعْلُولُ لَمْ تَكُنْ تَامَّةً، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ الْعِلَّةُ التَّامَّةُ - الَّتِي هِيَ جَمِيعُ الْأُمُورِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْفِعْلِ، وَهِيَ الْمُقْتَضِي التَّامُّ لِوُجُودِ الْفِعْلِ، وَهِيَ جَمِيعُ شُرُوطِ الْفِعْلِ الَّتِي يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهَا وُجُودُ الْفِعْلِ إنْ لَمْ يَكُنْ جَمِيعُهَا فِي الْأَزَلِ - فَلَا بُدَّ إذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ تَجَدُّدِ سَبَبٍ حَادِثٍ، وَإِلَّا لَزِمَ تَرْجِيحُ أَحَدِ طَرَفَيْ الْمُمْكِنِ بِلَا مُرَجِّحٍ، وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ سَبَبٌ حَادِثٌ فَالْقَوْلُ فِي حُدُوثِهِ كَالْقَوْلِ فِي الْحَادِثِ الْأَوَّلِ، وَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ .

قَالُوا: فَالْقَوْلُ بِانْتِفَاءِ الْعِلَّةِ التَّامَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِلْمَفْعُولِ يُوجِبُ إمَّا التَّسَلْسُلَ وَإِمَّا التَّرْجِيحَ بِلَا مُرَجِّحٍ [65].

---

65 مقصودهم بكون المبدع للعالم علة تامة أي: هو السبب التام الموجِد لهم، وكونه سبباً تاماً أي: أن شروط الفعل توفرت فيه، وبالتالي فيلزم وجود المفعول؛ إذ أن جميع مقتضيات الفعل من القدرة التامة والإرادة الجازمة ونحو ذلك مما يستلزم وجود المفعول متوفرة فيه، فوجب أن يوجد المفعول، الذي هو معلول العلة، ولو تأخر وجود المعلول - الذي هو المفعول وهو العالم - عن وجود العلة لكان ذلك دليلاً على أن مقتضيات الفعل لم تكن موجودة في الأزل ثم وُجِدَتْ! وهذا يلزم منه أنَّ العلة ليست تامة، وإذا لم تكن تامة، فإذا وُجد معلولها بعد ذلك لا بد أنه تجدد سبب حادث، وهذا السبب الحادث يحتاج إلى سبب حادث، فيلزم التسلسل، وإلا فإذا لم تكن تامة وتأخر وجود معلولها بدون سبب حادث لزم ترجيح أحد طرفي الممكن - الذي هو الوجود على العدم - بلا مرجح، وطرفا الممكن هما الوجود والعدم؛ لأن تعريف **الممكن** هو: ما جاز وجوده وعدمه. والمراد به هنا العالم، الذي هو معلول العلة، فالمتكلمون يختارون الترجيح بلا مرجح، والشيخ رحمه الله يُرجِّحُ التسلسل. " الصفدية "(٥٢/١).

قال المصنف: ثبوت المؤثر التام في الأزل ممتنع؛ فإن الأزل ليس وقتاً بعينه، ولكنه عبارة عن نفي الأولية، وهو الدوام الذي لا ابتداء له، فلو كان لم يزل مؤثراً تاماً - والتام هو المستلزم لأثره - لم يزل كل شيء موجوداً قديماً، وهو خلاف المشاهدة، فعُلِمَ أنه صار مؤثراً في الحوادث بعد أن لم يكن مؤثراً فيها.." الصفدية " (٧٠/١_٧١)، " بيان التلبيس " (٢٧٩/٥). " الدرء " (٢٣٧/٩) .

ثُمَّ أَكْثَرُ هَؤُلَاءِ يُثْبِتُونَ عِلَّةً غائية لِلْفِعْلِ (66)، وَهِيَ بِعَيْنِهَا الْفَاعِلِيَّةُ (67)، وَلَكِنَّهُمْ مُتَنَاقِضُونَ؛ فَإِنَّهُمْ يُثْبِتُونَ لَهُ الْعِلَّةَ الغائية، وَيُثْبِتُونَ لِفِعْلِهِ الْعِلَّةَ الغائية (68)، وَيَقُولُونَ مَعَ هَذَا: لَيْسَ لَهُ إِرَادَةٌ ، بَلْ هُوَ مُوجِبٌ بِالذَّاتِ ، لَا فَاعِلٌ بِالِاخْتِيَارِ (69).

66 أي: حكمة وغاية ومقصود.

67 أي: وهذه الحكمة التي يُثبتونها هي عين الإرادة، فالصفة عين الصفة الأُخرى!، وظهور بُطلان هذا يكون بمجرد حكايته، كما يُقال: حِكَايَتُهُ تُغْنِي عَنْ تَكَلُّفِ رَدِّه، والله المستعان.

قال من يُسمونه الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا: وإذا لم تكن العِلَّة الفاعلية هي بعينها العلة الغائية كان الفاعل متأخِراً في الشيئية عن الغاية؛ وذلك لأن سائر العِلَل إنما تصيرُ عِللاً بالفعل لأجل الغاية، وليست هي لأجل شيء آخر. " النجاة في الحِكمَة الطبيعية والإلهية " صـ ٢٤٨.

لعل مقصود الفيلسوف الكافر ابن سينا أنه لا بد أن تكون العلة الفاعلية هي بعينها الغائية وإلا لزم أن يكون الفاعل مُتَأخراً في الشيئة عن الغاية، وتأخر الشيئية عن الغاية يعني به تأخر الإرادة عن التعليل، وهذا عنده ممتنع؛ لأن العلة الغائية متقدمة في التصور على سائر العِلَل ومنها الفاعلية، ولا تكون الفاعلية بعد الغائية، فإذن الفاعلية هي بعينها الغائية.

والجواب أن تَقَدُّمَ العلة الغائية (الحكمة) إنما هو في التصور فحسب، لا الوجود - وهم يُدركون هذا؛ ولهذا يقولون: أول الفِكرة آخر العمل. كما سبق ، وقال ابن سينا: والغائية بما هي شيء فإنها تتقدم سائر العِلَل وهي علة العِلَل. " المصدر السابق " – فهي تتقدم في التصور حتى على الفاعلية ، ولا مانع من تقدم الحكمة على الإرادة؛ ولهذا قد يتصور الفاعل الحكمة لكنه لا يُريد حصولها؛ لحكمة أكمل منها مثلاً، والله أعلم بالصواب، وإليه المرد والمآب.

68 الذي يظهر أن قوله:[يُثْبِتُونَ لَهُ الْعِلَّةَ الغائية] لا يختلف عن قوله:[وَيُثْبِتُونَ لِفِعْلِهِ الْعِلَّةَ الغائية]؛ فليس المقصود أن التناقض حَصَلَ منهم بإثباتهم علة غائية له، وعلة غائية لفعله؛ لأنه سبحانه لا علة له، والله أعلم، وإنما تناقضوا حين أثبتوا في فِعله علة غائية ثم قالوا بأنه موجب بالذات؛ لأن إثبات العلة يدل على الفعل بالاختيار، والقول بالإيجاب الذاتي يُنافي الاختيار، والله تعالى أعلم.

69 معنى كونه موجباً بالذات أي: أنه بمجرد وجوده وُجِدَ العالم؛ فلهذا كان العالم قديماً بقدم موجِده ، فالعلة التامة هي التي يوجد معلولها بمجرد وجودها؛ ولهذا فإن إيجاد العالم عندهم ليس باختيار المبدع له، ولا بإرادته؛ لأن العالم إنما هو نتيجة حتمية وجد بوجود خالقه، يقولون: كما تُشرِق الشمس على الموجودات دفعة واحدة.

وَقَوْلُهُمْ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ [70] :-

مِنْهَا: أَنْ يُقَالَ : هَذَا الْقَوْلُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ لَا يَحْدُثَ شَيْءٌ، وَأَنَّ كُلَّ مَا حَدَثَ حَدَثَ بِغَيْرِ إِحْدَاثِ مُحْدِثٍ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ بُطْلَانَ هَذَا أَبْيَنُ مِنْ بُطْلَانِ التَّسَلْسُلِ، وَبُطْلَانِ التَّرْجِيح بِلَا مُرَجِّح؛ **وَذَلِكَ** أَنَّ الْعِلَّةَ التَّامَّةَ الْمُسْتَلْزِمَةَ لِمَعْلُولِهَا يَقْتَرِنُ بِهَا مَعْلُولُهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهَا شَيْءٌ مِنْ مَعْلُولِهَا، فَكُلُّ مَا حَدَثَ مِنْ الْحَوَادِث لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْدُثَ عَنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ التَّامَّةِ،

وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا تَصْدُرُ عَنْهُ الْمُمْكِنَاتُ سِوَى الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ الَّذِي سَمَّاهُ هَؤُلَاءِ عِلَّةً تَامَّةً [71]، فَإِذَا امْتَنَعَ صُدُورُ الْحَوَادِثِ عَنْهُ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يُحْدِثُهَا غَيْرُهُ لَزِمَ أَنْ تَحْدُثَ بِلَا مُحْدِثٍ .

---

70 انظر " درء تعارض العقل والنقل " (٢٣٨/٩).

71 فإيرادنا لهذه الألفاظ لا يعني أننا نستجيز إطلاقها على الحق تبارك وتعالى، وتسميته سبحانه بها، إنما هو لمناقشة هؤلاء باصطلاحاتهم .

وَأَيْضًا: فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ غَيْرَهُ أَحْدَثَهَا، **فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ** كَانَ الْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي الْوَاجِبِ الْأَوَّلِ [72]، وَأَصْلُ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْوَاجِبَ بِنَفْسِهِ عِلَّةٌ تَامَّةٌ تَسْتَلْزِمُ مُقَارَنَةَ مَعْلُولِهِ لَهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصْدُرَ عَلَى قَوْلِهِمْ عَنْ الْعِلَّةِ التَّامَّةِ حَادِثٌ، لَا بِوَاسِطَةٍ وَلَا بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْوَاسِطَةَ إنْ كَانَتْ مِنْ لَوَازِمِ وُجُودِهِ كَانَتْ قَدِيمَةً مَعَهُ، فَامْتَنَعَ صُدُورُ الْحَوَادِثِ عَنْهَا، وَإِنْ كَانَتْ حَادِثَةً كَانَ الْقَوْلُ فِيهَا كَالْقَوْلِ فِي غَيْرِهَا [73].

وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّ الْمُحْدِثَ لِلْحَوَادِثِ غَيْرُ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ كَانَ مُمْكِنًا مُفْتَقِرًا إلَى مُوجِبٍ يُوجِبُ بِهِ ، ثُمَّ إنْ قِيلَ أَنَّهُ مُحْدَثٌ كَانَ مِنْ الْحَوَادِثِ، وَإِنْ قِيلَ أَنَّهُ [أي: هذا الممكن] قَدِيمٌ كَانَ لَهُ عِلَّةٌ تَامَّةٌ مُسْتَلْزِمَةٌ لَهُ، وَامْتَنَعَ حِينَئِذٍ حُدُوثُ الْحَوَادِثِ عَنْهُ؛ فَإِنَّ الْمُمْكِنَ لَا يُوجَدُ هُوَ وَلَا شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ إلَّا عَنْ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ، فَإِذَا قُدِّرَ حُدُوثُ الْحَوَادِثِ عَنْ مُمْكِنٍ قَدِيمٍ مَعْلُولٍ لِعِلَّةٍ قَدِيمَةٍ قِيلَ: هَلْ حَدَثَ فِيهِ سَبَبٌ يَقْتَضِي الْحُدُوثَ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ قِيلَ : لَمْ يَحْدُثْ سَبَبٌ لَزِمَ التَّرْجِيحُ بِلَا مُرَجِّحٍ، وَإِنْ قِيلَ: حَدَثَ سَبَبٌ لَزِمَ التَّسَلْسُلُ كَمَا تَقَدَّمَ [74].

---

[72] أي: هل هو علة تامة أو لا، فإن كان علة تامة امتنع صدور الحوادث عنه؛ لأن معلولات العلة التامة مقارنة لها، وليست متأخرة عنها، فما حدث من الحوادث لا يكون معلولاً لها؛ لتأخره عنها، وإن لم يكن علة تامة لزم الترجيح بلا مرجح أو التسلسل، ومع هذا أيضاً فيلزم إثبات واجِبَيْن فاعِلَيْن وذلك ممتنع باتفاق العُقلاء، وانظر " الصفدية " (١/٤٩).

[73] صدور الحوادث عن العلة التامة **بواسطة قديمة** ممتنع؛ لأن الحُدوث يُناقض القِدَم، فالواسطة القديمة تقتضي تَقَدُّم ما يصدر بها، وصدور الحوادث عن العلة التامة **بواسطة حادثة** أيضاً ممتنع؛ لأن إحداث تلك الواسطة يُنافي تمام العلة؛ إذ معلولات التامة ليست حادثة على حد تعبيرهم.

[74] إن قُدِّرَ أن المبدع للعالم علة تامة امتنع صدور الحوادث عنه كما سبق، فإن قيل: إنها صدرت عن غيره. قلنا: إما أن يكون ذلك الغير واجباً بنفسه أو غيرَ واجبٍ بنفسه، فإن كان واجباً امتنع صدور الحوادث عنه كما امتنع صدورها عن المبدع الأول؛ لأنَّ الواجب عندهم علة تامة، وأيضاً مع هذا يلزم اجتماع وَاجِبَيْن، وهو منقوض بدليل التمانع، وإن كان ذلك الغيرُ غيرَ واجب بنفسه أي: أنه مُمْكِن لَزِمَ صُدورُ الممكنات عن ممكن، ولزم افتقار مُحدِث الحوادث إلى غيره، وإن قيل: إن هذا الممكن الذي صَدَرَت عنه الحوادث قديم. قلنا: فيلزم أنَّ له علة تامة استلزمت قِدَمَهُ بِقِدَمِها، وامتنع حينئذٍ صُدورُ الحوادثِ عنه كما تقدم امتناعُ صُدورِها عن واسطةٍ قديمة، وأيضاً يقال: هل حدث في هذا الممكن القديم الذي صَدَرَت عنه الحوادث سَبَبٌ يقتضي حُدوث الحوادث أو لا؟ فإن قيل: لا. لزم الترجيح بلا مرجح، وإن قيل: نعم حدث سبب. لَزِمَ التسلسل، ولزوم الترجيح بلا مرجح أو التسلسل في حدوث الحوادث عن الواجب بنفسه الأول أهون من التزامها في ممكن مفتقر إلى غيره.

الْوَجْهُ الثَّانِي الَّذِي يُبَيِّنُ بُطْلَانَ قَوْلِهِمْ (75) أَنْ يُقَالَ : مَضْمُونُ الْحُجَّةِ أَنَّهُ إذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ عِلَّةٌ قَدِيمَةٌ لَزِمَ التَّسَلْسُلُ أَوْ التَّرْجِيحُ بِلَا مُرَجِّحٍ، وَالتَّسَلْسُلُ عِنْدَكُمْ جَائِزٌ، فَإِنَّ أَصْلَ قَوْلِهِمْ: أَنَّ هَذِهِ الْحَوَادِثَ مُتَسَلْسِلَةٌ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، وَأَنَّ حَرَكَاتِ الْفَلَكِ تُوجِبُ اسْتِعْدَادَ الْقَوَابِلِ لِأَنْ تَفِيضَ عَلَيْهَا الصُّوَرُ الْحَادِثَةُ مِنْ الْعِلَّةِ الْقَدِيمَةِ سَوَاءٌ قُلْتُمْ : هِيَ الْعَقْلُ الْفَعَّالُ، أَوْ هِيَ الْوَاجِبُ الَّذِي يَصْدُرُ عَنْهُ بِتَوَسُّطِ الْعُقُولِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْوَسَائِطِ، وَإِذَا كَانَ التَّسَلْسُلُ جَائِزًا عِنْدَكُمْ لَمْ يَمْتَنِعْ حُدُوثُ الْحَوَادِثِ عَنْ غَيْرِ عِلَّةٍ مُوجِبَةٍ لِلْمَعْلُولِ وَإِنْ لَزِمَ التَّسَلْسُلُ، بَلْ هَذَا خَيْرٌ فِي الشَّرْعِ وَالْعَقْلِ مِنْ قَوْلِكُمْ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْعَ أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَهَذَا مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْمِلَلِ، الْمُسْلِمُونَ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى.

فَإِنْ قِيلَ : إنَّهُ خَلَقَهَا بِسَبَبِ حَادِثٍ قَبْلَ ذَلِكَ كَانَ خَيْرًا مِنْ قَوْلِكُمْ إنَّهَا قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ مَعَهُ فِي الشَّرْعِ، وَكَانَ أَوْلَى فِي الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى قِدَمِ هَذِهِ الْأَفْلَاكِ حَتَّى يُعَارِضَ الشَّرْعَ (76)، وَهَذِهِ الْحُجَّةُ الْعَقْلِيَّةُ إنَّمَا تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَحْدُثُ شَيْءٌ إلَّا بِسَبَبِ حَادِثٍ، فَإِذَا قِيلَ: إنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِمَا حَدَثَ قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي حُجَّتِكُمْ الْعَقْلِيَّةِ مَا يُبْطِلُ هَذَا.

---

75 يعني الفلاسفة، الذين يثبتون علة قديمة، والمصنف في هذا الوجه كأنه يقول لهم: أنتم حينما قلتم بقدم العلة من ماذا فرَرْتُم؟ والجواب أنهم فرُّوا من القول بالتسلسل أو الترجيح بلا مرجح، فالمصنف يُبَيِّنُ لهم أنَّ فِرارَهم من الترجيح بلا مرجح صحيح، لكن فرارهم من التسلسل تناقض؛ لأن التسلسل على أصولهم جائز، ليس بممتنع، فلماذا يفرُّونَ منه مع أنه خَيرٌ عقلاً وشرعاً من قولهم الذي يَفرُّونَ إليه؟!

76 وليس في العقل أصلاً شيءٌ يُعارِض الشرع كما يُقَرِّرُ المُصَنِّفُ كثيراً، بل كَتَبَ فيه مصنفاً، لكنَّ مقصوده هنا الرد على هؤلاء الذين ظنوا أنهم إنما عارضوا الشرع بهذه الشبه؛ لمعارضته للعقل.

فائدة: الفلاسفة يقولون عن الخالق سبحانه: إنه علة تامة أو مؤثر تام، وموجب بالذات. ومن كان كذلك فإنه يستلزم معلوله في الأزل، لكنهم يقولون: إنه موجب بذاته للفلك، وأما حركات الفلك، فيُوجبها شيئاً بعد شيءٍ، وقد بَيَّن المُصَنِّفُ فسادَ هذا من وجوه في " منهاج السنة " (١/١٥٠).

مذهبهم أنَّ المؤثرَ التام دائمُ الفيض، ولكن حدوث الأثر عنه متوقِّفٌ على استعداد القوابل، واستعداد القوابل توجِبه حركات الأفلاك القديمة، ولكن هذا الشرط إنما يصح في الأثر الذي يتوقف على اثنين كالإحراق من النار المتوقف على استعداد المحل؛ ولهذا فهي لا تُحرِق السنمدل والياقوت ونحوهما، أما واجب الوجود فإنه هو الفاعِل لكل الاستعدادات كما أنه الفاعل لما يفيض عليه، ولا شريك له في الفِعل والإبداع أصلاً، وكونه عام الفَيض لكل ممكن يستلزم ألا يتوقَّف فيضُه على شيء؛ فهذه الاستعدادات أصلاً من جُملة ما فاض عنه، وهذا يدل على بُطلان فلسفتهم هذه.

وانظر " الصفدية " (١/٣٨) ، " درء التعارض " (١/٢٩٩) ، (١/٣٨١).

وليس القصد هنا في هذا الموضع بسط الكلام على هذا؛ لأنه مُتَشَعِّبٌ وفيه غموض، وهم أكثر الناس اختلافاً وتناقضاً في العلوم الإلهية؛ لبُعدهم عن هُدَى الوحي، وإنما الشاهد منه أنهم يُجيزون تسلسل حركات الأفلاك واستعداد القوابل؛ ليستمرَّ فيضُ الصور الحادثة من العلة القديمة على تلك القوابِل، فليس عندهم ما يَمنعُ التسلسل، وعليه فإنّ استدلالَهم على كونه علة تامة بأنه لو لم يكن كذلك للزم التسلسل تناقضٌ؛ لأنَّ لُزوم التسلسل عندهم أصلاً ليس بممتنع، فيَجب التزامه، وترك القول بالعلة التامة، وهذا هو الحق الذي يوافق منهج السلف في أن الله تعالى يخلق ما يشاء ويفعل ما يشاء متى شاء، وليس فعله مقصوراً على زمان دون زمان، بل هو فعال لما يريد أزلاً وأبداً .

فائدة: قال ابن القيم: وكل حركة في السماوات والأرض من حركات الأفلاك والنجوم والشمس والقمر والرياح والسحاب والنبات والحيوان فهي ناشئة عن الملائكة الموكلين بالسماوات والأرض، كما قال تعالى:{فالمدبرات أمرا} [النازعات: 5] ، وقال {فالمقسمات أمرا} [الذاريات: 4]، وهي الملائكة عند أهل الإيمان وأتباع الرسل عليهم السلام، وأما المكذبون للرسل، المنكرون للصانع، فيقولون: هي النجوم، وقد أشبعنا الرد على هؤلاء في كتابنا الكبير المسمى بالمفتاح.

" إغاثة اللهفان " (٢/١٢٥)، لعله يُشير إلى كتابه " مفتاح دار السعادة " (٢/١٨٧).

الْوَجْهُ الثَّالِثُ أَنْ يُقَالَ: حُدُوثُ حَادِثٍ بَعْدَ حَادِثٍ بِلَا نِهَايَةٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ **مُمْكِنًا** فِي الْعَقْلِ أَوْ **مُمْتَنِعًا**، فَإِنْ كَانَ مُمْتَنِعًا فِي الْعَقْلِ لَزِمَ أَنَّ الْحَوَادِثَ جَمِيعَهَا لَهَا أَوَّلٌ كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَبَطَلَ قَوْلُهُمْ بِقِدَمِ حَرَكَاتِ الْأَفْلَاكِ [77]،

وَإِنْ كَانَ مُمْكِنًا أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ حُدُوثُ مَا أَحْدَثَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَوْقُوفًا عَلَى حَوَادِثَ قَبْلَ ذَلِكَ، كَمَا تَقُولُونَ أَنْتُمْ فِيمَا يَحْدُثُ فِي هَذَا الْعَالَمِ مِنْ الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَالْمَعَادِنِ وَالْمَطَرِ وَالسَّحَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ [78]، فَيَلْزَمُ فَسَادُ حُجَّتِكُمْ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ.

77 الفلاسفة يثبتون قِدَمَ أمورٍ ممكنة غير واجب الوجود، وهي ما يُسَمُّونها بالأفلاك مع إثباتهم تَحَرُّكَها، فإذا منعوا تسلسل الآثار والمفعولات بناءً على أنَّ هذا النوع من تسلسل الممكنات ممتنع عقلاً وقعوا في التناقض؛ لأنهم أثبتوا نظيره، وهو تسلسل حركات الفلك مع أنها ممكنة قديمة عندهم، وإن كان اجتماع الإمكان مع القِدَم في الموجود الواحد ممتنع عقلاً؛ إذ هما نقيضان.

78 الفلاسفة يثبتون قِدَم المادة، فكل حادث عندهم إنما حدث من مادة كانت حادثة قبله، فالمطر من السحاب والسحاب من بخار، وهَلُمَّ جَرّاً، فإذا منعوا تسلسل الآثار والمفعولات يكونون متناقضين، وإن كان قولهم بقدم المادة مطلقاً باطل، وقد بَيَّنَ فساده المصنف في رسالة " مسألة حدوث العالم "؛ فإن المادة لو كانت قديمة لم تكن حادثة، ثم كيف يجعلون العالم كله خُلِقَ مِن لا شيء ولا يجعلون جُزءاً منه (وهي المادة) خُلِقت هكذا ابتداءً، ولا شك أن كثيراً من المخلوقات خُلِقَت من مخلوقات أخرى، لكن طرد هذا هو محك النظر.

ثُمَّ يُقَالُ : إمَّا أَنْ تُثْبِتُوا لِمُبْدِعِ الْعَالَمِ حِكْمَةً وَغَايَةً مَطْلُوبَةً، وَإِمَّا أَلَا تُثْبِتُوا، فَإِنْ لَمْ تُثْبِتُوا بَطَلَ قَوْلُكُمْ بِإِثْبَاتِ الْعِلَّةِ الغائية، وَبَطَلَ مَا تَذْكُرُونَهُ مِنْ حِكْمَةِ الْبَارِي تَعَالَى فِي خَلْقِ الْحَيَوَانِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ.

وَأَيْضًا: فَالْوُجُودُ يُبْطِلُ هَذَا الْقَوْلَ [79]؛ فَإِنَّ الْحِكْمَةَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْوُجُودِ أَمْرٌ يَفُوقُ الْعَدَّ وَالْإِحْصَاءَ، كَإِحْدَاثِهِ سُبْحَانَهُ لِمَا يُحْدِثُهُ مِنْ نِعْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَقْتَ حَاجَةِ الْخَلْقِ إلَيْهِ، كَإِحْدَاثِ الْمَطَرِ وَقْتَ الشِّتَاءِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، وَإِحْدَاثِهِ لِلْإِنْسَانِ الْآلَاتِ الَّتِي يَحْتَاجُ إلَيْهَا بِقَدْرِ حَاجَتِهِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ

وَإِنْ أَثْبَتُّمْ لَهُ حِكْمَةً مَطْلُوبَةً - وَهِيَ بِاصْطِلَاحِكُمْ الْعِلَّةُ الغائية - لَزِمَكُمْ أَنْ تُثْبِتُوا لَهُ الْمَشِيئَةَ وَالْإِرَادَةَ بِالضَّرُورَةِ؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْفَاعِلَ فَعَلَ كَذَا لِحِكْمَةِ كَذَا بِدُونِ كَوْنِهِ مُرِيدًا لِتِلْكَ الْحِكْمَةِ الْمَطْلُوبَةِ جَمْعٌ بَيْنَ النَّقِيضَيْنِ [80]، **وَهَؤُلَاءِ الْمُتَفَلْسِفَةُ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ تَنَاقُضًا**؛ وَلِهَذَا يَجْعَلُونَ الْعِلْمَ هُوَ الْعَالِمَ ، وَالْعِلْمَ هُوَ الْإِرَادَةَ، وَالْإِرَادَةَ هِيَ الْقُدْرَةَ، وَأَمْثَالَ ذَلِكَ كَمَا قَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ [81] .

---

79 أيْ: القول بأنه ليس لِمُبدِع العالَم حِكمَة فيما فعل.

80 قد تقدمت الإشارة إلى أنه لا يُتَصَوَّرُ فِعلُ حَكيمٍ مُتقن بلا إرادة؛ لأن الحكمة تدل على الإرادة، فلو لم يُرِد الشيء بالزمان المعين والهيئة المعينة لما صح أن يوصف بأنه أحكمه، وكانت له فيه حكمة، **قال المصنف**: وهؤلاء المتفلسفة أنكروا على الأشعرية نفي الحكمة الغائية، وهم يلزمهم من التناقض ما هو أعظم من ذلك، فإنهم إذا أثبتوا الحكمة الغائية، كما هو قول جمهور المسلمين، فإنه يلزمهم أن يثبتوا المشيئة بطريق الأولى والأحرى، فإن من فعل المفعول لغاية يريدها كان مريدا للمفعول بطريق الأولى والأحرى، فإذا كانوا مع هذا ينكرون الفاعل المختار، ويقولون: إنه علة موجبة للمعلول بلا إردة، كان هذا في غاية التناقض. " الدرء " (١١١/٩).

81 انظر" النجاة في الحِكمَة " صـ٢٨١ لابن سينا، **قال شيخ الإسلام** : ويقولون مع ذلك: هو عاقل ومعقول وعقل، ولذيذ وملتذ ولذة، وعاشق ومعشوق وعشق. ويقولون: إن كل صفة من هذه الصفات هي الأخرى، فاللذة هي العقل، والعقل هي العشق. ويقولون: إن كل صفة من هذه الصفات هي الموصوف، فالعلم هو العالم، واللذة هي الملتذ، والعشق هو العاشق، فهذا ونحوه من أقوالهم في صفات واجب الوجود مما إذا تصوره المتصوِّر تصوراً صحيحاً كان مجردُ تَصَوُّرِه يُوجب العلمَ الضروري بفساده. " الرد على المنطقيين " (٣١٤/١) ، " الدرء " (٣٥٥/١) ، " الصفدية " (٣٠٠/٢)...

[القول الحق في مسألة الحِكْمَة الإلهيَّة]

وَأَمَّا التَّقْدِيرُ الثَّالِثُ وَهُوَ أَنَّهُ فَعَلَ الْمَفْعُولَاتِ وَأَمَرَ بِالْمَأْمُورَاتِ لِحِكْمَةٍ مَحْمُودَةٍ، فَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ النَّاسِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَوْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، وَقَوْلُ طَوَائِفَ الْكَلَامِ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ والكرامية وَالْمُرْجِئَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالتَّصَوُّفِ، وَأَهْلِ التَّفْسِيرِ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ قُدَمَاءِ الْفَلَاسِفَةِ، وَكَثِيرٍ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ كَأَبِي الْبَرَكَاتِ وَأَمْثَالِهِ، لَكِنَّ هَؤُلَاءِ عَلَى أَقْوَالٍ ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إنَّ الْحِكْمَةَ الْمَطْلُوبَةَ مَخْلُوقَةٌ مُنْفَصِلَةٌ عَنْهُ أَيْضًا، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشِّيعَةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ [82]، وَقَالُوا: الْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ إحْسَانُهُ إلَى الْخَلْقِ، وَالْحِكْمَةُ فِي الْأَمْرِ تَعْوِيضُ الْمُكَلَّفِينَ بِالثَّوَابِ، وَقَالُوا: إنَّ فِعْلَ الْإِحْسَانِ إلَى الْغَيْرِ حَسَنٌ مَحْمُودٌ فِي الْعَقْلِ، فَخَلَقَ الْخَلْقَ لِهَذِهِ الْحِكْمَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعُودَ إلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ حُكْمٌ، وَلَا قَامَ بِهِ فِعْلٌ وَلَا نَعْتٌ [83].

---

82 كالماتريدية، انظر " فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت " (٣١٠/٢) للكنوي، " فيض الباري على صحيح البخاري " (٥١/١) لمحمد أنور شاه الكشميري، " شرح داود القرصي لنونية خضر بك " صـ٥٨_٥٩، " خير القلائد في شرح نونية خضر بك " (٨٣) لعثمان العرياني، " حاشيتا السيد محمد عبده والسيالكوتي على شرح العضدية " (١٧٩)، " نظم الفرائد " (٢٨)، " حاشية الكلنبوي على شرح العضدية " (٢٠٨/٢)، " شرح المقاصد " (٣٠٣/٤)، نقل أقوال هؤلاء وغيرهم الشيخ ماهر في " الانتصار للتدمرية " صـ٥٦٨ – ٥٧٨.

83 هؤلاء وإن أثبتوا حِكمة وغاية في فِعل الرب سبحانه، وجعلوا حصول ذلك أولى من عدمه إلا أنهم يجعلون تلك الأولوية خاصة بالمخلوق فقط، فتحصيلها وعدم تحصيلها بالنسبة إلى الله تعالى سواء، فلا يُحبها ولا يرضاها، فرد عليهم الأشعرية بأنه لو كان حصولها وعدمه سواء امتنع أن تكون هذه علة مقصودة من فِعله، فأجابوا بأن الأولوية بالنسبة للعبد كافية في الترجيح، لكنهم غفلوا عن الإشكال الأعظم وهو: ما المقتضي لفعل ما هو أولى بالنسبة للمخلوق؟ ولو أنهم قالوا: تحصيلها أولى في نفس الأمر؛ مراعاةً للحسن والقبح العقليين لكان أقوم كما فعلت المعتزلة، وقد تنبه لهذا السمرقندي من الماتريدية، وقال به، فلم يقع في إشكاليةِ حَصْرِ الأَوْلَوِيَّة فيما يكون لأجل العبد، وأما نحن فنعتقد أن الأولوية ليست مقتصرة على مصلحة العبد، بل يعود إلى الله تعالى من ذلك حُكمٌ وهو أنه يحب ذلك ويرضاه ، فإذن نحن نتفق مع الماتريدية والمعتزلة في أن فعل الله تعالى مُعَلَّلٌ بحكمة، لكننا نختلف معهم في محبة تلك الحكمة ورضاها، فنحن نثبت ذلك، وهم ينفونها كنفي سائر الصفاة الفعلية. وانظر " الانتصار للتدمرية " صـ٥٨٢.

فَقَالَ لَهُمْ النَّاسُ : أَنْتُمْ مُتَنَاقِضُونَ فِي هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْإِحْسَانَ إلَى الْغَيْرِ مَحْمُودٌ؛ لِكَوْنِهِ يَعُودُ مِنْهُ عَلَى فَاعِلِهِ حُكْمٌ يُحْمَدُ لِأَجْلِهِ، إمَّا لِتَكْمِيلِ نَفْسِهِ بِذَلِكَ، وَإِمَّا لِقَصْدِهِ الْحَمْدَ وَالثَّوَابَ بِذَلِكَ [84]، وَإِمَّا لِرِقَّةٍ وَأَلَمٍ يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ يَدْفَعُ بِالْإِحْسَانِ ذَلِكَ الْأَلَمَ، وَإِمَّا لِالْتِذَاذِهِ وَسُرُورِهِ وَفَرَحِهِ بِالْإِحْسَانِ؛ فَإِنَّ النَّفْسَ الْكَرِيمَةَ تَفْرَحُ وَتُسَرُّ وَتَلْتَذُّ بِالْخَيْرِ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْهَا إلَى غَيْرِهَا، فَالْإِحْسَانُ إلَى الْغَيْرِ مَحْمُودٌ؛ لِكَوْنِ الْمُحْسِنِ يَعُودُ إلَيْهِ مِنْ فِعْلِهِ هَذِهِ الْأُمُورَ حُكْمٌ يُحْمَدُ لِأَجْلِهِ.

أَمَّا إذَا قُدِّرَ أَنَّ وُجُودَ الْإِحْسَانِ وَعَدَمَهُ بِالنِّسْبَةِ إلَى الْفَاعِلِ سَوَاءٌ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْفِعْلِ يَحْسُنُ مِنْهُ، بَلْ مِثْلُ هَذَا يُعَدُّ عَبَثًا فِي عُقُولِ الْعُقَلَاءِ، وَكُلُّ مَنْ فَعَلَ فِعْلًا لَيْسَ فِيهِ لِنَفْسِهِ لَذَّةٌ وَلَا مَصْلَحَةٌ وَلَا مَنْفَعَةٌ [85] بِوَجْهٍ مِنْ الْوُجُوهِ، لَا عَاجِلَةٌ وَلَا آجِلَةٌ كَانَ عَابِثًا، وَلَمْ يَكُنْ مَحْمُودًا عَلَى هَذَا.

وَأَنْتُمْ عَلَّلْتُمْ أَفْعَالَهُ فِرَارًا مِنْ الْعَبَثِ فَوَقَعْتُمْ فِي الْعَبَثِ؛ فَإِنَّ **الْعَبَثَ** هُوَ: الْفِعْلُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَا مَنْفَعَةٌ وَلَا فَائِدَةٌ تَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَأْمُرْ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ الْعُقَلَاءِ أَحَدًا بِالْإِحْسَانِ إلَى غَيْرِهِ وَنَفْعِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إلَّا لِمَا لَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ الْمَنْفَعَةِ وَالْمَصْلَحَةِ، وَإِلَّا فَأَمْرُ الْفَاعِلِ بِفِعْلٍ لَا يَعُودُ إلَيْهِ مِنْهُ لَذَّةٌ وَلَا سُرُورٌ وَلَا مَنْفَعَةٌ وَلَا فَرَحٌ بِوَجْهٍ مِنْ الْوُجُوهِ لَا فِي الْعَاجِلِ وَلَا فِي الْآجِلِ لَا يُسْتَحْسَنُ مِنْ الْآمِرِ .

---

[84] هذا هو المعنى اللائق، وإنما ذكر المصنف بقية المقاصد؛ لأنه عَمَّمَ الكلام على كل من يفعل لحكمة، فمنهم من يفعل لأجل كذا، ومنهم من يفعل لأجل كذا..، لكن عند نسبة هذه المقاصد لأصحابها فلا يصح نسبة شيء منها إلى الحق تبارك وتعالى سوى أنه يَقْصِدُ بها أَنْ يُحْمَدَ ويُعْبَدَ.

[85] كان ينبغي أن يزيد المصنف هنا [ولا حُكْم] كما يُقرر هو أن الذي يعود إلى الله تعالى من الأفعال هي حِكَم يُحبها ويرضاها، ويقال: يعود إلى الله تعالى من ذلك حُكْم، وهذا الحكم هو محبته ورضاه، فهذا هو الذي يتجدد لله سبحانه عند حصول مقاصده، وأما اللذة والمصلحة والمنفعة فلا أعلم أنه يُوصف بشيء منها، والله أعلم بالصواب. وانظر " النبوات " (٤٣١/١). كذا قلتُ أولاً.

قال الشيخ محمد القليط: مقارنة بين تصور فعل الإله بين مذهب ابن تيمية و مذهب الأشاعرة:

١_مَنْ يفعل أو يريد ما تقتضيه الحكمة، ومن لا يفعل بمقتضاها، لا شك أن العاقل الأريب يحكم بكمال الأول دون الثاني، بل يحكم كل عاقل بذلك.

٢_كذلك مَنْ يفرح أو يَضحك أو يُحِب أو يرضى لكمالات يخلقها في المخلوق، ومن لا يعود عليه حكم من هذه الكمالات أو يترتب عليه وصفٌ فتكون بالنسبة إليه كعدمها، فلا شك آن الأول أكمل من الثاني، فضلاً عن امتناع ترجيحه لزومًا في القول الثاني لهذه الكمالات لتساوي جانبي وجودها وعدمها بالنسبة إليه، أي: لأجل أنها ليست كمالات أصلًا. من يجعل (١) و (٢) جبرًا أو إيجابًا على الله لا يفقه ما يقول، فلا ينازع أحد أن الأول مختار، وكذلك الثاني؛ فالحكيم مختارٌ حتمًا، إلا أذا صرح هذا الأشعري بالجبر في الخالق والمخلوق، فليصرح إذن.

أما نقل هذا الأشعري عن ابن تيمية أنه قال: " **وكل من فعل فعلًا ليس فيه لنفسه لذّة ولا مصلحة ولا منفعة بوجه من الوجوه، لا عاجلة ولا آجلة، كان عابثًا** " ثم يُرَتِّبُ عليه أن أفعال الباري عند الشيخ تترجح لأجل ما فيها من منفعة أو ما يترتب عليها من لذة كاللذة أو المنفعة التي يحصل عليها المخلوق من أفعاله، رغم تقييدها بالعاجلة أو الآجلة، أي: الثواب العاجل في الدنيا أو الثواب الآجل في الآخرة، أي: أنه - حتمًا – يقصد المخلوق، إلا أنه رحمه الله يستخرج من هذا المثال: حكمًا عامًا أو قدرًا مشتركًا بين الخالق والمخلوق، وهو أن كل مَنْ يَفْعَل فعلًا ليس محبوبًا له، ولا يترتب عليه وصف أو نعت أو حكم أو فعل يقوم بذاته، ففاعله عابثٌ، و ترجّح فعله ممتنع، وهو عين ما أخذه على المعتزلة، فنقل عنهم أنهم قالوا: " فخلق الخلق لهذه الحكمة من غير أن يعود إليه من ذلك حكم؛ ولا قام به فعل ولا نعت " (مجموع الفتاوى : جزء٨ ص٨٩)، فترجح فعل الباري لأجل منفعة المخلوق - كما يقول المعتزلة - مع تساوي وجود هذه المنفعة وعدمها بالنسبة إلى ذات الباري = عبثٌ مع كون محالًا، فالباري إذن يفعل ويخلق لعلمه بما يترتب على فعله أو خلقه من أمور، منها ما يعود على المخلوق (وليست كافية) ومنها ما يعود إليه، ككونه يُحِبُّ ويرضى ويفرح وغيرها من الأفعال التي تترتب على أفعاله، فالباري دائمٌ خيره، دائمةٌ أفعاله، دائمةٌ كمالاته، أما مذهب المعترض القائل: بالترجيح لمحض إرادة الباري مع تساوي جانبي وجود المفعول وعدمه بالنسبة إليها، ثم مع ذلك يجعل تخصيص إيجاد الشيء المعين هو لذات الإرادة القديمة، فيمتنع حينئذ الطرف الآخر الذي هو عدم الإيجاد، ليجب على الله الطرف الأول= هو واقع في الجبر وواقع في الإيجاب، إلا إذا قال: بل الإرادة رجحت إيجاد الشيء المعين لغيرها. فحينئذ يلزمه ما شنّع به من الإيجاب ثم يلزمه ما يمنعه من التسلسل، وقد يقول تساوي طرفي الممكن بالنسبة إلى الإرادة هو من جهة الصلاحية أو الصحة أي: يصح منها هذا وهذا ثم يكون ترجيحها بالفعل لأحد الطرفين من جهة التنجيز، فلنسأل سؤالاً: ما الذي رَجَّحَ الثاني؟ إن قال: نفس الإرادة اقتضت لذاتها هذا التعلق، فيكون تعلق الإرادة بإيجاد هذا المعيّن واجب علي ما سمّاه فاعلاً مختارًا، وهو بهذا ليس مختاراً، فلزم إما الإيجاب أو التناقض، وإن قال التعلق الصلوحي القديم هو ما رجّح التنجيزي سواء كان التنجيزي حادثًا أو قديمًا، فالصلوحي تعلق غير معين أو هو كما قال السجلماسي أمر كلي، و الكلي لا وجود له في الخارج، فضلاً عن أن التعلق نفسه هو أمر اعتباري، فيمتنع به الترجيح.

...   .

=

وإن قيل إن هذا التعلق الصلوحي الذي قد يجعلوه وصفًا نفسيا للإرادة هو ما اقتضى هذا التعلق التنجيزي، فالأمر حينئذ يعود لنفس الإرادة، لتقتضي بذاتها هذا التعلق، و يلزم الجبر.

وإن لم يكن نفسياً كان السؤال في ما المرجح له، فليزم إما التسلسل الذي يمنعونه وتكون أفراده خارجة عن الإرادة أو إلى الانتهاء إلى مرجح غير الإرادة؛ ليلزمهم مجددًا ما شنّعوا به وهو الإيجاب، أو الانتهاء مجدداً إلي ذات الإرادة وهو إيجاب أيضا.

فالقائل أن الخالق يفعل بمحض الإرادة محصور في محالات و شناعات عظيمة فضلًا عن أن فعله يصير عبثًا لخلوه عن الحكمة، بخلاف الفاعل المريد لأجل ما يترتب على فعله من الحكمة، فقد خرج من هذه الشناعات مع كون الحكم بكماله أظهر وأوضح.

تخيل: رمتني بدائها و انسلت..!

[منشور في قناته على التيلجرام: عقليات | محمد القليط]

قد كنت استشكلت الكلام الذي ذكره المصنف، وذكرت له تخريجاً كما تلاحظ في تعليقي عليه ثم وقفت على كلام الشيخ محمد المصري - وفقه الله تعالى- فاتضح بما ذكره أن مقصود شيخ الإسلام هو المخلوق، لا العموم، فهو يقصد أن كل من يفعل فعلاً من المخلوقات وليس له في فعله لذة ولا مصلحة ولا منفعة بوجهٍ من الوجوه لا عاجلاً في الدنيا ولا آجلاً يرتجيه في الآخرة فهو عابث بإجماع العقلاء؛ لأن هذا الفاعل لم يرجع إليه من فعله هذا وصف كمال يليق به فيقوم به، وهكذا لو قيل: إن الخالق سبحانه لا يعود إليه من فعله وصف كمال يليق به يقوم بذاته. كان ذلك وصفاً له بالنقص، وقد كنتُ أشرت إلى قول المصنف رداً على من فهم من ثبوت الحكمة لوازم حكمة المخلوق: **فإذا قالوا: لأنا لا نعرف من يفعل لحكمة إلا من يفعل لغرض يعود إليه، وهذا لا يكون إلا فيمن يجوز عليه اللذة، والألم، والانتفاع، والضرر، والله منزه عن ذلك. فيقال لهم ما قاله نفاة الإرادة، وأنتم لا تعقلون إرادة إلا فيمن يجوز عليه اللذة والألم والانتفاع والضرر، وقد قلتم أن الله تعالى مريد.** " النبوات " (٤٣١/١). فبين أن هذه لوازم حكمة المخلوق، ونحن لا نقصدها كما أنها لوازم إرادة المخلوق ونحن لم نقصدها، بل حكمة الله تعالى أعلى وأجل، والله تعالى أعلم.

[مسألة التحسين والتقبيح] [86]

وَنَشَأَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ نِزَاعٌ بَيْنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَمَنْ وَافَقَهُمْ فِي " مَسْأَلَةِ التَّحْسِينِ وَالتَّقْبِيحِ الْعَقْلِيِّ " [87] فَأَثْبَتَ ذَلِكَ الْمُعْتَزِلَةُ وَغَيْرُهُمْ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ [88] وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ [89]، وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ، وَحَكَوْا ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَفْسِهِ [90]، وَنَفَى ذلك الأشعرية، ومن وافقهم
مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ.

وَاتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ عَلَى أَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ إذَا فُسِّرَا بِكَوْنِ الْفِعْلِ نَافِعًا لِلْفَاعِلِ مُلَائِمًا لَهُ، وَكَوْنِهِ ضَارًّا لِلْفَاعِلِ مُنَافِرًا لَهُ أَنَّهُ يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ بِالْعَقْلِ كَمَا يُعْرَفُ بِالشَّرْعِ.

---

86 تقدم ذكر المسألة صـ ٤٢، ومن المراجع في المسألة " التحسين والتقبيح وأثرهما " للدكتور عائض الشهراني في ثلاثة مجلدات، " معالم أصول الفقه " (٣٢٦) للجيزاني ، " حاشية الإسرافيلي على التدمرية " (٤٢١/٢) ، " الصفدية " (٢٦٥/٢) ، " منهاج السنة النبوية " (٩٩/٥) ، " جامع المسائل " (١٤٦/٦) ، " مجموع الفتاوى " (٦٧٦/١١) ، " شرح العقيدة الأصفهانية " (٥٣٥/٢) تحقيق آل غيهب، " مسألة التحسين والتقبيح العقليين بين أهل السنة والمتكلمين " لمحمد براء ياسين، عرض المقالات الرئيسية، وجمع شتات كلام ابن تيمية وتلميذه.

87 لعل هذا هو الصواب خلافاً لما ذكره ابن القيم " الصواعق المرسلة " (١٥٤٧/٤) مِنْ أنَّ هذه المسألة هي الأصل الذي تفرع عنه الكلام على مسألة الحكمة؛ ولهذا لا يعلم للفلاسفة الأوائل قول في التحسين بخلاف الحكمة، فهي الأصل، والفلاسفة لا يعرفون الشرع حتى يقال بأنهم يتكلمون عن تحسينه وتقبيحه، والله أعلم.

88 كأبي بكر الأبهري، شيخ المالكية بالعراق " تاريخ بغداد " (٤٦٢/٥)، " الأعلام " (٩٨/٧).

89 كأبي الحسن التيمي وأبي الخطاب الكلوذاني، تفقه على أبي يعلى " الأعلام " (١٧٨/٦).

تنبيه: الإمام أبو نصر السجزي في " السنة " وأبو القاسم الزنجاني في " شرح قصيدته في السنة " اعتبرا قول الأشعرية من أقوال أهل البدع، وإن وافقهم بعض أصحاب المذاهب الفقهية السلفية.
تنبيه آخر: يُذكرون قولاً للرازي وهو أن التحسين والتقبيح ثابتان في أفعال العباد دون أفعال الله.

90 يقال إن الطحاوي - وهو من محققي المذهب - نفى ذلك عنه، ولم أقف على كلامه.

وَظَنَّ مَنْ ظَنَّ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّ الْحُسْنَ وَالْقُبْحَ الْمَعْلُومَ بِالشَّرْعِ خَارِجٌ عَنْ هَذَا [91]، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ جَمِيعُ الْأَفْعَالِ الَّتِي أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَنَدَبَ إلَيْهَا هِيَ نَافِعَةٌ لِفَاعِلِيهَا وَمَصْلَحَةٌ لَهُمْ، وَجَمِيعُ الْأَفْعَالِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَنْهَا هِيَ ضَارَّةٌ لِفَاعِلِيهَا وَمَفْسَدَةٌ فِي حَقِّهِمْ، وَالْحَمْدُ وَالثَّوَابُ الْمُتَرَتِّبُ عَلَى طَاعَةِ الشَّارِعِ نَافِعٌ لِلْفَاعِلِ وَمَصْلَحَةٌ لَهُ وَالذَّمُّ وَالْعِقَابُ الْمُتَرَتِّبُ عَلَى مَعْصِيَتِهِ ضَارٌّ لِلْفَاعِلِ وَمَفْسَدَةٌ لَهُ .

وَالْمُعْتَزِلَةُ أَثْبَتَتْ الْحُسْنَ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى لَا بِمَعْنَى حُكْم يَعُودُ إلَيْهِ مِنْ أَفْعَالِهِ [92]، وَمُنَازِعُوهُمْ لِمَا اعْتَقَدُوا أَنْ لَا حُسْنَ وَلَا قُبْحَ فِي الْفِعْلِ إلَّا مَا عَادَ إلَى الْفَاعِلِ مِنْهُ حُكْمٌ نَفَوْا ذَلِكَ، وَقَالُوا: الْقَبِيحُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْمُمْتَنِعُ لِذَاتِهِ [93]، وَكُلُّ مَا يُقَدَّرُ مُمْكِنًا مِنْ الْأَفْعَالِ فَهُوَ حَسَنٌ؛ إذْ لَا فَرْقَ بِالنِّسْبَةِ إلَيْهِ عِنْدَهُمْ بَيْنَ مَفْعُولٍ وَمَفْعُولٍ.

وَأُولَئِكَ [94] أَثْبَتُوا حُسْنًا وَقُبْحًا لَا يَعُودُ إلَى الْفَاعِلِ مِنْهُ حُكْمٌ يَقُومُ بِذَاتِهِ؛ إذْ عِنْدَهُمْ لَا يَقُومُ بِذَاتِهِ لَا وَصْفَ وَلَا فِعْلَ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ يَتَنَاقَضُونَ.

[91] يعني الملائمة والمنافرة، فالمصنف يرى أن ما دل على الكمال والنقص أو حتى ما يترتب عليه الثواب والعقاب كله يرجع للملائمة والمنافرة، سواء الحسية أو المعنوية، وهم متفقون على أن ما يُلائم أو يُنافر أو يَدل على الكمال والنقص يُعرف بالعقل، إنما اختلفوا فيما يترتب عليه الثواب والعقاب، وانظر " شرح العقيدة الأصفهانية " (٥٣٩/٢)، " الصواعق المرسلة " (١٤٩٣/٤) .

[92] إنما يعود ذلك لمصلحة عباده؛ ولهذا يوجبون عليه فعل الأصلح لعباده.

[93] الممتنع قسمان: ممتنع لذاته، وهو المستحيل عقلاً، وممتنع لغيره، وهو المستحيل عادةً أو شرعاً، فالأول لا يمكن أن يوجد إلا في تصور الذهن كالشريك مع الله واجتماع النقيضين أو ارتفاعهما ، وأما الثاني فيُمكن وجوده، لكن المانع من ذلك فقط الإرادة الكونية أو الشرعية، فلو أراد الله تعالى كوناً أو شرعاً لوقع، ومثال هذا: وجود جبل يمشي برجلين أو تعذيب النبي ﷺ في النار، فهذا ونحوه مستحيل، لكنه ليس ممتنع عقلاً، بل هو ممكن، فهو ممتنع لغيره، لا لذاته.

[94] أي: المعتزلة.

ثُمَّ أَخَذُوا يَقِيسُونَ ذَلِكَ عَلَى مَا يَحْسُنُ مِنْ الْعَبْدِ وَيَقْبُحُ، فَجَعَلُوا يُوجِبُونَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ مَا يُوجِبُونَ عَلَى الْعَبْدِ، وَيُحَرِّمُونَ عَلَيْهِ مِنْ جِنْسِ مَا يُحَرِّمُونَ عَلَى الْعَبْدِ، وَيُسَمُّونَ ذَلِكَ الْعَدْلَ وَالْحِكْمَةَ مَعَ قُصُورِ عَقْلِهِمْ عَنْ مَعْرِفَةِ حِكْمَتِهِ وَعَدْلِهِ (95)، وَلَا يُثْبِتُونَ لَهُ مَشِيئَةً عَامَّةً وَلَا قُدْرَةً تَامَّةً (96)، فَلَا يَجْعَلُونَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا، وَلَا يَقُولُونَ: " مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ " ، وَلَا يُقِرُّونَ بِأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ (97)،

وَيُثْبِتُونَ لَهُ مِنْ الظُّلْمِ مَا نَزَّهَ نَفْسَهُ عَنْهُ سُبْحَانَهُ (98)، فَإِنَّهُ قَالَ: { وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا } [طه:١١٢] أَيْ لَا يَخَافُ أَنْ يُظْلَمَ فَيُحْمَلَ عَلَيْهِ مِنْ سَيِّئَاتِ غَيْرِهِ، وَلَا يُهْضَمُ مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَقَالَ تَعَالَى:{ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ } [ق:٢٩]،

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ الْبِطَاقَةِ الَّذِي رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ والترمذي وَغَيْرُهُمَا:« يُجَاءُ بِرَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَتُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مَدَّ الْبَصَرِ، فَيُقَالُ لَهُ: هَلْ تُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا ؟. فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ فَيُقَالُ لَهُ: أَلَكَ عُذْرٌ أَلَكَ حَسَنَةٌ ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ فَيَقُولُ: بَلَى إنَّ لَك عِنْدَنَا حَسَنَةً، وَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْك الْيَوْمَ.

95 حينما أدخلوا عقولهم في الغيبيات أنكروا عذاب القبر والصراط ونحو ذلك مما بابه السمع.

96 فهم يُخرِجون فِعل العبد عن مشيئته تعالى وخلقه، ويختلفون في قدرته على خلق مثل فعل العبد على قولين، فكيف يكون على كل شيء قدير مع قولهم هذا ؟! سبحانك هذا بُهتان عظيم.

97 لأن أفعال العباد أشياء، وهم يقولون: لم يخلقها، بل لا يقدر على خلقها، ومن تناقضات المعتزلة أنهم ذكروا بأن قوله تعالى:{الله خالق كل شيء} عام، فأدخلوا في ذلك القرآن، وقالوا: هو مخلوق. وأخرجوا من هذا العموم أفعال العباد التي لا يُحصيها إلا هو سبحانه!

98 يعتقدون أنه يُخلد الموحد في النار إذا مات على كبيرة، فمضمون اعتقادهم أنه سبحانه يهضم حسنات الموحد الكثيرة لمجرد تلك الكبيرة.

قَالَ: فَتُخْرَجُ لَهُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَتُوضَعُ الْبِطَاقَةُ فِي كِفَّةٍ، وَالسِّجِلَّاتُ فِي كِفَّةٍ، فَطَاشَتْ السِّجِلَّاتُ، وَثَقُلَتْ الْبِطَاقَةُ » [99].

فقد أَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَا يُظْلَمُ بَلْ يُثَابُ عَلَى مَا أَتَى بِهِ مِنْ التَّوْحِيدِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: { فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ } [الزلزلة:٧_٨].

وَجُمْهُورُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُسَمَّوْنَ أَنْفُسَهُمْ " عَدْلِيَّة " يَقُولُونَ : مَنْ فَعَلَ كَبِيرَةً وَاحِدَةً أَحْبَطَتْ جَمِيعَ حَسَنَاتِهِ، وَخُلِّدَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ .

فَهَذَا الَّذِي سَمَّاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ظُلْمًا يَصِفُونَ اللَّهَ بِهِ مَعَ دَعْوَاهُمْ تَنْزِيهَهُ عَنْ الظُّلْمِ!

وَيُسَمُّونَ تَخْصِيصَهُ مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ وَخَلْقِهِ مَا خَلَقَهُ لِمَا لَهُ فِيهِ مِنْ الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ ظُلْمًا (100).

وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَكِنْ نَبَّهْنَا عَلَى مَجَامِعِ أُصُولِ النَّاسِ فِي هَذَا الْمَقَامِ .
وَهَؤُلَاءِ الْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ الشِّيعَةِ يُوجِبُونَ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يَفْعَلَ بِكُلِّ عَبْدٍ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ لَهُ فِي دِينِهِ، وَتَنَازَعُوا فِي وُجُوبِ الْأَصْلَحِ فِي دُنْيَاهُ، وَمَذْهَبِهِمْ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ أَنْ يَفْعَلَ مَعَ مَخْلُوقٍ مِنْ الْمَصْلَحَةِ الدِّينِيَّةِ غَيْرَ مَا فَعَلَ، وَلَا يَقْدِرُ أَنْ يَهْدِيَ ضَالًّا، وَلَا يُضِلَّ مُهْتَدِيًا.

---

99 أخرجه الترمذي برقم (٢٦٣٩)، وأحمد (٢١٣/٢) وابن ماجه (٤٣٠٠) عن عبد الله بن عمرو

100 يقولون: لو كان هو الذي خلق الإيمان لبعض العباد، والكفر لآخرين لكان ظالماً؛ فهذا الذي سموه ظلما نزهوه عنه فقالوا: لا يخلق أفعال العباد، لا خيرها ولا شرها. ولو خلقها لما كان العبد مختاراً لفعله!، وقد عرف مذهب أهل السنة في ذلك وأن تخصيصه الخير فضل، وخلقه للشر عدل وحكمة، وقد أورد ابن القيم حكماً كثيرة من خلق الشر في " شفاء العليل "، وثمة رسالة جميلة بعنوان " مشكلة الشر ووجود الله " لـ سامي عامري، وانظر " حرية الإرادة " لأحمد النجار.

وَأَمَّا سَائِرُ الطَّوَائِفِ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِالتَّعْلِيلِ مِنْ الْفُقَهَاءِ وَأَهْلِ الحَدِيْث وَالصُّوفِيَّةِ وَأَهْلِ الْكَلَامِ، كالكرامية وَغَيْرِهِمْ والمتفلسفة أَيْضًا فَلَا يُوَافِقُونَهُمْ عَلَى هَذَا ، بَلْ يَقُولُونَ: إنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُ سُبْحَانَهُ لِحِكْمَةِ يَعْلَمُهَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَقَدْ يَعْلَمُ الْعِبَادُ أَوْ بَعْضُ الْعِبَادِ مِنْ حِكْمَتِهِ مَا يُطْلِعُهُمْ عَلَيْهِ، وَقَدْ لَا يَعْلَمُونَ ذَلِكَ [101].

وَالْأُمُورُ الْعَامَّةُ الَّتِي يَفْعَلُهَا تَكُونُ لِحِكْمَةِ عَامَّةٍ، وَرَحْمَةٍ عَامَّةٍ كَإِرْسَالِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ } [الأنبياء: ١٠٧]، فَإِنَّ إرْسَالَهُ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ النِّعْمَةِ عَلَى الْخَلْقِ، وَفِيهِ أَعْظَمُ حِكْمَةٍ لِلْخَالِقِ، وَرَحْمَةٍ مِنْهُ لِعِبَادِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى:{ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ }[آل عمران:١٦٤] ، وَقَالَ تَعَالَى: { وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ }[الأنعام:٥٣]،

وَقَالَ:{ وَمَا مُحَمَّدٌ إلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ } [آل عمران: ١٤٤] ،

وَقَالَ تَعَالَى: { أَلَمْ تَرَ إلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا } [إبراهيم:٢٨] قَالُوا: هُوَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [102].

---

101 قال المصنف: فَعَدَمُ عِلْمِ الناس بما لَهُ من الحِكمة في خلقه وأمره لا يستلزم عدم ثبوتها في نفس الأمر؛ لأن عدم العلم بالشيء ليس عِلْماً بالعدم، ومن المعلوم أنَّ أكثرَ الناسِ لا يَعلمون ما لصُنَّاعهم وعُلمائهم وأمرائهم وشيوخهم ومصنفي الكُتُب من الحِكْمَة، وإذا اعترضوا عليهم ضُرِبَ لهم المثل المذكور في كتاب "كليلة ودمنة " في القِرد والمنشار، فكيف بحكمة أحكم الحاكمين، ورب العالمين؟!. " شرح العقيدة الأصفهانية " (٥٠٧/٢) ت عبد الله السليمان.

102 أي: هو النعمة المذكورة في الآية. انظر " تفسير ابن جرير الطبري " (٦٦٨/١٣).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ تَضَرَّرَ بِرِسَالَتِهِ طَائِفَةٌ مِنْ النَّاسِ كَالَّذِينَ كَذَّبُوهُ مِنْ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ كَانَ عَنْ هَذَا جَوَابَانِ [103] :

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ نَفَعَهُمْ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ فَإِنَّهُ أَضْعَفَ شَرَّهُمْ الَّذِي كَانُوا يَفْعَلُونَهُ لَوْلَا الرِّسَالَةُ بِإِظْهَارِ الْحُجَجِ وَالْآيَاتِ الَّتِي زَلْزَلَتْ مَا فِي قُلُوبِهِمْ، وَبِالْجِهَادِ وَالْجِزْيَةِ الَّتِي أَخَافَتْهُمْ وَأَذَلَّتْهُمْ حَتَّى قَلَّ شَرُّهُمْ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْهُمْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَطُولَ عُمُرُهُ فِي الْكُفْرِ، فَيَعْظُمَ كُفْرُهُ، فَكَانَ ذَلِكَ تَقْلِيلًا لِشَرِّهِ، وَالرُّسُلُ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمْ بُعِثُوا بِتَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ، وَتَكْمِيلِهَا، وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ، وَتَقْلِيلِهَا بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ .

وَالْجَوَابُ الثَّانِي: أَنَّ مَا حَصَلَ مِنْ الضَّرَرِ أَمْرٌ مَغْمُورٌ فِي جَنْبِ مَا حَصَلَ مِنْ النَّفْعِ، كَالْمَطَرِ الَّذِي عَمَّ نَفْعُهُ إذَا خَرِبَ بِهِ بَعْضُ الْبُيُوتِ، أَوْ احْتَبَسَ بِهِ بَعْضُ الْمُسَافِرِينَ وَالْمُكْتَسِبِينَ كَالْقَصَّارِينَ [104] وَنَحْوِهِمْ، وَمَا كَانَ نَفْعُهُ وَمَصْلَحَتُهُ عَامَّةً كَانَ خَيْرًا مَقْصُودًا وَرَحْمَةً مَحْبُوبَةً وَإِنْ تَضَرَّرَ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ .

وَهَذَا الْجَوَابُ أَجَابَ بِهِ طَوَائِفُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ، وَأَهْلُ الْكَلَامِ وَالْفِقْهِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ الْحَنَفِيَّةِ وَالْحَنْبَلِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْ الكرامية وَالصُّوفِيَّةِ، وَهُوَ جَوَابُ كَثِيرٍ مِنْ الْمُتَفَلْسِفَةِ .

وَقَالَ هَؤُلَاءِ: جَمِيعُ مَا يُحْدِثُهُ فِي الْوُجُودِ مِنْ الضَّرَرِ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ حِكْمَةٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:{ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ } [النمل:٨٨] ، وَقَالَ: { الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ } [السجدة:٧]

---

[103] **الجواب الثالث**: أن بعثته ﷺ سبب لدفع النقمة العامة والعذاب العام، كما قال تعالى:{وما كان الله ليُعذبهم وأنت فيهم}[الأنفال:٣٣]، وهذه رحمة دنيوية، وثمة رحمة أخروية وهي الشفاعة العُظمى؛ فلهذا يَحمَدُه الخلائق كلهم حينها. [ذكره الشيخ محمد بن هشام الطاهري في تدريسه للرسالة]

[104] جمع قصَّار، وهو من يقصر الثياب، يتعذر عليه العمل في مهنته عند حصول المطر.

وَالضَّرَرُ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ حِكْمَةٌ مَطْلُوبَةٌ لَا يَكُونُ شَرًّا مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَ شَرًّا بِالنِّسْبَةِ إلَى مَنْ تَضَرَّرَ بِهِ؛ وَلِهَذَا لَا يَجِيءُ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إضَافَةُ الشَّرِّ وَحْدَهُ إلَى اللَّهِ، بل لَا يُذْكَرُ الشَّرُّ إلَّا عَلَى أَحَدِ وُجُوهٍ ثَلَاثَةٍ [105] :-

١ _ إمَّا أَنْ يَدْخُلَ فِي عُمُومِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَإِنَّهُ إذَا دَخَلَ فِي الْعُمُومِ أَفَادَ عُمُومَ الْقُدْرَةِ وَالْمَشِيئَةِ وَالْخَلْقِ، وَتَضَمَّنَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ حِكْمَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْعُمُومِ ٢ _ وَإِمَّا أَنْ يُضَافَ إلَى السَّبَبِ الْفَاعِلِ

٣ _ وَإِمَّا أَنْ يُحْذَفَ فَاعِلُهُ .

فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ } [الزمر: ٦٢]، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَسْمَاءُ اللَّهِ الْمُقْتَرِنَةُ [106]، كَالْمُعْطِي الْمَانِعِ، وَالضَّارِّ النَّافِعِ، الْمُعِزِّ الْمُذِلِّ، الْخَافِضِ الرَّافِعِ ، فَلَا يُفْرَدُ الِاسْمُ الْمَانِعُ عَنْ قَرِينِهِ وَلَا الضَّارُّ عَنْ قَرِينِهِ؛ لِأَنَّ اقْتِرَانَهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ [107]، وَكُلُّ مَا فِي الْوُجُودِ مِنْ رَحْمَةٍ وَنَفْعٍ وَمَصْلَحَةٍ فَهُوَ مِنْ فَضْلِهِ تَعَالَى، وَمَا فِي الْوُجُودِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ عَدْلِهِ، فَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَدْلٌ، كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :« يَمِينُ اللَّهِ مَلْأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ [108]، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ،

---

105 وانظر " شرح العقيدة الأصبهانية " (٥١٢/٢) تحقيق عبد الله السليمان.

106 انظر " بدائع الفوائد " (٢٩٥/١)، " ضوابط العلوم الإلهية " صـ٣٨ وما بعدها.

107 يعني عموم القدرة والخلق، **قال المصنف**: ولم يجيء في أسمائه ذكر الضار والمانع والمذل إلا مقروناً، فيقال: الضار النافع، المعطي المانع، المُعِز المُذِل؛ **فإن الجمع بينهما يُبَيّن عموم القدرة والخلق**. " شرح الأصبهانية " (٥١٤/٢) تحقيق عبد الله السليمان.

108 أي: لا يُنقِصها، يقال: غاض الماء إذا نَقَص، ومنه قوله:{وغِيض الماء}[هود: ٤٤] أي: نقص.

وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقِسْطُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ » [109].

فَأَخْبَرَ أَنَّ يَدَهُ الْيُمْنَى فِيهَا الْإِحْسَانُ إِلَى الْخَلْقِ، وَيَدَهُ الْأُخْرَى فِيهَا الْعَدْلُ وَالْمِيزَانُ الَّذِي بِهِ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ، فَخَفْضُهُ وَرَفْعُهُ مِنْ عَدْلِهِ، وَإِحْسَانِهِ إِلَى خَلْقِهِ مِنْ فَضْلِهِ .

وَأَمَّا حَذْفُ الْفَاعِلِ فَمِثْلُ قَوْلِ الْجِنِّ: { وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا } [الجن:١٠] ، وقَوْله تَعَالَى فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ: { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ }[الفاتحة:٧] ([110]) ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَإِضَافَتُهُ إلَى السَّبَبِ كَقَوْلِهِ: { مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ } [الفلق: ٢]،
وَقَوْلِهِ:{ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا }[الكهف: ٧٩] مَعَ قَوْلِهِ: { فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا } [الكهف:٨٢]، وقَوْله تَعَالَى:{ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ }[النساء: ٧٩]،
وَقَوْلُهُ:{ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا }[الأعراف:٢٣]، وقَوْله تَعَالَى: { أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ }
[آل عمران:١٦٥]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ؛ وَلِهَذَا لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى اسْمٌ يَتَضَمَّنُ الشَّرَّ، وَإِنَّمَا يُذْكَرُ الشَّرُّ فِي مَفْعُولَاتِهِ كَقَوْلِهِ: { نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ } [الحجر:٤٩_٥٠]،

وَقَوْلُهُ:{ إنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ } [الأعراف:١٧٩]،

---

[109] أخرجه البخاري (٤٦٨٤)، ومسلم (٩٩٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[110] مغضوب صيغة اسم مفعول من الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه، فـ مغضوب عليهم من غُضِبَ عليهم.
قال المصنف: فَذَكَرَ النعمة مضافةً إليه، وأخبَرَ أنهم هم الضالون، وحَذَفَ فاعِل الغضب.
" شرح العقيدة الأصبهانية " (٥١٣/٢) تحقيق عبد الله السليمان.

تنبيه: قد ينسب الله تعالى غضبه على بعض الخلق لنفسه كقوله تعالى:{غضب الله عليهم}[الفتح: ٦]؛ وهذا لأن غَضَبَه على هؤلاء رحمةٌ لأهل الإيمان، والله تعالى أعلم.

وَقَوْلُهُ: { اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } [المائدة:٩٨] [111]، وَقَوْلُهُ: { إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ } [البروج:١٢_١٤]،

فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ بَطْشَهُ شَدِيدٌ، وَأَنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ [112].
وَاسْمُ " الْمُنْتَقِمِ " لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى الثَّابِتَةِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مُقَيَّدًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى:{ إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ } [السجدة: ٢٢]، وَقَوْلِهِ: { إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ } [إبراهيم: ٤٧].

وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِي عَدَدِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى الَّذِي يُذْكَرُ فِيهِ الْمُنْتَقِمُ فَذُكِرَ فِي سِيَاقِهِ « الْبَرُّ التَّوَّابُ الْمُنْتَقِمُ الْعَفُوُّ الرَّءُوفُ » لَيْسَ هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ هَذَا ذَكَرَهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ [113]؛ وَلِهَذَا لَمْ يَرْوِهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ الْمَشْهُورَةِ إلَّا التِّرْمِذِيُّ [114]، رَوَاهُ عَنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ بِسِيَاقٍ، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ بِاخْتِلَافٍ فِي الْأَسْمَاءِ، وَفِي تَرْتِيبِهَا

---

111 **قال المصنف**: ولما كان لله تعالى الأسماء الحُسنى كانت أسماؤه متضمنة لحِكمته ورحمته وعدله، ولم يكن له سبحانه اسم يُذكَر وحده يتضمن الشر...

فوصف نفسه سبحانه بأنه هو الغفور الرحيم، وأخبر أن عذابه شديد وسريع وأن عذابه أليم، فجعل ما هو شرٌّ لبعض العباد من أفعاله، لم يجعله من أسمائه، كما في قوله:{أني أنا الغفور الرحيم} ولم يقل: وأني أنا المعاقب المعذب.. وجاء في القرآن معنى الانتقام... ولم يقل إني أنا المنتقم.
" شرح العقيدة الأصبهانية " (٢/٥١٣) ت السليمان.

112 ولم يقل: وهو البطاش الشديد.

113 فجمع تلك الأسماء كان اجتهاداً من شيخ الوليد بن مسلم الدمشقي، وهو ثقة مدلس، وقد أدرج هذا الاجتهاد ضمن الحديث، والاجتهاد في جمع الأسماء الثابتة سلكه جماعة من العلماء كالنسائي في كتاب " الصفة " من سُنَنِه، والشيخ ابن عثيمين في " القواعد المثلى "، وشيخنا يحيى في رسالة " المبادئ المفيدة "، لكن لا ينبغي الجزم بأن أحد الاجتهادات هي المقصودة بالحديث، لكن يُرجى.

114 أخرجه الترمذي برقم (٣٥٠٧).

يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَيسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَائِرُ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ عَنْ الْأَعْرَجِ ثُمَّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ لَمْ يَذْكُرُوا أَعْيَانَ الْأَسْمَاءِ، بَلْ ذَكَرُوا قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:« إنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةٌ إلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ »، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ أَهْلُ الصَّحِيحِ، كَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا [115]،

وَلَكِنْ رُوِيَ عَدَدُ الْأَسْمَاءِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سيرين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَوَاهُ ابْنُ ماجه [116]، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، يَعْلَمُ أَهْلُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَيْسَ فِي عَدَدِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَّا هَذَانِ الْحَدِيثَانِ كِلَاهُمَا مَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ .

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: التَّنْبِيهُ عَلَى أُصُولٍ تَنْفَعُ فِي مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ **فَإِنَّ نُفُوسَ بَنِي آدَمَ لَا يَزَالُ يَحُوكُ فِيهَا مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْرٌ عَظِيمٌ .**

وَإِذَا عَلِمَ الْعَبْدُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ أَنَّ لِلَّهِ فِيمَا خَلَقَهُ وَمَا أَمَرَ بِهِ حِكْمَةً عَظِيمَةً كَفَاهُ هَذَا، ثُمَّ كُلَّمَا ازْدَادَ عِلْمًا وَإِيمَانًا ظَهَرَ لَهُ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ مَا يُبْهِرُ عَقْلَهُ، وَيُبَيِّنُ لَهُ تَصْدِيقَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ حَيْثُ قَالَ: {سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ}[فصلت:٥٣]،

فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ:« لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ الْوَالِدَةِ بِوَلَدِهَا »[117]،

115 أخرجه البخاري برقم (٦٤١٠)، ومسلم برقم (٢٦٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

116 أخرجه ابن ماجه برقم (٣٨٦١).

117 أخرجه البخاري في الأدب (٥٩٩٩)، ومسلم في التوبة (٢٧٥٤) عن عمر رضي الله عنه.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ :« إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الرَّحْمَةَ يَوْمَ خَلَقَهَا مِائَةَ رَحْمَةٍ أَنْزَلَ مِنْهَا رَحْمَةً وَاحِدَةً، فَبِهَا يَتَرَاحَمُ الْخَلْقُ حَتَّى إِنَّ الدَّابَّةَ لَتَرْفَعُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا مِنْ تِلْكَ الرَّحْمَةِ، وَاحْتَبَسَ عِنْدَهُ تِسْعًا وَتِسْعِينَ رَحْمَةً، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَمَعَ هَذِهِ إِلَى تِلْكَ، فَرَحِمَ بِهَا عِبَادَهُ »[118]، أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

ثُمَّ هَؤُلَاءِ الْجُمْهُورُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ كَأَئِمَّةِ الْمَذَاهِبِ الأربعة وَغَيْرِهِمْ مِنْ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يُثْبِتُونَ حِكْمَتَهُ فَلَا يَنْفُونَهَا - كَمَا نَفَاهَا الْأَشْعَرِيَّةُ وَنَحْوُهُمْ ، الَّذِينَ لَمْ يُثْبِتُوا إلَّا إرَادَةً بِلَا حِكْمَةٍ، وَمَشِيئَةً بِلَا رَحْمَةٍ وَلَا مَحَبَّةٍ وَلَا رِضًى، وَجَعَلُوا جَمِيعَ الْمَخْلُوقَاتِ بِالنِّسْبَةِ إلَيْهِ سَوَاءً، لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالرِّضَى، بَلْ مَا وَقَعَ مِنْ الْكُفْرِ وَالْفُسُوقِ وَالْعِصْيَانِ قَالُوا: إنَّهُ يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ كَمَا يُرِيدُهُ!

وَإِذَا قَالُوا: لَا يُحِبُّهُ وَلَا يَرْضَاهُ دِينًا. قَالُوا: إنَّهُ لَا يُرِيدُهُ دِينًا. وَمَا لَمْ يَقَعْ مِنْ الْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى فَإِنَّهُ لَا يُحِبُّهُ وَلَا يَرْضَاهُ عِنْدَهُمْ كَمَا لَا يُرِيدُهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى:{ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ }[النساء: ١٠٨]، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَرْضَاهُ مَعَ أَنَّهُ قَدَّرَهُ وَقَضَاهُ.

لَا يُوَافِقُونَ [119] الْمُعْتَزِلَةَ عَلَى إنْكَارِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَعُمُومِ خَلْقِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَلَا يُشَبِّهُونَهُ بِخَلْقِهِ فِيمَا يُوجِبُ وَيُحَرِّمُ كَمَا فَعَلَ هَؤُلَاءِ، وَلَا يَسْلُبُونَهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، بَلْ أَثْبَتُوا لَهُ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ مِنْ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَنَزَّهُوهُ عَمَّا نَزَّهَ عَنْهُ نَفْسَهُ مِنْ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَقَالُوا: إنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ، وَمَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَهُوَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ، وَالْمُتَّقِينَ، وَالْمُقْسِطِينَ

---

118 أخرجه البخاري في الأدب (٦٠٠٠)، ومسلم في التوبة (٢٧٥٢) عن أبي هريرة.

119 يعني الجمهور من المسلمين، والله تعالى أعلم.

وَيَرْضَى عَنْ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَلَا يُحِبُّ الْفَسَادَ، وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ، وَلَا يَرْضَى بِالْقَوْلِ الْمُخَالِفِ لِأَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .

وَقَالُوا: مَعَ أَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَخْلُوقَاتِ أَعْيَانِهَا وَأَفْعَالِهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى:{ أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ } [القلم:٣٥]، وَكَمَا قَالَ:{ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ }[الجاثية:٢١]، وَقَالَ تَعَالَى:{ أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ }[ص:٢٨] . وَقَالَ تَعَالَى:{ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ }[فاطر:١٩_٢٢]،

وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِمَّا يُبَيِّنُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَانْقِسَامَ الْخَلْقِ إلَى شَقِيٍّ وَسَعِيدٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى:{ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ } [التغابن:٢] ، وَقَالَ تَعَالَى:{ فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ } [الأعراف: ٣٠]، وَقَالَ تَعَالَى:{ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا }[الإنسان: ٣١]،

وَقَالَ تَعَالَى:{ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ فَأُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ } [الروم:١٤_١٦]، وَنَظَائِرُ هَذَا [120] فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ .

[120] من أدلة التفريق بين المخلوقات مما يدل على ثبوت الحكمة للخالق سبحانه، والله أعلم.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْمَقَامَ زَلَّ فِيهِ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالتَّصَوُّفِ وَصَارُوا فِيهِ إلَى مَا هُوَ شَرٌّ مِنْ قَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ الْقَدَرِيَّةِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ [121] يُعَظِّمُونَ الْأَمْرَ، وَالنَّهْيَ، وَالْوَعْدَ، وَالْوَعِيدَ، وَطَاعَةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ، لَكِنْ ضَلُّوا فِي الْقَدَرِ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ إذَا أَثْبَتُوا مَشِيئَةً عَامَّةً، وَقُدْرَةً شَامِلَةً، وَخَلْقًا مُتَنَاوِلًا لِكُلِّ شَيْءٍ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْحُ فِي عَدْلِ الرَّبِّ وَحِكْمَتِهِ، وَغَلِطُوا فِي ذَلِكَ .

فَقَابَلَ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مِنْ الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ وَأَهْلِ الْكَلَامِ وَالتَّصَوُّفِ فَأَثْبَتُوا الْقَدَرَ، وَآمَنُوا بِأَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكُهُ، وَأَنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ، **وَهَذَا حَسَنٌ وَصَوَابٌ**، لَكِنَّهُمْ قَصَّرُوا فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ، وَأَفْرَطُوا حَتَّى خَرَجَ غُلَاتُهُمْ إلَى الْإِلْحَادِ [122]!

فَصَارُوا مِنْ جِنْسِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَالُوا:{ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ }[الأنعام:١٤٨]، فَأُولَئِكَ الْقَدَرِيَّةُ [123] وَإِنْ كَانُوا يُشْبِهُونَ الْمَجُوسَ مِنْ حَيْثُ إنَّهُمْ أَثْبَتُوا فَاعِلًا لِمَا اعْتَقَدُوهُ شَرًّا غَيْرَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَهَؤُلَاءِ [124] شَابَهُوا الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ قَالُوا:{ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ } [الأنعام: ١٤٨]،

121 أي: المعتزلة.

122 يقول هؤلاء: من خالف أمره الشرعي فقد أطاع أمره الكوني، فهو مطيع بكل حال! ولا ريب أن هذا يفضي إلى الكفر والزندقة؛ فإن الطاعة هي موافقة الأمر الشرعي فقط؛ ولهذا لما قال الصحابة للنبي ﷺ: أفلا نتكل؟ أي على الأمر الكوني، قال: «لا، اعملوا؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له».

123 أي: المعتزلة، الذين احتجوا بالشرع، وكذبوا بالقدر.

124 الصوفية الذين احتجوا بالقدر، وعطلوا الشرع.

فَالْمُشْرِكُونَ شَرٌّ مِنْ الْمَجُوسِ (125)؛ فَإِنَّ الْمَجُوسَ يُقَرُّونَ بِالْجِزْيَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إلَى حِلِّ نِسَائِهِمْ وَطَعَامِهِمْ، وَأَمَّا الْمُشْرِكُونَ فَاتَّفَقَتْ الْأُمَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ نِكَاحِ نِسَائِهِمْ وَطَعَامِهِمْ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ لَا يُقَرُّونَ بِالْجِزْيَةِ، وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مُشْرِكِي الْعَرَبِ لَا يُقَرُّونَ بِالْجِزْيَةِ وَإِنْ أُقِرَّتْ الْمَجُوسُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقْبَلْ الْجِزْيَةَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ الْمُشْرِكِينَ، بَلْ قَالَ:« أُمِرْت أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » [126].

---

125 المجوس لا ينسبون الشر إلى الله تعالى؛ تعظيماً له، واستبشاعاً أن يُنسب إليه نقص وظلم، بينما هؤلاء يجعلون كل ما خلقه داخل تحت أمره الشرعي المحبوب، والأمر الثاني ما ذكره المصنف، وهو أنه يُسمح للمجوس بالإقامة في بلاد المسلمين بشرط دفع الجزية بخلاف المشركين، والمصنف نقل هنا اتفاق المسلمين على ذلك، وقد قيل بأن المجوس كالمشركين، ويُعزى للجمهور!

قال أصحاب الموسوعة الفقهية الكويتية: اتفق الفقهاء على أن الجزية تُقبَل من أهل الكتاب، لقوله تعالى: {قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون}، **واتفقوا كذلك على أخذها من المجوس**، لنص الحديث «سنوا بهم سنة أهل الكتاب»، ولأن لهم شبهة كتاب، وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية عليهم ... الحديث المذكور أخرجه مالك والطبراني ، **قال ابن عبد البر**: هذا منقطع؛ لأن محمد بن علي لم يَلقَ عمر ولا عبد الرحمن بن عوف، إلا أن معناه متصل من وجوهٍ حِسَان. " الموسوعة الفقهية الكويتية " (٩/٥)، وذكروا أن **مشركي العرب** لا تقبل منهم الجزية عند الحنفية والشافعية والحنابلة وبعض المالكية؛ لأن النبي ﷺ نشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم، فالمعجزة في حقهم أظهر، ولذلك لا يقبل منهم إلا الإسلام، فإن لم يسلموا قتلوا، والراجح عند المالكية أنه تقبل منهم الجزية، وأما **مشركو غير العرب** فلا تقبل منهم عند الشافعية وظاهر مذهب الإمام أحمد، لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف، لقوله تعالى: {فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم}، وقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»، وعند الحنفية والمالكية ورواية عن الإمام أحمد تقبل منهم الجزية؛ لأنه يجوز استرقاقهم، فيجوز ضرب الجزية عليهم.

126 أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) عن ابن عمر وجاء عن أبي هريرة وجابر وأنس..

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ الْقَدَرَ وَاحْتَجَّ بِهِ عَلَى إبْطَالِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فَهُوَ شَرٌّ مِمَّنْ أَثْبَتَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَلَمْ يُثْبِتْ الْقَدَرَ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ، بَلْ بَيْنَ جَمِيعِ الْخَلْقِ؛ فَإِنَّ مَنْ احْتَجَّ بِالْقَدَرِ وَشُهُودِ الرُّبُوبِيَّةِ الْعَامَّةِ لِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْمَأْمُورِ وَالْمَحْظُورِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْكُفَّارِ، وَأَهْلِ الطَّاعَةِ وَأَهْلِ الْمَعْصِيَةِ لَمْ يُؤْمِنْ بِأَحَدِ مِنْ الرُّسُلِ، وَلَا بِشَيْءِ مِنْ الْكُتُبِ، وَكَانَ عِنْدَهُ آدَمَ وَإِبْلِيسُ سَوَاءً، وَنُوحٌ وَقَوْمُهُ سَوَاءً، وَمُوسَى وَفِرْعَوْنُ سَوَاءً، وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ وَكُفَّارُ مَكَّةَ سَوَاءً .

وَهَذَا الضَّلَالُ قَدْ كَثُرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ وَالزُّهْدِ وَالْعِبَادَةِ لَا سِيَّمَا إذَا قَرَنُوا بِهِ تَوْحِيدَ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُثْبِتِينَ لِلْقَدَرِ وَالْمَشِيئَةِ مِنْ غَيْرِ إثْبَاتِ الْمَحَبَّةِ وَالْبُغْضِ وَالرِّضَى وَالسَّخَطِ، الَّذِينَ يَقُولُونَ: التَّوْحِيدُ هُوَ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ. وَالْإِلَهِيَّةُ عِنْدَهُمْ هِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى الِاخْتِرَاعِ.

وَلَا يَعْرِفُونَ تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ، وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الْإِلَهَ هُوَ: الْمَأْلُوهُ الْمَعْبُودُ، وَأَنَّ مُجَرَّدَ الْإِقْرَارِ بِأَنَّ اللَّهَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ، لَا يَكُونُ تَوْحِيدًا حَتَّى يَشْهَدَ أَنْ لَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى:{ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ } [يوسف:١٠٦]. قَالَ عِكْرِمَةُ :[تَسْأَلُهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ؟ فَيَقُولُونَ: اللَّهُ. وَهُمْ يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ!] [127].

وَهَؤُلَاءِ يَدَّعُونَ التَّحْقِيقَ وَالْفَنَاءَ فِي التَّوْحِيدِ، وَيَقُولُونَ: إنَّ هَذَا نِهَايَةُ الْمَعْرِفَةِ، وَإِنَّ الْعَارِفَ إذَا صَارَ فِي هَذَا الْمَقَامِ لَا يَسْتَحْسِنُ حَسَنَةً ، وَلَا يَسْتَقْبِحُ سَيِّئَةً؛ لِشُهُودِهِ الرُّبُوبِيَّةَ الْعَامَّةَ، والقيومية الشَّامِلَةَ!

وَهَذَا الْمَوْضِعُ وَقَعَ فِيهِ مِنْ الشُّيُوخ الْكِبَارِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاَللَّهِ.

---

[127] أخرجه ابن جرير في " تفسيره " (٣٧٣/١٣)، وابن أبي حاتم في " تفسيره " برقم (١٢٠٣٤) .

وَهَؤُلَاءِ غَايَةُ تَوْحِيدِهِمْ هُوَ تَوْحِيدُ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ عَنْهُمْ : { قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ } [المؤمنون:٨٤_٨٩] ،

وَقَالَ تَعَالَى: { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ } [العنكبوت:٦١_٦٢] ،

وَقَالَ تَعَالَى: { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ } [لقمان:٢٥] .
وَقَالَ تَعَالَى: { وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ } [الزخرف: ٨٧] ، وَقَالَ تَعَالَى : { قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ } [يونس: ٣١_٣٥]

وقَالَ تَعَالَى : { أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَإِلَهٌ مَعَ

اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }[النمل:٦٠_٦٤] .

فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا مُقِرِّينَ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَخَالِقُهُمْ، وَبِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ كَانُوا مُقِرِّينَ بِالْقَدَرِ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يُثْبِتُونَ الْقَدَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عَنْهُمْ فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ[128]، وَمَعَ هَذَا فَلَمَّا لَمْ يَكُونُوا يَعْبُدُونَ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، بَلْ عَبَدُوا غَيْرَهُ، كَانُوا مُشْرِكِينَ، شَرًّا مِنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَمَنْ كَانَ غَايَةُ تَوْحِيدِهِ وَتَحْقِيقِهِ هُوَ هَذَا التَّوْحِيدَ كَانَ غَايَةُ تَوْحِيدِهِ تَوْحِيدَ الْمُشْرِكِينَ.

128 قال الإمام اللغوي ثعلب رحمه الله تعالى: لا أعلم عربياً قدرياً. قيل له: يقع في قلوب العرب القول بالقدر؟ قال: معاذ الله، ما في العرب إلا مثبت القدر خيره وشره، أهل الجاهلية والإسلام، في أشعارهم، وكلامهم كثير. " شرح أصول الاعتقاد " (١/١٥) ، (٣/٧٥٠) ، (٣/٥٩٣).

ما هو الارتباط بين مسألة الحكمة والقدر؟ من أنكر القدر قد يقول: الله تعالى حيكم، وبالتالي فلا يصدر عنه الشر، فصدور الشر ليس من تقديره؛ لمنافاته الحكمة، فهو من فِعل العبد.
ومن أراد الإنكار على مُنكر القدر أنكر الحكمة، فقال: بل هو قَدَّرَ الشر؛ لأنه لا يفعل لحكمة أصلاً.

قال شيخ الإسلام: مسألة خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات مسألة مشكلة وكما أن القدرية من المعتزلة وغيرهم أخطئوا فيها فقد أخطأ فيها كثير ممن رد عليهم أو أكثرهم؛ فإنهم سلكوا في الرد عليهم مسلك جهم بن صفوان وأتباعه، فنفوا حكمة الله في خلقه وأمره، ونفوا رحمته بعباده، ونفوا ما جعله من الأسباب خلقاً وأمراً وجحدوا من الحقائق الموجودة في مخلوقاته وشرائعه ما صار ذلك سبباً لنفور أكثر العقلاء الذين فهموا قولهم عما يظنونه السنة؛ إذ كانوا يزعمون أن قول أهل السنة في القدر هو القول الذي ابتدعه جهم، وهذا لبسطه موضع آخر. " مجموع الفتاوى " (٧/٣٨٦).

وَهَذَا الْمَقَامُ مَقَامٌ وَأَيُّ مَقَامٍ زَلَّتْ فِيهِ أَقْدَامٌ، وَضَلَّتْ فِيهِ أَفْهَامٌ، وَبُدِّلَ فِيهِ دِينُ الْمُسْلِمِينَ، وَالْتَبَسَ فِيهِ أَهْلُ التَّوْحِيدِ بِعُبَّادِ الْأَصْنَامِ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ يَدَّعُونَ نِهَايَةَ التَّوْحِيدِ وَالتَّحْقِيقِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْكَلَامِ .

وَمَعْلُومٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ يُؤْمِنُ بِاَللَّهِ وَرَسُولِهِ أن المعتزلة والشيعة القدرية الْمُثْبِتِينَ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْوَعْدِ وَالْوَعِيدِ خَيْرٌ مِمَّنْ يُسَوِّي بَيْنَ الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، وَالْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، وَالنَّبِيِّ الصَّادِقِ وَالْمُتَنَبِّئِ الْكَاذِبِ، وَأَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَأَعْدَائِهِ، وَيَجْعَلُ هَذَا غَايَةَ التَّحْقِيقِ، وَنِهَايَةَ التَّوْحِيدِ.

وَهَؤُلَاءِ [129] يَدْخُلُونَ فِي مُسَمَّى " الْقَدَرِيَّةِ " الَّذِينَ ذَمَّهُمْ السَّلَفُ، بَلْ هُمْ أَحَقُّ بِالذَّمِّ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ في كِتَابِ السُّنَّةِ: **الرَّدُّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وقولهم إنَّ اللَّهَ أَجْبَرَ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي** .[130]

وَذَكَرَ عَنْ المروذي قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : رَجُلٌ يَقُولُ إنَّ اللَّهَ أَجْبَرَ الْعِبَادَ فَقَالَ : هَكَذَا لَا تَقُولُ وَأَنْكَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ: { يُضِلُّ اللهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ } [المدثر: ٣١] [131].

وَذَكَرَ عَنْ المروذي أَنَّ رَجُلًا قَالَ: إنَّ اللَّهَ لَمْ يُجْبِرْ الْعِبَادَ عَلَى الْمَعَاصِي. فَرَدَّ عَلَيْهِ آخَرُ فَقَالَ: إنَّ اللَّهَ جَبَرَ الْعِبَادَ. أَرَادَ بِذَلِكَ إثْبَاتَ الْقَدَرِ فَسَأَلُوا عَنْ ذَلِكَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فَأَنْكَرَ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا عَلَى الَّذِي قَالَ: جَبَرَ. وَعَلَى الَّذِي قَالَ: لَمْ يُجْبِرْ. حَتَّى تَابَ، وَأَمَرَ أَنْ يُقَالَ : - { يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ } [المدثر: ٣١] [132].

129 أي: الذين يحتجون بالقدر على إبطال الأمر والنهي كغلاة الصوفية، أمثال ابن عربي.

130 انظر كتاب الخلال " السنة " (٥٤٩/٣) من الشاملة.

131 أخرجه الخلال برقم (٩٢٠).

132 أخرجه الخلال برقم (٩٢٥).

وَذَكَرَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: أَنْكَرَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ " جَبَرَ " وَقَالَ: إنَّ اللَّهَ جَبَلَ الْعِبَادَ [133]. قَالَ المروذي أَرَادَ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَشَجِّ عَبْدِ الْقَيْسِ : يَعْنِي قَوْلَهُ:« إنَّ فِيك لَخُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللَّهُ، الْحِلْمُ وَالْأَنَاةُ». فَقَالَ : أَخُلُقَيْنِ تَخَلَّقْت بِهِمَا أَمْ خُلُقَيْنِ جُبِلْت عَلَيْهِمَا ؟ فَقَالَ: «بَلْ خُلُقَيْنِ جُبِلْت عَلَيْهِمَا» فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى خُلُقَيْنِ يُحِبُّهُمَا [134].

وَذَكَرَ عَنْ أَبِي إسْحَاقَ الفزاري [135] قَالَ: قَالَ الأوزاعي : أَتَانِي رَجُلَانِ فَسَأَلَانِي عَنْ الْقَدَرِ فَأَحْبَبْت أَنْ آتِيَك بِهِمَا؛ تَسْمَعُ كَلَامَهُمَا وَتُجِيبُهُمَا.

قُلْت: رَحِمَك اللَّهُ أَنْتَ أَوْلَى بِالْجَوَابِ. قَالَ: فَأَتَانِي الأوزاعي وَمَعَهُ الرَّجُلَانِ، فَقَالَ: تَكَلَّمَا. فَقَالَا: قَدِمَ عَلَيْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ فَنَازَعُونَا فِي الْقَدَرِ، وَنَازَعْنَاهُمْ فِيهِ حَتَّى بَلَغَ بِنَا وَبِهِمْ إلَى أَنْ قُلْنَا: إنَّ اللَّهَ جَبَرَنَا عَلَى مَا نَهَانَا عَنْهُ، وَحَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ مَا أَمَرَنَا بِهِ، وَرَزَقَنَا مَا حَرَّمَ عَلَيْنَا، فَقُلْت: يَا هَؤُلَاءِ إنَّ الَّذِينَ أَتَوْكُمْ بِمَا أَتَوْكُمْ بِهِ قَدْ ابْتَدَعُوا بِدْعَةً وَأَحْدَثُوا حَدَثًا، وَإِنِّي أَرَاكُمْ قَدْ خَرَجْتُمْ مِنْ الْبِدْعَةِ إلَى مِثْلِ مَا خَرَجُوا إلَيْهِ. فَقَالَ : أَصَبْت وَأَحْسَنْت يَا أَبَا إسْحَاقَ [136].

---

133 أخرجه الخلال برقم (٩٢٩).

134 أخرجه أبو داود في الأدب برقم (٥٢٢٥)، وأحمد (٢٠٥/٤)، وأصله في مسلم عن ابن عباس برقم (١٧)، وعن أبي سعيد برقم (١٨).

135 هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة الفزاري، عالم وُلد بالكوفة، وقدم دمشق وحدث بها، وثقه ابن معين والنسائي، توفي سنة ١٨٨ هـ . " تهذيب التهذيب " (١٥١/١) ، " شذرات الذهب " (٣٠٧/١).

136 أخرجه الخلال برقم (٩٣١)

وَذَكَرَ عَنْ بَقِيَّةَ بْنِ الْوَلِيدِ قَالَ: سَأَلْتُ الزُّبَيْدِيَّ والأوزاعي عَنْ الْجَبْرِ؟ فَقَالَ الزُّبَيْدِيُّ: أَمْرُ اللَّهِ أَعْظَمُ، وَقُدْرَتُهُ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ يُجْبِرَ أَوْ يُعْضِلَ، وَلَكِنْ يَقْضِي، وَيُقَدِّرَ، وَيَخْلُقَ، وَيُجْبِلَ عَبْدَهُ عَلَى مَا أَحَبَّ .
وَقَالَ الأوزاعي : مَا أَعْرِفُ لِلْجَبْرِ أَصْلًا مِنْ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، فَأَهَابُ أَنْ أَقُولَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْقَضَاءَ وَالْقَدَرَ وَالْخَلْقَ وَالْجَبْلَ فَهَذَا يُعْرَفُ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [137] .

وَقَدْ قَالَ مُطَرِّفُ بْنُ الشخير: لَمْ نُوكَلْ إلَى الْقَدَرِ، وَإِلَيْهِ نَصِيرُ [138].

وَقَالَ ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ: لَمْ نُؤْمَرْ أَنْ نَتَّكِلَ عَلَى الْقَدَرِ، وَإِلَيْهِ نَصِيرُ [139].
وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إلَّا وَقَدْ عَلِمَ مَقْعَدَهُ مِنْ الْجَنَّةِ وَمَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَدَعُ الْعَمَلَ، وَنَتَّكِلُ عَلَى الْكِتَابِ ؟ فَقَالَ : «لَا، اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ » [140]، وَهَذَا بَابٌ وَاسِعٌ .

---

137 أخرجه الخلال برقم (٩٣٢)

138 **صحيح**. أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ) في " السنة " (٤١٢/٢) برقم (٨٩٩)، والفريابي (ت ٣٠١هـ) في " القدر " برقم (٣٠٩)، وأبو بكر الخلال (ت ٣١١هـ) في " السنة " برقم (٩٢٤)، وفي نسخة برقم (٩٠٨)، وأبو بكر الآجري (ت ٣٦٠هـ) في " الشريعة " برقم (٤٧٦)، وأبو عبد الله ابن بطة (ت ٣٨٧هـ) في " الإبانة " برقم (١٧١٦)، وفي نسخة برقم (١٧٢٨)، وأبو نعيم (ت ٤٣٠هـ) في " حلية الأولياء " (٩٢/٣)، وروى أيضاً ابن بطة (١٩٦/٤) عن الإمام حماد بن زيد، قال: قلت لداود بن أبي هند: ما قلت في القدر؟ قال: أقول ما قال مطرف: لم نوكل إلى القدر، وإليه نصير. ومن جميل ما روي عن مطرف في هذا الباب أيضاً قوله: **ليس لأحد أن يَصعَدَ، فوق بيت فيُلقي نفسَه، ثم يقول: قدر لي، ولكنا نتقي ونحذر، فإن أصابنا شيءٌ علمنا أنه لن يُصيبنا إلا ما كتب لنا**. " الإبانة " (١٩٦/٤).

139 رواه الخلال في " السنة " برقم (٩٢٥) عقب الأثر السابق، عن ضمرة عن مالك بن أنس.

140 أخرجه البخاري في التفسير (٤٩٤٥)، ومسلم في القدر (٢٦٤٧) عن علي رضي الله عنه.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الْخَلَّالَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَدْخَلُوا الْقَائِلِينَ بِالْجَبْرِ فِي مُسَمَّى " الْقَدَرِيَّةِ "، وَإِنْ كَانُوا لَا يَحْتَجُّونَ بِالْقَدَرِ عَلَى الْمَعَاصِي فَكَيْفَ بِمَنْ يَحْتَجُّ بِهِ عَلَى الْمَعَاصِي ؟!

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي ذَمِّ مَنْ ذَمَّ اللَّهُ مِنْ الْقَدَرِيَّةِ مَنْ يَحْتَجُّ بِهِ عَلَى إسْقَاطِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ أَعْظَمُ مِمَّا يَدْخُلُ فِيهِ الْمُنْكِرُ لَهُ؛ فَإِنَّ ضَلَالَ هَذَا أَعْظَمُ ؛ وَلِهَذَا قُرِنَتْ الْقَدَرِيَّةُ بِالْمُرْجِئَةِ فِي كَلَامِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ السَّلَفِ، وَرُوِيَ فِي ذَلِكَ [141] حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ [142]؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ هَاتَيْنِ الْبِدْعَتَيْنِ تُفْسِدُ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ، فَالْإِرْجَاءُ يُضْعِفُ الْإِيمَانَ بِالْوَعِيدِ، وَيُهَوِّنُ أَمْرَ الْفَرَائِضِ وَالْمَحَارِمِ.

141 أي: في اقتران القدرية بالمرجئة، والله تعالى أعلم.

142 لعله يقصد حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « صنفان من أمتي ليس لهما في الإسلام نصيب المرجئة والقدرية ». أخرجه ابن ماجه برقم (٦٢)، والترمذي برقم (٢١٤٩)، وقال: وفي الباب عن عمر وابن عمر ورافع بن خديج، وهذا حديث حسن غريب.
وهو حديث **ضعيف**، فيه علي بن نزار وأبوه نزار كلاهما ضعيف، وفي سند الترمذي إضافة إلى ذلك القاسم بن حبيب، وهو ضعيف، ورواه الطبراني في " الأوسط " برقم (٥٥٨٧) عن أبي سعيد،

وروى اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة " (١١٥٧)، والبيهقي في " القضاء والقدر " (٤٢٦) عن ابن أبي ليلى مرفوعاً «صنفان من أمتي لا يَردان الحوض، القدرية والمرجئة». وروى الطبراني في الأوسط " (٤٢٠٤) عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صنفان من أمتي لا يردان علي الحوض، ولا يدخلان الجنة: القدرية، والمرجئة».

وروى ابن أبي عاصم في " السنة " برقم (٣٢٥)،(٢٥٩)، والبيهقي في " القضاء والقدر " (٤٢٧)، (٤٢٨)، وفي " الاعتقاد " (٢٣٧/١)، والطبراني في " مسند الشاميين " برقم (٤٠٠) عن معاذ بن جبل مرفوعاً: «لُعِنَت القدرية والمرجئة على لسان سبعين نبياً»، وبنحوه عن أبي هريرة رواه البيهقي في " الاعتقاد " (٢٣٧/١)، وفي " القضاء والقدر " (٤٢٨)، ورواه البيهقي موقوفاً عن معاذ في " القضاء والقدر " (٤٢٦) ، وروى ابن بشران في " أماليه " (١٥٠/١) برقم (٣٤٢) نحوه عن حذيفة مرفوعا.. **تخريج هذا وتنقيحه يطول**، ولكن العجيب أن الشيخ الألباني كان يضعفه ثم تراجع إلى تصحيحه، انظر " ضعيف الجامع " (٣٤٩٧)، و" الضعيفة " (١١٥/٢)، ثم " الصحيحة " (٥٦٣/٦_٥٦٤)، " تراجعات الألباني " (٢/١)،(١٢٧/١)، ولا أشك أن مثل هذا لا يصح بحال، وإلا لما ظهرت هذه الفِرق أو على الأقل لما انتشرت كل هذه الانتشار في المجامع العلمية .

وَالْقَدَرِيُّ إنْ احْتَجَّ بِهِ كَانَ عَوْنًا لِلْمُرْجِئِ، وَإِنْ كَذَّبَ بِهِ كَانَ هُوَ وَالْمُرْجِئُ قَدْ تَقَابَلَا هَذَا يُبَالِغُ فِي التَّشْدِيدِ حَتَّى لَا يَجْعَلَ الْعَبْدَ يَسْتَعِينُ بِاَللَّهِ عَلَى فِعْلِ مَا أُمِرَ بِهِ، وَتَرْكِ مَا نُهِيَ عَنْهُ، وَهَذَا يُبَالِغُ فِي النَّاحِيَةِ الْأُخْرَى (143).

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْسَلَ الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ لِتُصَدَّقَ الرُّسُلَ فِيمَا أَخْبَرَتْ، وَتُطَاعَ فِيمَا أَمَرَتْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ } [النساء:٦٤]، وَقَالَ تَعَالَى:{ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ } [النساء: ٨٠]، وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ مِنْ تَمَامِ ذَلِكَ، فَمَنْ أَثْبَتَ الْقَدَرَ وَجَعَلَ ذَلِكَ مُعَارِضًا لِلْأَمْرِ فَقَدْ أَذْهَبَ الْأَصْلَ .

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ أَسْقَطَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رُسُلَهُ فَهُوَ كَافِرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، بَلْ هَؤُلَاءِ قَوْلُهُمْ مُتَنَاقِضٌ، لَا يُمْكِنُ أَحَدًا مِنْهُمْ أَنْ يَعِيشَ بِهِ، وَلَا تَقُومَ بِهِ مَصْلَحَةُ أَحَدٍ مِنْ الْخَلْقِ، وَلَا يَتَعَاشَرُ عَلَيْهِ اثْنَانِ؛ فَإِنَّ الْقَدَرَ إنْ كَانَ حُجَّةً فَهُوَ حُجَّةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَإِلَّا فَلَيْسَ حُجَّةً لِأَحَدٍ!

فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ الرَّجُلَ ظَلَمَهُ ظَالِمٌ أَوْ شَتَمَهُ شَاتِمٌ أَوْ أَخَذَ مَالَهُ أَوْ أَفْسَدَ أَهْلَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَمَتَى لَامَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ طَلَبَ عُقُوبَتَهُ أَبْطَلَ الِاحْتِجَاجَ بِالْقَدَرِ!

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْعَارِفَ إذَا شَهِدَ الْقَدَرَ سَقَطَ عَنْهُ الْأَمْرُ كَانَ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ الْكُفْرِ الَّذِي لَا يَرْضَاهُ لَا الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى، بَلْ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ فِي الْعَقْلِ مُحَالٌ فِي الشَّرْعِ؛ فَإِنَّ الْجَائِعَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخُبْزِ وَالتُّرَابِ،

143 **مثال لتوضيح هذا الكلام**: لو قُدِّرَ أن قدرياً زانياً، ويقول: قَدَّرَ الله تعالى لي أن أكون زانياً. لكان عوناً للمرجئ على مذهبه أن الزاني مؤمن كامل الإيمان؛ لأن الأعمال عند المرجئ لا ينقص بها الإيمان كما لا يزيد. ولو قُدِّرَ أن قدرياً زانياً، ويقول: المعاصي ليست من خلق الله تعالى أصلاً، إنما نخلقها نحن العباد. لكان متقابلاً مع المرجئ، فالقدري يعتقد أنه لا يُستعان بالله تعالى على ترك معصية، ولا على فعل طاعة؛ لأنه لا يخلقها، ولا يعين عليها؛ إذ لو أعان البعض لظلم الآخر! والمرجئ يزعم أنه لا حاجة لهذه الاستعانة أصلاً ما دام المرء كامل الإيمان! والله تعالى أعلم.

وَالْعَطْشَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالسَّرَابِ، فَيُحِبُّ مَا يُشْبِعُهُ وَيُرْوِيهِ دُونَ مَا لَا يَنْفَعُهُ وَالْجَمِيعُ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى فَالْحَيُّ - وَإِنْ كَانَ مَنْ كَانَ - لَا بُدَّ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ مَا يَنْفَعُهُ وَيُنَعِّمُهُ وَيَسُرُّهُ، وَبَيْنَ مَا يَضُرُّهُ وَيُشْقِيهِ وَيُؤْلِمُهُ، وَهَذَا حَقِيقَةُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْعِبَادَ بِمَا يَنْفَعُهُمْ وَنَهَاهُمْ عَمَّا يَضُرُّهُمْ .

وَالنَّاسُ فِي الشَّرْعِ وَالْقَدَرِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ (144) :-

١ _ فَشَرُّ الْخَلْقِ مَنْ يَحْتَجُّ بِالْقَدَرِ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَرَاهُ حُجَّةً لِغَيْرِهِ!

يَسْتَنِدُ إِلَيْهِ فِي الذُّنُوبِ والمعائب، وَلَا يَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ فِي الْمَصَائِبِ! كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: أَنْتَ عِنْدَ الطَّاعَةِ قَدَرِيٌّ، وَعِنْدَ الْمَعْصِيَةِ جَبْرِيٌّ! أَيُّ مَذْهَبٍ وَافَقَ هَوَاك تَمَذْهَبْت بِهِ .

٢ _ وَبِإِزَاءِ هَؤُلَاءِ خَيْرُ الْخَلْقِ الَّذِينَ يَصْبِرُونَ عَلَى الْمَصَائِبِ، وَيَسْتَغْفِرُونَ مِنْ المعائب كَمَا قَالَ تَعَالَى: { فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ } [غافر: ٥٥] ، وَقَالَ تَعَالَى : { مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ } [الحديد:٢٢_٢٣] ،

---

144 الأقوال في القدر إجمالاً ترجع ثلاثة أقوال:

١ _ القول بالجبر، وسلب إرادة العبد مُطلقاً، وهذا الذي عليه الجهمية، ويسمى بالمذهب الحتمي.
٢ _ القول بحرية الإرادة البشرية، واستقلالية العبد بفعله عن إرادة الله تعالى، وهذا مذهب المعتزلة.
٣ _ القول الوسط، وهو أن العبد له إرادة مؤثرة في فعله، لكنها غير مُستقِلة عن إرادة الله تعالى، فالعبد فاعلُ فِعله، لكن الله تعالى خالقه، وخالق فِعله، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.
٤ _ القول بالكسب، وهذا مذهب متناقض، نشأ على إثر المذاهب السابقة مضطرباً، ومعظم ميلهم إلى القول الأول، وقد صرح أحد كبارهم بأن العبد مجبور، في صورة مختار، هذا مذهب الأشاعرة. وانظر " موقف ابن تيمية من الأشاعرة " (١١٧٨/٢) ط. دار ابن الجوزي. وقد نص المصنف على قولين، ثم بعد صفحات سينص على الصنف الثالث، وأما الصنف الرابع فلم ينص عليه، بل ذكره في سياق كلام، لكن قد جعلته مرقماً كما سيأتي إن شاء الله تعالى عند قوله: وقال من رد عليهم من المائلين إلى الجبر. صـ١٢٢ تقريباً، وهم الأشاعرة.

ثمة قول خامس، لكنه ليس للمنتسبين للإسلام، وهو قول القدرية الإبليسية، وهو معارضة القدر بالشرع، وسُمُّوا إبليسية تشبيهاً بإبليس الذي عارض الأمر، ثم قال:{أغويتني}، وهؤلاء كالمعري وابن الراوندي، وهم زنادقة، لهم من الأشعار في الاعتراض على الشرع بالقدر ما يطول سرده.

انظر " حاشية الإسرافيلي على شرح السعدي للتائية في القدر " صـ١٠٠، " م الفتاوى " (٢٦٠/٨).

وَقَالَ تَعَالَى:{ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إلَّا بِإِذْنِ اللهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ } [التغابن:١١] [145] ، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: هُوَ الرَّجُلُ تُصِيبُهُ الْمُصِيبَةُ فَيَعْلَمُ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللهِ فَيَرْضَى وَيُسَلِّمُ [146].

قَالَ تَعَالَى: { وَالَّذِينَ إذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ } [آل عمران:١٣٥] .

وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ لَمَّا فَعَلَ مَا فَعَلَ قَالَ: {رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ}
[الأعراف:٢٣] ، وَعَنْ إبْلِيسَ أَنَّهُ قَالَ: { بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ } [الحجر: ٣٩]

فَمَنْ تَابَ أَشْبَهَ أَبَاهُ آدَمَ وَمَنْ أَصَرَّ وَاحْتَجَّ بِالْقَدَرِ أَشْبَهَ إبْلِيسَ .

وَالْحَدِيثُ الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ فِي احْتِجَاجِ آدَمَ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَمَّا قَالَ لَهُ مُوسَى: «أَنْتَ آدَمَ أَبُو الْبَشَرِ خَلَقَك اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيك مِنْ رُوحِهِ، وَعَلَّمَك أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، لِمَاذَا أَخْرَجْتنَا وَنَفْسَك مِنْ الْجَنَّةِ ؟ فَقَالَ لَهُ آدَمَ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاك اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ، وَخَطَّ لَك التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، فَبِكَمْ وَجَدْت مَكْتُوبًا عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ { وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى } [طه:١٢١] ، قَالَ : بِكَذَا وَكَذَا سَنَةً، قَالَ: فَحَجَّ آدَمَ مُوسَى».

---

145 قراءة الأكثر:{يَهْدِ قلبَه} بفتح الياء والباء، واختاره أبو عبيده وأبو حاتم، وقرأ السلمي بضم الياء والباء وفتح الدال على الفعل المجهول {يُهْدَ قَلْبُهُ}، وقرأ طلحة ابن مصرف:{نَهْدِ قلْبَه} بالنون وفتح الباء على التعظيم، وقرأ عكرمة:{يَهْدَأْ قَلْبُهُ}، من الهدوء أي: يسكن ويطمئن، وقرأ مالك بن دينار: {يهدا قلبُه} بتسهيل الهمزة، وهي بمعنى التي قبلها. انظر " تفسير الثعلبي " (٣٢٩/٩) ، و" تفسير القرطبي " (١٤٠/١٨).

146 146 أخرجه ابن جرير الطبري في " تفسيره " (١٢/٢٣)، والبيهقي في " الكبرى " (١١٠/٤) برقم (٧١٣٣)، وفي " الشُّعَب " (٣٤٥/١٢) برقم (٩٥٠٣) عن علقمة، قال البيهقي عقِبهُ: وروي هذا عن ابن مسعود. قلتُ: ذكره صاحب " الدر المنثور " (١٨٤/٨) معزواً إلى سعيد بن منصور.

وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ [147]، وَقَدْ رُوِيَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [148] .

فَآدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إنَّمَا حَجَّ مُوسَى؛ لِأَنَّ مُوسَى لَامَهُ عَلَى مَا فَعَلَ لِأَجْلِ مَا حَصَلَ لَهُمْ مِنْ الْمُصِيبَةِ بِسَبَبِ أَكْلِهِ مِنْ الشَّجَرَةِ، لَمْ يَكُنْ لَوْمُهُ لَهُ لِأَجْلِ حَقِّ اللَّهِ فِي الذَّنْبِ؛ فَإِنَّ آدَمَ كَانَ قَدْ تَابَ مِنْ الذَّنْبِ كَمَا قَالَ تَعَالَى:{ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ } [البقرة:٣٧] ،
وَقَالَ تَعَالَى:{ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى } [طه: ١٢٢]

وَمُوسَى - وَمَنْ هُوَ دُونَ مُوسَى - عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْلَمُ أَنَّهُ بَعْدَ التَّوْبَةِ وَالْمَغْفِرَةِ لَا يَبْقَى مَلَامٌ عَلَى الذَّنْبِ، وَآدَمُ أَعْلَمُ بِاَللَّهِ مِنْ أَنْ يَحْتَجَّ بِالْقَدَرِ عَلَى الذَّنْبِ، وَمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَعْلَمُ بِاَللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَقْبَلَ هَذِهِ الْحُجَّةَ؛ **فَإِنَّ هَذِهِ لَوْ كَانَتْ حُجَّةً عَلَى الذَّنْبِ لَكَانَتْ حُجَّةً لإبليس عَدُوِّ آدَمَ، وَحُجَّةً لِفِرْعَوْنَ عَدُوِّ مُوسَى، وَحُجَّةً لِكُلِّ كَافِرٍ وَفَاجِرٍ، وَبَطَلَ أَمْرُ اللَّهِ وَنَهْيُهُ**، بَلْ إنَّمَا كَانَ الْقَدَرُ حُجَّةً لِآدَمَ عَلَى مُوسَى؛ لِأَنَّهُ لَامَ غَيْرَهُ لِأَجْلِ الْمُصِيبَةِ الَّتِي حَصَلَتْ لَهُ بِفِعْلِ ذَلِكَ، وَتِلْكَ الْمُصِيبَةُ كَانَتْ مَكْتُوبَةً عَلَيْهِ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : { مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاَللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ } [التغابن:١١] ،

وَقَالَ أَنَسٌ: خَدَمْت النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَ سِنِينَ فَمَا قَالَ لِي : أُفٍّ قَطُّ وَلَا قَالَ لِشَيْءٍ فَعَلْته : لِمَ فَعَلْته ؟ وَلَا لِشَيْءٍ لَمْ أَفْعَلْهُ : لِمَ لَا فَعَلْته ؟ وَكَانَ بَعْضُ أَهْلِهِ إذَا عَاتَبَنِي عَلَى شَيْءٍ يَقُولُ:« دَعُوهُ؛ فَلَوْ قُضِيَ شَيْءٌ لَكَانَ » [149].

147 أخرجه البخاري في القدر (٦٦١٤)، ومسلم في القدر (٢٦٥٢).

148 أخرجه الترمذي في القدر (٢١٣٤).

149 أخرجه البخاري برقم (٦٠٣٨)، ومسلم برقم (٢٣٠٩) مختصراً، وأحمد برقم (١٣٤١٨).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ خَادِمًا وَلَا امْرَأَةً وَلَا دَابَّةً وَلَا شَيْئًا قَطُّ إلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا نِيلَ مِنْهُ شَيْءٌ قَطُّ فَانْتَقَمَ لِنَفْسِهِ إلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ مَحَارِمُ اللَّهِ، فَإِذَا أُنْتُهِكَتْ مَحَارِمُ اللَّهِ لَمْ يَقُمْ لِغَضَبِهِ شَيْءٌ حَتَّى يَنْتَقِمَ لِلَّهِ. [150]

وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :« لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا » [151].

فَفِي أَمْرِ اللَّهِ وَنَهْيِهِ يُسَارِعُ إلَى الطَّاعَةِ، وَيُقِيمُ الْحُدُودَ عَلَى مَنْ تَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ، وَلَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةُ لَائِمٍ، وَإِذَا آذَاهُ مُؤْذٍ، أَوْ قَصَّرَ مُقَصِّرٌ فِي حَقِّهِ عَفَا عَنْهُ، وَلَمْ يُؤَاخِذْهُ؛ نَظَرًا إلَى الْقَدَرِ، فَهَذَا سَبِيلُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا، وَهَذَا وَاجِبٌ فِيمَا قُدِّرَ مِنْ الْمَصَائِبِ بِغَيْرِ فِعْلِ آدَمِيٍّ كَالْمَصَائِبِ السَّمَاوِيَّةِ، أَوْ بِفِعْلِ لَا سَبِيلَ فِيهِ إلَى الْعُقُوبَةِ كَفِعْلِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ إلَى لَوْمِهِ شَرْعًا - لِأَجْلِ التَّوْبَةِ - وَلَا قَدَرًا ؛ لِأَجْلِ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ .

وَأَمَّا إذَا ظَلَمَ رَجُلٌ رَجُلًا فَلَهُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ مَظْلِمَتَهُ عَلَى وَجْهِ الْعَدْلِ، وَإِنْ عَفَا عَنْهُ كَانَ أَفْضَلَ لَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: { وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ } [المائدة:٤٥].

150 أخرجه البخاري برقم (٦٧٦٨)، ومسلم برقم (٢٣٢٨).

151 أخرجه البخاري برقم (٣٤٧٥)، ومسلم برقم (١٦٨٨) عن عائشة رضي الله عنها.

٣ _ وَأَمَّا الصِّنْفُ الثَّالِثُ فَهُمْ الَّذِينَ لَا يَنْظُرُونَ إلَى الْقَدَرِ لَا فِي المعائب، وَلَا فِي الْمَصَائِبِ الَّتِي هِيَ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، بَلْ يُضِيفُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ إلَى الْعَبْدِ [152]، وَإِذَا أَسَاءُوا اسْتَغْفَرُوا وَهَذَا حَسَنٌ، لَكِنْ إذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِفِعْلِ الْعَبْدِ لَمْ يَنْظُرُوا إلَى الْقَدَرِ الَّذِي مَضَى بِهِ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَقُولُونَ لِمَنْ قَصَّرَ فِي حَقِّهِمْ: دَعُوهُ فَلَوْ قُضِيَ شَيْءٌ لَكَانَ. لَا سِيَّمَا وَقَدْ تَكُونُ تِلْكَ الْمُصِيبَةُ بِسَبَبِ ذُنُوبِهِمْ، فَلَا يَنْظُرُونَ إلَيْهَا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى:{ أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ }[آل عمران: ١٦٥]، وَقَالَ تَعَالَى:{ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ }[الشورى: ٣٠]، وَقَالَ تَعَالَى:{ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ }[الشورى: ٤٨]

وَمِنْ هَذَا قَوْله تَعَالَى:{ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حديثاً مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ } [النساء:٧٨_٧٩] .

فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَنَازَعَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنْ مُثْبِتِي الْقَدَرِ ونفاته، هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا مِنْ اللَّهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:{ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ } .

وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: الْحَسَنَةُ مِنْ اللَّهِ وَالسَّيِّئَةُ مِنْ نَفْسِك؛ لِقَوْلِهِ:{ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ } .

وَقَدْ يُجِيبُهُمُ الْأَوَّلُونَ بِقِرَاءَةِ مَكْذُوبَةٍ:(فمن نفسك؟) بِالْفَتْحِ عَلَى مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ، وَرُبَّمَا قَدَّرَ بَعْضُهُمْ تَقْدِيرًا : أَيْ أَفَمِنْ نَفْسِكَ ؟

[152] هؤلاء هم المعتزلة، القائلون بحرية إرادة العبد، واستقلالها عن مشيئة الله تعالى وخلقه.

وَرُبَّمَا قَدَّرَ بَعْضُهُمْ الْقَوْلَ فِي قَوْله تَعَالَى: { مَا أَصَابَكَ }، فَيَقُولُونَ : تَقْدِيرُ الْآيَةِ { فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا } يَقُولُونَ فَيُحَرِّفُونَ لَفْظَ الْقُرْآنِ وَمَعْنَاهُ، وَيَجْعَلُونَ مَا هُوَ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ - قَوْلَ الصِّدْقِ - مِنْ قَوْلِ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ أَنْكَرَ اللَّهُ قَوْلَهُمْ، وَيُضْمِرُونَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا دَلِيلَ عَلَى ثُبُوتِهِ، بَلْ سِيَاقُ الْكَلَامِ يَنْفِيهِ، فَكُلٌّ مِنْ هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ جَاهِلَةٌ بِمَعْنَى الْقُرْآنِ، وَبِحَقِيقَةِ الْمَذْهَبِ الَّذِي تَنْصُرُهُ .

وَأَمَّا الْقُرْآنُ فَالْمُرَادُ مِنْهُ هُنَا بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ النِّعَمُ وَالْمَصَائِبُ ، لَيْسَ الْمُرَادُ الطَّاعَاتِ وَالْمَعَاصِيَ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { إنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا } [آل عمران:١٢٠] ، وَكَقَوْلِهِ : { إنْ تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِنْ تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلُ وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا } [التوبة: ٥٠_٥١] الْآيَةَ، وَمِنْهُ قَوْله تَعَالَى: { وَبَلَوْنَاهُمْ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ } [الأعراف:١٦٨] كَمَا قَالَ تَعَالَى: { وَنَبْلُوكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ } [الأنبياء:٣٥] أَيْ: بِالنِّعَمِ وَالْمَصَائِبِ، وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ: { مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إلَّا مِثْلَهَا } [الأنعام: ١٦٠]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهَا الطَّاعَةُ وَالْمَعْصِيَةُ، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ مَا يُبَيِّنُ الْمُرَادَ بِاللَّفْظِ فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى إشْكَالٌ، بَلْ هُوَ مُبِينٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إذَا قَالَ : { مَا أَصَابَكَ }، وَمَا { مَسَّكَ }، وَنَحْوَ ذَلِكَ كَانَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِك بِك كَمَا قَالَ: { مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ } ، وَكَمَا قَالَ تَعَالَى: { إنْ تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ } ، وَقَالَ تَعَالَى: { وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ } [الروم:٣٦] .

وَإِذَا قَالَ:{ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ }[الأنعام: ١٦]،[النمل: ٨٩]،[القصص: ٨٤] كَانَتْ مِنْ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْجَائِي بِهَا؛ فَهَذَا يَكُونُ فِيمَا فَعَلَهُ الْعَبْدُ، لَا فِيمَا فُعِلَ بِهِ .

وَسِيَاقُ الْآيَةِ يُبَيِّنُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ ذَكَرَ هَذَا فِي سِيَاقِ الْحَضِّ عَلَى الْجِهَادِ، وَذَمِّ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنْهُ فَقَالَ تَعَالَى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعًا وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا } [النساء: ٧١_٧٣].

فَأَمَرَ سُبْحَانَهُ بِالْجِهَادِ، وَذَمَّ الْمُثَبِّطِينَ، وَذَكَرَ مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنِينَ تَارَةً مِنْ الْمُصِيبَةِ فِيهِ، وَتَارَةً مِنْ فَضْلِ اللَّهِ فِيهِ كَمَا أَصَابَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ مُصِيبَةٌ فَقَالَ: { أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ } [آل عمران: ١٦٥] .

وَأَصَابَهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ بِنَصْرِهِ لَهُمْ وَتَأْيِيدِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : { وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ } [آل عمران: ١٢٣]

ثُمَّ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ قَالَ : { فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ } إِلَى قَوْلِهِ: { أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ } [النساء: ٧٤_٧٨] ، فَهَذَا مِنْ كَلَامِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ إِذَا أَصَابَهُمْ نَصْرٌ وَغَيْرُهُ مِنْ النِّعَمِ قَالُوا: هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ. وَإِنْ أَصَابَهُمْ ذُلٌّ وَخَوْفٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الْمَصَائِبِ قَالُوا: هَذَا مِنْ عِنْدِ مُحَمَّدٍ؛ بِسَبَبِ الدِّينِ الَّذِي جَاءَ بِهِ!

فَإِنَّ الْكُفَّارَ يُضِيفُونَ مَا أَصَابَهُمْ مِنْ الْمَصَائِبِ إِلَى فِعْلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ .

وَقَدْ ذَكَرَ نَظِيرَ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ قَالَ تَعَالَى: { وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ }[الأعراف:١٣٠_١٣١] ، وَنَظِيرُهُ قَوْله تَعَالَى فِي سُورَةِ يس: { قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِنْ لَمْ تَنْتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُمْ مِنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ } [يس:١٦_١٨] فَأَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْكُفَّارَ كَانُوا يَتَطَيَّرُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ، فَإِذَا أَصَابَهُمْ بَلَاءٌ جَعَلُوهُ بِسَبَبِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَمَا أَصَابَهُمْ مِنَ الْخَيْرِ جَعَلُوهُ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ تَعَالَى: { فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا } [النساء: ٧٨]

وَاَللَّهُ تَعَالَى نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ، فَلَوْ فَهِمُوا الْقُرْآنَ لَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ أَمَرَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهَاهُمْ عَنْ الْمُنْكَرِ أَمَرَ بِالْخَيْرِ، وَنَهَى عَنْ الشَّرِّ، فَلَيْسَ فِيمَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رُسُلَهُ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلشَّرِّ، بَلْ الشَّرُّ حَصَلَ بِذُنُوبِ الْعِبَادِ فَقَالَ تَعَالَى: { مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ } [النساء:٧٩] أَيْ: مَا أَصَابَك مِنْ نَصْرٍ وَرِزْقٍ وَعَافِيَةٍ فَمِنْ اللَّهِ نِعْمَةً، أَنْعَمَ بِهَا عَلَيْك، وَإِنْ كَانَتْ بِسَبَبِ أَعْمَالِك الصَّالِحَةِ فَهُوَ الَّذِي هَدَاك، وَأَعَانَك، وييسرك لِلْيُسْرَى، وَمَنَّ عَلَيْك بِالْإِيمَانِ، وَزَيَّنَهُ فِي قَلْبِك، وَكَرَّهَ إلَيْك الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ، وَفِي آخِرِ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْإِلَهِيِّ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: « يَا عِبَادِي إنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إيَّاهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدْ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إلَّا نَفْسَهُ » [153] ،

---

153 أخرجه مسلم برقم (٢٥٧٧) .

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: « سَيِّدُ الِاسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ : اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إلَهَ إلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُك وَأَنَا عَلَى عَهْدِك وَوَعْدِك مَا اسْتَطَعْت أَعُوذُ بِك مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْت أَبُوءُ لَك بِنِعْمَتِك عَلَيَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي إنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلَّا أَنْتَ. مَنْ قَالَهَا إذَا أَصْبَحَ مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَمَنْ قَالَهَا إذَا أَمْسَى مُوقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ لَيْلَتِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ » [154]. ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: { وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ }[النساء:٧٩] مِنْ ذُلٍّ وَخَوْفٍ وَهَزِيمَةٍ كَمَا أَصَابَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ { فَمِنْ نَفْسِكَ } أَيْ: بِذُنُوبِك وَخَطَايَاك، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَكْتُوبًا مُقَدَّرًا عَلَيْك؛ فَإِنَّ الْقَدَرَ لَيْسَ حُجَّةً لِأَحَدِ لَا عَلَى اللَّهِ، وَلَا عَلَى خَلْقِهِ،

وَلَوْ جَازَ لِأَحَدِ أَنْ يَحْتَجَّ بِالْقَدَرِ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ مِنْ السَّيِّئَاتِ لَمْ يُعَاقَبْ ظَالِمٌ، وَلَمْ يُقَاتَلْ مُشْرِكٌ، وَلَمْ يُقَمْ حَدٌّ، وَلَمْ يَكُفَّ أَحَدٌ عَنْ ظُلْمِ أَحَدٍ، وَهَذَا مِنْ الْفَسَادِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا الْمَعْلُومُ ضَرُورَةً فَسَادُهُ لِلْعَالَمِ بِصَرِيحِ الْمَعْقُولِ، الْمُطَابِقِ لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ [ﷺ].

فَالْقَدَرُ يُؤْمَنُ بِهِ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ، فَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْقَدَرِ ضَارَعَ الْمَجُوسَ [155]، وَمَنْ احْتَجَّ بِهِ ضَارَعَ الْمُشْرِكِينَ [156]، وَمَنْ أَقَرَّ بِالْأَمْرِ وَالْقَدَرِ وَطَعَنَ فِي عَدْلِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ كَانَ شَبِيهًا بإبليس [157]؛ فَإِنَّ اللَّهَ ذَكَرَ عَنْهُ أَنَّهُ طَعَنَ فِي حِكْمَتِهِ وَعَارَضَهُ بِرَأْيِهِ وَهَوَاهُ وَأَنَّهُ قَالَ:{ بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ }[الحجر:٣٩] .

154 أخرجه البخاري برقم (٦٣٠٦) ، (٦٣٢٣) عن شداد بن أوس رضي الله عنه.

155 أي: شابَهَهُم، ومنه سُمّيَ الفعل المضارع؛ لأنه أشبه اسم الفاعل، وتوضيح ذلك في مظانه، وهؤلاء هم القدرية المتقدمون كمعبد الجهني، والمتأخرون كالمعتزلة نفاة عموم المشيئة والخلق.

156 كالجهمية، فهم الجبرية.

157 كالأشعرية.

وَقَدْ ذَكَرَ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَبَعْضِ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْمَقَالَاتِ كالشهرستاني أَنَّهُ نَاظَرَ الْمَلَائِكَةَ فِي ذَلِكَ مُعَارِضًا لِلَّهِ تَعَالَى فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، لَكِنَّ هَذِهِ الْمُنَاظَرَةَ بَيْنَ إبْلِيسَ وَالْمَلَائِكَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشِّهْرِسْتَانِيّ فِي أَوَّلِ الْمَقَالَاتِ، وَنَقَلَهَا عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ لَيْسَ لَهَا إسْنَادٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ [158]، وَلَوْ وَجَدْنَاهَا فِي كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمْ يَجُزْ أَنْ نُصَدِّقَهَا لِمُجَرَّدِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ: « إذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ؛ فَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِحَقِّ فَتُكَذِّبُونَهُ، وَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثُوكُمْ بِبَاطِلِ فَتُصَدِّقُونَهُ » [159].

وَيُشْبِهُ - وَاَللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْمُنَاظَرَةُ مِنْ وَضْعِ بَعْضِ الْمُكَذِّبِينَ بِالْقَدَرِ إمَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَإِمَّا مِنْ الْمُسْلِمِينَ، والشهرستاني نَقَلَهَا مِنْ كُتُبِ الْمَقَالَاتِ، وَالْمُصَنِّفُونَ فِي الْمَقَالَاتِ يَنْقُلُونَ كَثِيرًا مِنْ الْمَقَالَاتِ مِنْ كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ كَمَا نَقَلَ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ مَا نَقَلَهُ فِي الْمَقَالَاتِ مِنْ كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُمْ مِنْ أَكْثَرِ الطَّوَائِفِ وَأَوَّلِهَا تَصْنِيفًا فِي هَذَا الْبَابِ؛ وَلِهَذَا تُوجَدُ الْمَقَالَاتُ مَنْقُولَةً بِعِبَارَاتِهِمْ، فَوَضَعُوا هَذِهِ الْمُنَاظَرَةَ عَلَى لِسَانِ إبْلِيسَ كَمَا رَأَيْنَا كَثِيرًا مِنْهُمْ يَضَعُ كِتَابًا أَوْ قَصِيدَةً عَلَى لِسَانِ بَعْضِ الْيَهُودِ أَوْ غَيْرِهِمْ (160)،

158 ذكرها الشهرستاني في " المِلَلُ والنِّحَل " صـ٢٣. ط دار المعرفة - دار المعرفة، بيروت - لبنان، وقد تقدم بحمد الله تعالى عرض هذه المناظرة والتعليق عليها في مقدمة الكتاب، صـ٥١.

159 أخرجه أبو داود برقم (٣٦٤٤)، وأصله في البخاري برقم (٧٣٦٢).

160 كما قال المعترض على القدر الذي رد عليه المصنف بقصيدته التائية:

أيا علماء الدين ذِمِّيّ دينكم تَحَيَّرَ دُلُّوه بأوضح حجةِ. فتظاهر بأنه من أهل الذمة!

وَمَقْصُودُهُمْ بِذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى الْمُثْبِتِينَ لِلْقَدَرِ يَقُولُونَ: إنَّ حُجَّةَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ لَا تَتِمُّ إلَّا بِالتَّكْذِيبِ بِالْقَدَرِ[161]، كَمَا وَضَعُوا فِي مَثَالِبِ ابْنِ كُلَّابٍ أَنَّهُ كَانَ نَصْرَانِيًّا؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ، وَعِنْدَهُمْ مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ فَقَدْ أَشْبَهَ النَّصَارَى، وَتُتَلَقَّى أَمْثَالُ هَذِهِ الْحِكَايَاتِ بِالْقَبُولِ مِنْ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى السُّنَّةِ مِمَّنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَةَ أَمْرِهَا .

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ [162] حُجَّةٌ عَلَى هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، حُجَّةٌ عَلَى مَنْ يَحْتَجُّ بِالْقَدَرِ [163]؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ أَنَّهُ عَذَّبَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ، فَلَوْ كَانَتْ حُجَّتُهُمْ مَقْبُولَةً لَمْ يُعَذِّبْهُمْ بِذُنُوبِهِمْ [164]، وَحُجَّةٌ عَلَى مَنْ كَذَّبَ بِالْقَدَرِ [165]؛ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَخْبَرَ أَنَّ الْحَسَنَةَ مِنْ اللَّهِ، وَأَنَّ السَّيِّئَةَ مِنْ نَفْسِ الْعَبْدِ،

---

161 هذه من الجُمَل التي تدل على أن ما جاء في بعض نسخ التدمرية:(ويجعلون التكذيب بالقدر مما يَنفيه العقل) غلط إما من النُّسَاخ أو سهو من المصنف، وقد نص في " درء التعارض " على نقيض هذا حيث قال: فإن المعتزلة يزعمون أن النبوة لا تتم إلا بقولهم في التوحيد والعدل، فيجعلون التكذيب بالقدر من أصولهم العقلية، وكذلك نفي الصفات. " درء التعارض " (١٦/٢)، فصواب الجملة التي في التدمرية: ويجعلون التصديق بالقدر مما ينفيه العقل. أو: ويجعلون التكذيب بالقدر مما يثبته العقل. فهم مكذبون بالقدر، ومعنى قولهم: حجة الله تعالى على خلقه لا تتم إلا بالتكذيب بالقدر: أنه يلزم من الإيمان بالقدر الجبر المحض، والعبد إذا كان مجبوراً لم يَعُد مختاراً لما يفعل، وبالتالي فمعاقبته على فعله يكون ظلماً له، والله تعالى مُنزه عن الظلم تبارك وتعالى، فيجب التكذيب بالقدر؛ ليتم التنزيه عن الظلم.

162 آية النساء

163 وهم الجهمية.

164 وإلا لكان ظالماً لهم وحاشاه سبحانه.

165 كالمعتزلة.

وَالْقَدَرِيَّةُ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الْمُحْدِثُ لِلْمَعْصِيَةِ كَمَا هُوَ الْمُحْدِثُ لِلطَّاعَةِ، وَاَللَّهُ عِنْدَهُمْ مَا أَحْدَثَ لَا هَذَا وَلَا هَذَا [166]، بَلْ أَمَرَ بِهَذَا [167]، وَنَهَى عَنْ هَذَا [168].

وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ لِلَّهِ نِعْمَةٌ أَنْعَمَهَا عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الدِّينِ إلَّا وَقَدْ أَنْعَمَ بِمِثْلِهَا عَلَى الْكُفَّارِ، فَعِنْدَهُمْ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَبَا لَهَبٍ مُسْتَوِيَانِ فِي نِعْمَةِ اللَّهِ الدِّينِيَّةِ؛ إذْ كُلٌّ مِنْهُمَا أُرْسِلَ إلَيْهِ الرَّسُولُ، وَأُقْدِرَ عَلَى الْفِعْلِ، وَأُزِيحَتْ عِلَّتُهُ، لَكِنَّ هَذَا [169] فَعَلَ الْإِيمَانَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخُصَّهُ بِنِعْمَةِ آمَنَ بِهَا، وَهَذَا [170] فَعَلَ الْكُفْرَ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفَضِّلَ اللَّهُ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمُؤْمِنَ، وَلَا خَصَّهُ بِنِعْمَةِ آمَنَ لِأَجْلِهَا.

وَعِنْدَهُمْ أَنَّ اللهَ حَبَّبَ الْإِيمَانَ إلَى الْكُفَّارِ كَأَبِي لَهَبٍ وَأَمْثَالِهِ كَمَا حَبَّبَهُ إلَى الْمُؤْمِنِينَ كَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَمْثَالِهِ، وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِ الطَّائِفَتَيْنِ، وَكَرَّهَ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ إلَى الطَّائِفَتَيْنِ سَوَاءٌ، لَكِنَّ هَؤُلَاءِ [171] كَرِهُوا مَا كَرَّهَهُ اللَّهُ إلَيْهِمْ بِغَيْرِ نِعْمَةٍ خَصَّهُمْ بِهَا، وَهَؤُلَاءِ [172] لَمْ يَكْرَهُوا مَا كَرَّهَهُ اللَّهُ إلَيْهِمْ .

---

166 لا الطاعة، ولا المعصية.

167 أي: الطاعة.

168 أي: المعصية.

169 يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

170 يعني أبا لهب.

171 يعني المؤمنين.

172 يعني الكُفَار.

وَمَنْ تَوَهَّمَ عَنْهُمْ [173] أَوْ مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ أَنَّ الطَّاعَةَ مِنْ اللهِ وَالْمَعْصِيَةَ مِنْ الْعَبْدِ فَهُوَ جَاهِلٌ بِمَذْهَبِهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَدَرِيَّةِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَهُ؛ فَإِنَّ أَصْلَ قَوْلِهِمْ: إنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ لِلطَّاعَةِ كَفِعْلِهِ لِلْمَعْصِيَةِ، كِلَاهُمَا فَعَلَهُ بِقُدْرَةٍ تَحْصُلُ لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخُصَّهُ اللهُ بِإِرَادَةٍ خَلَقَهَا فِيهِ، وَلَا قُوَّةٍ جَعَلَهَا فِيهِ تَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا.

فَإِذَا احْتَجُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ [174] عَلَى مَذْهَبِهِمْ كَانُوا جَاهِلِينَ بِمَذْهَبِهِمْ، وَكَانَتْ الْآيَةُ حُجَّةً عَلَيْهِمْ، لَا لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: { قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ} [النساء:٧٨].

وَعِنْدَهُمْ لَيْسَ الْحَسَنَاتُ الْمَفْعُولَةُ، وَلَا السَّيِّئَاتُ الْمَفْعُولَةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، بَلْ كِلَاهُمَا مِنْ الْعَبْدِ، وقَوْله تَعَالَى: { مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ }[النساء:٧٩] مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِمْ؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمْ الْحَسَنَةَ الْمَفْعُولَةَ وَالسَّيِّئَةَ الْمَفْعُولَةَ مِنْ الْعَبْدِ، لَا مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ .

وَكَذَلِكَ مَنْ احْتَجَّ مِنْ مُثْبِتَةِ الْقَدَرِ [175] بِالْآيَةِ عَلَى إثْبَاتِهِ إذَا احْتَجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: { قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ } كَانَ مُخْطِئًا؛ فَإِنَّ اللَّهَ ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ رَدًّا عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْحَسَنَةُ مِنْ اللَّهِ، وَالسَّيِّئَةُ مِنْ الْعَبْدِ [176].

---

173 يعني المعتزلة.

174 أي: إذا احتج المعتزلة بـ(أية النساء:٧٨).

175 قد يكون المقصود الجهمية؛ لأنهم يُثبتون القدر، لكنهم يغلون فيه، فيجعلونه دليلاً على الجبر حيث يقال: كل من عند الله، وبالتالي فليس من العبد شيء.

176 **توضيح**: الجبرية يقولون: العبد مجبور على فعله؛ لأن الفاعل للطاعة والمعصية حقيقةً هو الله تعالى، وليس العبد؛ لأن الله تعالى قال:{قل كل من عند الله} أي: الطاعة والمعصية.

قلنا لهم: هذا ليس بصحيح؛ لأن الآية في سياق الرد على من قال: الْحَسَنَةُ مِنْ اللَّهِ، وَالسَّيِّئَةُ مِنْ الْعَبْدِ. فالحسنة والسيئة لما كانت كلها من الله تعالى امتنع أن يكون المقصود بهما الطاعة والمعصية، وإنما المقصود بهما النعمة والمصيبة، ولو كان القصد هو الطاعة والمعصية لقال: كل من العبد.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ طَوَائِفِ النَّاس أَنَّ الْحَسَنَةَ الْمَفْعُولَةَ مِنَ اللهِ، وَالسَّيِّئَةَ الْمَفْعُولَةَ مِنْ الْعَبْدِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ نَفْسَ فِعْلِ الْعَبْدِ - وَإِنْ قَالَ أَهْلُ الْإِثْبَاتِ [177] : إِنَّ اللهَ خَلَقَهُ، وَهُوَ مَخْلُوقٌ لَهُ وَمَفْعُولٌ لَهُ. - فَإِنَّهُمْ لَا يُنْكِرُونَ أَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الْمُتَحَرِّكُ بِالْأَفْعَالِ، وَبِهِ قَامَتْ، وَمِنْهُ نَشَأَتْ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ خَلَقَهَا [178].

وَأَيْضًا فَإِنَّ قَوْلَهُ بَعْدَ هَذَا: { مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ } يَمْتَنِعُ أَنْ يُفَسَّرَ بِالطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ [179]؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْإِثْبَاتِ لَا يَقُولُونَ : إِنَّ اللهَ خَالِقُ إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى، بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ خَالِقٌ لِجَمِيعِ الْأَفْعَالِ وَكُلِّ الْحَوَادِث .

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَذْهَبَ سَلَفِ الْأُمَّةِ - مَعَ قَوْلِهِمْ: اللَّهُ خَالِقُ كُل شَيْءٍ، وَرَبُّهُ، وَمَلِيكُهُ، وَأَنَّهُ مَا شَاءَ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَ الْعَبْدَ هَلُوعًا، إذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ - أَنَّ الْعَبْدَ فَاعِلٌ حَقِيقَةً، وَلَهُ مَشِيئَةٌ وَقُدْرَةٌ [180]، قَالَ تَعَالَى: { لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ }[التكوير:٢٨]،

وَقَالَ تَعَالَى:{ إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ }[الإنسان: ٢٩_٣٠]،

---

177 المتبعون للسلف الصالح.

178 فالعبد فاعل، والله خالق.

179 إنما تفسر بالنعم والمصائب، فكل ذلك من الله سبحانه، وقوله:{وما أصابك من سيئة فمن نفسك} أي: بسبب ذنبك، فهي من الله قدراً، ومن العبد تسبُّباً، وانظر " لقاء الباب المفتوح " (٢١٥/٢٤)، " شرح الطحاوية لابن أبي العز " (١٥٧/٢) ط الرسالة، " دفع إيهام الاضطراب " (٦٤/١) .

180 للعبد قدرة مؤثرة في الفِعْل خِلافاً للأشاعرة، لكنها غير مستقلة عن إرادة الله تعالى الكونية خِلافاً للمعتزلة، والحق وسط بين الغالي والجافي.

وَقَالَ تَعَالَى: { كَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ }[المدثر:٥٤_٥٦] .

وَهَذَا الْمَوْضِعُ (181) اضْطَرَبَ فِيهِ الْخَائِضُونَ فِي الْقَدَرِ، فَقَالَتْ الْمُعْتَزِلَةُ وَنَحْوُهُمْ مِنْ النفاة: الْكُفْرُ وَالْفُسُوقُ وَالْعِصْيَانُ أَفْعَالٌ قَبِيحَةٌ، وَاَللَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا تَكُونُ فِعْلًا لَهُ (182) .

181 وهو التوفيق بين الفعل البشري الاختياري، والخلق الكوني الإلهي.

182 تنبيه: المشهور أن المعتزلة يقولون بأن العبد يخلق فعل نفسه، ولا شك أن هذا هو مذهبهم، لكن اعلم أنَّ كثيراً منهم كانوا يتحرزون فلا يُطلقون لفظ الخالق على العبد، بل يقولون: موجد، ومؤثر، ونحو ذلك، قال الكعبي في " تفسيره ": إنا لا نقول: إنا نخلق أفعالنا. قال: ومن أطلق ذلك فقد أخطأ إلا في مواضع ذكرها الله تعالى كقوله: {وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير}[المائدة : 110]، وقوله:{فتبارك الله أحسن الخالقين}[المؤمنون: 14]، لكن اعلم أن أصحاب أبي هاشم الجُبائي يُطلقون لفظ الخالق على العبد ، حتى أن أبا عبد الله البصير بالغ حتى قال: إطلاق لفظ الخالق على العبد حقيقة، وعلى الله مجاز؛ لأن الخالق عبارة عن التقدير ، وذلك عبارة عن الظن والحسبان ، وهو في حق العبد حاصل، وفي حق الله تعالى محال. " تفسير الرازي – جزء ٢٠ صـ ١٢ "، واعلم أن في المعتزلة المتقدمين من كان جبرياً كالجاحظ، وفيهم من قال بالكسب كضرار بن عمرو، وحفص الفرد والحسين بن محمد النجار، ولعله أصل الكسب الأشعري، وسيأتي مزيد توضيح إن شاء الله.

٤ _ وَقَالَ مَنْ رَدَّ عَلَيْهِمْ مِنْ الْمَائِلِينَ إلَى الْجَبْرِ: بَلْ هِيَ فِعْلُهُ [183]، وَلَيْسَتْ أَفْعَالًا لِلْعِبَادِ، بَلْ هِيَ كَسْبٌ لِلْعَبْدِ. وَقَالُوا: إنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ لَا تَأْثِيرَ لَهَا فِي حُدُوثِ مَقْدُورِهَا، وَلَا فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ أَجْرَى الْعَادَةَ بِخَلْقِ مَقْدُورِهَا مُقَارِنًا لَهَا، فَيَكُونُ الْفِعْلُ خَلْقًا مِنْ اللَّهِ إبْدَاعًا وَإِحْدَاثًا، وَكَسْبًا مِنْ الْعَبْدِ؛ لِوُقُوعِهِ مُقَارِنًا لِقُدْرَتِهِ. وَقَالُوا: إنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ مُحْدِثًا لِأَفْعَالِهِ، وَلَا مُوجِدًا لَهَا.

وَمَعَ هَذَا فَقَدْ يَقُولُونَ: إنَّا لَا نَقُولُ بِالْجَبْرِ الْمَحْضِ، بَلْ نُثْبِتُ لِلْعَبْدِ قُدْرَةً حَادِثَةً، وَالْجَبْرِيُّ الْمَحْضُ [هو] الَّذِي لَا يُثْبِتُ لِلْعَبْدِ قُدْرَةً [184].

وَأَخَذُوا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ الْكَسْبِ الَّذِي أَثْبَتُوهُ وَبَيْنَ الْخَلْقِ **فَقَالُوا**: الْكَسْبُ عِبَارَةٌ عَنْ اقْتِرَانِ الْمَقْدُورِ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ، وَالْخَلْقُ هُوَ الْمَقْدُورُ بِالْقُدْرَةِ الْقَدِيمَةِ. **وَقَالُوا أَيْضًا**: الْكَسْبُ هُوَ: الْفِعْلُ الْقَائِمُ بِمَحَلِّ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَالْخَلْقُ هُوَ الْفِعْلُ الْخَارِجُ عَنْ مَحَلِّ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ [185].

---

183 أي: فعل الرب جل وعلا.

184 هؤلاء الأشاعرة مع كون حقيقة قولهم هو قول الجهمية إلا أنهم يحاولون الفرار من هذا بالإتيان بفروق بين مذهبهم ومذهب الجبرية المحضة (الجهمية)، فيقولون: الجبري لا يثبت للعبد قدرة؛ لأنه يزعم أن الله تعالى جَبَرَهُ على فِعْلِهِ، ونحن نقول بأن للعبد قدرة، فهذا يدل على أننا مختلفون! ولكن هذا مجرد تَمَلُّص، وإلا فالقدرة التي يُثبتها الأشاعرة للعبد يقولون: إنها غير مؤثرة في الفعل، فما الفرق إذن بين قدرةٍ لا تؤثر وعدم القدرة؟! فالفاعل عند الأشاعرة والجهمية حقيقة هو الله تعالى.
تنبيه: زيادة (هو) في هذه الفقرة من عندي؛ ليتضح الكلام، وليست من كلام المصنف.
تنبيه آخر: تقدم صـ ١٠٨ أن المصنف ذكر أن الناس في الشرع والقدر على أربعة أنواع، ونص على ثلاثة، ولم ينص على الرابع، وقد قلبت كلامه مراراً فبان لي أنه أدرجه هنا إدراجاً؛ ولهذا جعلت له رقماً؛ ليتميز كما تلاحظ، والله المستعان.

185 **قال الآمدي [٦٣١هـ]**: أما الكسب فأحسن ما قيل فيه: **إنه المقدور بالقدرة الحادثة**. وقيل: هو المقدور القائم بمحل القدرة. وأما الخلق - فإنه وإن أطلق باعتبارات مختلفة كالتقدير، والهم بالشيء، والعزم عليه، والإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه - فالمراد بالخلق: **المضاف إلى القدرة القديمة** إنما هو: **عبارة عن المقدور بالقدرة القديمة**. وإن شئت قلت: **هو المقدور القائم بغير محل القدرة عليه**. " غاية المرام في علم الكلام " (٢٢٣)، وسيأتي إن شاء الله تعالى ذكر أقوال بعضهم.

فَقَالَ لَهُمْ النَّاسُ: هَذَا لَا يُوجِبُ فَرْقًا بَيْنَ كَوْنِ الْعَبْدِ كَسَبَ، وَبَيْنَ كَوْنِهِ فَعَلَ وَأَوْجَدَ وَأَحْدَثَ وَصَنَعَ وَعَمِلَ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ فِعْلَهُ وَإِحْدَاثَهُ وَعَمَلَهُ وَصُنْعَهُ هُوَ أَيْضًا مَقْدُورٌ بِالْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ [186]، وَهُوَ قَائِمٌ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ الْحَادِثَةِ .

وَأَيْضًا: فَهَذَا فَرْقٌ لَا حَقِيقَةَ لَهُ؛ فَإِنَّ كَوْنَ الْمَقْدُورِ [187] فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ أَوْ خَارِجًا عَنْ مَحَلِّهَا لَا يَعُودُ إلَى نَفْسِ تَأْثِيرِ الْقُدْرَةِ فِيهِ [188]،

وَهُوَ [189] مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلَيْنِ:

١ _ إنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ عَلَى فِعْلٍ يَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَإِنَّ خَلْقَهُ لِلْعَالَمِ هُوَ نَفْسُ الْعَالَمِ [190]، وَأَكْثَرُ الْعُقَلَاءِ مِنْ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ .

٢ _ وَالثَّانِي إنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ لَا يَكُونُ مَقْدُورُهَا إلَّا فِي مَحَلِّ وُجُودِهَا ، وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ مَقْدُورِهَا خَارِجًا عَنْ مَحَلِّهَا ، وَفِي ذَلِكَ نِزَاعٌ طَوِيلٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ .

---

186 مقصودهم بالقدرة الحادثة: قُدرة العبد.

187 أي: الفِعل، والله أعلم.

188 أي: في المقدور، والمطلوب هو ذِكر فرق بين الكسب والخلق من جهة التأثير في فِعل العبد.
قال المصنف: لم يذكروا بين الكسب والفِعل فرقاً معقولاً، بل حقيقة قولهم قول جهم. إن العبد لا قدرة له، ولا فعل، ولا كسب، والله عندهم فاعل فعل العبد، وفعله هو نفس مفعوله؛ فصار الرب عندهم فاعلا لكل ما يوجد من أفعال العباد. ويلزمهم أن يكون هو الفاعل للقبائح، وأن يتصف بها على قولهم إنه يوصف بالصفات الفعلية القائمة بغيره. " النبوات " (٤٦٢/١)، وقد صرح الدسوقي فيما نقل عنه البيجوري في " تحفة المريد " (١٠٥) ، والسنوسي في " أم البراهين " (٢١٩) أن العبد مجبور في صورة مختار! أي: في ظاهر الأمر أنه مختار لفعله، وفي الحقيقة هو مجبور عليه!

189 أي: الكسب الأشعري.

190 معناه أن الله تعالى لا يتصف بالفعل، فالفعل هو عين المفعول، فجعلوا القدرة على الفعل هي أفعال تقوم بالمخلوقات، فإذن ليس هو القادر سبحانه !

وَأَيْضًا: فَإِذَا فُسِّرَ التَّأْثِيرُ بِمُجَرَّدِ الِاقْتِرَانِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْفَارِقُ فِي الْمَحَلِّ أَوْ خَارِجًا عَنْ الْمَحَلِّ .

صور المسألة السابقة: **هل يقدر العبد على فعل شيء لم يُقَدِّره الله تعالى له أو أنه لا يقدر إلا على ما قدر له بحيث تكون قدرته محصورة في محل القدرة؟** قد سبق صـ٢٣ أن القدرة والاستطاعة على قسمين: أصل التمكن، ووجوب الوقوع، فقد يتوفر الأول دون الثاني

قال المصنف: **من الناس من يقول: إن المقدور لا بد أن يكون في محل القدرة، وليس هذا هو لغة العرب، ولا غيرهم من الأمم؛ لا لغة القرآن والحديث، ولا غيرهما، وإنما يَدَّعُوْنَ ذلك من جهة العقل، وقولهم في ذلك باطل من جهة العقل.** " النبوات " (٢/٩٩٢).

قال محقق النبوات عبد العزيز بن صالح الطويان: هذا من تعريفات الأشاعرة للكسب عندهم.

انظر، " شرح جوهرة التوحيد للباجوري " صـ 219، و" شرح الصاوي على جوهرة التوحيد " صـ 149-150، " مجموع الفتاوى " 8404، 467، و" شفاء العليل " لابن القيم صـ 121-122.

وهذه المسألة لها تعلق بالاستطاعة والقدرة، وقد وقع الخلاف فيها على أقوال، تبعاً للخلاف الواقع في القدر: فالجهمية، وهم الجبرية: قالوا بنفي القدرة لا مع الفعل ولا قبله؛ لأن العبد عندهم لا اختيار له. **والمعتزلة**: أثبتوا القدرة قبل الفعل، ونفوا أن تكون معه.

أما الأشاعرة، فقالوا: إن القدرة مع الفعل، لا يجوز أن تتقدمه، ولا أن تتأخر عنه، بل هي مقارنة له، وهي من الله تعالى، وما يفعله الإنسان بها فهو كسب له.

وأهل السنة قالوا: إن القدرة تقع على نوعين:

أ - قدرة أو استطاعة للعبد، بمعنى الصحة والتوسع والتمكن وسلامة الآلات، وهي التي تكون مناط الأمر والنهي، وهي المصححة للفعل. فهذه لا يجب أن تقارن الفعل، بل تكون قبله متقدمة عليه.

بـ- والاستطاعة أو القدرة التي يجب معها وجود الفعل، وهذه هي الاستطاعة المقارنة للفعل الموجبة له.

انظر: الملل والنحل 185. والإرشاد صـ 219-220. والإنصاف صـ 46. والتمهيد صـ 323-325. ومجموع الفتاوى 8129-130، 290-292، 371-376، 441، 1032، 18172-173. ودرء تعارض العقل والنقل 9241 وشرح الطحاوية صـ 633-639. وموقف ابن تيمية من الأشاعرة 31331-1332. والماتريدية صـ 424-425، **سيأتي كلام المصنف على الاستطاعة صـ١٤١** .

فائدة: لفظ الكسب متجاذب بين الطوائف ([191])، فأهل السنة إذا أطلقوه يكون مقصودهم به الفعل، والمعتزلة إذا أطلقوه يقصدون به الاستقلال بإحداث الفعل عن مشيئة الله تعالى، وأما الأشاعرة فهم مضطربون في حقيقة الكسب الأشعري حتى ذكروا نحو عشرين قولاً، بل اعترف السبكي أن كسب الأشعري أمر يعسر التعبير عنه.

حتى قيل: مما يُقال ولا حقيقة تحته معقولة تدنو إلى الأفهام

الكسبُ عند الأشعري والحال عنـــ ـد البهشمي وطفرة النظام.

ومثلوا له بالواسطة بين حركة المختار وحركة المرتعش

قال أبو الحسن الآمُدي (٦٣١هـ): وما نجده من التفرقة بين الحركة الاضطرارية والاختيارية فهو سبيلنا في إثبات الكسب على مَن أنكره من الجبرية وقال إنّ القدرة الحادثة لا تعلق لها بالفعل أصلا.

" غاية المرام في علم الكلام " (٢٢١/١) ، وانظر " شرح الطحاوية " (٢٧٠/٢) صالح آل الشيخ.

قال سعيد بن فوْدة: [وقد أجمع أهل السنة (يقصد الأشاعرة) على إثبات الكسب للإنسان، ومسئوليته عنه، وإن اختلفوا في طريقة تقريره على أقوال مشهورة، وحاصلها يرجعُ إلى عدم مدخلية أيّ أثر لقُدرة الإنسان في خلق الأفعال بعد أن لم تكن موجودة، بل إضافتها إليه على سبيل الكسب ، وأن الله تعالى وإن كان خالِقاً لأفعال العبد إلا أنه يَخلقها له عند إرادة العبد إياها، وعزمه عليها بعد أن يكون قابِلاً لِكَسبِها] .

" الشرح الكبير للعقيدة الطحاوية " صـ٤١٧، وانظر " الانتصار للتدمرية " (٥٦٤).

نفوا تأثير الأسباب في المُسَبَّبَات فقالوا بأنّ الله تعالى يخلق الشبع عند الأكل، لا به، ويخلق الري عند الشرب، لا به،...

قال أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني الأشعري (م٤٠٣هـ): فأما ما يهذون به كثيراً من أنهم يعلمون حِساً واضطراراً أنَّ الإحراق والإسكار الحادثين واقعان عن حرارة النار وشدة الشراب فإنه جهلٌ عظيم؛ وذلك أن الذي نُشَاهِده، ونَحسه إنما هو تغير حال الجسم عند تناول الشراب، ومجاورة النار، وكونه سكرانَ ومحترقاً ومتغيراً عما كان عليه فقط. " تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل " (٦٢/١).

[191] **قال ابن القيم:** فصل، الطوائف كلها مُتفقة على الكسب، ومختلفون في حقيقته. " شفاء العليل " (٤٢٣/١).

...   .

فائدة: قال **الشيخ محمد القليط** - وفقه الله تعالى -: [من الخطأ الاعتقاد أن الأشاعرة ينفون أن يكون العبد مختارًا مطلقًا لمجرد نفي تأثير القدرة؛ فالعبد عند الأشاعرة يُحدث الباري فيه اختيارًا ويحدث عنده القدرة التي تتعلق بالفعل تعلقًا يسمونه : " كسبًا "، فكلما حدثت القدرة حدث عندها الفعل بلا تأثير من القدرة فيه، فالاختيار يحصل وتحصل معه القدرة ومعها يحصل الفعل، وقد أجرى الباري عادته بذلك، فكلما قصدتَ إلى فعلٍ معيّن خلق الله لك قدرة عليه يحصل معها الفعل لا بها، والكسب عندهم إما هو نفس الفعل المقارن للقدرة الذي يقوم بفاعله، أو هو هذه النسبة الاعتبارية بين القدرة والفعل؛ لأجل ذلك هم يَنفُون عن أنفسهم الجبر؛ لترتب القدرة الحادثة على اختيار أو قصد يقوم بالعبد، ومناط الوصف بالجبر إما هو نفي القدرة تماماً أو نفي تأثيرها أو نفي الاختيار أو نفي الأمرين معًا أو نفي أحدهما لا على التعيين، فلو كان المناط: نفي تأثير القدرة فهم جبرية حتمًا، و لو كان المناط هو نفي الاختيار فليسوا جبرية حتماً، ولو كان المناط نفي الأمرين معًا فليسوا جبرية كذلك؛ لأنهم يثبتون أحدهما، ولو كان المناط هو نفي أحدهما لا على التعيين، فإذا نفيت تأثير القدرة وأثبتَّ الاختيار – مثلا – كنت جبرياً، أو إذا نفيت الاختيار وأثبت للقدرة تأثيرًا كنتَ جبرياً كذلك، فيكونون حينئذٍ جبرية لنفيهم أحد هذين الأمرين وهو نفي تأثير القدرة.

والحق أن الجبر لا ينتفي إلا مع إثبات الأمرين: القدرة المؤثرة والاختيار الوجودي القائم بالعبد؛ لأن نفي تأثير القدرة مساوٍ للعجز، ونفي الاختيار هو إثبات للإكراه، وأهل السنة فازوا بالنجاة إذ أثبتوا الأمرين، والله المستعان].
(عقليات | محمد القليط)

وَأَيْضًا: قَالَ لَهُمْ الْمُنَازِعُونَ: مِنْ الْمُسْتَقِرِّ فِي فِطَرِ النَّاسِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْعَدْلَ فَهُوَ عَادِلٌ، وَمَنْ فَعَلَ الظُّلْمَ فَهُوَ ظَالِمٌ، وَمَنْ فَعَلَ الْكَذِبَ فَهُوَ كَاذِبٌ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ الْعَبْدُ فَاعِلًا لِكَذِبِهِ وَظُلْمِهِ وَعَدْلِهِ بَلْ اللَّهُ فَاعِلُ ذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُتَّصِفَ بِالْكَذِبِ وَالظُّلْمِ!

قَالُوا: وَهَذَا كَمَا قُلْتُمْ أَنْتُمْ وَسَائِرُ الصفاتية: مِنْ الْمُسْتَقِرِّ فِي فِطَرِ النَّاسِ أَنَّ مَنْ قَامَ بِهِ الْعِلْمُ فَهُوَ عَالِمٌ، وَمَنْ قَامَتْ بِهِ الْقُدْرَةُ فَهُوَ قَادِرٌ، وَمَنْ قَامَتْ بِهِ الْحَرَكَةُ فَهُوَ مُتَحَرِّكٌ

وَمَنْ قَامَ بِهِ التَّكَلُّمُ فَهُوَ مُتَكَلِّمٌ ، وَمَنْ قَامَتْ بِهِ الْإِرَادَةُ فَهُوَ مُرِيدٌ، وَقُلْتُمْ إذَا كَانَ الْكَلَامُ مَخْلُوقًا كَانَ كَلَامًا لِلْمَحَلِّ الَّذِي خَلَقَهُ فِيهِ كَسَائِرِ الصِّفَاتِ، فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ الْمُطَّرِدَةُ فِيمَنْ قَامَتْ بِهِ الصِّفَاتُ، نَظِيرُهَا أَيْضًا مَنْ فَعَلَ الْأَفْعَالَ .

وَقَالُوا أَيْضًا: الْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ بِذِكْرِ إضَافَةِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ إلَى الْعِبَادِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: { جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } [السجدة: ١٧] ، [الواقعة: ٢٤] ، وَقَوْلِهِ: { اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ } [فصلت:٤٠] ، وَقَوْلِهِ : { وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ } [التوبة:١٠٥] ، وَقَوْلِهِ : { إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ } [البقرة:٢٧٧]، [يونس:٩] ، [هود:٢٣]، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ [192].

وَقَالُوا أَيْضًا: إنَّ الشَّرْعَ وَالْعَقْلَ مُتَّفِقَانِ عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ يُحْمَدُ وَيُذَمُّ عَلَى فِعْلِهِ، وَيَكُونُ حَسَنَةً لَهُ أَوْ سَيِّئَةً، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ إلَّا فِعْلُ غَيْرِهِ لَكَانَ ذَلِكَ الْغَيْرُ هُوَ الْمَحْمُودَ الْمَذْمُومَ عَلَيْهَا!

وَفِي " الْمَسْأَلَةِ " كَلَامٌ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ ، لَكِنْ نُنَبِّهُ عَلَى نُكَتٍ نَافِعَةٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْمُشْكِلِ فَنَقُولُ:

---

192 مما فيه إضافة فعل العبد إلى العبد، بل القرآن مملوء بإضافة الأفعال إلى فاعليها مطلقاً، سواء إضافة فعل المخلوق إلى المخلوق أو إضافة فعل الرب إلى الرب جل وعلا.

قَوْلُ الْقَائِلِ: هَذَا فَعَلَ هَذَا وَفَعَلَ هَذَا. لَفْظٌ فِيهِ إجْمَالٌ ؛ فَإِنَّهُ تَارَةً يُرَادُ بِالْفِعْلِ نَفْسُ الْفِعْلِ، وَتَارَةً يُرَادُ بِهِ مُسَمَّى الْمَصْدَرِ، فَيَقُولُ: فَعَلْت هَذَا أَفْعَلُهُ فِعْلًا، وَعَمِلْت هَذَا أَعْمَلُهُ عَمَلًا.

فَإِذَا أُرِيدَ بِالْعَمَلِ نَفْسُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ مُسَمَّى الْمَصْدَرِ كَصَلَاةِ الْإِنْسَانِ وَصِيَامِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَالْعَمَلُ هُنَا هُوَ الْمَعْمُولُ ، وَقَدْ اتَّحَدَ هُنَا مُسَمَّى الْمَصْدَرِ وَالْفِعْلِ، وَإِذَا أُرِيدَ بِذَلِكَ مَا يَحْصُلُ بِعَمَلِهِ كَنِسَاجَةِ الثَّوْبِ، وَبِنَاءِ الدَّارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَالْعَمَلُ هُنَا غَيْرُ الْمَعْمُولِ، قَالَ تَعَالَى: { يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ } [سبأ:١٣] ، فَجَعَلَ هَذِهِ الْمَصْنُوعَاتِ مَعْمُولَةً لِلْجِنِّ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ [193] قَوْله تَعَالَى: { وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ } فَإِنَّهُ فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ (مَا) بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا تَنْحِتُونَهُ مِنْ الْأَصْنَامِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُون وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُون} أَيْ: وَاَللَّهُ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ الْأَصْنَامَ الَّتِي تَنْحِتُونَهَا ، وَمِنْهُ حَدِيثُ حُذَيْفَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :« إنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنْعَتِهِ »([194]).

لَكِنْ قَدْ يُسْتَدَلُّ بِالْآيَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، فَيُقَالُ : إذَا كَانَ خَالِقًا لِمَا يَعْمَلُونَهُ مِنْ الْمَنْحُوتَاتِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْخَالِقَ لِلتَّأْلِيفِ الَّذِي أَحْدَثُوهُ فِيهَا؛ فَإِنَّهَا إنَّمَا صَارَتْ أَوْثَانًا بِذَلِكَ التَّأْلِيفِ وَإِلَّا فَهِيَ بِدُونِ ذَلِكَ لَيْسَتْ مَعْمُولَةً لَهُمْ، وَإِذَا كَانَ خَالِقًا لِلتَّأْلِيفِ كَانَ خَالِقًا لِأَفْعَالِهِمْ .

---

193 أن العمل هو المعمول، وليس غيره.

194 أخرجه الإمام البخاري في " خلق أفعال العباد " (صـ 73) ، وابن أبي عاصم في " السنة " ، (357 و 358) ، وابن منده في " التوحيد " (ق 39 / 2) ، وابن عدي (263 / 2) ، والحاكم (1 / 31) ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " (صـ 26 و 388) ، انظر " الصحيحة " (١٨١/٤).

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ لَفْظَ " الْفِعْلِ " وَ " الْعَمَلِ " وَ " الصُّنْعِ " أَنْوَاعٌ وَذَلِكَ كَلَفْظِ الْبِنَاءِ وَالْخِيَاطَةِ وَالنِّجَارَةِ تَقَعُ عَلَى نَفْسِ مُسَمَّى الْمَصْدَرِ، وَعَلَى الْمَفْعُولِ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ " التِّلَاوَةِ " وَ" الْقِرَاءَةِ " وَ" الْكَلَامِ " وَ" الْقَوْلِ " يَقَعُ عَلَى نَفْسِ مُسَمَّى الْمَصْدَرِ، وَعَلَى مَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ مِنْ نَفْسِ الْقَوْلِ وَالْكَلَامِ، فَيُرَادُ بِالتِّلَاوَةِ وَالْقِرَاءَةِ نَفْسُ الْقُرْآنِ الْمَقْرُوءِ الْمَتْلُوِّ، كَمَا يُرَادُ بِهَا مُسَمَّى الْمَصْدَرِ .

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ الْقَائِلَ إذَا قَالَ: هَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ فِعْلُ اللَّهِ أَوْ فِعْلُ الْعَبْدِ. فَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهَا فِعْلُ اللَّهِ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ، فَهَذَا بَاطِلٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَبِصَرِيحِ الْعَقْلِ، وَلَكِنْ مَنْ قَالَ: هِيَ فِعْلُ اللَّهِ. وَأَرَادَ بِهِ أَنَّهَا مَفْعُولَةٌ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ كَسَائِرِ الْمَخْلُوقَات فَهَذَا حَقٌّ.

ثُمَّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَالَ: إنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ فِعْلٌ يَقُومُ بِهِ، فَلَا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَمَفْعُولِهِ، وَخَلْقِهِ وَمَخْلُوقِهِ .

وَأَمَّا الْجُمْهُورُ الَّذِينَ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا فَيَقُولُونَ: هَذِهِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ، مَفْعُولَةٌ لِلَّهِ، لَيْسَتْ هِيَ نَفْسَ فِعْلِهِ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَهِيَ فِعْلُهُ الْقَائِمُ بِهِ، وَهِيَ أَيْضًا مَفْعُولَةٌ لَهُ إذَا أُرِيدَ بِالْفِعْلِ الْمَفْعُول، فَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ فِي حَقِّ الرَّبِّ تَعَالَى بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ إذَا قَالَ: إنَّهَا فِعْلُ اللَّهِ تَعَالَى. وَلَيْسَ لِمُسَمَّى فِعْلِ اللَّهِ عِنْدَهُ مَعْنَيَانِ وَحِينَئِذٍ فَلَا تَكُونُ فِعْلًا لِلْعَبْدِ، وَلَا مَفْعُولَةً لَهُ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى.

وَبَعْضُ هَؤُلَاءِ قَالَ: هِيَ فِعْلٌ لِلرَّبِّ وَلِلْعَبْدِ فَأَثْبَتَ مَفْعُولًا بَيْنَ فَاعِلَيْنِ.

وَأَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ يُوَافِقُونَ هَؤُلَاءِ عَلَى أَنَّ فِعْلَ الرَّبِّ تَعَالَى لَا يَكُونُ إلَّا بِمَعْنَى مَفْعُولِهِ، مَعَ أَنَّهُمْ يُفَرِّقُونَ فِي الْعَبْدِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ؛ فَلِهَذَا عَظُمَ النِّزَاعُ، وَأَشْكَلَتْ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَحَارُوا فِيهَا.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ : خَلْقُ الرَّبِّ تَعَالَى لِمَخْلُوقَاتِهِ لَيْسَ هُوَ نَفْسَ مَخْلُوقَاتِهِ. قَالَ: إنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ كَسَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَمَفْعُولَةٌ لِلرَّبِّ كَسَائِرِ الْمَفْعُولَاتِ. وَلَمْ يَقُلْ: إنَّهَا نَفْسُ فِعْلِ الرَّبِّ وَخَلْقِهِ. بَلْ قَالَ: إنَّهَا نَفْسُ فِعْلِ الْعَبْدِ.

وَعَلَى هَذَا تَزُولُ الشُّبْهَةُ؛ فَإِنَّهُ يُقَالُ الْكَذِبُ وَالظُّلْمُ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ الْقَبَائِحِ يَتَّصِفُ بِهَا مَنْ كَانَتْ فِعْلًا لَهُ كَمَا يَفْعَلُهَا الْعَبْدُ وَتَقُومُ بِهِ، وَلَا يَتَّصِفُ بِهَا مَنْ كَانَتْ مَخْلُوقَةً لَهُ إذَا كَانَ قَدْ جَعَلَهَا صِفَةً لِغَيْرِهِ، كَمَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا يَتَّصِفُ بِمَا خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ مِنْ الطُّعُومِ وَالْأَلْوَانِ وَالرَّوَائِحِ وَالْأَشْكَالِ وَالْمَقَادِيرِ وَالْحَرَكَاتِ وَغَيْرِ ذَلِك، فَإِذَا كَانَ قَدْ خَلَقَ لَوْنَ الْإِنْسَانِ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمُتَلَوِّنَ بِهِ، وَإِذَا خَلَقَ رَائِحَةً مُنْتِنَةً أَوْ طَعْمًا مُرًّا أَوْ صُورَةً قَبِيحَةً وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَكْرُوهٌ مَذْمُومٌ مُسْتَقْبَحٌ لَمْ يَكُنْ هُوَ مُتَّصِفًا بِهَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ الْقَبِيحَةِ الْمَذْمُومَةِ الْمَكْرُوهَةِ وَالْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ .

وَمَعْنَى قُبْحِهَا كَوْنُهَا ضَارَّةً لِفَاعِلِهَا، وَسَبَبًا لِذَمِّهِ وَعِقَابِهِ، وَجَالِبَةً لِأَلَمِهِ وَعَذَابِهِ، وَهَذَا أَمْرٌ يَعُودُ عَلَى الْفَاعِلِ الَّذِي قَامَتْ بِهِ، لَا عَلَى الْخَالِقِ الَّذِي خَلَقَهَا فِعْلًا لِغَيْرِهِ .

ثُمَّ عَلَى قَوْلِ الْجُمْهُورِ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَهُ حِكْمَةٌ فِيمَا خَلَقَهُ فِي الْعَالَمِ مِمَّا هُوَ مُسْتَقْبَحٌ وَضَارٌّ وَمُؤْذٍ يَقُولُونَ : لَهُ فِيمَا خَلَقَهُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ الضَّارَّةِ لِفَاعِلِهَا حِكْمَةٌ عَظِيمَة، كَمَا لَهُ حِكْمَةٌ عَظِيمَةٌ فِيمَا خَلَقَهُ مِنْ الْأَمْرَاضِ وَالْغُمُومِ [195].

---

[195] من الحِكَم في ذلك معرفة نعمة الله تعالى؛ فإنه لولا المرض لما عُرِف فضل الصحة، ولولا البلاء ما عرف فضل السلامة، ولولا الفقر ما عُلِم قدر الغنى، وكم يعدد المرء من هذا،... وأيضاً من الحِكَم ظهور آثار أسماء الله تعالى الحُسنى وصفاته العُلياء؛ فإنه لولا البلاء والذنوب والمصائب لما تحققت عبودية الصبر، والتوبة، والاستغفار، والدعاء، والضراعة، وتجلت آثار أسمائه وصفاته الغفور، والودود، والشكور، والمنعم، والتواب، والمعطي المانع، والمعز المذل،.. قد ذكر ابن القيم حِكَماً جليلة في الابتلاءات والشرور وخلق إبليس، كما في " شفاء العليل " (١٨٤/١) الشاملة.

وَمَنْ يَقُولُ: لَا تُعَلَّلُ أَفْعَالُهُ، لَا يُعَلَّلُ لَا هَذَا وَلَا هَذَا (196).

يُوَضِّحُ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إذَا خَلَقَ فِي الْإِنْسَانِ عَمًى وَمَرَضًا وَجُوعًا وَعَطَشًا وَوَصَبًا وَنَصَبًا (197) وَنَحْوَ ذَلِكَ كَانَ الْعَبْدُ هُوَ الْمَرِيضَ الْجَائِعَ الْعَطْشَانَ الْمُتَأَلِّمَ، فَضَرَرُ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَمَا فِيهَا مِنْ الْأَذَى وَالْكَرَاهَةِ عَادَ إلَيْهِ (198)، وَلَا يَعُودُ إلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَكَذَلِكَ مَا خَلَقَ فِيهِ مِنْ كَذِبٍ وَظُلْمٍ وَكُفْرٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ هِيَ أُمُورٌ ضَارَّةٌ مَكْرُوهَةٌ مُؤْذِيَةٌ .

وَهَذَا مَعْنَى كَوْنِهَا سَيِّئَاتٍ وَقَبَائِحَ أَيْ أَنَّهَا تَسُوءُ صَاحِبَهَا وَتَضُرُّهُ، وَقَدْ تَسُوءُ أَيْضًا غَيْرَهُ وَتَضُرُّهُ كَمَا أَنَّ مَرَضَهُ وَنَتَنَ رِيحِهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ قَدْ يَسُوءُ غَيْرَهُ وَيَضُرُّهُ .

يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْقَدَرِيَّةَ (199) سَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ قَدْ يَخْلُقُ فِي الْعَبْدِ كُفْرًا وَفُسُوقًا عَلَى سَبِيلِ الْجَزَاءِ كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: { وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ }[الأنعام:١١٠]، وَقَوْلِهِ :{ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا }[البقرة:١٠]، وَقَوْلِهِ: { فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ }[الصف:٥].

196 أي: ليس ثمة حِكمة في خَلْقِ المخلوقات المستقبحة الضارة المؤذية، ولا في إيجاد المخلوقات المستحسنة النافعة المسالمة؛ فكلها وُجِدَت بمحض المشيئة الإلهية، والله المستعان.

197 قيل: النصب هو التعب الشديد، والوصب هو المرض الملازم.

198 أي: العبد.

199 المعتزلة.

ثُمَّ إنَّهُ مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ تَكُونُ فِعْلًا لِلْعَبْدِ، وَكَسْبًا لَهُ، يُجْزَى عَلَيْهَا، وَيَسْتَحِقُّ الذَّمَّ عَلَيْهَا وَالْعِقَابَ، وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى [200]، فَالْقَوْلُ عِنْدَ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ فِيمَا يَخْلُقُهُ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ ابْتِدَاءً كَالْقَوْلِ فِيمَا يَخْلُقُهُ جَزَاءً مِنْ هَذَا الْوَجْهِ [201]، وَإِنْ افْتَرَقَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ [202]،

وَهُمْ لَا يُمْكِنُهُمْ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا بِفَرْقٍ يَعُودُ إلَى كَوْنِ هَذَا فِعْلًا لِلَّهِ دُونَ هَذَا، وَهَذَا فِعْلًا لِلْعَبْدِ دُونَ هَذَا [203]، وَلَكِنْ يَقُولُونَ: إنَّ هَذَا يَحْسُنُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِكَوْنِهِ جَزَاءً لِلْعَبْدِ، وَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ لِكَوْنِهِ ابْتِدَاءً لِلْعَبْدِ بِمَا يَضُرُّهُ.

وَهُمْ يَقُولُونَ: لَا يَحْسُنُ مِنْهُ أَنْ يَضُرَّ الْحَيَوَانَ إلَّا بِجُرْمٍ سَابِقٍ أَوْ عِوَضٍ لَاحِقٍ .

وَأَمَّا أَهْلُ الْإِثْبَاتِ لِلْقَدَرِ فَمَنْ لَمْ يُعَلِّلْ مِنْهُمْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مَخْلُوقٍ وَمَخْلُوقٍ، وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِالْحِكْمَةِ - وَهُمْ الْجُمْهُورُ - فَيَقُولُونَ: لِلَّهِ تَعَالَى فِيمَا يَخْلُقُهُ مِنْ أَذَى الْحَيَوَانِ حِكَمٌ عَظِيمَةٌ، كَمَا لَهُ حِكَمٌ فِي غَيْرِ هَذَا، وَنَحْنُ لَا نَحْصُرُ حِكْمَتَهُ فِي الثَّوَابِ وَالْعِوَضِ؛ فَإِنَّ هَذَا قِيَاسٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْوَاحِدِ مِنْ النَّاسِ، وَتَمْثِيلٌ لِحِكْمَةِ اللَّهِ وَعَدْلِهِ بِحِكْمَةِ الْوَاحِدِ مِنْ النَّاسِ وَعَدْلِهِ .

---

200 نقول: هي **أفعال** للعباد حقيقة **ومفعولة** للرب، فالفعل عندنا غير المفعول، وهو إجماع من أهل السنة حكاه الحسين بن مسعود البغوي وغيره. " شفاء العليل " (١/١٣١)، أو (١/٤٢٥).

201 أي: من حيث كونه يخلقها الله تعالى في العبد مع كونها فِعلاً للعبد.

202 من حيث كون أحدها ابتداء، والآخر جزاء، **فالأول** فضل حيث أقْدَرَه عليها وإلا لكان قد أجبره، **والثاني** عدل حيث جازاه بها؛ لسوء فعله أو قوله أو اعتقاده، لكنَّ كليهما فِعلٌ للعبد، وخلقٌ للرب .

203 فكلاهما فِعل للعبد، ومخلوق للرب جل وعلا.

والْمُعْتَزِلَةُ مُشَبِّهَةٌ فِي الْأَفْعَالِ مُعَطِّلَةٌ فِي الصِّفَاتِ، وَمِنْ أُصُولِهِمْ الْفَاسِدَةِ أَنَّهُمْ يَصِفُونَ اللَّهَ بِمَا يَخْلُقُهُ فِي الْعَالَمِ؛ إذْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ صِفَةٌ لِلَّهِ قَائِمَةٌ بِهِ، وَلَا فِعْلٌ قَائِمٌ بِهِ، فَيُسَمُّونَهُ بِهِ، وَيَصِفُونَهُ بِمَا يَخْلُقُهُ فِي الْعَالَمِ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ : هُوَ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامِ يَخْلُقُهُ فِي غَيْرِهِ، وَمُرِيدٌ بِإِرَادَةِ يُحْدِثُهَا لَا فِي مَحَلٍّ.

وَقَوْلُهُمْ : إنَّ رِضَاهُ وَغَضَبَهُ وَحُبَّهُ وَبُغْضَهُ هُوَ نَفْسُ الْمَخْلُوقِ الَّذِي يَخْلُقُهُ مِنْ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ.

وَقَوْلُهُمْ : إنَّهُ لَوْ كَانَ خَالِقًا لَظَلَمَ الْعَبْدَ وَكَذِبَهُ لَكَانَ هُوَ الظَّالِمَ الْكَاذِبَ . وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنْ الْأَقْوَالِ الَّتِي إذَا تَدَبَّرَهَا الْعَاقِلُ عَلِمَ فَسَادَهَا بِالضَّرُورَةِ؛ وَلِهَذَا اشْتَدَّ نَكِيرُ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ عَلَيْهِمْ، لَا سِيَّمَا لَمَّا أَظْهَرُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ، وَعَلِمَ السَّلَفُ أَنَّ هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ إنْكَارٌ لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَلَامُهُ هُوَ مَا يَخْلُقُهُ لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ كَلَامٍ مَخْلُوقٍ كَلَامًا لَهُ (204) ، فَيَكُونُ إنْطَاقُهُ لِلْجُلُودِ يَوْمَ الْقِيَامَة، وَإِنْطَاقُهُ لِلْجِبَالِ وَالْحَصَى بِالتَّسْبِيحِ، وَشَهَادَةُ الْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ كَلَامًا لَهُ.

وَإِذَا كَانَ خَالِقًا لِكُلِّ شَيْءٍ كَانَ كُلُّ كَلَامٍ مَوْجُودٍ كَلَامَهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْحُلُولِيَّةِ مِنْ الجهمية كَصَاحِبِ " الْفُصُوصِ " [205] وَأَمْثَالِهِ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ :

وَكُلُّ كَلَامٍ فِي الْوُجُودِ كَلَامُهُ   سَوَاءٌ عَلَيْنَا نَثْرُهُ وَنِظَامُهُ.

204 لأن كلام المخلوقات هو في الحقيقة كلام خَلَقَه الله تعالى في غيره.

205 يعني أبا بكر محمد بن علي بن محمد المشهور بـ ابن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي ، واسم كتابه المشار إليه " فصوص الحِكَم "، لقبوه بـ محيي الدين، وبالشيخ الكبير! وهو زنديق، ملحد.
تأمل كيف تجر الأقوال البدعية إلى أقوال شر مما يتصورها صاحبها، فلازم قول المعتزلة هو عين قول الحلولية الزنادقة.

وَقَدْ عُلِمَ بِصَرِيحِ الْمَعْقُولِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إذَا خَلَقَ صِفَةً فِي مَحَلٍّ كَانَتْ صِفَةً لِذَلِكَ الْمَحَلِّ، فَإِذَا خَلَقَ حَرَكَةً فِي مَحَلٍّ كَانَ ذَلِكَ الْمَحَلُّ هُوَ الْمُتَحَرِّكُ بِهَا، وَإِذَا خَلَقَ لَوْنًا أَوْ رِيحًا فِي جِسْمٍ كَانَ هُوَ [206] الْمُتَلَوِّنَ الْمُتَرَوِّحَ بِذَلِكَ، وَإِذَا خَلَقَ عِلْمًا أَوْ قُدْرَةً أَوْ حَيَاةً فِي مَحَلٍّ كَانَ ذَلِكَ الْمَحَلُّ هُوَ الْعَالِمَ الْقَادِرَ الْحَيَّ، فَكَذَلِكَ إذَا خَلَقَ إرَادَةً وَحُبًّا وَبُغْضًا فِي مَحَلٍّ كَانَ هُوَ [207] الْمُرِيدَ الْمُحِبَّ الْمُبْغِضَ، وَإِذَا خَلَقَ فِعْلًا لِعَبْدٍ كَانَ الْعَبْدُ هُوَ الْفَاعِلَ، فَإِذَا خَلَقَ لَهُ كَذِبًا وَظُلْمًا وَكُفْرًا كَانَ الْعَبْدُ هُوَ الْكَاذِبَ الظَّالِمَ الْكَافِرَ، وَإِنْ خَلَقَ لَهُ صَلَاةً وَصَوْمًا وَحَجًّا كَانَ الْعَبْدُ هُوَ الْمُصَلِّي الصَّائِمَ الْحَاجَّ، وَاَللَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، بَلْ صِفَاتُهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، وَهَذَا مُطَّرِدٌ عَلَى أُصُولِ السَّلَفِ

وَجُمْهُورِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَيَقُولُونَ: إنَّ خَلْقَ اللَّهِ لِلسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيْسَ هُوَ نَفْسَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، بَلْ الْخَلْقُ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ، لَا سِيَّمَا مَذْهَبُ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ وَافَقُوهُمْ عَلَى إثْبَاتِ صِفَاتِ اللَّهِ وَأَفْعَالِهِ.

[جواب المعتزلة والرد عليهم]

[206] أي: الجسم المخلوق.

[207] أي: هذا المحل المخلوق.

فَإِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ الجهمية وَالْقَدَرِيَّةِ نَقَضُوا هَذَا الْأَصْلَ عَلَى مَنْ لَمْ يَقُلْ: إنَّ الْخَلْقَ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ، كَالْأَشْعَرِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ فَقَالُوا: إذَا قُلْتُمْ إنَّ الصِّفَةَ إذَا قَامَتْ بِمَحَلٍّ عَادَ حُكْمُهَا عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ دُونَ غَيْرِهِ - كَمَا ذَكَرْتُمْ فِي الْحَرَكَةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَسَائِرِ الْأَعْرَاضِ - انْتَقَضَ ذَلِكَ عَلَيْكُمْ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ يُسَمَّى عَادِلًا بِعَدْلٍ خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ، مُحْسِنًا بِإِحْسَانٍ خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ، فَكَذَا يُسَمَّى مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ خَلَقَهُ فِي غَيْرِهِ [208].

وَالْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَغَيْرِهِمْ يُجِيبُونَ بِالْتِزَامِ هَذَا الْأَصْلِ (209)، وَيَقُولُونَ: إنَّمَا كَانَ عَادِلًا بِالْعَدْلِ الَّذِي قَامَ بِنَفْسِهِ، وَمُحْسِنًا بِالْإِحْسَانِ الَّذِي قَامَ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا الْمَخْلُوقُ الَّذِي حَصَلَ لِلْعَبْدِ فَهُوَ أَثَرُ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ رَحْمَنٌ رَحِيمٌ بِالرَّحْمَةِ الَّتِي هِيَ صِفَتُهُ، وَأَمَّا مَا يَخْلُقُهُ مِنْ الرَّحْمَةِ فَهُوَ أَثَرُ تِلْكَ الرَّحْمَةِ، **وَاسْمُ الصِّفَةِ يَقَعُ تَارَةً عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي هِيَ مُسَمَّى الْمَصْدَرِ، وَيَقَعُ تَارَةً عَلَى مُتَعَلِّقِهَا الَّذِي هُوَ مُسَمَّى الْمَفْعُولِ** كَلَفْظِ " الْخَلْقِ " يَقَعُ تَارَةً عَلَى الْفِعْلِ (210) ، وَعَلَى الْمَخْلُوقِ أُخْرَى (211) ، وَالرَّحْمَةُ تَقَعُ عَلَى هَذَا وَهَذَا، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ يَقَعُ عَلَى أَمْرِهِ الَّذِي هُوَ مَصْدَرُ أَمَرَ يَأْمُرُ أَمْرًا، وَيَقَعُ عَلَى الْمَفْعُولِ تَارَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى:{وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا}[الأحزاب: ٣٨] ،

---

208 بعضهم شَكَّلَ هاتين الجملتين بقوله:(فَإِنَّهُ يُسَمَّى عَادِلًا بِعَدْلِ خَلْقِهِ فِي غَيْرِهِ، مُحْسِنًا بِإِحْسَانِ خَلْقِهِ فِي غَيْرِهِ). وهو غلط ظاهر كما يتبين من السياق، ومن الجُملة التالية ، والله أعلم.

209 أي: أن الصفة ما قام بالموصوف، لا بغيره.

210 {ألا له الخلق والأمر}[الأعراف: ٥٤]، وانظر[الرعد: ٥]،[الزخرف: ١٩]،[الجاثية: ٤]،[غافر: ٥٧]،[يس: ٧٨]

211 كقوله تعالى:{ هذا خَلْقُ الله }[لقمان:١١] أي: مخلوقٌ خلقه الله تعالى، وقوله سبحانه:{يبدأ الخلْق ثم يُعيده}[يونس:٤ _ ٣٤]،[النمل:٦٤]،[الروم:١١_٢٧]، وانظر [الرعد: ١٦]،[المؤمنون: ١٧]،[العنكبوت: ١٩]،[فاطر:١].

وَكَذَلِكَ لَفْظُ " الْعِلْمِ " يَقَعُ عَلَى الْمَعْلُومِ، وَالْقُدْرَةِ تَقَعُ عَلَى الْمَقْدُورِ، وَنَظَائِرُ هَذَا مُتَعَدِّدَةٌ .

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ فِي جُمْلَةِ مَا اسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:« أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ » [212]، وَنَحْوِ ذَلِكَ وَقَالُوا: الِاسْتِعَاذَةُ لَا تَحْصُلُ بِالْمَخْلُوقِ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « اللَّهُمَّ إنِّي أَعُوذُ بِرِضَاك مِنْ سَخَطِك وَبِمُعَافَاتِك مِنْ عُقُوبَتِك وَبِك مِنْك » [213] .

[مَن اعترف بأصل أُلْزِمَ بلوازِمه]

وَمَنْ تَدَبَّرَ هَذَا الْبَابَ وَنَحْوَهُ وَجَدَ أَهْلَ الْبِدَعِ وَالضَّلَالِ لَا يَسْتَطِيلُونَ عَلَى فَرِيقٍ مِنْ الْمُنْتَسِبِينَ إلَى السُّنَّةِ وَالْهُدَى إلَّا بِمَا دَخَلُوا فِيهِ مِنْ نَوْعِ بِدْعَةٍ أُخْرَى وَضَلَالٍ آخَرَ، لَا سِيَّمَا إذَا وَافَقُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ، فَيَحْتَجُّونَ عَلَيْهِمْ بِمَا وَافَقُوهُمْ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، وَيَطْلُبُونَ لَوَازِمَهُ حَتَّى يُخْرِجُوهُمْ مِنْ الدِّينِ إنْ اسْتَطَاعُوا خُرُوجَ الشَّعْرَةِ مِنْ الْعَجِينِ كَمَا فَعَلَتْ الْقَرَامِطَةُ الْبَاطِنِيَّةُ وَالْفَلَاسِفَةُ وَأَمْثَالُهُمْ بِفَرِيقٍ مِنْ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ (214).

212 أخرجه مسلم (٢٧٠٨) عن خولة بنت حكيم السلمية ، وانظر نحوه في البخاري (٣٣٧١).

213 أخرجه مسلم برقم (٤٨٦) عن عائشة رضي الله عنها.

214 يُقررون عليهم أولاً أصولاً يزعمونها عقلية لا تقبل الجدل كقولهم: البارئ جل وعلا يستحيل عليه التركيب، والحركة، والانتقال، وحلول الحوادث، والجوهرية، والعرضية، والجهة، والمكان، والزمان، وغير ذلك من القواعد الفلسفية، المُقمَّصَة بقَمِيص الألفاظ المُحدثة؛ ليُظهروا للناس عدم مصادمتها لنصوص الكتاب والسنة، ثم يلزموهم بلوازمها، فينفون الكمالات بهذه التراهات التي ما أنزل الله بها من سلطان.

وَالْمُعْتَزِلَةُ اسْتَطَالُوا عَلَى الْأَشْعَرِيَّةِ وَنَحْوِهِمْ مِنْ الْمُثْبِتِينَ لِلصِّفَاتِ وَالْقَدَرِ بِمَا وَافَقُوهُمْ عَلَيْهِ مِنْ نَفْيِ الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةِ بِاَللَّهِ تَعَالَى، فَنَقَضُوا بِذَلِكَ أَصْلَهُمْ الَّذِي اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَيْهِمْ فِي أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّ الْكَلَامَ وَغَيْرَهُ مِنْ الْأُمُورِ إذَا خُلِقَ بِمَحَلّ عَادَ حُكْمُهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ.

وَاسْتَطَالُوا عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ فِي " **مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ** " ، وَاضْطَرُّوهُمْ إلَى أَنْ جَعَلُوا نَفْسَ مَا يَفْعَلُهُ الْعَبْدُ مِنْ الْقَبِيحِ فِعْلًا لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ دُونَ الْعَبْدِ، ثُمَّ أَثْبَتُوا كَسْبًا لَا حَقِيقَةَ لَه؛ فَإِنَّهُ لَا يُعْقَلُ مِنْ حَيْثُ تَعَلُّقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ فَرْقٌ بَيْنَ الْكَسْبِ وَالْفِعْلِ؛ وَلِهَذَا صَارَ النَّاسُ يَسْخَرُونَ بِمَنْ قَالَ هَذَا وَيَقُولُونَ : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ لَا حَقِيقَةَ لَهَا : طَفْرَةُ النِّظَامِ، وَأَحْوَالُ أَبِي هَاشِمٍ وَكَسْبُ الْأَشْعَرِيِّ [215].

215 نظمها بعضهم بقوله:

مما يُقال ولا حقيقةَ تحته معقولةٌ تدنو إلى الأفهام

الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام. " النبوات " (١/٥٨١).

النَّظَّام من رؤوس المعتزلة لما قيل له: تزعم أن الله يخلق بلا فِعل، فكيف وُجِدَت المخلوقات؟ فإن قال: بـ كن. لَزِمَه أن مخلوقاً خَلَقَ مخلوقاً؛ لأن الكلام عندهم مخلوق، فقال: بطَفْرَة!. ولا تفسير لها، وأبو الهذيل العَلَّاف قال: كل شيء له ابتداء فله انتهاء. فقيل له: يلزمك القول بفناء الجنة والنار كالجهمية. فقال: تفنيان، لكن تبقى أجسام الخلق فيها بلا حركة، فتفنى الحركات، ويبقون في سكون!
أما أحوال أبي هاشم فإنه رأى أن نفي الصفات مطلقاً ليس بسديد، وأنه لا بد من إثبات معانٍ، فأثبت ما سمَّاه بـ العالمية وقال هي: حال بين العلم والعالم، والقادرية بين القُدرة والقادر، و... والله أعلم.

وَاضْطَرُّوهُمْ إلَى أَنْ فَسَّرُوا تَأْثِيرَ الْقُدْرَةِ فِي الْمَقْدُورِ بِمُجَرَّدِ الِاقْتِرَانِ الْعَادِيِّ، وَالِاقْتِرَانُ الْعَادِيُّ يَقَعُ بَيْنَ كُلِّ مَلْزُومٍ وَلَازِمِهِ، وَيَقَعُ بَيْنَ الْمَقْدُورِ وَالْقُدْرَةِ، فَلَيْسَ جَعْلُ هَذَا مُؤَثِّرًا فِي هَذَا بِأَوْلَى مِنْ الْعَكْسِ [216]، وَيَقَعُ [217] بَيْنَ الْمَعْلُولِ وَعِلَّتِهِ الْمُنْفَصِلَةِ عَنْهُ مَعَ أَنَّ قُدْرَةَ الْعِبَادِ عِنْدَهُ لَا تَتَجَاوَزُ مَحَلَّهَا ؛ وَلِهَذَا فَرَّ **الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ** إلَى قَوْلٍ، **وَأَبُو إسْحَاقَ الإسفراييني** إلَى قَوْلٍ، **وَأَبُو الْمَعَالِي الجويني** إلَى قَوْلٍ؛ لما رَأَوْا مَا فِي هَذَا الْقَوْلِ مِنْ التَّنَاقُضِ [218] ، وَالْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ.

---

216 فليس عندهم قطع السكين للتفاحة بأولى من قطع التفاحة للسكين مثلاً؛ لأنه عندهم مجرد اقتران عادي، لا تأثير له في الواقع، إنما يخلق الله تعالى التأثير عند السبب، لا به!

217 أي: الاقتران.

218 مذهب **القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني** (٤٠٣هـ) في الكسب أنه: تَصَرُّفٌ في الفِعل بِقُدْرَةٍ تُقَارِنُهُ في مَحَلِّه، فتجعله بخلاف صفة الضرورة من حركة الفالج (المرتعش) وغيرها، ومذهب **الأستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرائيني** (٤١٨هـ) أنه فِعل فاعل بِمُعِيْنٍ، والخلق فِعل فاعل لا مُعِيْنَ له، ومذهب **إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني** (٤٧٨هـ) أنه مجرد اقتران بين القدرة الحادثة ومتعلقها، ولا تأثير لهذه القدرة في متعلقها.

" التمهيد " صـ٣٤٧، " المواقف " صـ٣١٢_٣١٤، " المعتمد في أصول الدين " صـ١٢٨، " الإرشاد " صـ١٧٤، " شرح الإرشاد " صـ١٦١.

قال أبو الحسن الآمدي (٦٣١هـ): وأما الكسب فأحسن ما قيل فيه: إنه المقدور بالقدرة الحادثة، والخلق المقدور بالقدرة القديمة. " غاية المرام " صـ٢٢٣.

ومذاهب الثلاثة في قدرة العبد كالتالي: الباقلاني وابن الجبائي يرى أنها تؤثر في حال الفعل، والإسفرائيني يرى أنها تؤثر في وجهٍ واعتبار، والجويني كان يرى في كتابه " الإرشاد في أصول الدين " أنها لا تؤثر لا في الوجود ولا في الحال، ثم اهتدى في " العقيدة النظامية " إلى أنها تؤثر في الوجود، ونقل ذلك مظفر بن عبد الله المقترح المصري في " شرح الإرشاد " (٥٤٣/٢)، وسيأتي إن شاء الله تعالى ترتيب المذاهب، وأن مذهب الجويني الأخير هو الأقرب إلى الحق.
قال العلامة شمس الدين ابن القيم: الذي قاله الإمام في النظامية أقرب إلى الحق مما قاله الأشعري وابن الباقلاني. " شفاء العليل " (١٢٢/١) الشاملة.

وذكر الكوثري في حاشيته على " العقيدة النظامية " أن مذهب الجويني الأخير قوبل باستنكار من طائفة، وتقليد من طائفة أخرى، ثم أبان الكوثري أنه مذهب مخالف للصواب عندهم، وأحال على أجوبة الآلوسي.

ذكر المظفر بن عبد الله المصري المشهور بـ المقترح **مذاهب الناس في قدرة العبد**، فقال: افترق الناس أولاً فرقتين: **فرقة** أثبتت القدرة للعبد، **وفرقة** نفتها وهم الجبرية، ثم افترق المثبتون للقدرة فرقتين: فرقة زعمت أن القادر بها يؤثر في متعلقها، وفرقة نفت ذلك (وهم الأشعرية)، قال: والذين زعموا التأثير افترقوا ثلاث فرق: فرقة قالت: تؤثر في الوجود، وفرقة قالت: تؤثر في الحال، وفرقة قالت: تؤثر في وجه واعتبار.

الفرقة الذين قالوا بثبوت التأثير في الحال فالقاضي ومن نَصَرَ مذهبه، والقائلون بالوجه والاعتبار من مال إلى ذلك من نُفاة الأحوال كالأستاذ ومن نَصَرَ مقالَته، وأما الفرقة الذين قالوا: تؤثر قدرة القادر في الوجود فهم على قسمين: **الأول** هم المعتزلة، وهؤلاء قالوا: قدرة العبد تؤثر في وجود فعله علا خلاف إرادة الباري سبحانه، وهؤلاء مَحَّضُوا للعبد الاستقلال بالفعل، **والثاني** هو مذهب الجويني الأخير، قال: قُدرة العبد تؤثر في الوجود على أقدار خَصَّصَها الباري وأرادها، فلم يكن العبد مستقلاً بفِعله؛ إذ يحتاج إلى مريد مخصص لفعله بالوجه الجائز الذي اختص به. وقال أيضاً كما نقل ذلك عنه المقترح في " شرح الإرشاد " (٢/٥٤٣): العبد قدرته تؤثر في الوجود على أقدار قدَّرها الباري سبحانه، والعلم إنما هو مدلول تخصيص الفِعل وتقديره، والعبد جاهل بتفاصيل فعله، فامتنع أن يكون مُقَدِّراً مُخَصِّصاً، والخَلْق بمعنى التقدير، فلا خالق إلا الله، ولا يقع إلا ما أراد الله، والقدرة تؤثر؛ لأن العبد مطالب بفعله، ولا تصح الطِّلْبَة منه بما ليس من فِعلِه.

مفاد هذا الكلام أن قدرة العبد لها تأثير في فِعله، لكنه غير مستقل (وهذا هو مذهب أهل السنة)، وكأنه يجيب عما قد يورد عليه من جعل العبد خالقاً بأن العبد يجهل تفاصيل فعله، وهذا يدل على أنه ليس هو الخالق له، فلا خالق إلا العالم بتفاصيل كل شيء، وهو الله تعالى، ثم ذكر الأمر الذي يوجب عليه القول بهذا، وهو أن العبد مطالب بفعله، ومجازى به، وهذا لا يتم إلا إذا كانت لقدرته تأثير فيه.

وهذا هو الصواب الذي هدي إليه الجويني، وأما ما ذكره في" الإرشاد " من أن الصفة ليس من شرطها التأثير في متعلقها، فالقدرة كالعلم لا تؤثر في متعلقها، فليس بمرشد، فالصفات أصلاً تختلف، ومن يجعل القدرة كالعلم فهو إلى الكتاتيب أحوج منه إلى الكلام في صفات الباري سبحانه.

تنبيه: كلام الجويني هذا في تقرير مذهبه الأخير لم أقف عليه - بعد بحث في النظامية – فلعله في كتاب آخر، أو أنه من تعبير المظفر المقترح فهمه من معنى كلام الجويني في " النظامية "، وقد ذكر في هذا الكتاب أن من علم ما أوضح من الحجة **ثم استراب في أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم فهو مصاب في عقله**. ومما قال في" النظامية " صـ٤٤: **لَزِمَ المصير إلى أن القُدرة الحادثة تؤثر في مقدورها**.

ذكر المقترح أن سبب قول الجويني الأخير هو فهمه للكسب من تعريف الباقلاني بأنه فِعل فاعل بِمُعِيْنٍ، والخلق فِعل فاعل لا معين له، واستغرب المقترح من ذلك؛ لأن مذهب أبي بكر الباقلاني في قدرة العبد أن تأثيرها إنما هو في وجه واعتبار كما نُقِلَ عنه أنها تؤثر في حال كما في كتابه " التمهيد " صـ٣٢٥ .

ورجح المقترح أن الصواب عدم تأثير قدرة العبد مطلقاً، وعَرَّفَ الكسب بأنه قُدْرةٌ تتعلق ولا تؤثر، وذكر أن نسبة الفِعل إلى العبد إنما هو لتَعَلُّق قُدرته بمقدورها، لا أنه مؤثر في الفِعل، واستدل على ذلك بـ ذُهول العبد وعدم عِلْمه بتفاصيل ما يعتقد كونه فِعلاً له. " شرح الإرشاد " (٢/٢٤٤-٢٤٥).

والحقيقة أن هذا الدليل غايته أنه يدل على عدم خلق العبد لفعله؛ لقوله تعالى:{ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير}، لكن لا يدل على عدم فِعله له؛ ولهذا حتى كلام المصري هذا يدل على أن عمل العبد هو فعله، كما في قوله: ما يعتقد كونه فِعلاً له. فهو يعتقد بفطرته وعقله الموافقان للشرع أن هذا فِعله، وإن خالف ذلك بمذهبه المخالف للفطرة، والعقل، والشرع، والله المستعان.

" شرح الطحاوية " صـ٤٩٣، " المواقف " صـ ١٥١_٣١١_٣١٤، " أصول الدين " صـ١٣٤، " الفَرق بين الفِرَق " صـ٢٦١، " المغني " (٨/٣)، " اللمع " صـ١٢١، " التمهيد " صـ٣٢٥-٣٤٧، " كشاف اصطلاحات الفنون " (٢/١٣٦٣).

ذكر الكوثري في حاشيته على العقيدة النظامية أن ممن انتصر لمذهب الجويني الأخير العلامة أحمد بن محمد المقدسي الدجاني، وصنف " الانتصار لإمام الحرمين فيما شَنَّعَ به عليه بعض النُّظَّار "، وعدَّ هذا الرأي آخر ما استقر عليه الجويني؛ لتأخر تصنيف النظامية عن الإرشاد، وقال بعضهم:

تَنَكَّبْ عن طريق الجبر واحذر ... وقوعَك في مهاوي الاعتزالِ
وسِر وسطاً طريقاً مستقيماً ... كما سار الإمام أبو المعالي.

قال ابن القيم: وكسب الجبرية لفظ لا معنى له، ولا حاصل تحته، وقد اختلفت عباراتهم فيه وضربوا له الأمثال، وأطالوا فيه المقال، **فقال القاضي**: الكسب ما وجدوا عليه قدرة محدثة. قالوا: ولسنا نريد بقولنا: ما وجدوا عليه قدرة محدثة. أنها قدرة على وجوده؛ فإن القادر على وجوده هو الله وحده، وإنما نعني بذلك أن للكسب تَعَلُّقاً بالقدرة الحادثة، لا من باب الحدوث والوجود. **وقال الإسفرائيني (٤١٨هـ)**: حقيقة الخلق من الخالق وقوعه بقدرته من حيث صح انفراده به، وحقيقة الفعل وقوعه بقدرته وحقيقة الكسب من المكتسب وقوعه بقدرته مع انفرداه به، ويختص القديم تعالى بالخلق، ويشترك القديم والمحدث في الفعل، ويختص المحدث بالكسب. قال ابن القيم: مراده أن إطلاق لفظ الخلق لا يجوز إلا على الله وحده، وإطلاق لفظ الكسب يختص بالمحدث وإطلاق لفظ الفعل يصح على الرب سبحانه والعبد. وقال أيضاً: كل فعل يقع على التعاون كان كسبا من المستعين.
قال ابن القيم: يريد أن الخالق يستقل بالخلق والإيجاد، والكاسب إنما يقع منه الفعل على وجهه المعاونة والمشاركة منه ومن غيره، لا يمكنه أن يستقل بإيجاد شيء البتة.

وقال الأشعري وابن الباقلاني: الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسباً دون كونه موجوداً أو محدثا، فكونه كسباً وصف للوجود بمثابة كونه معلوماً.

ولَخَّصَ بعض متأخريهم هذه العبارات بأن قال: الكسب عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل؛ فإن الله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته، لا بهما.
فهذا الاقتران هو الكسب؛ ولهذا قال كثير من العقلاء: إن هذا من محالات الكلام وإنه شقيق أحوال أبي هاشم، وطفرة النظام.

قال ابن القيم: والذي استقر عليه قول الأشعري: أن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها، ولم يقع المقدور ولا صفة من صفاته بل المقدور بجميع صفاته واقع بالقدرة القديمة، ولا تأثير للقدرة الحادثة فيه. وتابعه على ذلك عامة أصحابه

والقاضي أبو بكر يوافقه مرة، ومرة يقول: القدرة الحادثة لا تؤثر في إثبات الذات وأحداثها، ولكنها تقتضي صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالا له. ثم تارة يقول: تلك الصفة التي هي من أثر القدرة الحادثة مقدورة لله تعالى، ولم يمتنع من إثبات هذا المقدور بين قادرين على هذا الوجه.

وقد اضطربت آراء أتباع الأشعري في الكسب اضطراباً عظيماً، واختلفت عباراتهم فيه اختلافاً كثيراً، وقد ذكره كله أبو القاسم سلمان بن ناصر الأنصاري في " شرح الإرشاد " وذكر اختلاف طرائقهم واضطرابهم فيه ثم قال: " وقد قال الأستاذ في " المختصر" : قول أهل الحق في الكسب لا يرجع إلى إثبات قدرة للعبد عليه . وذكروا له مذهباً آخر في" العقيدة النظامية " وزعمت الأشعرية أنه جانب الأصحاب فيه، وقارب المعتزلة، مع أنه أقرب فيه إلى الصواب، قال بعض الأشاعرة عن الأستاذ الإسفرائيني: ثم ذكر لنفسه مذهباً، ذكره في الكتاب المترجم بالنظامية، وانفرد به عن الأصحاب، وهو قريب من مذهب المعتزلة، والخلاف بينه وبينهم فيه في الاسم .. قال: وما ذكره الإمام في النظامية له وجه غير أنه مما انفرد بإطلاقه، ولكل ناظرٍ نَظَرُه، والله يرحمنا وإياه.

قال ابن القيم: الذي قاله الإمام في النظامية أقرب إلى الحق مما قاله الأشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما.. قال في " العقيدة النظامية " : ومن نظر في كليات الشرائع وما فيها من الاستحثاث والزواجر عن الفواحش الموبقات وما نيط ببعضها من الحدود والعقوبات...، وقد أرخيت لكم الطول وفسحت لكم المهل وأرسلت الرسل وأوضحت المحجة لئلا يكون للناس على حجة وأحاط بذلك كله ثم استراب في أن **أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم** فهو مصاب في عقله أو مستقر على تقليده مصمم على جهله **ففي المصير إليه أنه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرائع والتكذيب بما جاء به المرسلون.**

" مقالات الإسلاميين " (٥٤٢)، " المُعتَمَد في أصول الدين " (١٢٨) ، " شرح الإرشاد " (١٦١) ، " نهاية الإقدام " (٧١_٧٢)، " التمهيد " (٢٨٦)، " المطالب العالية " (٩_١٠)، " الإنصاف " (٤٣)، " شفاء العليل " (٣٩٨/١) ط. دار ابن حزم، تحقيق زاهر بن سالم بلفقيه.

فائدة: مذهب الكسب الأشعري أصله مأخوذ من مذهب قديم للمعتزلة، والمشهور الآن أن المعتزلة يقولون بأن العبد يخلق فِعل نَفْسِه، لكنهم قديماً كانوا مختلفين في فِعل العبد، فكان الجاحظ جبرياً، وكان ضرار بن عمرو وحفص الفرد والحسين النجار يقولون بكسب، وهناك اختلافات بينهم.

[توضيح مذهب أهل السنة في قدرة العبد والخلاف المعاصر في ذلك]

حصل خلاف بين المنتسبين للسنة من المعاصرين حول مذهب الجويني، فذكر د. عبد الله القرني أنه مذهب خاطئ، كما في رسالته " الخلاف العقدي في باب القدر " صـ ١١٢ ، ورد عليه غير واحد، منهم الباحث أحمد النجار وغيره، والصواب الذي تقدم تقريره، وقد نص عليه ابن القيم، وغيره أن قول الجويني أقرب إلى الحق. قال ابن الوزير اليماني (ت: 840هـ): المذهب الثاني لأهل السنة مذهب شيخ الاسلام ومتكلم أهل الآثار أحمد بن تيمية الحراني وهو مثل مذهب الجويني سواء إلا أنه لا يرى الأكوان أموراً حقيقية بل يراها صفات اضافية كأبي الحسين البصري.

قال النجار:[ومنه يستفاد: موافقة الجويني لمذهب السنة في مسألة أفعال العباد في " النظامية " على غير قول المعاصرين الذين قالوا بأن كلام الجويني كله خطأ مثل د. عبد الله القرني في كتابه " الخلاف العقدي في باب القدر " ، وممن قال بموافقة ابن تيمية والجويني للحق: محمد بن عبد الهادي السندي، وابن الأمير الصنعاني، وغيرهم من أهل السنة، وحتى من الرافضة المعاصرين: المرجع الشيعي جعفر السبحاني في رسالته " نظرية الكسب في أفعال العباد " ، ومن أهم المعاصرين الذين صرحوا بإيجاد العبد لفعله: الشيخ ابن عثيمين رحمه الله موافقة للمذهب الحق الذي ينفيه بعض الغالطين فيه]. قلت: وهذا الاختلاف يُنبئ عن اختلاف جوهري أعظم، وهو الخلاف في حقيقة مذهب أئمة السنة في إثبات تأثير قدرة العبد، فالجويني حين أثبتها خطأه القرني ومن وافقه، والآخرون (والحق معهم) حينما أثبتوها انتقدوا على القرني كلامَه، فالقرني يرى أن علاقة قدرة العبد بالفعل سببية لا غير، ويبني على ذلك أنه لا تأثير فيها، ولا إحداث! وهذا قريب من الأشعرية، وإن كان هو يتناقض في كلامه؛ إذ هو يُنْكِرُ على الجهمية والأشاعرة سلب التأثير.

قال الدكتور القرني: فيستند إلى ما تقدم في الأصل الأول من نفي تعلق قدرة العبد بفعله على جهة الإحداث، وحصر إحداث الفِعل وخلقه بقدرة الله تعالى، وينبني على ذلك إثبات تعلُّق فِعل العبد بقدرته على جِهَة السببية، كما هو الحال في العلاقة السببية بين الأسباب والمسببات، وهذا هو ما تختص به (عقيدة) أهل السنة في هذا الباب حيث لم يوافقوا طائفتي القدرية والجبرية في دعوى حصر مفهوم القدرة في الإحداث، وقالوا: إن إحداث أفعال العباد وخلقها إنما يكون بقدرة الله تعالى، لكنه لا يَلْزَمُ من ذلك نفي تَعَلُّق قدرة العبد بفعله؛ لأنَّ غاية قدرة العبد أن تكون سبباً يتحقق به الفِعل، فيُنسب فعل العبد إلى قدرة الرب نسبة مخلوق إلى خالقه، وينسب نفس الفِعل إلى قدرة العبد نسبة مُسَبَّبٍ إلى سَبَبِه، ولا تعارُض بين النسبتين. " الخلاف العقدي في باب القدر " صـ ٥٣

قال الشيخ محمد القليط: يتضح الخطأ هنا في كلام الدكتور القرني، في قوله: إن القدرة تتعلق بالفعل على سبيل السببية لا على سبيل الإحداث. ثم يقول: قدرة العبد هي سبب يتحقق به الفعل؛ أي يحدُثُ به، فتتعلق به - حينئذ – على سبيل الإحداث.! فما فعله الشيخ هو مجرد تغيير في العبارة ليس إلا، فلم يفترق مذهبه هنّا عما صوّره عن مذهب المعتزلة، والقدرة تتعلق بالفعل عندهم - كمّا صوّره هو - على سبيل الإحداث، وليس هذا هو محل النزاع بيننا وبينهم، بل النزاع في الاستقلال بالإحداث أو التأثير في الفعل المعين ولا نقول به، أو أن العبد هو المؤثر التام في الفعل أو المُحدِث التام له، وبالتالي هو الخالق له لا الرب =

= أما نحن فنقول بأن هناك تأثيرًا أو إحداثًا ولكن ليس تامًا، وأن الله يخلق الأثر (فعل العبد) بهذا التأثير " المخلوق " بما يخلقه من الشروط ويمنعه من الموانع، فكان هو المؤثر التام والمحدث التام وهو الخالق لفعل العبد، ولا خالق سواه، فالسبب المخلوق مُحدِث لمسبَّبه لا من ذاته ولا بالاستقلال، فليس العبد قادرًا بذاته ولا قدرته كافية في إحداث الفعل، **أمّا نفي الإحداث عن السبب مطلقاً فهو نفي للسببية أصلاً**، ومن يَبْنِي مذهبه في القدر علي هذا التصور مخطئ قطعًا.

وشأن المسألة هو الإجمال لا التفصيل، ولا يسلم الواقع في التفصيل من الخطأ، و لولا ما أثير مؤخرًا ورجوعي لكلام الشيخ القرني وما تبيّن لي من خطأه ما كتبت هذا المنشور.

كلام د. القرني في القصاصة من كتاب: الخلاف العقدي في باب القدر ص٥٣

[المنشور في قناته على التيلجرام]

فالحق في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة أن قدرة العبد مؤثر في فِعله تأثيراً ملموساً، لكن هذا التأثير ليس العبد مستقلاً به ، وهذا هو معنى كون العبد متسَبِّباً في حدوث فعله ، وهذا الذي يوافق الفِطرة والحس والعقل والشرع.

والعجيب أنه تابع الدكتور عبد الله القرني بعض الناس مثل صاحب رسالة " مسألة أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم " فقد حاول الرد على رسالة " حرية الإرادة " لأحمد النجار، وقد قابله النجار بالنقض لكلامه بمادة علمية أسماها " نقض النقض لرسالة حرية الإرادة "

فكن على حذر من تلقي منهج فاسد عن طريق أناس ينتسبون إلى السنة، لكنهم غلطوا في تقرير الحق ورد الباطل، والله الموفق من شاء إلى الصواب.

وَمِنْ النُّكَتِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ لَفْظَ " التَّأْثِيرِ "، وَلَفْظَ " الْجَبْرِ "، وَلَفْظَ " الرِّزْقِ " وَنَحْوَ ذَلِكَ أَلْفَاظٌ مجملة، فَإِذَا **قَالَ الْقَائِلُ**: هَلْ قُدْرَةُ الْعَبْدِ مُؤَثِّرَةٌ فِي مَقْدُورِهَا أَمْ لَا ؟ **قِيلَ لَهُ**: أَوَّلًا لَفْظُ الْقُدْرَةِ يَتَنَاوَلُ نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْقُدْرَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُصَحِّحَةُ لِلْفِعْلِ، الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ [219].

وَالثَّانِي: الْقُدْرَةُ الْقَدَرِيَّةُ الْمُوجِبَةُ لِلْفِعْلِ، الَّتِي هِيَ مُقَارِنَةٌ لِلْمَقْدُورِ، لَا يَتَأَخَّرُ عَنْهَا [220].

فَالْأَوْلَى هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْله تَعَالَى { وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا }[آل عمران: ٩٧] فَإِنَّ هَذِهِ الِاسْتِطَاعَةَ لَوْ كَانَتْ هِيَ الْمُقَارِنَةَ لِلْفِعْلِ لَمْ يَجِبْ حِجُّ الْبَيْتِ إلَّا عَلَى مَنْ حَجَّ، فَلَا يَكُونُ مَنْ لَمْ يَحْجُجْ عَاصِيًا بِتَرْكِ الْحَجِّ، سَوَاءٌ كَانَ لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى الْحَجِّ أَوْ لَمْ يَكُنْ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ:« صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ »[221]، وَكَذَا قَوْله تَعَالَى:{ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ }[التغابن:١٦]، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » [222]. لَوْ أَرَادَ اسْتِطَاعَةً لَا تَكُونُ إلَّا مَعَ الْفِعْلِ لَكَانَ قَدْ قَالَ: فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا تَفْعَلُونَ.

---

219 وهي سلامة الآلات، والتمكن من الفِعل؛ لتوفر الأسباب، وهي صالحة للضدين، ولا يشترط مقارنتها للفِعل خلافاً للأشعرية.

220 وهي بمعنى التوفيق والإعانة.

221 أخرجه البخاري برقم (١١١٧) عن عمران بن حصين رضي الله عنهما.

222 أخرجه البخاري برقم (٧٢٨٨)، ومسلم برقم (١٣٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فَلَا يَكُونُ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا عَاصِيًا لَهُ، وَهَذِهِ الِاسْتِطَاعَةُ [223] [هي] الْمَذْكُورَةُ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ، وَلِسَانِ الْعُمُومِ .

وَالنَّاسُ مُتَنَازِعُونَ فِي مُسَمَّى الِاسْتِطَاعَةِ وَالْقُدْرَةِ، **فَمِنْهُمْ** مَنْ لَا يُثْبِتُ اسْتِطَاعَةً إلَّا هَذِهِ، وَيَقُولُونَ: الِاسْتِطَاعَةُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ الْفِعْلِ [224].

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُثْبِتُ اسْتِطَاعَةً إلَّا مَا قَارَنَ الْفِعْلَ [225]، وَتَجِدُ كَثِيرًا مِنْ الْفُقَهَاءِ يَتَنَاقَضُونَ، فَإِذَا خَاضُوا مَعَ مَنْ يَقُولُ مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ - الْمُثْبِتِينَ لِلْقَدَرِ - أَنَّ الِاسْتِطَاعَةَ لَا تَكُونُ إلَّا مَعَ الْفِعْلِ وَافَقُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِذَا خَاضُوا فِي الْفِقْهِ أَثْبَتُوا الِاسْتِطَاعَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ .

---

223 يعني الشرعية.

224 وهو المشهور عن المعتزلة، لكن هناك خلاف بين المتقدمين منهم، فضرار بن عمرو كان يرى أنها قبل الفِعل وبعده، والحسين بن محمد النجار كان يرى مقارنتها للفعل كالأشعرية، وقد تقدم الإشارة إلى أن متقدمي المعتزلة ما كانوا يُصَرِّحون بخلق العبد لفعل نفسه، وإنما يقولون: هو مؤثر. وإن كان هذا لازماً لمذهبهم، والقاضي عبد الجبار مثلاً قد عَرَّفَ الخَلْق بأنه الإحداث عن تقدير ، فالمفعول المُقَدَّر مخلوق سواء أكان مُحدِثُه قديماً أم حادِثا. [هذه التفصيلات تجدها في " حرية الإرادة " لأحمد بن عصام النجار ، باحث مصري متخصص في علم الاعتقاد، حاذِق فيه]

225 هذا قول الأشاعرة، قال الجويني: والدليل على أن الحادث مقدور، وأن الاستطاعة تُقارِن الفِعل أنْ نقول: القُدرة من الصفات المتعلقة، ويستحيل تقديرها دون متعلق.. " الإرشاد " (١٨٢) بتحقيق الدكتور أحمد عبد الرحيم السايح والمستشار توفيق علي وهبة، لكني رأيتُ في تعليق عماد الدين أحمد حيدر على كتاب الباقلاني " تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل " (٣٢٣) أنه يقسم الاستطاعة إلى قسمين: **الأول**: سلامة الأسباب وصحة الآلات ، وهي تتقدم الأفعال، وحقيقتها ليست مجعولة للأفعال، وإن كانت الأفعال لا تقوم إلا بها، لكنها نعم من الله يكرم بها من شاء من خلقه..

والثاني: معنىً لا يقدر على تبين حده بشيء يُصار إليه سوى أنه ليس إلا للفعل، ولا يجوز وجوده بحال إلا ويقع به الفِعل عندما يقع معه، وعند قوم قبله أعني فِعل الاختيار الذي بمثله يكون الثواب والعقاب.

فلعل بعض الأشاعرة يثبتون تقسيم الاستطاعة، والله تعالى أعلم.

وأما الجهمية فهُم جَبْرِيَّةٌ، فلا يُثبتون للعبد استطاعة بالكلية.

وَعَلَى هَذَا (226) تَتَفَرَّعُ " **مَسْأَلَةُ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ** " فَإِنَّ الطَّاقَةَ هِيَ الِاسْتِطَاعَةُ، وَهِيَ لَفْظٌ مُجْمَلٌ، فَالِاسْتِطَاعَةُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَمْ يُكَلِّفْ اللَّهُ أَحَدًا شَيْئًا بِدُونِهَا، فَلَا يُكَلِّفُ مَا لَا يُطَاقُ بِهَذَا التَّفْسِيرِ، وَأَمَّا الطَّاقَةُ الَّتِي لَا تَكُونُ إلَّا مُقَارِنَةً لِلْفِعْلِ فَجَمِيعُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، فَإِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ مَشْرُوطَةً فِي شَيْءٍ مِنْ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ .

وكذا تُنَازِعُهُمْ [227] فِي الْعَبْدِ هَلْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى خِلَافِ الْمَعْلُومِ ؟ [228]

فَإِذَا أُرِيدَ بِالْقُدْرَةِ الْقُدْرَةُ الشَّرْعِيَّةُ الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ كَالِاسْتِطَاعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْله تَعَالَى:{فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}[التغابن:١٦] فَكُلُّ مَنْ أَمَرَهُ اللَّهُ وَنَهَاهُ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُطِيعُهُ .

وَإِنْ أُرِيدَ بِالْقُدْرَةِ الْقَدَرِةِ الَّتِي لَا تَكُونُ إلَّا مُقَارِنَةً لِلْمَفْعُولِ [229] فَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْفِعْلَ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْقُدْرَةُ ثَابِتَةً لَهُ .

---

226 مسألة الاستطاعة.

227 أي: وكذلك مما تَفَرَّعَ عن مسألة الاستطاعة تنازعهم في..

228 يعني: هل يقدر العبد على فعل شيء قد سبق في علم الله تعالى أنه لا يفعله؟ فأجاب المصنف بأنه إن أريد بالقدرة القدرة الشرعية فنعم، يقدر العبد على خلاف ما سبق في علم الله تعالى أنه يفعله، بينما لو أريد بالقدرة في السؤال القدرة الكونية فلا، لا يقدر العبد على فعل شيء قد سبق في علم الله تعالى أنه لا يفعله، فالصلاة مثلاً لو سبق في علم الله تعالى أن فلاناً لن يصلي يوم الجمعة في المسجد فبالنظر إلى القدرة الشرعية تجد أنه يتصف بالقدرة؛ ولهذا يترتب على الترك مع هذه القدرة الإثم، بينما لو نظرنا من الناحية الكونية لوجدنا أنه غير قادر على مخالفة الأمر الكوني، لكن لا حجة في هذا على المعصية؛ لأن الطاعة منوطة بالقدرة الشرعية، لا الكونية.

229 يعني القدرة الكونية.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَنَازُعُ النَّاسِ فِي " **الْأَمْرِ وَالْإِرَادَةِ** "

هَلْ يَأْمُرُ بِمَا لَا يُرِيدُ أَوْ لَا يَأْمُرُ إلَّا بِمَا يُرِيدُ ؟ فَإِنَّ الْإِرَادَةَ لَفْظٌ فِيهِ إجْمَالٌ، يُرَادُ بِالْإِرَادَةِ الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ الشَّامِلَةُ لِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ كَقَوْلِ الْمُسْلِمِينَ: مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ. وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى:{فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ} [الأنعام:١٢٥]، وَقَوْلُ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ:{ وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ }[هود:٣٤]، وَلَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ الْعِبَادَ بِمَا لَا يُرِيدُهُ بِهَذَا التَّفْسِيرِ [230]، وَالْمَعْنَى كَمَا قَالَ تَعَالَى: { وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا } [السجدة:١٣]، فَدَلَّ [231] عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُؤْتِ كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا مَعَ أَنَّهُ قَدْ أَمَرَ كُلَّ نَفْسٍ بِهُدَاهَا، وَكَمَا اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِاَللَّهِ لَيَقْضِيَنَّ دَيْنَ غَرِيمِهِ غَدًا إنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ لَيَرُدَّنَّ وَدِيعَتَهُ أَوْ غَصْبَهُ أَوْ لَيُصَلِّيَنَّ الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ إنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ لَيَصُومَن رَمَضَانَ إنْ شَاءَ اللَّهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ فَإِنَّهُ إذَا لَمْ يَفْعَلْ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ لَا يَحْنَثُ مَعَ أَنَّ اللَّهَ أَمَرَهُ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ: إنْ شَاءَ اللَّهُ. فَعُلِمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَشَأْهُ مَعَ أَمْرِهِ بِهِ .

وَأَمَّا **الْإِرَادَةُ الدِّينِيَّةُ** فَهِيَ بِمَعْنَى الْمَحَبَّةِ وَالرِّضَى، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْأَمْرِ [232] كَقَوْلِهِ تَعَالَى:{ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ}[النساء:٢٦]،

وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُسْلِمِينَ: هَذَا يَفْعَلُ شَيْئًا لَا يُرِيدُهُ اللَّهُ. إذَا كَانَ يَفْعَلُ بَعْضَ الْفَوَاحِشِ أَيْ: أَنَّهُ لَا يُحِبُّهُ وَلَا يَرْضَاهُ، بَلْ يَنْهَى عَنْهُ وَيَكْرَهُهُ .

230 يعني: لو كان الله تعالى يريد أن يغوينا كوناً لكان قد أمرنا بما لا يريده؛ لأنه إنما أراد منا شرعاً الاستقامة، لا الغواية، فإذا كان أمرنا بالصلاح ، وأراد الغواية لكان قد أمرنا بما لا يريد.

231 أي: عَدَمُ حُصول هذا في الواقع.

232 أي: الأمر الشرعي.

وَكَذَلِكَ لَفْظُ " الْجَبْرِ " فِيهِ إجْمَالٌ يُرَادُ بِهِ **إكْرَاهُ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ بِدُونِ رِضَاهُ**، كَمَا يُقَالُ: إنَّ الْأَبَ يُجْبِرُ الْمَرْأَةَ عَلَى النِّكَاحِ، وَاَللَّهُ تَعَالَى أَجَلُّ وَأَعْظَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُجْبِرًا بِهَذَا التَّفْسِيرِ؛ فَإِنَّهُ يَخْلُقُ لِلْعَبْدِ الرِّضَا وَالِاخْتِيَارَ بِمَا يَفْعَلُهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ جَبْرًا بِهَذَا الِاعْتِبَارِ [233].

وَيُرَادُ بِالْجَبْرِ **خَلْقُ مَا فِي النُّفُوسِ مِنْ الِاعْتِقَادَاتِ وَالْإِرَادَاتِ**، كَقَوْلِ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ القرظي : الْجَبَّارُ الَّذِي جَبَرَ الْعِبَادَ عَلَى مَا أَرَادَ [234].

وَكَمَا فِي الدُّعَاءِ الْمَأْثُورِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : جَبَّارُ الْقُلُوبِ عَلَى فِطْرَاتِهَا : شَقِيِّهَا وَسَعِيدِهَا [235]. وَالْجَبْرُ ثَابِتٌ بِهَذَا التَّفْسِيرِ .

فَلَمَّا كَانَ لَفْظُ الْجَبْرِ مُجْمَلًا نَهَى الْأَئِمَّةُ الْأَعْلَامُ عَنْ إطْلَاقِ إثْبَاتِهِ أَوْ نَفْيِهِ [236].

---

233 أي: وليس خلق الاختيار والرضا للعبد جبراً إذا قُصِدَ بالجبر الإكراه على الفِعل، وهذا واضح.

234 **ضعيف**، أخرجه سعيد بن منصور في " سننه " ، ومن طريقه البيهقي في " الأسماء والصفات " [رقم:٤٨]، ومن طريقه أيضًا الخلال في " السنة " [رقم:٩٣٦] عن محمد بن كعب القرظي قال: إنما تَسَمَّى «الجَبَّارَ»؛ لأنَّهُ يُجبِرُ الخَلقَ على ما أرادَهُ.
وأخرجه أيضًا الخلال في" السنة " [رقم: ٩٣٥]، والأصبهاني في " الحجة في بيان المحجة " [٧٦/٢]، ومدار الأثر على أبي معشر نجيح بن عبد الرحمن السندي، وهو ضعيف، فلا يثبت الأثر عن محمد بن كعب القرظي، والله أعلم. (قاله شيخنا مشير بن أحمد الشرعبي حفظه الله تعالى)

وانظر " التاريخ الكبير " [٢٣٩٧] ، (٨ /١١٤) ، " الميزان " [٤ /٢٤٦].

235 ضعيف، أخرجه ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) برقم (٢٩٥٢٠) لكن فيه رجل مبهم، ورواه الآجري في " الشريعة " برقم (٤٢٠) ، والطبراني (ت٣٦٠هـ) في " الأوسط " برقم (٩٠٨٩)، ويلتقي سندهما إلى نوح بن قيس الطاحي، ورواه ابن بطة في " الإبانة " برقم (١٥٧٦)، والشجري في " ترتيب الأمالي الخميسية " برقم (٦٢٨)، ويلتقي سندهما إلى يزيد بن هارون، ويزيد عن نوح بن قيس، وهو ثقة من رجال مسلم، لكن يرويه عن سلامة الكندي، وهو لا يعرف إلا برواية نوح عنه، ويقال: إن بينه وبين علي انقطاع. وانظر " الضعيفة " (١٠٢/١٤).

236 وهذه قاعدة أئمة السنة في الألفاظ المجملة، وهي: التوقف في اللفظ، والاستفصال في المعنى، فيُقر الحق، ويُرَد الباطل. هذا عند النقاش، أما الأصل فهو الاستغناء بألفاظ الشرع عما سواها.

وَكَذَلِكَ لَفْظُ " الرِّزْقِ " فِيهِ إجْمَالٌ، **فَقَدْ يُرَادُ** بِلَفْظِ الرِّزْقِ **مَا أَبَاحَهُ أَوْ مَلَّكَهُ**، فَلَا يَدْخُلُ الْحَرَامُ فِي مُسَمَّى هَذَا الرِّزْقِ كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}[البقرة:٣]، وقَوْله تَعَالَى {وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ}[المنافقون:١٠]، وَقَوْلُهُ {وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا} [النحل:٧٥]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ .

وَقَدْ يُرَادُ بِالرِّزْقِ **مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْحَيَوَانُ**، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إبَاحَةٌ، وَلَا تَمْلِيكٌ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْحَرَامُ، كَمَا فِي قَوْله تَعَالَى: { وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا }[هود:٦] ، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصَّحِيحِ : « فَيُكْتَبُ رِزْقُهُ وَعَمَلُهُ وَأَجَلُهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ » [237].

وَلَمَّا كَانَ لَفْظُ الْجَبْرِ وَالرِّزْقِ وَنَحْوِهِمَا فِيهَا إجْمَالٌ مَنَعَ الْأَئِمَّةُ مِنْ إطْلَاقِ ذَلِكَ نَفْيًا أَوْ إثْبَاتًا كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ الأوزاعي، وَأَبِي إسْحَاق الفزاري، وَغَيْرِهِمَا مِنْ الْأَئِمَّةِ .

وَكَذَا لَفْظُ " التَّأْثِيرِ " فِيهِ إجْمَالٌ فَإِنَّ الْقُدْرَةَ مَعَ مَقْدُورِهَا كَالسَّبَبِ مَعَ الْمُسَبَّبِ، وَالْعِلَّةِ مَعَ الْمَعْلُولِ، وَالشَّرْطِ مَعَ الْمَشْرُوطِ، فَإِنْ أُرِيدَ بِالْقُدْرَةِ الْقُدْرَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُصَحِّحَةُ لِلْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَيْهِ فَتِلْكَ شَرْطٌ لِلْفِعْلِ، وَسَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِهِ، وَعِلَّةٌ نَاقِصَةٌ لَهُ (238)، وَإِنْ أُرِيدَ بِالْقُدْرَةِ الْقُدْرَةُ الْمُقَارِنَةُ لِلْفِعْلِ، الْمُسْتَلْزِمَةُ لَهُ، فَتِلْكَ عِلَّةٌ لِلْفِعْلِ وَسَبَبٌ تَامٌّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ شَيْءٌ هُوَ وَحْدَهُ عِلَّةٌ تَامَّةٌ وَسَبَبٌ تَامٌّ لِلْحَوَادِثِ بِمَعْنَى أَنَّ وُجُودَهُ مُسْتَلْزِمٌ لِوُجُودِ الْحَوَادِثِ، بَلْ لَيْسَ هَذَا (239) إلَّا مَشِيئَةُ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً، فَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ،

---

237 أخرجه البخاري برقم (٣٣٣٢)، ومسلم برقم (٢٦٤٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه.
والرزق ما يكون من حلال أو ضده فحُل عن المُحال. " السفارينية "

238 أي: سبب في حصول مُسَبَّبِه، لكنه غير موجِب لحصوله؛ إذ حصوله متوقف على إرادة الله.

239 أي: الشيء الذي مجرد وجوده باستقلال مستلزمٌ لإيجاد الحوادث وحده.

وَأَمَّا الْأَسْبَابُ الْمَخْلُوقَةُ كَالنَّارِ فِي الْإِحْرَاقِ وَالشَّمْسِ فِي الْإِشْرَاقِ وَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي الْإِشْبَاعِ وَالْإِرْوَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَجَمِيعُ هَذِهِ الْأُمُورِ سَبَبٌ لَا يَكُونُ الْحَادِثُ بِهِ وَحْدَهُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَبٌ آخَرُ، وَمَعَ هَذَا فَلَهُمَا مَوَانِعُ تَمْنَعُهُمَا عَنْ الْأَثَرِ.

فَكُلُّ سَبَبٍ فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى وُجُودِ الشُّرُوطِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، وَلَيْسَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ وَاحِدٌ يَصْدُرُ عَنْهُ وَحْدَهُ شَيْءٌ، وَهَذَا مِمَّا يُبَيِّنُ لَك خَطَأَ الْمُتَفَلْسِفَةِ الَّذِينَ قَالُوا: **الْوَاحِدُ لَا يَصْدُرُ عَنْهُ إلَّا وَاحِدٌ**. وَاعْتَبَرُوا ذَلِكَ بِالْآثَارِ الطَّبِيعِيَّةِ كَالْمُسَخِّنِ وَالْمُبَرِّدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا غَلَطٌ؛ فَإِنَّ التَّسْخِينَ لَا يَكُونُ إلَّا بِشَيْئَيْنِ: **أَحَدُهُمَا**: فَاعِلٌ كَالنَّارِ، **وَالثَّانِي**: قَابِلٌ كَالْجِسْمِ الْقَابِلِ لِلسُّخُونَةِ وَالِاحْتِرَاقِ، وَإِلَّا فَالنَّارُ إذَا وَقَعَتْ عَلَى السمندل وَالْيَاقُوتِ لَمْ تُحْرِقْهُ، وَكَذَلِكَ الشَّمْسُ، فَإِنَّ شُعَاعَهَا مَشْرُوطٌ بِالْجِسْمِ الْمُقَابِلِ لِلشَّمْسِ الَّذِي يَنْعَكِسُ عَلَيْهِ الشُّعَاعُ، وَلَهُ مَوَانِعُ مِنْ السَّحَابِ وَالسُّقُوفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَهَذَا الْوَاحِدُ الَّذِي قَدَّرُوهُ فِي أَنْفُسِهِمْ لَا وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ، وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ [240].

---

240 هذا القول من أشهر أقوال الفلاسفة الإلهية الفاسدة . " الرد على المنطقيين " (٢٣٣/١)، وسبب قولهم هذا تنزيه الخالق عن التركيب زعموا

قال المصنف حاكِياً سبب قولهم ثم سينقضه: لم يصدر عنه إلا واحد؛ لأنه بسيط فلو صدر عنه اثنان لكان مركباً، فالنار البسيطة لا تصدر عنها إلا الحرارة، ومتى قُدِّرَ صدور الحر والبرد جميعاً لَزِمَ أن تكون مركبة، فهذا إن مشى لهم في قياس التمثيل مشى لهم في قياس الشمول، وإن بطل هناك كان هناك أبطل... فإنهم إذا قالوا: الحار لا يصدر عنه إلا الحار؛ لأنه واحد، والواحد لا يصدر عنه إلا واحد. فإنه قد يقال لهم: ما تعنون بـ الصدور؟ أتعنون به استقلاله بصدور الأثر عنه؟ أو أن يكون سبباً في صدور الأثر بحيث إذ انضم إلى غيره حصل المؤثر التام؟ فإن أردتم الأول لم نُسَلم لكم أن في الوجود ما هو مؤثر تام، ولا شيء مستقل بالفعل غير الله تعالى. والحار الذي أَثَّرَ حرارةً والبارد الذي أَثَّرَ برودةً إنما أَثَّرَ في محلٍ قابل للتسخين والتبريد، فكانت الحرارة الحاصلة في القابل بسببه وبسبب الحار معاً، **وأيضاً**: فذلك مشروط بانتفاء العائق المانع، وإلا فلو حصل ما يمنع وصول الأثر إليه لم يحصل، وكذلك الشعاع إذا قيل: الشمس مستقلة به. لم يُسَلَّم ذلك؛ فإنه **مشروط** بالجسم الذي يَنْعَكِسُ الشُّعاع عليه، **ومشروط** بعدم المانع كالسحاب والسقف، وعلى هذا فليس في الوجود واحد يفعل وحده إلا الله وحده

قال تعالى: {ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون} قال مجاهد وغيره: تذكرون فتعلمون أن خالق الأرواح واحد... **والمقصود هنا:** أنهم لم يعلموا في الوجود شيئاً واحداً صَدَرَ عنه وحده شيءٌ على سبيل الاستقلال، فصار قولهم: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. باطلاً في قياس الشمول، وباطلاً في قياس التمثيل، لكن الغرض أنه لو أثبت هذا وأمثاله بـ قياس الشمول لكان إثباته بـ قياس التمثيل أولى.

وأيضاً: فهذا الحار الذي يفعل الحرارة والبارد الذي يفعل برودة إنما يفعل ذلك مع عدم العلم والإرادة بخلاف ما يفعل بعلمٍ واختيار كالإنسان؛ فإنَّ هذا يفعل أفعالًا متنوعة، وتصدر عنه أمور مختلفة، وهم يُسلمون ذلك، ويقولون: إن الفاعل بالطبع يَتَّحِدُ فِعْلُه، والفاعل بالاختيار يتنوع فِعْلُه. وإذا كان كذلك فمعلومٌ أن ما يفعل بالعلم والإرادة أكمل مما يفعل بلا علم ولا أرادة، فالإنسان أكمل من الجماد، وحينئذٍ فإنْ كان بابُ القياسِ صحيحاً، فقياس الرب بما يَفْعَل بعلمٍ واختيارٍ أولى من قياسه بما يفعل بلا علم ولا اختيار، فما بالهم شَبَّهُوا ربَّ العالمين بالجمادات، ونَزَّهوه أن يُشَبِّهوه بالأحياء الناطقين؟!.

.. ثم إنكم تزعمون أن الفلسفة هي التشبة بالآلة على قدر الطاقة، وأن الفلك يتشبه به بحسب الإمكان، فتجعلون مخلوقاته قادرة على التشبه به من بعض الوجوه، فإنْ كان التشبه به منفياً عنه من كل وجه امتنع أن يكون مقدوراً للمخلوقات، وإن جاز أو وجب إثباته من بعض الوجوه كان هو أقدر عليه من مخلوقاته، فكان - إذا كان التشبه من بعض الوجوه ممكناً - أن يَخْلُقَ ما فيه من صفات الكمال ما يُشبهه من بعض الوجوه أولى من أن يُقدر ذلك لمخلوق على أن يحدث لنفسه ما يصير به مشابهاً له من بعض الوجوه، سواءً قيل: إنه خالق أفعال المخلوقات. أو لم يُقَل بذلك؛ فانه على الأول يكون هو الخالق لما فيه شبه له، وحينئذٍ فيبطل قولهم، وعلى الثاني فيكون المخلوق بدون إعانة الخالق له يَقْدِرُ على أن يُحدث ما يُشبه الرب، والرب لا يقدر على ذلك! [وكلا القولين فيه تنقص للرب سبحانه] فتَبَيَّنَ أن قولهم: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. لا يصح استدلالهم به في حق الله تعالى بأيّ قياس استدلوا.

وإن قالوا: إنَّ الواحد من الوجه الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وإنْ صدر منه اثنان فمن وجهين. أو قالوا: هذا (أي: كون الواحد لا يصدر عنه إلا واحد) معلوم بالضرورة، فلا يحتاج إلى دليل؛ فإنه لا بُدَّ بين المصدر (الخالق) والصادر (أي: المخلوق) من مناسبة، والوجه الواحد لا يُناسب اثنين.
قيل لهم: هذا يُبْطِلُ قولَكم في نفي الصفات؛ فإن الرب قد صَدَرَ عنه مخلوقات كثيرة، وإذا كان الواحد لا يصدر عنه من الوجه الواحد إلا واحد امتنع أن تصدر هذه المخلوقات عن خالقها من وجه واحد، فدل ذلك على أنه متصف بأمور متنوعة من صفات متنوعة، وأفعال متنوعة صدر عنه باعتبارها ما وجد من المخلوقات،

فكان أصل ضلالهم تَوَهُّمُهم إمكان صدور المخلوقات عما قدَّروه من الواحد الذي لا يوجد إلا في الأذهان، لا في الأعيان، ولقد أحسن بعض الفضلاء إذ قال: الصفع أحسن من توحيد الفلاسفة. بل قصر فيما قال!

وإذا قالوا: هو واحد ليس له صفات وأفعال تقوم به، فلو صدر عنه أكثر من واحد لكان قد صدر عن الواحد من الوجه الواحد أكثر من واحد.

قيل لهم: فذلك الأول إن كان واحداً من كل وجه لَزِمَ أن لا يصدر عنه إلا واحد من كل وجه، وهذا خلاف المشاهدة، وإن كان فيه كثرة بوجهٍ ما فقد صدر عن الواحد من الوجه الواحد أكثر من واحد. وإن قالوا: تلك الوجوه التي في الصادر الأول أمور عدمية. قيل: فقد صدر عنه باعتبارها كثرة، وإذا جاز هذا جاز أن تجعل الأمور الإضافية الكثيرة في الأول مبدأ الكثرة، **فكيفما أدير قولهم تبين أنه أفسد من قول النصارى في التثليث!**

وحقيقة قولهم الذي قرره ابن سينا وأمثاله أنه أي موجود فُرِضَ في الوجود كان أكمل من رب العالمين، وذلك أنه قرر أنه وجودٌ مشروطٌ بسلب جميع الأمور الثبوتية عنه، وهو معنى قولهم: هو الوجود المقيد بسلب جميع الماهيات. وقولهم: الوجود الذي لا يعرض له شيء من الماهيات.

" الرد على المنطقيين " (١/٢١٨_٢١٩)

وقال المصنف: إذا قال الفيلسوف: إن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وهو واحد فلا يصدر عنه إلا واحد، فإنه يحتاج أن يعلم أولًا قوله: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. فإنَّ هذه قضية كلية، وكل قياس شمولي فلا بد فيه من قضية كلية، وَعَلَّلَهُ بأنَّ كُلَّ واحد لا يصدر عنه إلا واحد إما أن يكون باستقراء الآحاد، وإما بقياس بعضها إلى بعض، وهذا [أي: الاستقراء للآحاد] استقراء ناقص، وهذا [أي: قياس بعضها إلى بعض] تمثيل، وهما عنده لا يُفِيدَان اليقين. فإن قال: أعلم بالبديهة أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. كان هذا مكابرةً لعقله؛ فإن العلوم الكلية المطابقة للأمور الخارجية ليست مغروزة في الفطرة ابتداءً بدون العلم بأمور معينة منها، لكنْ لكثرة العلم بالأمور المعينة الجزئية يُجَرّد العقل الكليات، فتبقى القضية العامة ثابتة في العقل، لا تحتاج إلى شواهد وأمثلة جزئية إلا أن يكون علم تلك القضية العقلية من تركيب قضايا أخر. وقوله: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. ليس من هذا ولا من هذا، ثم إذا تَصَوَّرَ مفردات هذه القضية عَلِمَ يقيناً أنه ليس عنده منها عِلْم، بل عَلِمَ أنَّ الواقع خلافها؛ فإن قوله: الواحد إن عَنَى به الواحد الذي لا يُعلَم منه أمران ليس أحدهما الآخر، فليس في الوجود واحد بهذا الاعتبار؛ فإنه يَعلم [أي: الفيلسوف] أن واجب الوجود موجود، وأنه عاقل ومعقول وعقل، وأن له عناية، وأمثال هذه المعاني التي ليس أحدها هو الآخر، فإن الوجوب ليس هو الوجود، ولا الوجوب والوجود هو العاقل، ولا العاقل هو المعقول، ولا العاقل الوجود والمعقول هو ذو العناية، وإنْ قال: هذه كلها سلوب وإضافات محضة. كان مكابراً لعقله؛ فإنَّ كون الشيء يَعقِل ليس هو كونه يُعقَل ولا كونه عالماً مجرد نسبة محضة إلى المعلوم، كالأمور الإضافية التي لا يتغير بها حال المضاف كالتيامن والتياسر؛ فإنه من المعلوم أن كون الشيء متيامناً أو متياسراً عنك لا يختلف به حالك في الموضعين، وأما كون الشيء عالماً فيُخالف كونه غير عالم، كما أن كونه مُحِباً يُخالف كونه غيرَ مُحب، وكونه قادراً يُخالف كونه غير قادر،
ومَن جَعَلَ الشيء حال كونه عالماً وحال كونه غير عالم سواء فهو مُصابٌ في عقله، وهذا من أعظم السفسطة ، وكذلك مَن جعل كونه ذا عناية هو مجرد كونه عاقلاً فإنَّ هذا من أعظم السفسطة،

فَإِنَّ الْوَاحِدَ الْعَقْلِيَّ الَّذِي يُثْبِتُهُ الْفَلَاسِفَةُ، كَالْوُجُودِ الْمُجَرَّدِ عَنْ الصِّفَاتِ، وَكَالْعُقُولِ الْمُجَرَّدَةِ، وَكَالْكُلِّيَّاتِ الَّتِي يَدَّعُونَ تَرَكُّبَ الْأَنْوَاعِ مِنْهَا، وَكَالْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ الْعَقْلِيَّيْنِ، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ، لَا وُجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ، بَلْ إِنَّمَا تُوجَدُ فِي الْأَذْهَانِ، لَا فِي الْأَعْيَانِ، وَهِيَ أَشَدُّ بُعْدًا عَنْ الْوُجُودِ مِنْ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ الَّذِي يُثْبِتُهُ مَنْ يُثْبِتُهُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، فَإِنَّ هَذَا الْوَاحِدَ لَا حَقِيقَةَ لَهُ فِي الْخَارِجِ، وَكَذَلِكَ الْجَوْهَرُ كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ [241].

والعقل الصريح يَعْلَمُ أنَّ كون الشيء عالماً ليس هو مجرد كونه مريداً، ولا مجرد كونه مريداً هو مجرد كونه عالماً، ولو قيل: إن أحدهما يستلزم الآخر. فالتلازم لا يُوجب كون الملزوم هو اللازم...

ثم إذا تَبَيَّنَ أنَّ هذا الواحد ليس له حقيقة في الخارج قيل لمن قال: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. : ما معنى الصدور؟ أنت لا تعني به حدوثه عنه، ولا فِعلَه له بمشيئته وقدرته فِعلاً يَسبِق به الفاعل مفعوله، وإنما تعني به لُزومه له، ووجوبه به، ونحن لا نَتَصَورُ في الموجودات شيئاً صَدَرَ عنه وحده شيءٌ منفصل عنه كان لازماً له قبل هذا الوجه، بل ما لزمه وحده كان صفة له إما أن يكون اللازم للملزوم وحده شيئاً منفصلاً عنه فهذا بيان غير معقول ومعروف، فهذا الصدور الذي ذَكَرْتَه غير معروف، فقولك في هذه القضية الكلية للواحد: لا يصدر عنه إلا واحد. يقتضي الحكم على كل ما يتصور أنه واحد بأنه لا يصدر عنه إلا واحد، فإذا لم يتصور هذا الصدور، ولا يعلم صدق هذا السلب في صورة معينة من صور هذه القضية الكلية فمن أين تعلم هذه القضية الكلية ؟! وإذا استدلوا على ذلك بالنار التي لا يصدر عنها إلا الإحراق وبسائر الأجسام البسيطة كالماء أو بالشمس التي يصدر عنها الشعاع لم يكن شيء من هذه المعينات داخلاً في قضيتهم الكلية؛ فإن الإحراق لا يصدر عن النار وحدها، بل لا بد من محل قابل للإحراق؛ ولهذا لا يصدر عنها الإحراق في السمندل والياقوت، ونحوهما من الأجسام التي لا تقبل الإحراق، وكذلك المبردات، ثم إن الإحراق له موانع تمنعه، فهو موقوف على ثبوت شروط، وانتفاء موانع غير النار، فلم يَصِر صادرا عن النار بالمعنى الذي أرادوه بالحجة، وهو لزومه لذات النار بحيث لا ينفك عنها.

" شرح العقيدة الأصفهانية " (١/٩٥_٩٨) ، " منهاج السنة " (١/٤٠٠_٤٣٦) ، " درء تعارض العقل والنقل " (٨/١٩٠) " الصفدية " (١/٢١٦)، (١/٢٨٠)، (٢/٢١٠)، (٢/٢٥٣)، " الصواعق المرسلة " (٢/٦٤٨)،(٢/٧٢٦)،(٤/١٤٢٤).

241 يزعم المتكلمون أن الجوهر الفرد هو الجزء الذي لا يتجزأ، وشيخ الإسلام يُبين في كثير من كتبه أنه لا وجود لهذا الجوهر إلا في الأذهان، لا في الأعيان، فالأجسام تتجزأ حتى تنعدم أو تستحيل إلى أمور أُخرى، والجوهر الفرد على أصل كلام المتكلمين هو جزء في غاية الحقارة حتى إنه لا يتميز منه جانب عن جانب!، والحقيقة أن هذا أشبه ما يكون بالجوهر العقلي، الذي لا وجود له في الواقع؛ لأن ما لا يتميز منه جانب عن جانب لا يشغل حيّزاً من الواقع، فإذن هو ذهني محض؛ لأن الجوهر الذهني لا يشغل حيزاً من الفراغ في الواقع، فهو مثله، وهم يزعمون أنه حسي

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ التَّأْثِيرَ إذَا فُسِّرَ بِوُجُودِ شَرْطِ الْحَادِثِ أَوْ سَبَبٍ يَتَوَقَّفُ حُدُوثُ الْحَادِثِ بِهِ عَلَى سَبَبٍ آخَرَ وَانْتِفَاءِ مَوَانِعَ - وَكُلُّ ذَلِكَ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى - فَهَذَا حَقٌّ، وَتَأْثِيرُ قُدْرَةِ الْعَبْدِ فِي مَقْدُورِهَا ثَابِتٌ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ، وَإِنْ فُسِّرَ التَّأْثِيرُ بِأَنَّ الْمُؤَثِّرَ مُسْتَقِلٌّ بِالْأَثَرِ مِنْ غَيْرِ مُشَارِكٍ مُعَاوِنٍ، وَلَا مُعَاوِقٍ مَانِعٍ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ مُؤَثِّرًا، بَلْ اللَّهُ وَحْدَهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا نِدَّ لَهُ، فَمَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ { مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ } [فاطر: ٢]

في الواقع، وهذا الجوهر الفرد بنى المتكلمون عقيدتهم على إثباته، وفرعوا عليه مسائل كثيرة، قالوا: لا سبيل إلى إبطال القول بقدم العالم إلا بإثبات الجوهر الفرد..

قال شيخ الإسلام: وأعجب.. أنهم يجعلون إثبات الجوهر الفرد دين المسلمين حتى يُعد مُنْكِره خارجاً عن الدين كما قال أبو المعالي وذووه: اتفق المسلمون على أن الأجسام تتناهى في تجزئها وانقسامها حتى تصير أفراداً، وكل جزء لايتجزأ ولاينقسم وليس له طرف وحد وجزء شائع ولا يتميز وإلى هذا صار المتعمقون في الهندسة وعبروا عن الجزء بالنقطة، فقالوا: النقطة شيء لاينقسم. " بيان تلبيس الجهمية " (٢/٢٤٨) **وقال:** وإنما المقصود أن المعنى الذي يقصده المثبتة والنفاة بلفظ الجوهر الفرد لم يَبْنِ عليها أحدٌ من سلف الأمة وأئمتها مسألةً واحدة من مسائل الدين، ولا ربطوا بذلك حُكماً علمياً ولا علمياً، فدعوى المدعي انبناء أصل الإيمان بالله واليوم الآخر على ذلك يُضاهي دعوى المدعي أن ما بينوه من الإيمان بالله واليوم الآخر ليس هو على ما بينوه، بل إما أنهم ما كانوا يعلمون الحق أو يجوز الكذب في هذا الباب لمصلحة الجمهور كما يقول نحو ذلك من يقوله المنافقين من المتفلسفة والقرامطة ونحوهم من الباطنية، فإنهم إذا أثبتوا من أصول الدين ما يُعلَم بالاضطرار انه ليس من أصول الدين لَزِمَ قطعاً تغيير الدين وتبديله؛ ولهذا زاد أهل هذا الفن في الدين ونقصوا منه علماً وعملاً... **وقال:** وقد نفى الجوهر الفرد من أئمة المتكلمين مَن ليسوا دون من أثبته بل الأئمة فيهم أكثر من الأئمة في أولئك، فنفاه حسين النجار وأصحابه كأبي عيسى برغوث ونحوه، وضرار بن عمرو وأصحابه كحفص الفرد ونحوه، ونفاه أيضاً هشام بن الحكم وأتباعه، وهو المقابل لأبي الهذيل فإنهما متقابلان في النفي والإثبات، ونفته الكلابية أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وذووه، ونفاه أيضا طائفة من الكرامية كمحمد بن صابر ونفاه ابن الراوندي،.. " بيان التلبيس " (٢/٢٥٠_٢٥٤). وللمصنف كلام كثير على هذه المسألة في " بيان التلبيس " و " درء التعارض " و" المنهاج " و" النبوات "، وله كلام في غيرها، لكن في هذه أكثر، والله تعالى أعلم.

{ قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ }[سبأ: ٢٢_٢٣]

{ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ }[الزمر:٣٨]، وَنَظَائِرُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ .

فَإِذَا عُرِفَ مَا فِي لَفْظِ " التَّأْثِيرِ " مِنْ الْإِجْمَالِ وَالِاشْتِرَاكِ ارْتَفَعَتْ الشُّبْهَةُ وَعُرِفَ الْعَدْلُ الْمُتَوَسِّطُ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ ، فَمَنْ قَالَ (242) : إنَّ الْمُؤْمِنَ وَالْكَافِرَ سَوَاءٌ فِيمَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا مِنْ الْأَسْبَابِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْإِيمَانِ، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَمْ يَخُصَّهُ اللَّهُ بِقُدْرَةٍ وَلَا إرَادَةٍ آمَنَ بِهَا، وَإِنَّ الْعَبْدَ إذَا فَعَلَ لَمْ تَحْدُثْ لَهُ مَعُونَةٌ مِنْ اللَّهِ، وَإِرَادَةٌ لَمْ تَكُنْ قَبْلَ الفِعْلِ، فَقَوْلُهُ مَعْلُومُ الْفَسَادِ، وَقِيلَ لِهَؤُلَاءِ: فِعْلُ الْعَبْدِ مِنْ جُمْلَةِ الْحَوَادِثِ وَالْمُمْكِنَاتِ، فَكُلُّ مَا بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْدَثَ غَيْرَهُ يَعْلَمُ بِهِ أَنَّ اللَّهَ أَحْدَثَهُ (243)، فَكَوْنُ الْعَبْدِ فَاعِلًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ أَمْرٌ مُمْكِنٌ حَادِثٌ، فَإِنْ أَمْكَنَ صُدُورُ هَذَا الْمُمْكِنِ الْحَادِثِ بِدُونِ مُحْدِثٍ وَاجِبٍ يُحْدِثُهُ وَيُرَجِّحُ وُجُودَهُ عَلَى عَدَمِهِ أَمْكَنَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِ، فَانْتَقَضَ دَلِيلُ إثْبَاتِ الصَّانِعِ .

---

242 وهم المعتزلة.

243 يقال لهؤلاء **المعتزلة**: كل الأدلة التي تدل على أن الله تعالى خالق كل شيء ومُحدِث جميع الحوادث الممكنة تدل على أن فِعل العبد داخل فيما يُحدثه الله تعالى، ونعلم بها أنه فعل العبد مخلوق مفعول لله تعالى، **وإن قُلتُم**: إن فِعل العبد ليس داخلاً في هذا، بل يَجوز أن يصدر هذا الممكن (الذي هو فِعل العبد) بلا مُحدِث واجب يُرجِّح وجوده على عدمه . **قيل لكم**: إن جَوَّزتم هذا وصَحَّحْتموه أفسد عليكم دليل في إثبات الصانع! فإن دليل إثبات الصانع المشهور هو مبدأ السببية العامة، وهو أن كل حادث لابد له من مُحدث، فلو جاز حدوث شيء من الحوادث بلا مُحدث غير حادث لجاز حدوث العالم بلا محدث أو بمحدث حادث، ويلزم التسلسل الفاسد، وهو أن كل حادث أحدثه مُحدِث حادث .

وَلَا رَيْبَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الْإِثْبَاتِ الْقَائِلِينَ بِالْقَدَرِ سَلَّمُوا لِلْمُعْتَزِلَةِ أَنَّ الْقَادِرَ الْمُخْتَارَ يُمْكِنُهُ تَرْجِيحُ أَحَدِ مَقْدُورَيْهِ عَلَى الْآخَرِ بِلَا مُرَجِّحٍ

وَقَالُوا فِي " **مَسْأَلَةِ إحْدَاثِ الْعَالَمِ** ": إنَّ الْقَادِرَ الْمُخْتَارَ أَوْ الْإِرَادَةَ الْقَدِيمَةَ الَّتِي نِسْبَتُهَا إلَى جَمِيعِ الْحَوَادِثِ وَالْأَزْمِنَةِ نِسْبَةٌ وَاحِدَةٌ، رَجَّحَتْ أَنْوَاعًا مِنْ الْمُمْكِنَاتِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي رَجَّحَتْهُ بِلَا حُدُوثِ سَبَبٍ اقْتَضَى الرُّجْحَانَ (244)، وَادَّعَوْا أَنَّ الْقَادِرَ الْمُخْتَارَ يُمْكِنُهُ التَّرْجِيحُ بِلَا مُرَجِّحٍ، أَوْ الْإِرَادَةُ الْقَدِيمَةُ تُرَجِّحُ بِلَا مُرَجِّحٍ آخَرَ!

فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِمْ هُنَاكَ مَنْ نَازَعَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ وَالْفَلَاسِفَةِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ اللَّهَ يُحْدِثُ الْحَوَادِثَ بِأَفْعَالٍ تَقُومُ بِنَفْسِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، وَالْقَائِلِينَ [245] بِقِدَمِ الْعَالَمِ قَالُوا: هَذَا الَّذِي قُلْتُمُوهُ مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ، وَتَجْوِيزُ هَذَا يَقْتَضِي حُدُوثَ الْحَوَادِثِ بِلَا سَبَبٍ، وَالتَّرْجِيحَ بِلَا مُرَجِّحٍ، وَذَلِكَ [246] يَسُدُّ بَابَ إثْبَاتِ الصَّانِعِ [247].

244 مذهب المتكلمين في حدوث العالم: منع تسلسل الخلق، وأن الله تعالى لم يخلق قبل هذا العالم شيئاً، فقيل لهم: معنى قولكم أن الله تعالى لم يخلق ثم خَلَقَ، ومعلومٌ أن المخلوقات مُمْكِنة الوجود أي: يُمْكِنُ وجودها ويُمْكِنُ عدمها، وهذان طرفا الإمكان، فما هو الذي اقتضى ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر؟ قالوا: لا يشترط وجود سبب يقتضي ذلك، بل يجوز على الحق سبحانه ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح.

245 مخفوض عطفاً على قوله: (من أهل المللِ والفلاسفةِ القائلين).

246 أي: تجويز حدوث الحوادث بلا سبب، وترجيح أحد المُمْكِنَيْن بلا مُرَجِّح .

247 طريق إثبات الصانع عندهم هي حدوث الأعراض في الأجسام، وكون الأجسام حادثة يعني أنه لا بد أن يكون لها مُحْدِث أزلي غير حادث، وهو الخالق سبحانه، فلو جَوَّزوا حُدوث حوادث بلا أسباب لجاز حُدوث العالم بلا صانع، ويُصبحون ملاحدة!

ثُمَّ إنَّ **هَؤُلَاءِ الْمُثْبِتِينَ لِلْقَدَرِ** احْتَجُّوا بِهَذِهِ الْحُجَّةِ عَلَى **نفاة الْقَدَرِ** [248] ، وَقَالُوا: حُدُوثُ فِعْلِ الْعَبْدِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ مُرَجِّحٍ تَامٍّ غَيْرِ الْعَبْدِ؛ فَإِنَّ مَا كَانَ مِنْ الْعَبْدِ فَهُوَ مُحْدَثٌ أَيْضًا، وَعِنْدَ وُجُودِ ذَلِكَ الْمُحْدَثِ الْمُرَجِّحِ التَّامِّ يَجِبُ وُجُودُ فِعْلِ الْعَبْدِ.

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ حَقٌّ، وَهُوَ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ،

[248] المعتزلة.

لَكِنَّهُمْ نَقَضُوهُ، وَتَنَاقَضُوا فِيهِ فِي فِعْلِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَادَّعَوْا هُنَاكَ أَنَّ الْبَدِيهَةَ فَرَّقَتْ بَيْنَ فِعْلِ الْقَادِرِ وَبَيْنَ الْمُوجِبِ بِالذَّاتِ [249] ، فَإِنْ كَانَ هَذَا الْفَرْقُ صَحِيحًا بَطَلَتْ حُجَّتُهُمْ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ، وَلَمْ يَبْطُلْ قَوْلُ الْقَدَرِيَّةِ [250]،

وَإِنْ كَانَ بَاطِلًا بَطَلَ قَوْلُهُمْ فِي إِحْدَاثِ اللَّهِ وَفِعْلِهِ لِلْعَالَمِ [251]، وَهَذَا هُوَ الْبَاطِلُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ **فَإِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْمُمْكِنَ لَا يَتَرَجَّحُ وُجُودُهُ عَلَى عَدَمِهِ إِلَّا بِمُرَجِّحٍ تَامٍّ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْفِطْرَةِ الضَّرُورِيَّةِ لَا يُمْكِنُ الْقَدْحُ فِيهِ، وَهُوَ عَامٌّ لَا تَخْصِيصَ فِيهِ**، فَالْفَرْقُ الْمَذْكُورُ بَاطِلٌ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ قَوْلَهُمْ بِأَنَّ خَلْقَ الْعَالَمِ هُوَ الْعَالِمُ، وَأَنَّهُ حَدَثَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بِغَيْرِ سَبَبٍ حَادِثٍ .

---

[249] لما أجازت المعتزلة حدوث فعل العبد دون افتقارٍ إلى مرجح واجب قيل لهم: لا بد لفعل العبد من مُحدِث مرجح واجب كما أنه لا بد للعبد نفسه من مُحدِث مرجح واجب، فكلاهما مُحدَث، العبد وفعله. وهذا قاطع لشبهة المعتزلة، لكن الفلاسفة زعموا أنه ثمة فرق بين فِعل القادر وفِعل الموجب بالذات، فيُقال: هذا الفرق إما أن يصح أو لا يصح، فإن صح التفريق صح قول المعتزلة القدرية أن فعل العبد لا يفتقر إلى مرجح واجب؛ لأنه ليس كالموجب بالذات، فالعبد فاعل قادر مختار، والفاعل القادر المختار يمكنه الترجيح بلا مرجح، بخلاف الموجب بالذات فإنه ليس قادراً مختاراً، وإن لم يصح التفريق بين القادر والموجب بالذات فقد بطل قول المعتزلة كما بطل قول المتكلمين عموماً في حدوث العالم بلا مرجح.

فما هو دليل هذا الفرق؟ قالوا: معلوم بالبداهة**!** والضروريات البديهية لا تحتاج إلى تدليل. قيل: هذه مجرد دعوى، فنحن لا نعرف هذا الذي تدَّعونه ببديهتنا، والبديهيات لا تختلف من شخص لآخر، فإن حصل خلاف جوهري في شيء عُلِمَ قطعاً أنه ليس بديهياً، والواقع في الحقيقة أن فعل العبد مفتقر إلى الخالق الواجب، وخلق العالم من باب أولى يفتقر إلى الخالق سبحانه، وأما تسميته بـ بالموجب بالذات فتسمية باطلة، ومعناها باطل، وقد سبق توضيحه.

[250] أن فِعل العبد لا يفتقر إلى واجب مرجح.

[251] أنه حدث بلا مرجح ولا سبب.

وَمَنْ قَالَ إنَّ قُدْرَةَ الْعَبْدِ وَغَيْرَهَا مِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا الْمَخْلُوقَاتِ لَيْسَتْ أَسْبَابًا، أَوْ أَنَّ وُجُودَهَا كَعَدَمِهَا وَلَيْسَ هُنَاكَ إلَّا مُجَرَّدُ اقْتِرَانٍ عَادِيٍّ كَاقْتِرَانِ الدَّلِيلِ بِالْمَدْلُولِ [252] فَقَدْ جَحَدَ مَا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَشَرْعِهِ مِنْ الْأَسْبَابِ وَالْحِكَمِ وَالْعِلَلِ [253]، وَلَمْ يَجْعَلْ فِي الْعَيْنِ قُوَّةً تَمْتَازُ بِهَا عَنْ الْخَدِّ تُبْصِرُ بِهَا، وَلَا فِي الْقَلْبِ قُوَّةً يَمْتَازُ بِهَا عَنْ الرِّجْلِ يَعْقِلُ بِهَا، وَلَا فِي النَّارِ قُوَّةً تَمْتَازُ بِهَا عَنْ التُّرَابِ تُحْرِقُ بِهَا، وَهَؤُلَاءِ يُنْكِرُونَ مَا فِي الْأَجْسَامِ الْمَطْبُوعَةِ مِنْ الطَّبَائِعِ وَالْغَرَائِزِ .

قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ : تَكَلَّمَ قَوْمٌ مِنْ النَّاسِ فِي إبْطَالِ الْأَسْبَابِ وَالْقُوَى وَالطَّبَائِعِ فَأَضْحَكُوا الْعُقَلَاءَ عَلَى عُقُولِهِمْ .

ثُمَّ إنَّ هَؤُلَاءِ [254] يَقُولُونَ: لَا يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَقُولَ إنَّهُ شَبِعَ بِالْخُبْزِ وَرُوِيَ بِالْمَاءِ، بَلْ يَقُولُ شَبِعْت عِنْدَهُ وَرُوِيت عِنْدَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ الشِّبَعَ وَالرِّيَّ وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ الْحَوَادِثِ عِنْدَ هَذِهِ الْمُقْتَرِنَاتِ بِهَا عَادَةً، لَا بِهَا .

وَهَذَا خِلَافُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: { وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ } الْآيَةَ [الأعراف: ٥٧]، وَقَالَ تَعَالَى: { وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ }[البقرة: ١٦٤]، وَقَالَ تَعَالَى:{ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ }[التوبة:١٤]

---

252 وهؤلاء هم أصحاب الكسب الأشعري.

253 الحاملُ لهم على نَفْي تأثير الأسباب هو نَفْيُهم للحِكمة، **قال ابن القيم**: ولهذا كان مَنْ نَفَى التعليل والحِكَم نَفَى الأسباب. " شفاء العليل " (١/١٩٦).

254 الأشاعرة، نفاة تأثير الأسباب.

وَقَالَ: { قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا }[التوبة: ٥٢]، وَقَالَ:{ وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ }[ق:٩]، وَقَالَ تَعَالَى: { وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ } [الأنعام:٩٩] ، وَقَالَ تَعَالَى: { أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا }[فاطر:٢٧]، وَقَالَ تَعَالَى:{ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ }[النحل:١٠_١١] ، وَقَالَ تَعَالَى:{ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا } - إِلَى قَوْلِهِ -:{ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا }[البقرة:٢٦]، وَقَالَ { قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ }[المائدة: ١٥_١٦]

وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ [255] ، وَكَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَقَوْلِهِ: « لَا يَمُوتَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا آذَنْتُمُونِي بِهِ؛ حَتَّى أُصَلِّيَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِ بَرَكَةً وَرَحْمَةً » [256]، وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ عَلَى أَهْلِهَا ظُلْمَةً وَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ نُورًا » [257]، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ .

---

255 من الأدلة التي يدل على أن الله تعالى يخلق بالسبب، لا عنده.

256 أخرج الحاكم في " المستدرك " (٦٨٢/٣)، برقم (٦٥٠٥) عن يزيد بن ثابت رضي الله عنه أنهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مع جنازة حتى وردوا البقيع، قال: ما هذا؟ قالوا: هذه فلانة مولاة بني فلان فعرفها، فقال: «هلا آذنتموني بها» قالوا: دفناها ظهراً، وكنت قائلًا نائماً، فلم نُحب أن نؤذنك بها، فقام وصف الناس خلفه وكبر عليها أربعاً، ثم قال: «لا يموت منكم ميت إلا آذنتموني به، فإن صلاتي لهم رحمة».

257 أخرجه مسلم برقم (٩٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَنَظِيرُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَبْطَلُوا الْأَسْبَابَ الْمُقَدَّرَةَ فِي خَلْقِ اللَّهِ **مَنْ** أَبْطَلَ الْأَسْبَابَ الْمَشْرُوعَةَ فِي أَمْرِ اللَّهِ [258]، كَالَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّ مَا يَحْصُلُ بِالدُّعَاءِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْخَيْرَاتِ إنْ كَانَ مُقَدَّرًا حَصَلَ بِدُونِ ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا لَمْ يَحْصُلْ بِذَلِكَ [259]، وَهَؤُلَاءِ كَالَّذِينَ قَالُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَفَلَا نَدَعُ الْعَمَلَ وَنَتَّكِلُ عَلَى الْكِتَابِ ؟ فَقَالَ:« لَا، اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ » [260]، وَفِي السُّنَنِ أَنَّهُ قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَدْوِيَةً نَتَدَاوَى بِهَا ، وَرُقًى نسترقي بِهَا، وَتُقَاةً نَتَّقِيهَا، هَلْ تَرُدُّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا؟ فَقَالَ:« هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ » [261]؛ **وَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ الْعُلَمَاءِ : الِالْتِفَاتُ إلَى الْأَسْبَابِ شِرْكٌ فِي التَّوْحِيدِ [262]، وَمَحْوُ الْأَسْبَابِ أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا تَغْيِيرٌ فِي وَجْهِ الْعَقْلِ، وَالْإِعْرَاضُ عَنْ الْأَسْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ قَدْحٌ فِي الشَّرْعِ .**

---

258 أي: الذين أبطلوا الأسباب القدرية الكونية هم كالذين أبطلوا الأسباب الشرعية.

259 مثال ذلك: دعاء المرء ربه تعالى أن يرزقه ولداً. يقولون: إن كان قد كُتِب له أن يُرزق بولد فسيُرزق بولد ولو لم يدعُ، وإن لم يكن قد قُدِّر له أن يُرزق بولد فلن يُرزق ولو دعا ما دعا، فلا فائدة للدعاء! والمصنف سيجيب عن هذا بأن المكتوب في القدر هو حصول الشيء مربوطاً بسببه، لا مجرد حصول الشيء مطلقاً، فلا بد من العمل بالسبب، وطلب الشيء بلا سبب غيٌّ وضلال، ثم إن الإنسان يدعو ربه وخالقه، ودعاء العبد ربه يختلف عن طلب السيد شيئاً من غلامه؛ فلهذا قد يعطي الرب عبده ما أراد، وقد لا يعطيه بحسب ما تقتضيه حكمته، لكن يتوجب على العبد الطلب، ثم إن النبي ﷺ قد بين أن الله تعالى قد يُعَجِّلُ للعبد دعوته، وقد يَصرِفُ عنه بدعائه شراً، وقد يدخر أجره حسنات إلى يوم القيامة، والله المستعان.

260 أخرجه البخاري برقم (٤٥٩٣)، ومسلم برقم (٤٧٩٤) عن علي وجابر رضي الله عنهما.

261 أخرجه الترمذي برقم (٢٠٦٥) وغيره عن أبي خزامة يعمر السعدي رضي الله عنه.

262 أي: التعلق بها، والاعتماد كلياً عليها.

وَاَللَّهُ سُبْحَانَهُ خَلَقَ الْأَسْبَابَ وَالْمُسَبَّبَاتِ، وَجَعَلَ هَذَا سَبَبًا لِهَذَا، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: إنْ كَانَ هَذَا مُقَدَّرًا حَصَلَ بِدُونِ السَّبَبِ وَإِلَّا لَمْ يَحْصُلْ؟ **جَوَابُهُ** أَنَّهُ مُقَدَّرٌ بِالسَّبَبِ، وَلَيْسَ مُقَدَّرًا بِدُونِ السَّبَب، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :« إنَّ اللَّهَ خَلَقَ لِلْجَنَّةِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ، وَخَلَقَ لِلنَّارِ أَهْلًا خَلَقَهُمْ لَهَا وَهُمْ فِي أَصلَابِ آبَائِهِمْ » [263] ،

وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ » [264].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ :« إنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ ثُمَّ يُرْسَلُ إلَيْهِ الْمَلَكُ فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فَيُقَالُ أُكْتُبْ رِزْقَهُ وَعَمَلَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ» قال:« فَوَاَلَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا » [265] .

---

263 أخرجه مسلم برقم (٢٦٦٢) عن عائشة رضي الله عنها.

264 أخرجه البخاري برقم (٦٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧) عن علي رضي الله عنه.

265 أخرجه البخاري برقم (٣٣٣٢)، ومسلم برقم (٢٦٤٣) .

فَبَيَّنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ هَذَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِالْعَمَلِ الَّذِي يَعْمَلُهُ، وَيُخْتَمُ لَهُ بِهِ، وَهَذَا يَدْخُلُ النَّارَ بِالْعَمَلِ الَّذِي يَعْمَلُهُ، وَيُخْتَمُ لَهُ بِهِ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :« إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ » [266] ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ الْحَسَنَاتِ تُحْبَطُ بِالرِّدَّةِ، وَجَمِيعُ السَّيِّئَاتِ تُغْفَرُ بِالتَّوْبَةِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ [267] مَنْ صَامَ ثُمَّ أَفْطَرَ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ صَلَّى وَأَحْدَثَ عَمْدًا قَبْلَ كَمَالِ الصَّلَاةِ بَطَلَ عَمَلُهُ .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالَّذِي عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ كُتُبَهُ، فَيُؤْمِنُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ وَأَمْرِهِ، بِقَدَرِهِ وَشَرْعِهِ، بِحُكْمِهِ الْكَوْنِيِّ وَحُكْمِهِ الدِّينِيِّ، وَإِرَادَتِهِ الْكَوْنِيَّةِ وَالدِّينِيَّةِ، كَمَا قَالَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى:{ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ }[الأنعام:١٢٥]،

وَقَالَ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ: { وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ }[هود: ٣٤]،

وَقَالَ تَعَالَى فِي الْإِرَادَةِ الدِّينِيَّةِ: { يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ }[البقرة: ١٨٥]،

وَقَالَ:{ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }[النساء:٢٦]،

وَقَالَ:{ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ }[المائدة:٦] .

---

266 أخرجه البخاري برقم (٦٦٠٧) عن سهل بن سعد رضي الله عنه

267 حبوط العمل وفساده قبل تمامه وختامه.

وَهُمْ مَعَ إِقْرَارِهِمْ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَرَبُّهُ وَمَلِيكُهُ وَأَنَّهُ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ يُقِرُّونَ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، لَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ غَيْرُهُ، وَيُطِيعُونَهُ، وَيُطِيعُونَ رُسُلَهُ، وَيُحِبُّونَهُ، وَيَرْجُونَهُ، وَيَخْشَوْنَهُ، وَيَتَّكِلُونَ عَلَيْهِ، وَيُنِيبُونَ إِلَيْهِ، وَيُوَالُونَ أَوْلِيَاءَهُ، وَيُعَادُونَ أَعْدَاءَهُ، وَيُقِرُّونَ بِمَحَبَّتِهِ لِمَا أَمَرَ بِهِ، وَلِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، وَرِضَاهُ بِذَلِكَ، وَبُغْضِهِ لِمَا نَهَى عَنْهُ وَلِلْكَافِرِينَ، وَسُخْطِهِ لِذَلِكَ وَمَقْتِهِ لَهُ، وَيُقِرُّونَ بِمَا اسْتَفَاضَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَنَّ « اللَّهَ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ التَّائِبِ مِنْ رَجُلٍ أَضَلَّ رَاحِلَتَهُ بِأَرْضٍ دَوِيَّةٍ مُهْلِكَةٍ، عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَطَلَبَهَا، فَلَمْ يَجِدْهَا، فَقَالَ تَحْتَ شَجَرَةٍ [268]، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ إِذَا بِدَابَّتِهِ عَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشَرَابُهُ، فَاللَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ هَذَا بِرَاحِلَتِهِ » [269].

فَهُوَ إِلَهُهُمْ الَّذِي يَعْبُدُونَهُ وَرَبُّهُمْ الَّذِي يَسْأَلُونَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى : { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } إِلَى قَوْلِهِ { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ }[الفاتحة:٢_٥]، فَهُوَ الْمَعْبُودُ الْمُسْتَعَانُ - وَالْعِبَادَةُ تَجْمَعُ كَمَالَ الْحُبِّ مَعَ كَمَالِ الذُّلِّ - فَهُمْ يُحِبُّونَهُ أَعْظَمَ مِمَّا يُحِبُّ كُلُّ مُحِبٍّ مَحْبُوبَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى : { وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ }[البقرة: ١٦٥]، وَكُلُّ مَا يُحِبُّونَهُ سِوَاهُ فَإِنَّمَا يُحِبُّونَهُ لِأَجْلِهِ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ :« ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ، مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ كَانَ يُحِبُّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَمَنْ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ » [270]،

268 قوله: فقال. أي: نام القيلولة، وهي النومة التي تكون في نصف النهار، والله تعالى أعلم.

269 أخرجه البخاري برقم (٦٣٠٨)، ومسلم برقم (٢٧٤٤) عن أنس رضي الله عنه، وقوله: فقال. من القيلولة، وهو نوم في النهار.

270 أخرجه البخاري برقم (١٦)، ومسلم برقم (٤٣) عن أنس رضي الله عنه.

وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ:« أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ، وَمَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ وَأَبْغَضَ لِلَّهِ وَأَعْطَى لِلَّهِ وَمَنَعَ لِلَّهِ فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ » [271] .

وَهُوَ سُبْحَانَهُ يُحِبُّ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَمَالُ الْحُبِّ هُوَ الْخِلَّةُ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ، فَإِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَ إبْرَاهِيمَ خَلِيلًا [272] ، وَاسْتَفَاضَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّحِيحِ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّهُ قَالَ:« إنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إبْرَاهِيمَ خَلِيلًا » [273]، وَقَالَ :« لَوْ كُنْت مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا وَلَكِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللَّهِ »[274]، يَعْنِي نَفْسَهُ؛ وَلِهَذَا اتَّفَقَ سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا وَسَائِرُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ أَنَّ اللَّهَ نَفْسَهُ يُحَبُّ وَيُحِبُّ [275]، وَأَنْكَرَتْ الجهمية وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ مَحَبَّتَهُ، وَأَوَّلُ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ، شَيْخُ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، فَضَحَّى بِهِ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ بِوَاسِطِ، وَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ضَحُّوا تَقَبَّلَ اللَّهُ ضَحَايَاكُمْ، فَإِنِّي مُضَحٍّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهَمٍ؛ إنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا - تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْجَعْدُ عُلُوًّا كَبِيرًا - ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ [276].

---

271 أخرجه الترمذي برقم (٢٥٢١) عن معاذ بن أنس، بلفظ:« من أحب لله، وأبغض لله،...»، والحديث رواه أبو داود عن أبي أمامة، وابن أبي شيبة عن ابن مسعود، والطبراني عن ابن عباس، والبيهقي وأبو داود الطيالسي عن البراء، انظر " الصحيحة " (٣٠٦/٤) للشيخ الألباني.

272 قال الله تعالى:{واتخذ الله إبراهيم خليلا} [النساء: ١٢٥] .

273 أخرجه مسلم برقم (٥٣٢) عن جندب رضي الله عنه.

274 أخرجه مسلم برقم (٢٣٨٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

275 خلافاً للجهمية فإنهم قالوا: لا يُحِبُّ، ولا يُحَبُّ. وقالت الأشعرية: يُحَبُّ، لكنه لا يُحِبُّ.

276 القصة مشهورة وإن كان بعضهم ضَعَّفَ سندها إلا أن كبار الأئمة يتناقلونها، ويثبتونها، وقد كانوا قديماً يقتلون كثيراً من الناس على الزندقة، فلا غرابة فيها، ولا نكارة.

وَهَذَا أَصْلُ مِلَّةِ إبْرَاهِيمَ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ إمَامًا لِلنَّاسِ قَالَ تَعَالَى: { وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا } [البقرة:١٢٤]،

وَقَالَ: { وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا }[النساء:١٢٥].

وَمَنْ قَالَ: إنَّ الْمُرَادَ بِمَحَبَّةِ اللَّهِ مَحَبَّةُ التَّقَرُّبِ إلَيْهِ فَقَوْلُهُ مُتَنَاقِضٌ ؛ فَإِنَّ مَحَبَّةَ التَّقَرُّبِ إلَيْهِ تَبَعٌ لِمَحَبَّتِهِ ، فَمَنْ أَحَبَّ اللَّهَ نَفْسَهُ أَحَبَّ التَّقَرُّبَ إلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ لَا يُحِبُّهُ نَفْسَهُ امْتَنَعَ أَنْ يُحِبَّ التَّقَرُّبَ إلَيْهِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ لَا يُطِيعُهُ وَلَا يَمْتَثِلُ أَمْرَهُ إلَّا لِأَجْلِ غَرَضٍ آخَرَ فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ إنَّمَا يُحِبُّ ذَلِكَ الْغَرَضَ الَّذِي عَمِلَ لِأَجْلِهِ، وَقَدْ جَعَلَ طَاعَةَ اللَّهِ وَسِيلَةً إلَيْهِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ:« إذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ نَادَى مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ إنَّ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَوْعِدًا يُرِيدُ أَنْ يُنجزكموه فَيَقُولُونَ مَا هُوَ ؟ أَلَمْ يُبَيِّضْ وُجُوهَنَا ؟ وَيُثَقِّلْ مَوَازِينَنَا ؟ وَيُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ ؟ وَيُجِرْنَا مِنْ النَّارِ ؟ فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ فَيَنْظُرُونَ إلَيْهِ فَمَا أَعْطَاهُمْ شَيْئًا أَحَبَّ إلَيْهِمْ مِنْ النَّظَرِ إلَيْهِ، وَهُوَ الزِّيَادَةُ » [277].

فَأَخْبَرَ أَنَّ النَّظَرَ إلَيْهِ أَحَبُّ إلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ مَا يَتَنَعَّمُونَ بِهِ، وَمَحَبَّةُ النَّظَرِ إلَيْهِ تَبَعٌ لِمَحَبَّتِهِ؛ فَإِنَّمَا أَحَبُّوا النَّظَرَ إلَيْهِ لِمَحَبَّتِهِمْ إيَّاهُ، وَمَا مِنْ مُؤْمِنٍ إلَّا وَيَجِدُ فِي قَلْبِهِ مَحَبَّةَ اللَّهِ، وَطُمَأْنِينَةً بِذِكْرِهِ، وَتَنَعُّمًا بِمَعْرِفَتِهِ، وَلَذَّةً وَسُرُورًا بِذِكْرِهِ وَمُنَاجَاتِهِ، وَذَلِكَ يَقْوَى وَيَضْعُفُ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ بِحَسَبِ إيمَانِ الْخَلْقِ، فَكُلُّ مَنْ كَانَ إيمَانُهُ أَكْمَلَ كَانَ تَنَعُّمُهُ بِهَذَا أَكْمَلَ؛ وَلِهَذَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ :

---

277 أخرجه مسلم برقم (١٨١) عن صهيب رضي الله عنه، والمراد بالزيادة رؤية الله تعالى في الجنة، وهذه الزيادة المذكورة في قوله تعالى:{للذين أحسنوا الحسنى وزيادة}[يونس:٢٦]، فالحسنى هي الجنة، والزيادة هي رؤية الحق تبارك وتعالى، انظر" تفسير ابن جرير الطبري " (١٥٥/١٢)

« حُبِّبَ إلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ النِّسَاءُ وَالطِّيبُ » ثُمَّ قَالَ :« وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ » [278] ، وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :« أَرِحْنَا بِالصَّلَاةِ يَا بِلَالُ » [279] ، وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ يُحِبُّونَهُ، وَهُوَ يُحِبُّهُمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَحُبُّهُمْ لَهُ بِحَسَبِ فِعْلِهِمْ لِمَا يُحِبُّهُ، كَمَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:« يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ، وَمَا تَقَرَّبَ إلَيَّ عَبْدِي بِمِثْلِ أَدَاءِ مَا افْتَرَضْت عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْته كُنْت سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، فَبِي يَسْمَعُ وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَبْطِشُ، وَبِي يَمْشِي، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنهُ، وَمَا تَرَدَّدْت عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي الْمُؤْمِنِ، يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ » [280] .

فَقَدْ بَيَّنَ أَنَّ الْعَبْدَ إذَا تَقَرَّبَ إلَى اللَّهِ بِمَا يُحِبُّهُ مِنْ النَّوَافِلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ أَحَبَّهُ اللَّهُ، فَحُبُّ اللَّهِ لِعَبْدِهِ بِحَسَبِ فِعْلِ الْعَبْدِ لِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ، وَمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ مِنْ عِبَادَتِهِ وَطَاعَتِهِ فَهُوَ تَبَعٌ لِحُبِّ نَفْسِهِ، وَحُبُّهُ ذَلِكَ هُوَ سَبَبُ حُبِّ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ، فَكَانَ حُبُّهُ لِلْمُؤْمِنِينَ تَبَعًا لِحُبِّ نَفْسِهِ .

278 أخرجه النسائي برقم (١٨٨٧)، وأحمد (١٢٨/٣) عن أنس رضي الله عنه.

279 أخرجه أبو داود برقم (٤٩٨٥)، وأحمد (٣٧١/٥) عن رجل من خزاعة.

280 أخرجه البخاري برقم (٦٥٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه، والشراح مطبقون على أن معناه: يوفق سمعه فلا يسمع إلا خيراً، ويسدد بصرَه فلا يرى إلا خيراً، ويوقف رجله فلا تمشي إلا لخير.

فَالْمُؤْمِنُونَ وَإِنْ كَانُوا يَحْمَدُونَ رَبَّهُمْ وَيُثْنُونَ عَلَيْهِ فَهُمْ لَا يُحْصُونَ ثَنَاءً عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى نَفْسِهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: « اللَّهُمَّ إنِّي أَعُوذُ بِرِضَاك مِنْ سَخَطِك وَبِمُعَافَاتِك مِنْ عُقُوبَتِك، وَبِك مِنْك لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْك أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْت عَلَى نَفْسِك » [281]، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ: « لَا أَحَدَ أَحَبُّ إلَيْهِ الْمَدْحُ مِنْ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ » [282] ، وَقَالَ لَهُ الْأَسْوَدُ بْنُ سَرِيعٍ : إنِّي حَمِدْت رَبِّي بِمَحَامِدَ فَقَالَ:« إنَّ رَبَّك يُحِبُّ الْحَمْدَ » [283] ، فَهُوَ يُحِبُّ حَمْدَ الْعِبَادِ لَهُ، وَحَمْدُهُ لِنَفْسِهِ أَعْظَمُ مِنْ حَمْدِ الْعِبَادِ لَهُ، وَيُحِبُّ ثَنَاءَهُمْ عَلَيْهِ، وَثَنَاؤُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَعْظَمُ مِنْ ثَنَائِهِمْ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ حُبُّهُ لِنَفْسِهِ وَتَعْظِيمُهُ لِنَفْسِهِ؛ فَهُوَ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ بِنَفْسِهِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ، وَهُوَ الْمَوْصُوفُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، الَّتِي لَا تَبْلُغُهَا عُقُولُ الْخَلَائِقِ، فَالْعَظَمَةُ إزَارُهُ وَالْكِبْرِيَاءُ رِدَاؤُهُ.

وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى الْمِنْبَرِ: { وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ }[الزمر:٦٧] ، قَالَ:« يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْقُدُّوسُ، أَنَا السَّلَامُ، أَنَا الْمُؤْمِنُ، أَنَا الْمُهَيْمِنُ، أَنَا الَّذِي بَدَأْت الدُّنْيَا وَلَمْ تَكُ شَيْئًا، أَنَا الَّذِي أُعِيدُهَا » [284]، وَفِي رِوَايَةٍ: « يُمَجِّدُ الرَّبُّ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ » [285]

281 أخرجه مسلم برقم (٤٨٦) عن عائشة رضي الله عنها.

282 أخرجه البخاري برقم (٤٦٣٤)، ومسلم برقم (٢٧٦٠) عن ابن مسعود، والبخاري عن المغيرة.

283 أخرجه أحمد (٤٣٥/٣) برقم (١٥٥٨٦) عن الأسود بن سريع رضي الله عنه.

284 أخرج البخاري برقم (٧٤١٢) إلى قوله: أنا الملك. وانظر " الصحيحة " (٥٩٧/٧) للألباني.

285 عن ابن عمر عند أحمد برقم (٥٤١٤)، والنسائي في " الكبرى " برقم (٧٦٤٨)، وغيرهما.

فَهُوَ يَحْمَدُ نَفْسَهُ، وَيُثْنِي عَلَيْهَا، وَيُمَجِّدُ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَهُوَ الْغَنِيُّ بِنَفْسِهِ، لَا يَحْتَاجُ إلَى أَحَدٍ غَيْرِهِ، بَلْ كُلُّ مَا سِوَاهُ فَقِيرٌ إلَيْهِ، { يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ }[الرحمن: ٢٩]، وَهُوَ الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ.

فَإِذَا فَرِحَ بِتَوْبَةِ التَّائِبِ وَأَحَبَّ مَنْ تَقَرَّبَ إلَيْهِ بِالنَّوَافِلِ وَرَضِيَ عَنْ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مُفْتَقِرٌ فِي ذَلِكَ إلَى غَيْرِهِ، وَلَا مُسْتَكْمَلٌ بِسِوَاهُ؛ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَ هَؤُلَاءِ، وَهُوَ الَّذِي هَدَاهُمْ، وَأَعَانَهُمْ حَتَّى فَعَلُوا مَا يُحِبُّهُ، وَيَرْضَاهُ، وَيَفْرَحُ بِهِ، فَهَذِهِ الْمَحْبُوبَاتُ لَمْ تَحْصُلْ إلَّا بِقُدْرَتِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، وَخَلْقِهِ، فَلَهُ الْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ، وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ، فَهَذَا وَنَحْوُهُ يَحْتَجُّ بِهِ الْجُمْهُورُ الَّذِينَ يُثْبِتُونَ لِأَفْعَالِهِ حِكْمَةً تَتَعَلَّقُ بِهِ، يُحِبُّهَا وَيَرْضَاهَا، وَيَفْعَلُ لِأَجْلِهَا .

[الرد على الشبهة الأولى للمتكلمين في نفي الحكمة]

قَالُوا: وَقَوْلُ الْقَائِلِ: إنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ مُسْتَكْمَلٌ بِغَيْرِهِ، فَيَكُونُ نَاقِصًا قَبْلَ ذَلِكَ عَنْهُ أَجْوِبَةٌ [286] :-

أَحَدُهَا: أَنَّ هَذَا مَنْقُوضٌ بِنَفْسِ مَا يَفْعَلُهُ مِنْ الْمَفْعُولَاتِ، فَمَا كَانَ جَوَابًا فِي الْمَفْعُولَاتِ كَانَ جَوَابًا عَنْ هَذَا، وَنَحْنُ لَا نَعْقِلُ فِي الشَّاهِدِ فَاعِلًا إلَّا مُسْتَكْمَلًا بِفِعْلِهِ [287].

الثَّانِي: أَنَّهُمْ قَالُوا : كَمَا لَهُ أَنْ يَكُونَ لَا يَزَالُ قَادِرًا عَلَى الْفِعْلِ بِحِكْمَةِ، فَلَوْ قُدِّرَ كَوْنُهُ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ نَاقِصًا [288].

---

286 هذا هو الجواب عن شبهة المتكلمين في نفي الحكمة، التي أوردها المصنف في أول الرسالة انظر صـ٦٤ من هذه الرسالة، وقد أجاب عنها أيضاً في " شرح العقيدة الأصبهانية " (٤٩٢/٢)، وأجاب عنها أيضاً العلامة ابن القيم في " شفاء العليل " الباب ٢٣ (١٠٨٩/٣) ط. دار الصميعي.

287 **توضيح**:- نقول للأشاعرة: قولكم بأن الفعل لحكمة يستلزم الاستكمال بالغير. لو سَلَّمْناه فإنَّ فِعْلَ المفعول نفسه بقطع النظر عن كونه لحكمة أم لا أيضاً يستلزم الاستكمال بالغير! فهل يخلق المفعول لاستكماله به؟! فإن قالوا: فعل المفعولات كمال، ولا يستلزم الاستكمال بالغير. قلنا: والفعل لحكمة كمال، ولا يستلزم الاستكمال بالغير. فإن قالوا: لا نعقل في الواقع من يفعل لحكمة إلا مستكملاً بها. قلنا: ولا نعقل في الواقع من يفعل فِعلاً إلا مستكملاً به، وجوابنا عن إيرادكم على الفعل لحكمة هو عين جوابكم عن الإيراد على مطلق الفعل، فوجب أن نتفق على أن الفعل لحكمة لا يستلزم الاستكمال بالغير كما أن فعل المفعولات لا يستلزم الاستكمال بالغير.

288 **توضيح**:- يقال لنفاة الحكمة: هل يقدر الله تعالى على الفعل لحكمة أو لا ؟ وهل يقدر على ألا يزال فاعلاً لحكمة أو لا ؟ فلو قُدِّرَ أنه غير قادر على ألا يزال فاعلاً لحكمة لكان ذلك نقصاً يجب أن يُنَزَّه عنه الخالق سبحانه، فيجب إثبات كونه قادراً على ألا يزال يفعل لحكمة.

وأيضاً: الأشاعرة يثبتون القُدرة، فنقول لهم: قولكم: لو كان يفعل لحكمة لكان محتاجاً إليها. يمكننا أن نجيبكم عنه بمثله في القُدرة، فنقول: لو كان يفعل بقدرة لكان محتاجاً إليها! فلو قيل: لا يلزم. قلنا: كذلك إثبات الحكمة لا يلزم منه الاحتياج إليها، وهذا هو الصواب؛ لأن صفات الخالق سبحانه قائمة به، فهي داخلة في مسماه، ولا يصح أن يقال بأنها غيره حتى يلزم منه استكمالٌ بالغير.

الثَّالِثُ: قَوْلُ الْقَائِلِ: إنَّهُ مُسْتَكْمَلٌ بِغَيْرِهِ بَاطِلٌ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ [289] إنَّمَا حَصَلَ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مُحْتَاجًا إلَى غَيْرِهِ، وَإِذَا قِيلَ: كَمُلَ بِفِعْلِهِ الَّذِي لَا يُحْتَاجُ فِيهِ إلَى غَيْرِهِ. كَانَ كَمَا لَوْ قِيلَ كَمُلَ بِصِفَاتِهِ أَوْ كَمُلَ بِذَاتِهِ [290].

الرَّابِعُ: قَوْلُ الْقَائِلِ: كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ نَاقِصًا. إنْ أَرَادَ بِهِ عَدَمَ مَا تَجَدَّدَ [291]، فَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ عَدَمَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ وُجُودَهُ فِيهِ يَكُونُ نَقْصًا، وَإِنْ أَرَادَ بِكَوْنِهِ نَاقِصًا مَعْنًى غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ مَمْنُوعٌ، بَلْ يُقَالُ: عَدَمُ الشَّيْءِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَمْ تَقْتَضِ الْحِكْمَةُ وُجُودَهُ فِيهِ مِنْ الْكَمَالِ، كَمَا أَنَّ وُجُودَهُ فِي وَقْتِ اقْتِضَاءِ الْحِكْمَةِ وُجُودُهُ فِيهِ كَمَالٌ، فَلَيْسَ عَدَمُ كُلِّ شَيْءٍ نَقْصًا، بَلْ عَدَمُ مَا يَصْلُحُ وُجُودُهُ هُوَ النَّقْصُ، كَمَا أَنَّ وُجُودَ مَا لَا يَصْلُحُ وُجُودُهُ نَقْصٌ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ وُجُودَ هَذِهِ الْأُمُورِ حِينَ اقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ عَدَمَهَا هُوَ النَّقْصُ، لَا أَنَّ عَدَمَهَا هُوَ النَّقْصُ؛

---

289 **أي**: الفعل لحكمة.

290 **توضيح**:- يقال لِنُفَاة الحكمة: فِعْلُ الله تعالى لحكمة إنما يكون بقدرته هو، ومشيئته هو، فيحصل فِعْلُه لحكمةٍ دون احتياجه لشريك غيره قط؛ لأن صفاته أصلاً قائمة بذاته، وليست هي غيره، فكيف يقال بأنه إذا فَعَلَ لحكمة استكمل بغيره؟! ولو قلنا: إنه تعالى كامل بفعله. فليس في هذا الكلام تنقص؛ لأنه لا يحتاج في فعله إلى غيره، وفعله من لوازم ذاته، وبالتالي فالتلبيس على الناس بأنه يلزم من إثبات الصفة أن يكون ناقصاً بدونها، ومستكملاً بها طريقة فاسدة؛ لأنه يُمكن أن يقال بمثلها: إنه ناقص بدون ذاته مستكمل بها! وهذا مع ما فيه من المغالطة هو في غاية الوقاحة، والله المستعان.

291 **نقول لنفاة الحكمة**: ما تقصدون بقولكم: إن فعل لحكمة فهو ناقص قبل حصولها؟ إن قصدتم أنه كان عادماً لشيء من الكمال الذي يجب أن يكون له، فهو باطل؛ لأن حصول تلك الحكمة ليس كمالاً إلا وقت حصولها، وأما حصولها قبل وقتها أو بعده فليس بكمال، وبالتالي فعدمها قبل وقتها وبعده ليس بنقص، بل هو كمال ، فالكمال حصول الحكمة في وقتها المقدر لها، لا قبله، ولا بعده، فقولكم: كان قبل حصول الحكمة ناقصاً كلام باطل، بل هو كامل قبل حصولها، ووقت حصولها، وبعد حصولها، وقد أوضح هذا ابن القيم في الشفاء كما سبق الإشارة، بل كلام المصنف واضح، فتأمله.

وَلِهَذَا [292] كَانَ الرَّبُّ تَعَالَى مَوْصُوفًا بِالصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِكَمَالِهِ، وَمَوْصُوفًا بِالصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ الْمُسْتَلْزِمَةِ لِكَمَالِهِ أَيْضًا، فَكَانَ عَدَمُ مَا يَنْفِي عَنْهُ هُوَ مِنْ الْكَمَالِ، كَمَا أَنَّ وُجُودَ مَا يَسْتَحِقُّ ثُبُوتَهُ مِنَ الْكَمَال، وَإِذَا عُقِلَ مِثْلُ هَذَا فِي الصِّفَاتِ فَكَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ وَنَحْوِهَا [293]، وَلَيْسَ كُلُّ زِيَادَةٍ يُقَدِّرُهَا الذِّهْنُ مِنَ الْكَمَالِ [294]، بَلْ كَثِيرٌ مِنْ الزِّيَادَاتِ تَكُونُ نَقْصًا فِي كَمَالِ الْمَزِيدِ كَمَا يُعْقَلُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْمَوْجُودَاتِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَكُونُ وُجُودُ أَشْيَاءَ فِي حَقِّهِ فِي وَقْتٍ نَقْصًا وَعَيْبًا، وَفِي وَقْتٍ آخَرَ كَمَالًا وَمَدْحًا فِي حَقِّهِ، كَمَا يَكُونُ فِي وَقْتٍ مَضَرَّةً لَهُ، وَفِي وَقْتٍ مَنْفَعَةً لَهُ .

الْخَامِسُ: أَنَّا إذَا قَدَّرْنَا مَنْ يَقْدِرُ عَلَى إحْدَاثِ الْحَوَادِثِ لِحِكْمَةٍ، وَمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ كَانَ مَعْلُومًا بِبَدِيهَةِ الْعَقْلِ أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى ذَلِكَ أَكْمَلُ، مَعَ أَنَّ الْحَوَادِثَ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهَا إلَّا حَوَادِثُ لَا تَكُونُ قَدِيمَةً، وَإِذَا كَانَتْ الْقُدْرَةُ عَلَى ذَلِكَ أَكْمَلَ - وَهَذَا الْمَقْدُورُ لَا يَكُونُ إلَّا حَادِثًا - كَانَ وُجُودُهُ هُوَ الْكَمَالَ، وَعَدَمُهُ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ الْكَمَالِ؛ إذْ عَدَمُ الْمُمْتَنِعِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ فِي وُجُودِ الْكَمَالِ مِنْ الْكَمَالِ [295].

---

292 أي: لكون الشيء يكون عدمه في غير وقته كمالاً.. أو لكون الكمال قد يكون في عدم الشيء..

293 فيكون حصول بعضها في أوقاتٍ كمال، وفي أوقات نقص .

294 فليس كل شيء يكون الكمال في زيادته، بل قد يكون الكمال في نقصه أو عدمه قبل وقته، فالكمال وجود الشيء حيث يكون وجوده كمالاً، وعدمه حيث يكون عدمه كمالاً، وزيادته حيث تكون زيادته كمالاً، ونقصه حيث يكون نقصه كمالاً، فتأمل.

295 الممتنعات كثيرة سواء الشرعية أو العقلية، والعقل يستطيع التفكير بكثير مما يمتنع وجوده، لكن ما نريده الآن هو الممتنع الذي عدمه شرط في وجود الكمال، فلا شك أن عدم هذا الممتنع من الكمال، بل لولا عدمه لما ثبت الكمال؛ لأن الكمال مشروط بعدم هذا الممتنع، فحصول الحكمة قبل وقتها غير ممكن أي: ممتنع لغيره، وعدم حصولها قبل وقتها من الكمال؛ لأن عدمها شرط في الكمال الذي يجب ثبوته، وثبوته متوقف على عدم هذا الممتنع حينها، والله تعالى أعلم.

ثُمَّ هُمْ هُنَا ثَلَاثُ فِرَقٍ :-

فِرْقَةٌ تَقُولُ: إرَادَتُهُ وَحُبُّهُ وَرِضَاهُ وَنَحْوُ هَذَا قَدِيمٌ، وَلَمْ يَزَلْ رَاضِيًا عَمَّنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ مُؤْمِنًا، وَلَمْ يَزَلْ سَاخِطًا عَلَى مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ كَافِرًا كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ **الكلابية وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيَّةِ**، فَهَؤُلَاءِ لَا يَلْزَمُهُمْ التَّسَلْسُلُ لِأَجْلِ حُلُولِ الْحَوَادِثِ ([296])، لَكِنْ يُعَارِضُهُمُ **الْأَكْثَرُونَ** الَّذِينَ يُنَازِعُونَهُمْ فِي الْحِكْمَةِ الْمَحْبُوبَةِ كَمَا يُنَازِعُونَهُمْ فِي الْإِرَادَةِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا لَهُمْ: إذَا كَانَتْ الْإِرَادَةُ قَدِيمَةً لَمْ تَزَلْ وَنِسْبَتُهَا إلَى جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ وَالْحَوَادِثِ سَوَاءٌ فَاخْتِصَاصُ زَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ بِالْحُدُوثِ وَمَفْعُولٍ دُونَ مَفْعُولٍ تَخْصِيصٌ بِلَا مُخَصِّصٍ .

قَالَ أُولَئِكَ: الْإِرَادَةُ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُخَصِّصَ. **قَالَ لَهُمْ الْمُعَارِضُونَ**: مِنْ شَأْنِهَا جِنْسُ التَّخْصِيصِ، وَأَمَّا تَخْصِيصُ هَذَا الْمُعَيَّنِ عَلَى هَذَا الْمُعَيَّنِ فَلَيْسَ مِنْهُ لَوَازِمُ الْإِرَادَةِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ سَبَبٍ يُوجِبُ اخْتِصَاصَ أَحَدِهِمَا بِالْإِرَادَةِ دُونَ الْآخَرِ، وَالْإِنْسَانُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ يُخَصِّصُ بِإِرَادَتِهِ، وَلَكِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُرِيدُ هَذَا دُونَ هَذَا إلَّا لِسَبَبٍ اقْتَضَى التَّخْصِيصَ، وَإِلَّا فَلَوْ تَسَاوَى مَا يُمْكِنُ إرَادَتُهُ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ امْتَنَعَ تَخْصِيصُ الْإِرَادَةِ لِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ دُونَ أَمْثَالِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا تَرْجِيحٌ بِلَا مُرَجِّحٍ ، وَمَتَى جُوِّزَ هَذَا انْسَدَّ بَابُ إثْبَاتِ الصَّانِعِ [[297]].

---

[296] لأنهم أصلاً قد نفوه، فليس بلازم لهم.

[297] أي: ومتى أجزنا الترجيح بلا مرجح نكون قد أجزنا حدوث العالم بلا صانع؛ لأن إثبات الصانع إنما يصح بالعلم الضروري بمبدأ السببية، الذي هو: كل حادث لا بد له من محدث، فإذا انتقض هذا الأصل، وقلنا بأن الحادث قد يَحدُث بلا سبب يُحدثه، تعذر علينا على إثبات الصانع!
فبطلان الرجحان بدون مرجح مسألة ضرورية قطعية؛ لأنه إذا تساوى طرفان، فترجح أحدهما على الآخر لا بد له من مؤثر أو مرجح، ككفتي ميزان متساويتين، إذا ترجح أحدهما فلا بد من مثقال يرجحها، ورجحان أحد الطرفين مع عدم المرجح هو رجحانٌ مع التساوي، وهو تناقض! فالرجحان نقيض التساوي، فإذا حصل الرجحان فلا بد أنه انتفت حالة التساوي إلى حالة رجحان أحد الطرفين بمرجّح أزال حالة التساوي، والله تعالى أعلم.

قَالُوا: وَمَنْ تَدَبَّرَ هَذَا، وَأَمْعَنَ النَّظَرَ فِيهِ عَلِمَهُ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا يُنَازِعُ فِيهِ مَنْ يُقَلِّدُ قَوْلًا قَالَهُ غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لِحَقِيقَتِهِ .

وَهَكَذَا يَقُولُ لَهُمْ **الْجُمْهُورُ**: إِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى رَاضِيًا فِي أَزَلِهِ وَمُحِبًّا وَفَرِحًا بِمَا يُحْدِثُهُ قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَهُ فَإِذَا أَحْدَثَهُ هَلْ حَصَلَ بِإِحْدَاثِهِ حِكْمَةٌ يُحِبُّهَا وَيَرْضَاهَا وَيَفْرَحُ بِهَا أَوْ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْأَزَلِ ؟

فَإِنْ قُلْتُمْ لَمْ يَحْصُلْ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْأَزَلِ. قِيلَ: ذَاكَ كَانَ حَاصِلًا بِدُونِ مَا أَحْدَثَهُ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ، فَامْتَنَعَ أَنْ تَكُونَ الْمَفْعُولَاتُ فُعِلَتْ لِكَيْ يَحْصُلَ ذَاكَ ، فَقَوْلُكُمْ كَمَا تَضَمَنَ أَنَّ الْمَفْعُولَاتِ تَحْدُثُ بِلَا سَبَبٍ يُحْدِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى يَتَضَمَّنُ أَنَّهُ يَفْعَلُهَا بِلَا حِكْمَةٍ يُحِبُّهَا وَيَرْضَاهَا!

قَالُوا: فَقَوْلُكُمْ يَتَضَمَّنُ نَفْيَ إِرَادَتِهِ الْمُقَارِنَةِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَحِكْمَتِهِ الَّتِي لَا يَحْصُلُ الْفِعْلُ إِلَّا بِهَا .

وَالْفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ قَالُوا: إِنَّ الْحِكْمَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِهِ تَحْصُلُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ كَمَا يَحْصُلُ الْفِعْلُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ. قَالُوا: وَإِنْ قَامَ ذَلِكَ بِذَاتِهِ فَهُوَ كَقِيَامِ سَائِرِ مَا أَخْبَرَ بِهِ مِنْ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ بِذَاتِهِ [298].

وَالْمُعْتَزِلَةُ تَنْفِي قِيَامَ الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ بِهِ، وَتُسَمِّي الصِّفَاتِ أَعْرَاضًا، وَالْأَفْعَالَ حَوَادِثَ، وَيَقُولُونَ: لَا تَقُومُ بِهِ الْأَعْرَاضُ وَلَا الْحَوَادِثُ.
فَيَتَوَهَّمُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقِيقَةَ قَوْلِهِمْ أَنَّهُمْ يُنَزِّهُونَ اللَّهَ تَعَالَى عَنِ النَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ وَالْآفَاتِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ وَآفَةٍ؛ فَإِنَّهُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الصَّمَدُ السَّيِّدُ الْكَامِلُ فِي كُلِّ نَعْتٍ مِنْ نُعُوتِ الْكَمَالِ، كَمَالًا يُدْرِكُ الْخَلْقُ حَقِيقَتَهُ، مُنَزَّهٌ عَنْ كُلِّ نَقْصٍ، تَنْزِيهًا لَا يُدْرِكُ الْخَلْقُ كَمَالَهِ

[298] هذا مذهبٌ يُنسب للكرامية، وهو قريب من مذهب أهل السنة والجماعة.

وَكُلُّ كَمَالٍ ثَبَتَ لِمَوْجُودٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِلْزَامٍ نَقْصٌ فَالْخَالِقُ تَعَالَى أَحَقُّ بِهِ، وَأَكْمَلُ فِيهِ مِنْهُ، وَكُلُّ نَقْصٍ يُنَزَّهُ عَنْهُ مَخْلُوقٌ فَالْخَالِقُ أَحَقُّ بِتَنْزِيهِهِ عَنْهُ، وَأَوْلَى بِبَرَاءَتِهِ مِنْهُ.

رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ وَاحِدٍ كَعُثْمَانِ بْنِ سَعِيدٍ الدارمي، وَأَبِي جَعْفَرٍ الطبري، وَأَبِي بَكْرٍ البيهقي، وَغَيْرِهِمْ فِي تَفْسِيرِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْله تَعَالَى: { الصَّمَدُ } قَالَ: السَّيِّدُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي سُؤْدُدِهِ، وَالشَّرِيفُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي شَرَفِهِ، وَالْعَظِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عَظَمَتِهِ، وَالْحَكِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِكْمَتِهِ، وَالْغَنِيُّ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي غِنَاهُ، وَالْجَبَّارُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي جَبَرُوتِهِ، وَالْعَالِمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي عِلْمِهِ، وَالْحَلِيمُ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي حِلْمِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ كَمُلَ فِي أَنْوَاعِ الشَّرَفِ وَالسُّؤْدُدِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، هَذِهِ صِفَةٌ لَا تَنْبَغِي إلَّا لَهُ، لَيْسَ لَهُ كُفُؤٌ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، سُبْحَانَهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ [299].

وَهَذَا التَّفْسِيرُ ثَابِتٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الوالبي، لَكِنْ يُقَالُ : إنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ التَّفْسِيرُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَكِنْ مِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ ثَابِتٌ عَنْ السَّلَفِ.

وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: الصَّمَدُ الْكَامِلُ فِي صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ [300].

وَثَبَتَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّهُ قَالَ: الصَّمَدُ السَّيِّدُ الَّذِي انْتَهَى سُؤْدُدُهُ [301].

---

299 انظر " تفسير الطبري " (٧٣٦/٢٤)، " العظمة للأصبهاني " (٣٨٣/١)

300 انظر " تفسير البغوي " (٣٠٣/٥) ط. إحياء التراث

301 أخرجه ابن جرير الطبري في " تفسيره " (٧٣٦/٢٤) ، ورواه ابن أبي عاصم عن ابن مسعود كما في " السنة " (٢٩٩/١).

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ وَمَا أَشْبَهَهَا لَا تُنَافِي مَا قَالَهُ كَثِيرٌ مِنْ السَّلَفِ، كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ، والسدي، وَالضَّحَّاكِ، وَغَيْرِهِمْ، مِنْ أَنَّ الصَّمَدَ هُوَ: الَّذِي لَا جَوْفَ لَهُ [302].

وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بريدة عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفًا أَوْ مَرْفُوعًا [303]؛ فَإِنَّ كِلَا الْقَوْلَيْنِ حَقٌّ، كَمَا بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ [304].

---

302 انظر " تفسير الطبري " (٧٣١/٢٤) وما بعدها.

303 أخرجه الطبري في " تفسيره " (٤٢١/٣٠)، والروياني في " مسنده " برقم (٤٢)[٨٢/١]، والطبراني في " المعجم الكبير " برقم (١١٦٢)[٢٢/٢]،(١٢٦٣)[٥٣/٢]، وأبو الشيخ الأصبهاني في " العظمة " برقم (٩١)[٣٧٨/١] ، وابن عدي (4/ 54)، وقال في «المجمع» (7/ 144) : رواه الطبراني، وفيه صالح بن حيان وهو ضعيف. وضعفه الألباني في «الضعيفة» (7/ 175)، وأخرجه ابن أبي عاصم عن ابن عباس في " السنة " برقم (٦٦٥)،[٢٩٩/١]، وانظر " فتح الباري لابن حجر " (١٤٥/١)، " مرقاة المفاتيح " (١٥٨٤/٤)، " فيض القدير " (٢٤٢/٤).

304 وقد فسر السلف الصمد بأنه: الذي لا جوف له، كما فسروه: بأنه السيد الذي يصمه إليه في الحوائج؛ والأول قول أكثر السلف، من الصحابة والتابعين وطوائف من أهل اللغة، والثاني: قول جمهور أهل اللغة، وطوائف من السلف والخلف. " شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري " (٦٩/١).

قال المصنف: ومن المعلوم أن تفسير الصمد بأنه الذي لا جوف له هو مما تواتر نقله عن الصحابة والتابعين وشهدت له اللغة، وروي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم. " بيان التلبيس " (٥٨٥/٧)، **وقال**: ولنا مصنف مبسوط في تفسير هذه السورة، وآخر في بيان أنها تعادل ثلث القرآن، وذكرنا كلام علماء المسلمين من الصحابة والتابعين في معنى " الصمد " وأن عامة ما قالوه حق." الجواب الصحيح " (٤٠٧/٤)، والمصنف الذي أشار إليه موجود ضمن " مجموع الفتاوى " (٢١٤/١٧) ويا حبذا لو يقوم باحث بإفراده، والتعليق عليه.

وانظر " بيان تلبيس الجهمية " (٢٧٤/١)،(١٣٠/٣)،(٤٦٤/٣)،(٣٤٠/٤)،(٤٣٤/٥)،(٤٩٧/٧)، (٥٨٥/٧)، " شرح حديث النزول " (٢٥/١)، " الفرقان " (١٢٤/١).

[الاستفصال في الألفاظ المجملة التي نفتها المعتزلة]

وَلَفْظُ " الْأَعْرَاضِ " فِي اللُّغَةِ قَدْ يُفْهَمُ مِنْهُ مَا يَعْرِضُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ الْأَمْرَاضِ وَنَحْوِهَا، وَكَذَلِكَ لَفْظُ " الْحَوَادِثِ وَالْمُحْدَثَاتِ " قَدْ يُفْهَمُ مَا يُحْدِثُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ الْأَفْعَالِ الْمَذْمُومَةِ، وَالْبِدَعِ الَّتِي لَيْسَتْ مَشْرُوعَةً، أَوْ مَا يَحْدُثُ لِلْإِنْسَانِ مِنْ الْأَمْرَاضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَاَللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَجِبُ تَنْزِيهُهُ عَمَّا هُوَ فَوْقَ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ نَوْعُ نَقْصٍ فَكَيْفَ تَنْزِيهُهُ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ ؟ وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودُ الْمُعْتَزِلَةِ بِقَوْلِهِمْ: هُوَ مُنَزَّهٌ عَنْ الْأَعْرَاضِ وَالْحَوَادِثِ. إلَّا نَفْيُ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، فَعِنْدَهُمْ لَا يَقُومُ بِهِ عِلْمٌ، وَلَا قُدْرَةٌ، وَلَا مَشِيئَةٌ، وَلَا رَحْمَةٌ، وَلَا حُبٌّ، وَلَا رِضًا، وَلَا فَرَحٌ، وَلَا خَلْقٌ، وَلَا إحْسَانٌ، وَلَا عَدْلٌ، وَلَا إتْيَانٌ، وَلَا مَجِيءٌ، وَلَا نُزُولٌ، وَلَا اسْتِوَاءٌ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ .

وَجَمَاهِيرُ الْمُسْلِمِينَ يُخَالِفُونَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَمِنْ الطَّوَائِفِ مَنْ يُنَازِعُهُمْ فِي الصِّفَاتِ دُونَ الْأَفْعَالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُنَازِعُهُمْ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ دُونَ بَعْضٍ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يُنَازِعُهُمْ فِي الْفِعْلِ الْقَدِيمِ، وَيَقُولُ: إنَّ فِعْلَهُ قَدِيمٌ وَإِنْ كَانَ الْمَفْعُولُ مُحْدَثًا، كَمَا يَقُولُ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ فِي الْإِرَادَةِ، وَبَسْطُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ وَذِكْرُ قَائِلِيهَا وَأَدِلَّتِهِمْ مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ [305]، وَالْمَقْصُودُ هُنَا التَّنْبِيهُ عَلَى مَجَامِعِ أَجْوِبَةِ النَّاسِ عَنْ السُّؤَالِ الْمَذْكُورِ.

---

[305] انظر " مجموع الفتاوى " (٢٨/٨)، " منهاج السنة النبوية " (٣٧٩/٢)، " مجموعة الرسائل والمسائل " (١١٨/٣).

[الجواب عن الشبهة الثانية للمتكلمين في نفي الحكمة] [306]

وَهَذَا الْفَرِيقُ الثَّانِي [307] إذَا قَالَ لَهُمْ النَّاسُ : إذَا أَثْبَتُّمْ حِكْمَةً حَدَثَتْ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ لَزِمَكُمْ التَّسَلْسُلُ!

قَالُوا : الْقَوْلُ فِي حُدُوثِ هَذِهِ الْحِكْمَةِ كَالْقَوْلِ فِي حُدُوثِ سَائِرِ مَا أَحْدَثَهُ مِنْ الْمَفْعُولَاتِ [308]، وَنَحْنُ نُخَاطِبُ مَنْ يُسَلِّمُ لَنَا أَنَّهُ أَحْدَثَ الْمُحْدَثَاتِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَإِذَا قُلْنَا: إنَّهُ أَحْدَثَهَا بِحِكْمَةٍ حَادِثَةٍ. لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا يَسْتَلْزِمُ التَّسَلْسُلَ. بَلْ نَقُولُ لَهُ: الْقَوْلُ فِي حُدُوثِ الْحِكْمَةِ كَالْقَوْلِ فِي حُدُوثِ الْمَفْعُولِ الْمُسْتَعْقِبِ لِلْحِكْمَةِ، فَمَا كَانَ جَوَابُك عَنْ هَذَا كَانَ جَوَابُنَا عَنْ هَذَا.

فَلَمَّا خَصَمَ الْفَرِيقُ الثَّانِي الْفَرِيقَ الْأَوَّلَ قَالَ لَهُمْ **الْفَرِيقُ الثَّالِثُ - مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيَّةِ وَأَهْلِ الْكَلَامِ -** : هَذِهِ حُجَّةٌ جَدَلِيَّةٌ إلْزَامِيَّةٌ، وَلَمْ تَشْفُوا الْغَلِيلَ بِهَذَا الْجَوَابِ، وَلَيْسَ مَعَكُمْ مِنْ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَا الْعَقْلِيَّةِ مَا يَنْفِي هَذَا التَّسَلْسُلَ، بَلْ التَّسَلْسُلُ نَوْعَانِ، وَالدَّوْرُ نَوْعَانِ: **أَحَدُهُمَا**: التَّسَلْسُلُ فِي الْعِلَلِ وَالْمَعْلُولَاتِ، فَهَذَا مُمْتَنِعٌ وِفَاقًا.

وَالثَّانِي: التَّسَلْسُلُ فِي الشُّرُوطِ وَالْآثَارِ، فَهَذَا فِي جَوَازِهِ قَوْلَانِ مَعْرُوفَانِ لِلْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ، وَطَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْحَدِيثِ وَالْفَلْسَفَةِ يُجَوِّزُونَ هَذَا

---

306 ذكر المصنف في أول الرسالة شبهتين لنفاة الحكمة من المتكلمين، وقد سبق جوابه عن الشبهة الأولى، وهي الاستكمال بالغير، والآن يُجيب عن الشبهة الثانية، وهي لزوم التسلسل. انظر صـ٦٤_٦٥_١٧١ من هذا الكتاب.

307 نُسِبَ للكرامية، والفرق بينهم وبين الفريق الثالث أنهم لا يُسَلمون بأن إثبات الحِكْمَة يَستَلْزِم التسلسل، ويقولون: جنس الحِكمة حادث، وأولئك يُسَلمون به، بل ويَلتزمونه، ويقولون: لا دليل على نفيه، ويقولون: الحكمة كالفِعل قديمة النوع متجددة الآحاد.

308 أي: يقال لهؤلاء النُّفاة: وأنتم إن أثبَتم مفعولاً حَدَثَ بعد أن لم يكن لَزِمَكُم التسلسل.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ [309] السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَمْ يَزَلْ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاءَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ يَقُومُ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ الْأَفْعَالِ وَغَيْرِهَا.

وَبَيَّنَ هَؤُلَاءِ [310] أَنَّ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ مُنَازِعُوهُمْ عَلَى نَفْيِ التَّسَلْسُلِ فِي الْآثَارِ وَامْتِنَاعِ وُجُودِ مَا لَا يَتَنَاهَى فِي الْمَاضِي أَدِلَّةٌ ضَعِيفَةٌ [311]، كَدَلِيلِ الْمُطَابَقَةِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ مَعَ زِيَادَةِ إحْدَاهُمَا ، وَكَدَلِيلِ الشَّفْعِ وَالْوَتْرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الْأَدِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَ هَؤُلَاءِ فَسَادَهَا، وَنَقَضُوهَا عَلَيْهِمْ بِالْحَوَادِثِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَبِعُقُودِ الْأَعْدَادِ، وَبِمَعْلُومَاتِ اللَّهِ مَعَ مَقْدُورَاتِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ [312].

---

309 أي: وممن يجيزون هذا التسلسل. وهذا الذي يذكره المصنف هو لازم مذهب السلف، وإلا فلم يُصَرّح أحد منهم بلفظ التسلسل فيما نعلم، والله تعالى أعلم.

310 أي: الفريق الثالث.

311 وضَعْفُ أدلة الفريق الأول والثاني (نفاة التسلسل) دليلٌ على صحة مذهب الفريق الثالث؛ فإنه إذا قيل بأن قولاً ما باطل ثم لم يُستَطع البرهنة على بُطلانه بل جيء بأدلة ضعيفة كان هذا شاهِداً لصحة القول، وضَعْف قول المنتقد له، والله تعالى أعلم.

312 أما **دليل تطابق الجملتين مع زيادة إحداهما** فهو ما يسمونه بـ **برهان التطبيق**، كقولهم: هذا التسلسل في الماضي من جنس تطبيق الحوادث الماضية إلى اليوم بالحوادث الماضية إلى أمس، فإن كلاهما لا يتناهى مع التفاضل. مثال آخر : لنفرض وجود سلسلة : تبدأ من معلول حاضر (أ) وتمتد إلى ما لا نهاية من العلل (سلسلة كاملة)، ونفرض سلسلة ثانية : تبدأ من المعلول الذي يسبق (أ) بواحد، وتمتد أيضاً إلى ما لا نهاية (سلسلة ناقصة بمقدار واحد).

عملية التطبيق : نضع السلسلة الثانية فوق الأولى بحيث يقابل كل حلقة من الأولى ما يقابلها من الثانية الأول مع الأول الثاني مع الثاني...النتيجة المنطقية (المفارقة): بعد التطبيق، أمامنا احتمالان لا ثالث لهما، وكلاهما يثبت بطلان التسلسل: الاحتمال الأول : أن تتطابق السلسلتان تماماً، وهذا باطل؛ لأن السلسلة الأولى تزيد عن الثانية بحلقة واحدة، فكيف يتساوى الزائد والناقص ؟.

الاحتمال الثاني: أن تنقطع السلسلة الثانية (الناقصة) قبل الأولى (وهذا هو المطلوب؛ لأن انقطاع السلسلة يعني أنها متناهية، وما زاد على المتناهي بقدر متناه فهو متناه بالضرورة.

مثال ثالث: لو فرضنا، سلسلتين غير متناهيتين، احداهما تزيد عن الأخرى، بأن نفرض أن الأولى تبدأ من أكتوبر سنة 1985، إلى غير بداية في الماضي، وأن الثانية تبدأ من أكتوبر سنة 1984، إلى غير بداية في الماضي، أيضا، ثم تطابق بين هاتين السلسلتين، بأن نأخذ الحلقة الأولى، ونطبقها على الحلقة الأولى، من السلسة الثانية، ثم نأخذ الحلقة الثانية، من السلسلة الأولى، ونطبقها على الحلقة الثانية، من السلسلة الثانية، وهكذا، تنطبق الثالثة بالثالثة، والرابعة بالرابعة، والخامسة بالخامسة، وهلم جرا، ذاهبين بالتطبيق نحو الماضي، فلا يخلو الأمر: اما أن يستمر التطبيق، إلى غير نهاية فيترتب مع ذلك مساواة الزائد للناقص وهذا ظاهر البطلان، أو تنتهي الناقصة، فيلزم أيضا انتهاء الزائدة، لأنها قد زادت عليها، بقدر متناهي، والزائد بالمتناهي متناهي، وبذلك ينقطع التسلسل، وهو المطلوب إثباته.

قال شيخ الإسلام : وعُمْدَةُ من يقول بامتناع ما لا نهاية له من الحوادث إنما هي دليل التطبيق والموازنة والمسامتة المقتضى تفاوتَ الجملتين، ثم يقولون: والتفاوت فيما لا يتناهى محال، مثال ذلك أن يُقَدِروا الحوادث من زمن الهجرة إلى مالا يتناهى في المستقبل أو الماضي، والحوادث من زمن الطوفان إلى مالا يتناهى أيضاً، ثم يوازنون الجملتين فيقولون: إن تساوتا لَزِمَ أن يكون الزائد كالناقص، وهذا ممتنع؛ فإن إحداهما زائدة على الأخرى بما بين الطوفان والهجرة، وإن تفاضلتا لَزِمَ أن يكون فيما لا يتناهى تفاضل، وهو ممتنع. " منهاج السنة " (٤٣٢/١)

قال شيخ الإسلام : وهذه الطريق هي طريق التطبيق ومبناها على أن ما لا يتناهى لا يتفاضل وعليها من الكلام والاعتراض ما قد ذكر في غير هذا الموضع . " درء التعارض " (٤٩/٥).

" علم التوحيد " د / عبد الحميد صـ 104، " حاشية الأمير على اللقاني " صـ61، " شرح جوهرة اللقاني للبيجوري " صـ52، و" المواقف " للإيجي صـ90 و" شرحه للجرجاني " (168/4)، " قِدَم العالم وتسلسل الحوادث " للدكتورة كاملة الكواري صـ ١٢٩ – ١٣٠.

والرد عليه إجمالاً أنَّ هذا الدليل المستخدَم لإبطال التسلسل في الحوادث الماضية يرتكز على أن ما لا يتناهى لا ينطبق عليه حكم المتناهي، وأن التفاضل (زيادة أحد اللانهائيين عن الآخر) جائز في اللانهائيات، ولا يستلزم التساوي أو التناهي، كما أن الحوادث الماضية معدومة لا مجتمعة ليتم التطبيق عليها.

وأما نقضه بالتفصيل فيُقال: أولاً برهان التطبيق يفترض أن مجموعتين غير متناهيتين يجب أن تتساويا إذا طُبِّقتا، والرد عليه أن اللانهائيين لا يلزم تساويهما، **مثال: مجموعة الأعداد الزوجية لا تتناهى، ومجموعة الأعداد الكلية لا تتناهى، ومع ذلك فالكلية تزيد عن الزوجية، فعدم التناهي لا يمنع التفاضل.**

والتطبيق يستلزم وجود أجزاء السلسلة معاً (اجتماعها في الوجود)؛ ليتم تطبيق آحاد الأولى على آحاد الثانية، وبما أن الحوادث الماضية معدومة ولا تجتمع، فإن التطبيق هو مجرد فرض ذهني، لا حقيقة خارجية له.

وموضع التفاضل يكون في الجانب المتناهي (ما قبل لحظةٍ معينةٍ) لا في الجانب الذي لا يتناهى (الماضي الممتد)، والتفاضل بين المتناهيات لا محذور فيه، فالبرهان يخلط بين " لا تناهي " الأعداد (التي قد تكون ذهنية) وبين حوادث وجودية، فإذن لا يصح جَعْلُ التفاضل المفترض دليلاً على بُطلان التسلسل.

وقال المصنف: فإذا قال القائل : إذا طبقنا بين هذه وهذه فإن تساويا لزم أن يكون الزائد كالناقص أو أن يكون وجود الزيادة كعدمها وإن تفاضلا لزم وجود التفاضل فيما لا يتناهى

كان لهم عنه جوابان : أحدهما : أنا لا نسلم إمكان التطبيق مع التفاضل، وإنما يمكن التطبيق بين المتماثلين لا بين المتفاضلين.

والجواب الثاني : أن هذا يستلزم التفاضل بين الجانب المتناهي لا بين الجانب الذي لا يتناهى وهذا لا محذور فيه. " درء التعارض " (١٧٩/١)

وقال أيضاً : ويجاب عن هذا بجواب ثان، وهو: أن الجملتين اللتين طبقت إحداهما على الأخرى مع التفاوت في أحد الطرفين وعدم التناهي في الآخر هما متفاضلتان في الطرف الواحد، وتنطبق إحداهما على الأُخرى في الطرف الآخر، فلا يصدق ثبوت مطابقة إحداهما للأخرى مطلقاً، ولا نفي المطابقة مطلقاً، بل يصدق ثبوت الانطباق من أحد الطرفين وانتفاؤه من الآخر، وحينئذ فلا يكون الزائد مثل الناقص، ولا يكونان متناهيين.

وإذا قال القائل : نحن نطبق بينهما من الطرف الذي يلينا فإن استويا لَزِمَ أن يكون الزائد مثل الناقص، وأن يكون وجود الزيادة كعدمها، والشيء مع عدم غيره كهو مع وجوده، وإن تفاضلا لزم أن يكون ما لا يتناهى بعضه متفاضلا.

قيل: التطبيق بينهما من الجهة المتناهية مع تفاضلهما فيها ممتنع، وفرض الممتنع قد يلزمه حكم ممتنع؛ فإن الحوادث الماضية من أمس إذا قدرت منطبقة على الحوادث الماضية في اليوم كان هذا التطبيق ممتنعاً؛ فإنه يمتنع أن يُطابق هذا هذا، فإن الجملتين متفاضلتان، ومع التفاضل يمتنع التطبيق المستلزم للمعادلة والاستواء.

وإذا قال القائل : أنا أقدر المطابقة في الذهن، وإن كانت ممتنعة في الخارج!

قيل له : فقد قَدَّرْتَ في الذهن شيئين مع جَعْلِكَ أحدهما أزيد من الآخر من الطرف الواحد ومساوياً له من الطرف الآخر، ومعلوم أنك إذا قَدَّرْتَ لم يكن تفاضلهما ممتنعاً، بل كان الواجب هو التفاضل، ودليلك مبني على تقدير التطبيق، فيلزمُ التفاضل فيما لا يتناهى، وكل من المقدمتين باطل، فإن قَدَّرْتَ تطبيقها صحيحاً عدلياً فهو باطل وإن قدرته وإن كان ممتنعاً لم يكن التفاضل في ذاك ممتنعاً فدعواك أن التفاضل ممتنعٌ فيما قدرته متفاضلا ممنوع بل مع تقدير التفاضل يجب التفاضل لكن يجب التفاضل من جهة التفاضل، ولا يلزم التفاضل من الجهة الأخرى.
" درء التعارض " (٢٣١/١)

وقال أيضاً: فيقال : نحن نسلم أنها متناهية من الجانب المتناهي لكن لم قُلْتَ : إذا كانا متناهيين من أحد الجانبين كانا متناهيين من الجانب الآخر ؟! وهذا أول المسألة والتفاضل وقع من الجانب المتناهي لا من الجانب الذي ليس بمتناه فلم يقع فيما لا يتناهى تفاضل." درء التعارض " (٤١١/١)

قالت الشيخة كاملة الكواري: والرد على هذا الدليل من وجوه : -

أ- أن التطبيق بين المتفاضلين غير وارد وإنما يرد في المتماثلين - ولو سلم فيرد عليه أمر آخر وهو:

ب- قولهم: إنه " إذا لم تفرغ السلسلتان لزم مساواة الناقص للزائد " غير صحيح؛ لأن الاشتراك في عدم التناهي لا يقتضي التساوي في المقدار، وهذا يتضح بمثال وهو: إذا ضاعف شخص: الواحد تضعيفاً لا يتناهى هكذا:

21، 31، 41، 51، 61، 71 ثم ضاعف الاثنين كذلك تضعيفاً لا يتناهى هكذا:

22، 32، 42، 52، 62، 72 فإنَّ الواحد والاثنين اشتركا في عدم التناهي في التضعيف، وهما قطعاً لا يتساويان؛ لأنَّ حاصل تضعيف الواحد دائماً يساوي واحداً فالمسألة هكذا:

١ = ٢١ ، ١ = ٣١ ، ١ = ٤١

أما الرقم اثنان فإنه يزاداد مقداره بتضعيفه هكذا:

٤ = ٢٢ ، ٨ = ٣٢ ، ١٦ = ٤٢ ، ٣٢ = ٥٢

فظهر من هذا أن الاشتراك في عدم التناهي لا يقتضي التساوي في المقدار.

جـ - ... وأما قولهم " لتحقق الزيادة في أحدهما " فغير وارد لأن هذه الزيادة في الجهة المتناهية وهي المستقبل، فلا يلزم إذا المساواة بينهما في الماضي، وغاية ما في الأمر أنه لم يمكنهم حصر الأعداد في الماضي بحسب الواقع بل بحكم العقل؛ ولهذا فإن التفتازاني لما وجد صعوبة في بيان برهان التطبيق لإبطال حوادث لا أول لها قال: " والحق أن تحصيل الجملتين من سلسلة واحدة ثم مقابلة جزء من هذه بجزء من تلك إنما هو بحسب العقل دون الخارج، فإن كفى في تمام الدليل حكم العقل بأنه لابد أن يقع بإزاء كل جزء جزء أو لا يقع، فالدليل جار في الأعداد وفي الموجودات المتعاقبة والمجتمعة والمترتبة وغير المترتبة، لأن للعقل أن يفرض ذلك في الكل، وإن لم يكف ذلك بل اشترط ملاحظة أجزاء الجملتين على التفصيل لم يتم الدليل في الموجودات المترتبة فضلا عما عداها، لأنه لا سبيل إلى ذلك إلا فيما لا يتناهى من الزمان " وقال الظواهري بعد نقل كلام التفتازاني: وبعد ما تقدم صار التطبيق غير متفق عليه في إبطال التسلسل وإن قيل إنه العمدة!! اهـ.

انظر " درء التعارض " (304/1)، و" منهاج السنة " (434/1)، و" منهج أهل السنة والأشاعرة " لخالد نور (363/1)

وقال بعض المعاصرين: نكتة المسألة هي في تعريف (ما لا يتناهى)، فإنهم لم يعرفوا هذا المصطلح مع كثرة ترداده في كلامهم، وقد بحثت كثيرا عن تعريفه فلم أجد، ولو ذكروا تعريف (ما لا يتناهى) لانحلت المسألة من أصلها، ولظهر بطلان الكلام بوضوح.

فإننا لو عرفنا (ما لا يتناهى) بأنه : " ما لا يزداد بوضع فردٍ من جِنْسِه فيه " فهذا التعريف في حد ذاته يحتوي على إبطال برهان التطبيق!!

لأن خلاصته (س = س + 1) ، وهذا ما يبطله برهان التطبيق، وعليه فإما أن يكون برهان التطبيق باطلا وإما أن يكون تعريف ما لا يتناهى باطلا، والثاني خطأ فثبت الأول.

وعلم الرياضيات الحديث يثبت بطلان كلامهم في هذا البرهان؛ لأنه لا يمتنع في الرياضيات تفاضل اللامتناهيات بمقادير ثابتة، بل هذا هو مقتضى التعريف! كما أن علم الرياضيات الحديث يثبت وجود لامتناهيات مختلفة الأنواع، والله أعلم.

وذكرتَ الشيخة كاملة الكواري - وفقها الله تعالى - أيضاً من شبهاتهم في منع التسلسل قولها:

(2) أن الدليل القطعي قد قام على حدوث العالم بجميع أجزائه، والقول بتسلسل الحوادث في جانب الأزل بلا بداية معناه القول بقدم العالم، والقدم والحدوث نقيضان لا يجتمعان، فيلزم من التسلسل قدم المفعول. **والجواب على ذلك أنه**: لا يلزم من ذلك قدم العالم؛ لأن كل ما سوى الله محدث ممكن الوجود، موجود بإيجاد الله تعالى له، ليس له من نفسه إلا العدم، والفقر والإحتياج وصف ذاتي لازم لكل ما سوى الله تعالى، والله تعالى واجب الوجود لذاته، غني لذاته، والغنى وصف ذاتي لازم له سبحانه وتعالى بل القول بأن الحوادث لها أول يلزم منه التعطيل قبل ذلك وإن الله لم يزل غير فاعل ثم صار فاعلا.

(3) ما أورد أبو المعالي في " إرشاده " (صـ47) وغيره من النظار على التسلسل في الماضي، فقالوا: لأنك لو قلت: لا أعطيك درهما إلا أعطيك بعده درهما، كان هذا ممكنا، ولو قلت: لا أعطيك درهما حتى أعطيك قبله درهما، كان هذا ممتنعا.

فهو قد فرَّق بمثاله بين الماضي والمستقبل، وذكر أن المستقبل بمنزلة ما إذا قال قائل: لا أعطيك درهما، إلا أعطيتك بعده درهما. وهذا كلام صحيح، والماضي بمنزلة أن يقول: لا أعطيك درهما إلا أعطيتك قبله درهما. وهذا كلام متناقض، وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أن هذا المثال ليس بمطابق؛ لأن قوله: لا أعطيك: نفي للحاضر والمستقبل، ليس نفيا للماضي، فإذا قال: لا أعطيك هذه الساعة، أو بعدها شيئاً، إلا أعطيتك قبله شيئاً اقتضى ألا يُحدِث فِعْلًا الآن، حتى يُحدِث فِعْلًا في الزمن الماضي، وهذا ممتنع أو بمنزلة أن يقول: لا أفعل حتى أفعل. وهذا جمع بين النقيضين وإنما مثاله أن يقول: ما أعطيتك درهماً إلا أعطيتك قبله درهما، فكلاهما ماض، فإذا قال القائل: ما يحدث شيء إلا ويحدث بعده شيء. كان مثاله أن يقول: ما حدث شيء إلا حدث قبله شيء. لا يقول لا يحدث في المستقبل شيء إلا حدث قبله شيء. وكل ما له ابتداء وانتهاء كعُمْر العبد يمتنع أن يكون فيه عطاء لا انتهاء له، أو عطاء لا ابتداء له، وإنما الكلام فيما لم يزل ولا يزال،

فهذا المثال الذي ذكره الجويني على الفرق بين الماضي والمستقبل، ليس مطابقاً فلا يصح لأن يكون دليلا على التفريق بينهما، وقد قلبه شيخ الإسلام رحمه الله؛ فجعله حجة على قائله، وبين أن مطابقته لحوادث الماضي أبين.

" درء التعارُض " (359/2) ، (186/9) ، " قدم العالم وتسلسل الحوادث " صـ١٢٩ـ ١٣٣

قال شيخ الإسلام: وأما طريقة الذين اعتمدوا في النفي على حدوث الجسم فإن أئمة أهل الملل وأئمة الفلاسفة نازعوهم في امتناع دوام الحوادث، وقالوا: إن هذا يخالف العقل والنقل. وقالوا: أنتم زعمتم أنكم بهذه الطريق تُثْبِتُوْنَ حدوث العالم وإثبات الصانع، وهذه الطريق تناقض ذلك؛ فإن هذه لا تتم إلا بإثبات ذاتٍ مُعَطَّلَةٍ عن الفعل، فَعَلَت بلا سبب أصلًا، وهذا يستلزم ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح، وهو يَسُدُّ إثباتَ الصانع.

قالوا: **وما ذكرتموه من الأدلة على امتناع دوام الأفعال والحوادث في الماضي يَرِدُ عليكم في المستقبل، وليس بين هذين فرق معقول؛ فإنه ما من ماضٍ إلا وقد كان مستقبلًا، ولا مستقبل إلا ولا بُدَّ أن يَصِيرَ ماضياً**، فالفرق بين الماضي والمستقبل فَرْقٌ إضافي بحسب حال الوقت الذي جُعِلَ حاضراً، وبحسب من يكون في ذلك الوقت؛ فإنَّ ما مَضَى هو ماضٍ بالنسبة إليه وما سيكون مستقبل بالنسبة إليه، ولا ريب أنَّ الماضي عَدَمٌ، والمستقبل لم يُوجد بعد، فهذا وُجِدَ ثم عُدِم، وهذا سَيُوجَد ثم يُعْدَم، فكلاهما داخل في الموجود، وكلاهما غير دائم الوجود... وكثير منهم فَرَّقَ بين الماضي والمستقبل بأنَّ هذا دخل في الوجود، وهذا لم يدخل، فهذا يمكن فيه التطبيق بخلاف هذا، وهذا فَرْقٌ ضعيْف لوجهين: **أحدهما**: أن الماضي عدم، فلا يمكن فيه التطبيق كما ذكروه، **والثاني**: أن دليلكم دليل التطبيق والموازاة مبناه على أن ما لا يتناها لا يكون بعضه أكثر من بعض، قالوا: فإذا فرضنا الحوادث من الطوفان والحوادث من الهجرة وطبقنا بينهما فإن تساويا لزم أن يكون الزائد كالناقص وهو محال وإن تفاضلا لزم فيما لا يتناهى أن يكون بعضه أزيد من بعضه قالوا وهذا محال.

فقيل لهم: **هذا ينقض عليكم بالحوادث في المستقبل**؛ فإن الحوادث المستقبلة من الطوفان أزيد منها في الهجرة ففرق بعضهم بأن ذاك وجد وهذا لم يوجد وهو فرق ضعيف كما ترى، وأما قولهم: ما لا يتناهى لا يتفاضل فإنهم منعوهم ذلك وقالوا بل كلما دام الشيء كان بقاؤه أطول وإن كان لا أول له وكلما حدثت الحوادث كانت أكثر مما وجد وإن كان لا نهاية له كما أن العدد كلما ضعفته كان أزيد وإن كان لا نهاية له وإذا ضعفت الواحد والعشرة والألف تضعيفا دائما فآحاد الألف أكثر من آحاد العشرة وآحاد العشرة أكثر من آحاد الواحد فتضعيف الجميع لا يتناهى. ومنهم من فرق بين الماضي والمستقبل؛ فإنك إذا قلت لا أعطيتك درهما إلا أعطيتك آخر كان ممكناً، وإذا قلت: لا أعطيك درهما حتى أعطيك درهما كان غير ممكن.

وهذا ذكره صاحب " الإرشاد " وغيره، وليس هو بتمثيل مطابق إنما المطابق أن يقال ما أعطيتك درهما إلا وقد أعطيتك قبله درهما فأما إذا قال: لا أعطيك حتى أعطيك. فهنا نفى المستقبل حتى يحصل المستقبل، **والمقصود** أن ما هو إثبات ماض قبله ماض لا إثبات مستقبل قبله مستقبل فالتقديرات أربعة مستقبل بعده مستقبل وماض قبله ماض ومستقبل قبله مستقبل وماض بعده ماض فهذان متماثلان وذانك متماثلان والممتنع هنا ذانك لا هذان." الصفدية " (٢/ ٣٠ إلى ٣٣)

وإليك نص كلام الجويني: قال إمام الحرمين أبو المعالي الجويني: وضرب المُحَصِّلون مثالين في الوجهين فقالوا: مثال إثبات حوادث لا أول لها قول القائل لمن يُخاطبه: لا أعطيك درهماً إلا وأُعطِيك قبله ديناراً، ولا أُعطِيك ديناراً إلا وأُعطِيك قبله درهماً. فلا يُتَصَوَّر أنْ يُعطى على حُكْم شطره ديناراً ولا درهماً. ومثال ما ألزمونا أن يقول القائل: لا أُعطِيك ديناراً إلا وأعطيك بعده درهماً، ولا أُعطِيك درهماً إلا وأعطيك بعده ديناراً. فيُتَصَوَّر منه أن يجري على حكم الشرط .

" الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد " صـ٣٢ بتحقيق أحمد السايح وتوفيق علي.

قال ابن أبي العِز: وقد أورد أبو المعالي في " إرشاده " وغيره من النظار على التسلسل في الماضي، فقالوا: إنك لو قلت: لا أعطيك درهماً إلا أعطيك بعده درهماً، كان هذا مُمْكِناً، ولو قلت : لا أعطيك درهماً حتى أعطيك قبله درهماً. كان هذا مُمتنعاً، وهذا التمثيل والموازنة غير صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أعطيتك درهماً إلا أعطيتُك قبله درهماً ، فتجعل ماضياً قبل ماضٍ، كما جعلتَ هناك مستقبلًا بعد مستقبل، وأما قول القائل: لا أعطيك حتى أعطيك قبله. فهو نفي للمستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله، فقد نفى المستقبل حتى يوجد المستقبل، وهذا ممتنع. أما نفي الماضي حتى يكون قبله ماضٍ، فإن هذا ممكن، والعطاء المستقبل إبتاؤه من المعطي، والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يكون قبله ما لا نهاية له؛ فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع.

" شرح الطحاوية " (١٠٨/١) ط. تحقيق الأرناؤوط

تنبيه: ومن بلايا برهان التطبيق أن أبا المعالي الجويني طَرَدَ هذا البرهان في معلومات الله عز وجل، فزعم أنه لا يعلم ما لا يتناهى على التفصيل!

قال في البرهان (145/1):

((فإن استنكر الجهلة ذلك وشمخوا بآنافهم وقالوا: الباري سبحانه عالم بما لا يتناهى على التفصيل، سفهنا عقولهم وأحلنا تقرير هذا الفن على أحكام الصفات، وبالجملة علم الباري سبحانه وتعالى إذا تعلق بجواهر لا تتناهى فمعنى تعلقه بها استرساله عليها من غير فرض تفصيل الآحاد مع نفي النهاية، فإن ما يحيل دخول ما لا يتناهى في الوجود يحيل وقوع تقديرات غير متناهية في العلم، والأجناس المختلفة التي فيها الكلام يستحيل العلم بها، فإنها متباينة بالخواص، وتعلق العلم بها على التفصيل مع نفي النهاية محال، وإذا لاحت الحقائق فليقل الأخرق بعدها ما شاء)).

وقد حاول مَنْ تَبِعَهُ من الأشاعرة أن ينقضوا كلامه فلم يأتوا بما يشفي، إلا أنهم أجمعوا على بطلان كلامه، مع أنه لازم لهم على التسليم ببرهان التطبيق!!

فأحد الأمرين لازم لهم: إما أن يبطلوا برهان التطبيق، وإما أن يوافقوا على كلام الجويني.

فائدة: قال بعضهم: أخذ المتكلمون ما يسمى ببرهان المطابقة من كتاب " الرد على أبرقلس القائل بقدم العالم " ليحي النحوي (فيلوبونوس) وهو فيلسوف يعقوبي نصراني (متوفى سنة 580م) كان تلميذاً لأمونيوس الذي كان تلميذاً لأبرقلس، وكان أبرقلس يعتقد قدم العالم تبعاً لأرسطوطاليس أستاذ المشائين، لكن يحيى النحوي كان يعقوبياً على دين النصارى، منتقداً لقول أبرقلس.

والكتاب مخروم باللاتينية (ينقصه من البداية إلى الحجة الرابعة وهو- كاملاً - ثماني عشرة حجة) واسمه باللاتينية : " De aeternitate mundi contra proclum " ، وهو موجود بالعربية ذكره النديم في الفهرست ، وذكره أيضاً أبو الريحان البيروني في كتاب الهند ويظهر من السياق أنه قرأه، وقد نقل شيئاً من حجج أبرقلس في قدم العالم الشهرستاني في " الملل والنحل ".

قال يحي النحوي في رسالته " في حدث العالم " وهي غير كتابه "الرد على أبرقلس القائل بقدم العالم "، نشرها المستشرق الفرنسي "جيرار تروبو " وقال: إن المخطوط مكتوب على يدي أحد الأقباط وهو بمكتبة أكسفورد.

قال يحي : قد تقدمت فوضعت كتبا في نقض الأغاليط والشبه التي احتج بها برقلس والتي احتج بها أرسطاطاليس وغيرهما من أهل الدهر في قدم العالم، وأما الآن فإني أريد أن أقيم البرهان في هذا الكتاب على أن العالم محدث كان بعد أن لم يكن... فنرجع بعد هذا إلى الذي قدمناه من هذه الأصول الثلاثة فنقول : إن كان العالم قديماً لم يزل، فإن أشخاص الحيوان لم تزل تتناسل فيه بعضها من بعض، إنسان من إنسان وفرس من فرس وثور من ثور...وإذا كان هذا هكذا فقد تقدم وجودَ سقراط وجودُ أبيه وتقدم وجودَ أبيه وجودُ الأب الذي كان قبله ... وقلنا في الأصل الثالث إن كان كل شيء يحتاج في وجوده إلى وجود أشياء لا نهاية لعددها تتقدمه أنه لا يمكن أن يوجد أبد، وسقراط قد وُجد. انتهى

فائدة : الذين قالوا بحوادث لا أول لها صادرة عن آله:

أولاً : بعض فلاسفة الإسلام كابن سينا الذي قال بوجوب حوادث لا أول لها – الله موجب بالذات –

ثانياً : أهل السنة والجماعة، ولكن هناك فروق بين القولين؛ لاختلاف أصول التلقي والاستدلال، فقول أهل السنة مبني على أن الله تعالى لم يزل يتصف بالكمال في كل وقت يُقدر أزلاً وأبداً، وقول ابن سينا مركب كما ذكر شيخ الإسلام في " بيان تلبيس الجهمية " من قول الفلاسفة الدهريين الذين ينكرون وجود الله، ويرون هذا العالم قديم دون إسناد وجوده إلى آله ؛ وبين أهل الشرائع – الأنبياء والرسل – الذين آمنوا بالله وأوليته وخلقه لهذا الكون، وقد نقل شيخ الإسلام ردود الرازي على بعض الفلاسفة القائلين بوجوب حوادث لا أول لها. " درء التعارض " (٧٢/٥)، وابن رشد في كتابه " تهافت التهافت " رد على الغزالي في هذه المسألة – برهان التطبيق – وانتصر لابن سينا، ولا إشكال أصلاً إذا حصلت موافقة من بعض الكفرة لقول الحق في بعض المسائل، فليس هذا بحد ذاته دليل البطلان، وقول ابن سينا من الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام غير قول الفلاسفة اليونانيين المنكرين أصلا للإله القائلين بقدم العالم وإن اشتركوا في جزئية من ذلك، والله تعالى أعلم

وأما دليل الشفع والوتر فهو ما يذكرونه في بعض الأقوال في تفسير آية الفجر {والشفع والوتر}، فيقولون: الشفع يعني " الزوج " أو المخلوقات المزدوجة (كذكر وأنثى، أو سبب ومسبب) المقترنة بـ" الوتر " (الله الواحد الفرد)، فالمخلوقات، مهما تزايدت، تظل زوجية ومفتقرة كما قال تعالى: {ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون}[الذاريات:49]، وقال:{وخلقناكم أزواجا}[النبأ: 8]، مما يُبطل التسلسل اللانهائي للعلل، ويستوجب التوقف عند مسبب أول لا يفتقر لغيره.

يقولون: المخلوقات شفع (زوج)، والزوج يحتاج إلى طرفين ليصبح زوجاً، فلا يمكن أن يكون الشفع (المخلوق) سبباً لنفسه أو للوجود دون " وتر " (خالق) يوجده، وإذا كان كل شفع (مخلوق) لا يوجد إلا بشفع آخر، فإن هذا التسلسل لا نهائي، وهو محال عقلاً، مما يستوجب الوتر؛ لقطع هذا التسلسل، فإذن يستخدم هذا التقابل بين الشفع والوتر لإثبات أن سلسلة الممكنات (الشفع) لا بد أن تنتهي إلى واحد فرد (وتر) يقطع التسلسل.

يُدرج هذا الدليل أحياناً كـ" استئناس قرآني "، وليس كبرهان منطقي صرف (مثل برهان التطبيق أو برهان الأسد والأخصر)، وذلك لتأكيد أن العقل والنقل متطابقان في استحالة اللانهاية في الأسباب والمسببات.

يُصاغ استدلال المتكلمين بناءً على آية الشفع والوتر في سورة الفجر عبر مقدمات منطقية تهدف لإثبات وجود خالق وقطع تسلسل العلل، وذلك كالتالي: **أولاً: المقدمات المنطقية، مقدمة** : الوجود لا يخرج عن حالين: إما أن يكون وتراً (واحداً لا يقبل القسمة ولا يفتقر لغيره) أو شفعاً (مزدوجاً يتألف من أجزاء أو يفتقر إلى علة توجده). **طبيعة الشفع**: كل ما هو " شفع " (مخلوق/ممكن) فهو يحتاج في وجوده إلى غيره؛ لأن " الزوج " لا يتحقق إلا بانضمام طرف إلى طرف. **استحالة التسلسل**: لو كانت سلسلة الوجود كلها " شفعاً " (أي كل علة لها علة قبلها إلى ما لا نهاية)، لظل الوجود كله مفتقراً، والمفتقر لا يُوجد نفسه، مما يؤدي إلى عدم وجود أي شيء.

ثانياً: النتيجة (بطلان التسلسل): بما أننا نرى الوجود (الشفع) متحققاً أمامنا، فلا بد أن تنتهي هذه السلسلة إلى " وتر " (واحد فرد صمد) ليس بشفع، ولا يحتاج لغيره.

قال الرازي: وقال بعض المتكلمين: لا يصح أن يقال الوتر هو الله لوجوه:- **الأول**: أنا بينا أن قوله: والشفع والوتر تقديره ورب الشفع والوتر، فيجب أن يراد بالوتر المربوب فبطل ما قالوه. **الثاني**: أن الله تعالى لا يذكر مع غيره على هذا الوجه، بل يعظم ذكره حتى يتميز من غيره.

" تفسير الرازي " (٣١/٦٢)

وَالدَّوْرُ نَوْعَانِ : فَالدَّوْرُ **القبلي السبقي** مُمْتَنِعٌ، وَهُوَ أَنْ لَا يُوجَدَ هَذَا إلَّا بَعْدَ هَذَا، وَلَا يُوجَدَ هَذَا إلَّا بَعْدَ هَذَا، وَهَذَا دَوْرُ الْعِلَلِ، وَأَمَّا الدَّوْرُ **المعي الِاقْتِرَانِيُّ** وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ هَذَا إلَّا مَعَ هَذَا، وَلَا يَكُونُ هَذَا إلَّا مَعَ هَذَا، فَهَذَا هُوَ الدَّوْرُ فِي الشُّرُوطِ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنْ الْمُتَضَايِفَاتِ والمتلازمات، وَمِثْلُ هَذَا جَائِزٌ [313].

فَهَذِهِ مَجَامِعُ أَجْوِبَةِ النَّاسِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ [314]، وَهِيَ عِدَّةُ أَقْوَالٍ:-

الْأَوَّلُ قَوْلُ مَنْ لَا يُعَلِّلُ لَا أَفْعَالَهُ وَلَا أَحْكَامَهُ.

وَالثَّانِي قَوْلُ مَنْ يُعَلِّلُ ذَلِكَ بِأُمُورِ مُبَايِنَةٍ لَهُ، مُنْفَصِلَةٍ عَنْهُ مِنْ جُمْلَةِ مَفْعُولَاتِهِ.

وَالثَّالِثُ قَوْلُ مَنْ يُعَلِّلُ ذَلِكَ بِأُمُورِ قَائِمَةٍ بِهِ قَدِيمَةٍ.

وَالرَّابِعُ قَوْلُ مَنْ يُعَلِّلُ ذَلِكَ بِأُمُورِ قَائِمَةٍ بِهِ، مُتَعَلِّقَةٍ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ لَكِنْ يَقُولُ جِنْسُهَا حَادِثٌ.

وَالْخَامِسُ قَوْلُ مَنْ يُعَلِّلُ ذَلِكَ بِأُمُورِ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ الْمُقْتَضِي لِلْحِكْمَةِ حَادِثَ النَّوْعِ كَانَتْ الْحِكْمَةُ كَذَلِكَ، وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّهُ قَامَ بِهِ كَلَامٌ أَوْ فِعْلٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ كَانَتْ الْحِكْمَةُ كَذَلِكَ، فَيَكُونُ النَّوْعُ قَدِيمًا، وَإِنْ كَانَتْ آحَادُهُ حَادِثَةً [315].

---

313 فإذا قيل: لا يوجد حادِث إلا بشرط حادث قبله. لم يكن هذا ممتنعاً، **قال المصنف**: فلم لا يجوز ألا يكون المؤثر في شيء معين تاماً في الأزل ولكنَّ تأثيره في كل حادث مشروط بحادث قبله لا إلى غاية وتكون جميع مفعولاته محدثة؟!. " الصفدية " (١/٥٢)

314 **أي**: السؤال المذكور في صدر الرسالة، فالرسالة كلها مجرد فتوى وإجابة عن السؤال المذكور في أولها.

315 **القول الأول** قول الجهمية والأشعرية ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم، **والثاني** قول المعتزلة، **والثالث** قول الكلابية ومن وافقهم ، **والرابع** قول الكرامية، **والخامس** قول أئمة السنة.

[جواب آخر عن سؤال الذي طُرِحَ في أول الكتاب] [316]

وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْ السُّؤَالِ بِتَقْسِيمٍ حَاصِرٍ بِأَنْ يُقَالَ : لَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحْدِثُ مَفْعُولَاتٍ لَمْ تَكُنْ، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ الْأَفْعَالُ الْمُحْدَثَةُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا ابْتِدَاءٌ أَوْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الِابْتِدَاءِ كَمَا هِيَ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الِانْتِهَاءِ ، **فَإِنْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا ابْتِدَاءٌ** أَمْكَنَ حُدُوثُ الْحَوَادِثِ بِدُونِ تَسَلْسُلِهَا، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : لَوْ فَعَلَ لِعِلَّةٍ مُحْدَثَةٍ لَكَانَ الْقَوْلُ فِي حُدُوثِ تِلْكَ الْعِلَّةِ كَالْقَوْلِ فِي حُدُوثِ مَعْلُولِهَا، وَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ كَانَ جَوَابُهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ أَنَّ الْحَوَادِثَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا ابْتِدَاءٌ، وَإِذَا فَعَلَ الْفِعْلَ لِحِكْمَةٍ مُحْدَثَةٍ كَانَ الْفِعْلُ وَحِكْمَتُهُ مُحْدَثَيْنِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْعِلَّةِ الْمُحْدَثَةِ عِلَّةٌ مُحْدَثَةٌ إلَّا إذَا جَازَ أَنْ لَا يَكُونَ لِلْحَوَادِثِ ابْتِدَاءٌ، فَأَمَّا إذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهَا ابْتِدَاءٌ بَطَلَ هَذَا السُّؤَالُ، فَكَيْفَ إذَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا ابْتِدَاءٌ؟! [317] **وَإِنْ قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَوَادِثُ غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الِابْتِدَاءِ**، كَمَا أَنَّهَا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الِانْتِهَاءِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وَسَائِرِ أَهْلِ الْمِلَلِ وَجُمْهُورِ الْخَلْقِ [318]

---

316 سأُعِيدُ إيراد السؤال هنا؛ ليُقابل بالجواب، وهذا نصه: سُئِلَ شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية - رحمهم الله تعالى - **عن : حُسنِ إرادة الله تعالى لخلق الخلق، وإنشاءِ الأنامِ، وهل يَخْلُقُ لعلةٍ أو لغير عِلَّةٍ ؟ فإن قيل: لا لعلة فهو عَبَثٌ - تعالى الله عنه - ، وإن قيل لعلةٍ، فإن قُلْتُمْ إنها لم تَزَلْ لَزِمَ أن يَكونَ المعلولُ لم يَزَلْ، وإن قُلْتُمْ إنها مُحدَثَةٌ لَزِمَ أن يَكونَ لها عِلَّةٌ والتسلسلُ مُحَالٌ ؟**

317 **خلاصته** أنه إن امتنع تسلسل الحوادث فلا يصح أن يقال: إذا كان للفعل علة فلا بد للعلة من علة، ويلزم التسلسل. بل يكون الفعل وعلته محدَثَيْن، فانقطع التسلسل مع ثبوت التعليل، وإن قيل بجواز تسلسل الحوادث فلا يصح أن يقال: تسلسل هذه العلل ممنوع. فيثبُت التعليل مع التسلسل.

318 وهذا هو الصواب، فالماضي كالمستقبل؛ لأن كل مستقبل يُصبح ماضياً بالنسبة لما بعده ، وقد قال النبي ﷺ :« أنتَ الأول فليس قبلك شيء، وأنتَ الآخر فليس بعدك شيء » رواه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فبما أنه – سبحانه وتعالى - الآخر وليس بعده شيء ومع ذلك أجازوا تسلسل الحوادث في المستقبل فهو كذلك الأول وليس قبله شيء والحوادث متسلسلة في الماضي؟! وتجويز أحد الطرفين تناقض لمن يعقل، ولتعلم أن العقل محدود لا يتصور كل شيء.

وَلَمْ يُنَازِعْ فِي ذَلِكَ إلَّا بَعْضُ أَهْلِ الْبِدَعِ، الَّذِينَ يَقُولُونَ بِفَنَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ كَمَا يَقُولُهُ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، أَوْ بِفَنَاءِ حَرَكَاتِ أَهْلِ الْجَنَّةِ كَمَا يَقُولُهُ أَبُو الهذيل، فَإِنَّ هَذَيْنِ [319] أَوْجَبَا أَنْ يَكُونَ لِجِنْسِ الْحَوَادِثِ انْتِهَاءٌ كَمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا عِنْدَهُمْ ابْتِدَاءٌ، وَأَكْثَرُ الَّذِينَ وَافَقُوهُمْ عَلَى وُجُوبِ الِابْتِدَاءِ خَالَفُوهُمْ فِي الِانْتِهَاءِ، **وَقَالُوا**: لَهَا ابْتِدَاءٌ، وَلَيْسَ لَهَا انْتِهَاءٌ!

وَالطَّائِفَةُ الثَّالِثَةُ قَالَتْ: لَيْسَ لَهَا ابْتِدَاءٌ وَلَا انْتِهَاءٌ.

وَالْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ مَعْرُوفَةٌ فِي طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ [320].

وَالْمَقْصُودُ هُنَا : أَنَّ الْجَوَابَ يَحْصُلُ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ، فَمَنْ جَوَّزَ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا نِهَايَةٌ فِي الِابْتِدَاءِ جَوَّزَ تَسَلْسُلَ الْحَوَادِثِ، وَقَالَ : هَذَا تَسَلْسُلٌ فِي الْآثَارِ وَالشُّرُوطِ، لَا تَسَلْسُلٌ فِي الْعِلَلِ وَالْمُؤَثِّرَاتِ [321]، وَالْمُمْتَنِعُ إنَّمَا هُوَ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ. وَقَالَ : إنَّهُ لَا يَقُومُ دَلِيلٌ عَلَى امْتِنَاعِ الثَّانِي كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ طَوَائِفُ مِنْ مُتَقَدِّمِي أَهْلِ الْكَلَامِ، وَمُتَأَخِّرِيهِمْ، وَمُتَقَدِّمِي أَهْلِ الْحَدِيثِ وَمُتَأَخِّرِيهِمْ [322]،

---

319 يعني الجهم وأبا الهذيل العلاف.

320 **قال المصنف**: وقد ذكرنا أن الناس لهم في وجود ما لا يتناهى في الماضي والمستقبل ثلاثة أقوال، قال بكل قول طائفةٌ مِن نُظَّار المسلمين وغيرهم.. " درء التعارض " (٨/٣٤٥).
والمسألة معروفة للذين درسوا شرح الطحاوية لابن أبي العز، فلا حاجة للبسط هنا.

321 تسلسل العلل المُوجِدة والمؤثرات أن يقال: لا بد لكل خالق من خالق، فهذا ممتنع، وقد نصَّ عليه النبي ﷺ، فقد روى مسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ : هَذَا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهَ ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلْيَقُلْ : آمَنْتُ بِاللَّهِ »، وفي رواية:« آمنت بالله ورسله ». ورواه أحمد عن خزيمة بن ثابت .

322 فلم ينفرد المصنف بالقول بالقِدَم النوعي كما يزعم بعض المغفلين، وقد اعترف بعض الأشاعرة بهذا =

وَمَنْ أَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا ابْتِدَاءٌ قَالَ فِي حُدُوثِ الْعِلَّةِ مَا يَقُولُهُ فِي حُدُوثِ الْمَفْعُولِ؛ إذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْمَعْنَى ([323]).

= قالَ بحر العلوم الفرنجي محلي تـ١٢٢٥ في شرحِ الفقه الأكبر: «اعلمْ أنَّ في حدوثِ العالَمِ ثلاثةَ مذاهب: فقالَ الحكماءُ: نوعُ كلِّ الأشياءِ قديمٌ، وكذا أشخاصُ العقولِ والأفلاكِ والهيولى وحركاتُ الأفلاكِ والزمانِ، واختلفوا في النفسِ الناطقةِ، فذهبَ المشاؤونَ إلى حدوثِها، واعتقدَ الإشراقيونَ قدمَها، وجمهورُ المتكلمينَ على حدوثِ العالمِ حدوثًا شخصيًّا ونوعيًّا، وعلماءُ الحديثِ والصوفيةُ الصافيةُ صاروا إلى القولِ بالقدمِ النوعيِّ للعالم». لاحظ قوله: (وعلماء الحديث) فجعل قول علماء الحديث القدم النوعي للعالم، ولم ينسبه لابن تيمية فقط، والله المستعان.

[323] أي: أنَّ مَنْ منع التسلسل في الماضي وقال بأنه لا بد من ابتداء الخلق يلزمه أن يعتقد حدوث العلة، ولا يحق له أن يعترض على مثبتي الحكمة بحجة لزوم التسلسل؛ لأن العلة على أصله حادثة ابتداءً كما أن فِعلها حادث غير متسلسل.

[جواب ثالث عن السؤال المذكور أول الرسالة]

وَمِنْ الْأَجْوِبَةِ الْحَاصِرَةِ أَنْ يُقَالَ: خَلْقُ اللَّهِ إمَّا أَنْ يَجُوزَ تَعْلِيلُهُ أَوْ لَا، فَإِنْ لَمْ يَجُزْ تَعْلِيلُهُ كَانَ هَذَا هُوَ التَّقْرِيرَ الْأَوَّلَ [324] ، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَلَا يُسَمَّى هَذَا عَبَثًا، وَإِذَا سَمَّاهُ الْمُسَمِّي عَبَثًا لَمْ تَكُنْ تَسْمِيَتُهُ عَبَثًا قَدْحًا فِيمَا تَحَقَّقَ؛ فَإِنَّا نَتَكَلَّمُ عَلَى تَقْدِيرِ امْتِنَاعِ التَّعْلِيلِ، وَإِذَا كَانَ التَّعْلِيلُ مُمْتَنِعًا وَجَبَ الْقَوْلُ بِهِ، وَلَوْ سَمَّاهُ الْمُسَمِّي بِأَيِّ شَيْءٍ سَمَّاهُ،

وَإِنْ جَازَ تَعْلِيلُهُ فَلَا يَخْلُو إمَّا أَنْ يَجُوزَ تَعْلِيلُهُ بِعِلَّةٍ حَادِثَةٍ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَجُوزَ، فَإِنْ قِيلَ: **لَا يَجُوزُ ذَلِكَ**. لَزِمَ كَوْنُ الْعِلَّةِ قَدِيمَةً، وَامْتَنَعَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قِدَمُ الْمَعْلُولِ [325]؛ فَإِنَّا نَتَكَلَّمُ عَلَى تَقْدِيرِ جَوَازِ تَعْلِيلِ الْمَفْعُولِ الْحَادِثِ بِعِلَّةٍ قَدِيمَةٍ.

وَإِنْ قِيلَ : **يَجُوزُ تَعْلِيلُهُ بِعِلَّةٍ حَادِثَةٍ** أَمْكَنَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ .

ثُمَّ إمَّا أَنْ يُقَالَ: يَجُوزُ تَعْلِيلُ الْحَوَادِثِ بِعِلَّةٍ مُتَنَاهِيَةٍ لِلْفَاعِلِ [326]؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ أَنْ يَقُومَ بِهِ شَيْءٌ حَادِثٌ يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِهِ لِحِكْمَةٍ [327]، وَإِنْ كَانَتْ مَقْدُورَةً مُرَادَةً لَهُ، [وإمَّا ألا يَجُوزُ] [328]

---

[324] إن لم يَجُزْ التعليل فمعناه أنه ممتنع، وهذا لا دليل عليه.

[325] وعليه فتكون العلة قديمة، ومعلولها حادث.

[326] أي: علة مخلوقة حادثة تعود إلى المخلوق، والله جل وعلا أعلم.

[327] هؤلاء هم المعتزلة، يثبتون علة مخلوقة، ولا يثبتون علة ترجع إلى الخالق - سبحانه – كمحبته ورضاه.. خشية أن يُثبتوا هذه الصفات؛ لئلا يلزم حلول الحوادث بذات الله تعالى زعموا.

[328] ما بين القوسين ما إضافتي؛ لأن السياق يقتضيه، ولعله حصل له سبق قلم أو سقط من النُّسَّاخ.

فَإِنْ قِيلَ بِالْأَوَّلِ [329] لَزِمَ كَوْنُ الْعِلَّةِ الْحَادِثَةِ مُنْفَصِلَةً عَنْهُ، وَلَزِمَ عَلَى هَذَا كَوْنُ الْفَاعِلِ يُحْدِثُ الْحَوَادِثَ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ لِعِلَّةٍ حَادِثَةٍ بِغَيْرِهِ، مِنْ غَيْرِ حُدُوثِ سَبَبٍ يُوجِبُ أَوَّلَ الْحَوَادِثِ، وَلَا قِيَامَ لِحَادِثٍ بِالْمُحْدِثِ.

وَإِنْ قِيلَ: بَلْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْدِثَ الْحَوَادِثَ لِغَيْرِ مَعْنًى يَعُودُ إِلَيْهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَقُومَ بِهِ مَا هُوَ السَّبَبُ وَالْحِكْمَةُ فِي حُدُوثِ الْحَوَادِثِ. فَإِنَّهُ يَجِبُ الْقَوْلُ بِذَلِكَ [330].

ثُمَّ إِمَّا أَنْ يُقَالَ: هَذَا [331] يَسْتَلْزِمُ التَّسَلْسُلَ أَوْ لَا يَسْتَلْزِمُهُ.
فَإِنْ قِيلَ: لَا يَسْتَلْزِمُهُ لَمْ يَكُنْ التَّسَلْسُلُ لَازِمًا، فَانْدَفَعَ الْمَحْذُورُ [332].
وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ التَّسَلْسُلَ لَازِمٌ لَمْ يَكُنْ التَّسَلْسُلُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ مَحْذُورًا؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَعْلِيلُ أَفْعَالِهِ بِعِلَّةٍ حَادِثَةٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّسَلْسُلَ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَمْرَ الْجَائِزَ لَا يَسْتَلْزِمُ مُمْتَنِعًا؛ فَإِنَّهُ لَوْ اسْتَلْزَمَ مُمْتَنِعًا لَكَانَ مُمْتَنِعًا بِغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا بِنَفْسِهِ، وَالتَّقْدِيرُ أَنَّهُ جَائِزٌ جَوَازًا مُطْلَقًا لَا امْتِنَاعَ فِيهِ، وَمَا كَانَ جَائِزًا جَوَازًا مُطْلَقًا لَا امْتِنَاعَ فِيهِ لَمْ يَلْزَمْهُ مَا يَمْتَنِعُ ثُبُوتُهُ، فَيَكُونُ التَّسَلْسُلُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ [333].

---

329 أنه يَجُوزُ تَعْلِيلُ الْحَوَادِثِ بِعِلَّةٍ مُتَنَاهِيَةٍ لِلْفَاعِلِ.

330 وهذا هو الصواب أنَّ حِكَمَ الله تعالى يعود إليه منها حُكْمٌ وهو محبته لها، ورضاه بها، وكون صفة المحبة والرضا تتجددان كلما تجدد مقتضاهما كحصول الحكمة المقصودة لا يعني ذلك حلول حوادث ممنوعة بذات الخالق سبحانه؛ فإن لفظ الحوادث مجمل كما بينه المصنف في غير موضع، وتشنيع أهل الكلام على مثبتي الصفات الفعلية المتجددة بلزوم حلول الحوادث باطل؛ لأن حلول الحوادث إذا كان بمعنى تجدد الصفات لم يكن ممتنعاً، بل وجب إثباته، وإن كان المقصود بالحوادث المخلوقات فإن هذا باطل، ولا يقول مسلم بأن المخلوقات تحل بذات الحق تبارك وتعالى.

331 إثبات التعليل في أفعال الله تعالى.

332 فثبت التعليل مع انتفاء التسلسل، فالعلة تنقطع إلى أمور ليس لها علة سوى محبة الله ومشيئته.

333 فالشيء إذا جاز جازت لوازمه، فإذا جاز التعليل بعلة حادثة ولزم التسلسل جاز التسلسل.

فَهَذَا جَوَابٌ عَنْ السُّؤَالِ مِنْ غَيْرِ الْتِزَامِ قَوْلٍ بِعَيْنِهِ، بَلْ نُبَيِّنُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَحْذُورًا [334]، وَلَكِنَّ السُّؤَالَ مَبْنِيٌّ عَلَى سِتِّ مُقَدِّمَاتٍ لُزُومُ الْعَبَثِ، وَأَنَّهُ مُنْتَفٍ، وَلُزُومُ قِدَمِ الْمَفْعُولِ، وَأَنَّهُ مُنْتَفٍ، وَلُزُومُ التَّسَلْسُلِ وَأَنَّهُ مُنْتَفٍ

فَصَاحِبُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يقُولُ : لَا أُسَلِّمُ أَنَّهُ [335] يَلْزَمُ الْعَبَثُ.

وَصَاحِبُ الْقَوْلِ الثَّانِي يَقُولُ : لَا أُسَلِّمُ أَنَّهُ [336] يَلْزَمُ قِدَمُ الْمَفْعُولِ.

وَصَاحِبُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ يَقُولُ : لَا أُسَلِّمُ أَنَّهُ [337] يَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ.

أَوْ يقُولُ: لَا أُسَلِّمُ أَنَّ التَّسَلْسُلَ فِي الْآثَارِ مُمْتَنِعٌ.

فَهَذِهِ أَرْبَعُ مُمَانَعَاتٍ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَيَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا فَاسِدَةً، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ صِحَّةِ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَأَيُّهَا صَحَّ انْدَفَعَ بِهِ السُّؤَالُ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ الْعَقْلِيَّةَ تَحْصُرُ الْأَقْسَامَ فِيمَا ذُكِرَ، فَمَنْ تَوَجَّهَ عِنْدَهُ أَحَدُ الْأَقْسَامِ قَالَ بِهِ، وَنَحْنُ قَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَى أُصُولِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَوَازِمِهَا، وَأَقْوَالِ النَّاسِ فِيهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

334 الذي يظهر أن مقصوده بهذا: أن اللوازم التي يُشَنِّعُ بها فريق على مخالِفه إنما هي لوازم فإما أن المخالف لا يلتزم بها أصلاً، بل يُنَزِّه الخالق سبحانه عنها، وإما أنه يُصَرِّحُ بالتزامها لكنه ينفي ما يظهر فيها من الشناعة، فالمصنف يريد بهذا الذب عن مجموع المسلمين عموماً كما سيذكر؛ لأنك لو أعدتَ النظر في السؤال لرأيت أن السائل قد اعترض على جميع الأقوال، وألزم قائليها بلوازم يراها مبطلة للأقوال، وأما بالنسبة لرأي المصنف في المسألة فهو واضح مما تقدم، والله تعالى أعلم.

335 أي: نفي التعليل عن فِعل الله تعالى وأمره.

336 أي: إثبات علة قديمة، وهو قول الكلابية، ومَنْ وافقهم من المحدثين والفقهاء.

337 أي: إثبات التعليل بعلة حادثة، وهذا قول أئمة السنة.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: الذَّبُّ عَنْ مَجْمُوعِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَإِنَّ هَذَا السُّؤَالَ مِمَّا أَوْرَدَهُ عَلَى النَّاسِ الْقَائِلُونَ بِقِدَمِ الْعَالَمِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْهُ أَجْوِبَةً مُتَعَدِّدَةً فِيمَا كَتَبْنَاهُ فِي جَوَابِ شُبْهَةِ الْقَائِلِينَ بِقِدَمِ الْعَالَمِ [338].

[جواب رابع عن السؤال]

وَمِنْ جُمْلَةِ أَجْوِبَتِهِمْ أَنْ يُقَالَ: هَذَا السُّؤَالُ لَيْسَ مُخْتَصًّا بِحُدُوثِ الْعَالَمِ، بَلْ هُوَ وَارِدٌ فِي كُلِّ مَا يَحْدُثُ فِي الْوُجُودِ مِنْ الْحَوَادِثِ [339]، وَالْحُدُوثُ مَشْهُودٌ مَحْسُوسٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، فَكُلُّ مَا يُورِدُهُ الْمُورِدُ عَلَى حُدُوثِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُورَدُ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ فِي الْحَوَادِثِ الْمَشْهُودَةِ [340].

وَقَدْ نَبَّهْنَا عَلَى جِنْسِ مَا تَحْتَجُّ بِهِ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ الطَّوَائِفِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، لَكِنَّ اسْتِقْصَاءَ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ لَا تَسَعُهُ هَذِهِ الْأَوْرَاقُ، وَلَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمَقَامُ .

338 للمصنف رسالة بعنوان: **" مسألة حدوث العالم "** ، وقد علق عليها الباحث أحمد النجار.

339 الحقيقة أن هذا مشكل، وكأنَّ مقصوده بحدوث العالم معنى أدنى من حُدوث الموجودات كخلق السماوات والأرض فقط كما قد يُشير لهذا الفقرات بعده، لكنه مشكل؛ لأن المعروف أن مرادهم بـ حدوث العالم هو هذا العالم المشاهد، وهو كل ما يحدث في الوجود، فكيف يقال: ليس المقصود حدوث العالم بل حدوث جميع الموجودات؟! ولو رجعنا إلى السؤال نجد أن السائل سأل عن علة خلق الخلق عموماً، لا عن حدوث شيء دون شيء، وقد يكون مقصود المصنف أن السؤال ليس وارداً فقط على حدوث المخلوقات، بل هو شامل حتى لحدوث آحاد الصفات الإلهية؛ لأنها ليست مخلوقة، أو يكون والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المَرَدُّ والمآب.

340 إن اعترض أحد على علة خلق السماوات والأرض قيل له: كونه لم يظهر لك علة لا ينبغي أن يجعلك تنفي العلة، بل انظر فيما حولك من الحوادث ستجد أن كثيراً من العلل تظهر لك، فأيقن أن كل ما ترى من المخلوقات هي معللة بعلل كما أن ما ظهر لك معلل، واعلم أن ما خفي عليك من الحِكَم أعظم وأعظم مما ظهر لك؛ لأن هذه هي أسرار البارئ جل وعلا في مخلوقاته، والله أعلم.

وَمَنْ فَهِمَ مَا كُتِبَ [341] انْفَتَحَ لَهُ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَمْكَنَهُ أَنْ يُحَصِّلَ تَمَامَ الْكَلَامِ فِي جِنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ فِيهَا بِالتَّدْرِيج مَقَامًا بَعْدَ مَقَامٍ هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ، وَإِلَّا فَإِذَا هَجَمَ عَلَى الْقَلْبِ الْجَزْمُ بِمَقَالَاتِ لَمْ يُحْكِمْ أَدِلَّتَهَا وَطُرُقَهَا وَالْجَوَابَ عَمَّا يُعَارِضُهَا كَانَ إِلَى دَفْعِهَا وَالتَّكْذِيبِ بِهَا أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى التَّصْدِيقِ بِهَا [342]؛ **فَلِهَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ فِي الْمَسَائِلِ الْمُشْكِلَةِ بِطَرِيقِ ذِكْرِ دَلِيلِ كُلِّ قَوْلٍ وَمُعَارَضَةِ الْآخَرِ لَهُ؛ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْحَقُّ بِطَرِيقِهِ لِمَنْ يُرِيدُ اللَّهُ هِدَايَتَهُ،** وَمَنْ لَمْ يَجْعَلْ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ، وَاَللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ، وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ، وَاَللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

---

341 أي: في هذه الرسالة فقط، والله أعلم.

342 فقد يعتقد المرء شيئاً ويتمسك به ولا يريد أن يسمع خلافه، ولا يعرف أقوال علماء المسلمين فيه ولو عَرَضت له شُبهة لم يعرف كيف يُجيب عنها، فلا شك أن العلم التفصيلي خير وأفضل من الاقتصار على المجملات، وإهمال علم الاعتقاد، لا سيما في هذا العصر الذي كثرت فيه الشبهات، والدعاة إلى الباطل، والله تعالى أعلم وأحكم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

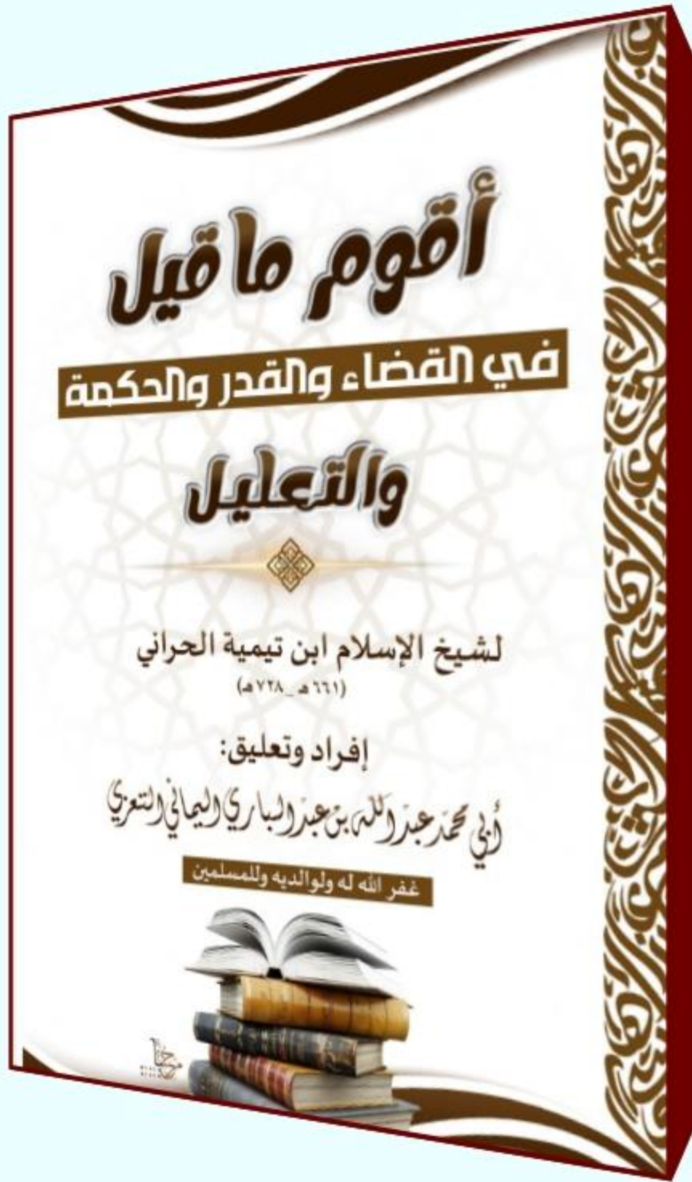
تم الكلامُ وربنا المحمودُ   وله المَكارِم والعُلا والجودُ

ثم الصلاةُ على النبي محمدٍ   ما ضاءَ قُمْريٌ وأوْرَقَ عُودُ

تم الفراغ من التعليق على هذه الرسالة القيمة قبل مغيب شمس يوم السبت في التاسع من شوال لعام سبعة وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام، الموافق للثامن والعشرين من مارس لعام ستة وعشرين بعد الألفين من الميلاد كما قيل.

[اليمن – منطقة النقوب من أعمال بيحان - مسجد الرحمن].

الفهرس



قال شيخ الإسلام: وهذه المسألة، مسألة غايات أفعال الله، ونهاية حكمته مسألة عظيمة، لعلها أجل المسائل الإلهيّة.

" منهاج السنة " (٣٩/٣)

وقال: هذه المسألة كبيرة، من أجل المسائل الكبار التي تكلم فيها الناس وأعظمها شعوبا وفروعا وأكثرها شبها ومحارات؛ فإن لها تعلقا بصفات الله تعالى وبأسمائه وأفعاله وأحكامه، من الأمر والنهي والوعد والوعيد، وهي داخلة في خلقه وأمره، فكل ما في الوجود متعلق بهذه المسألة.

" مجموع الفتاوى " (٨١/٨)